

کتابخانه آستانقدس

اسم کتاب ... (اول و آخر نسخه افتاده) عربی

مصنف

شافیه، ماتن: ابن حاجب، شارح: جاربردی

مؤلف

خطی

نسخ ... سطری

جلد

علامه عز ... غزنیان

سال چاپ یا تحریر ... عدد اوراق ۱۴۴

جزء کتب صرف شماره خصوصی

شماره عمومی ۱۴۲۶۴ شماره قبض

واقف سید محمد باقر سبزواری تاریخ وقف

طول ۲۰/۵ عرض ۱۴/۴ شماره صفحات

فان جميع ذلك راجع الى احوال الابنية لا الى نفس الابنية يدل عليه قول المصنف
فيما بعد واحوال الابنية قد تكون للحاجة الى آخره حيث جعل جميع ذلك من
احوال الابنية ويظهر لك من هذا التحقيق ان الشارحين ان ارادوا بقولهم
لئلا يرد عليه بعض الادغام وبعض احكام التقاء الساكنين حيث قيدوا
بالبعض ان البعض الاخر الراجع الى الابنيه ليس من التصريف ولا باس
بخروجه فهو ليس بمستقيم لما مثلوا له بالادغام نحو شد يشد وفتح القاف
وسكون اللام من انطلق ولا خفاء في انه من التصريف وان ارادوا ان ذلك البعض
كان داخلا في هذا العلم فزاد قوله احوال ليدخل البعض الاخر فلا يستقيم
ايضا اذ هذا التركيب لا يفيد ذلك لما عرفت ان استناد الشيء الى
المضاف لا يقتضي الاستناد الى المضاف اليه ولا يندفع هذا بما قيل كل
اصل يعرف به احوال ابنية الكلم يعرف به ابنية الكلم لانه ممنوع وايضا يلزم
على هذا التقدير دخول جميع مباحث اللغة فيه ثم لو وقع في كتابنا هذا دقايق
وتحقيقات تخالف ما ذكر في الشرح المنسوب الى المصنف فلا باس
فانا قد سمعنا ان هذا الشرح ليس من تصانيفه بل كان قد املي عليه
اشياء متفرقة فتصرفوا فيها بالزيادة والنقصان وجمعوها كما
ترى وكفاك شاهدا على ذلك النظر الى ساير تصانيفه هذا مع ان
الحق حقيق بان يتبع وانما قال علم باصول فاورد لفظ العلم لان
المراد بالاصول الامور الكلية التي تنطبق على الجزئيات كقولهم اذا
اجتمع الواو والياء وسبق احديهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت
الياء في الياء ومن عادتهم انهم يستعملون العلم في الكليات ثم قال يعرف
بها فاورد لفظ المعرفة لان المراد بالاحوال ههنا الموارد الجزئية التي
تستعمل تلك الاصول فيها ككساء مثلا ومن عادتهم انهم يستعملون المعرفة
في الجزئيات واتى بالباء في قوله باصول لانه يقال علمه وعلم به قال الله تعالى

قال الله تع الم يعلم بان الله يرى اوضمنه معنى الاحاطة فاتى بصلتها لان
انتقال الصلة للتضمين وذكر بعض الفضلاء ان ههنا حذفا لابد من تقديره
وتقديره علم التصريف علم باصول وفيه نظر لان التصريف علم لعلم خاص
كالفقه والنحو فلا حاجة الى هذا التقدير واذا قال علم التصريف او علم
النحو مثلا يكون ذلك من باب اضافة العام الى الخاص ولا حاجة ههنا اليه
قوله وابنية اعلم ان الاصل في كلمة ان يكون على ثلثة احرف حرف
يبتدا به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدا به والموقوف
عليه اذ يجب ان يكون المبتدا به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا
في الصفة كرهوا مقاربتهما ففصلوا بينهما فان قلت المتوسط
لا يخلو اما ان يكون متحركا او ساكنا وايا ما كان يلزم التنافي مع احدهما قلت
لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي وجوزوا
في الاسم رباعيا وخماسيا للتوسع ولم يجوزوا سداسيا لئلا يتوهم انه كلمتان اذ الاصل
كما ذكرنا ان يكون على ثلثة احرف ولم يجوزوا في الفعل خماسيا لكثرة تصرفه ولانه
يتصل به الضمير المرفوع المتصل ويصير كالجزء منه بدليل اسكان ما قبله فالخماسي
فيه كالسداسي في الاسم وقد علمت انه مرفوض والمراد بقوله ابنية الاسم ابنية
الاسم المتمكن الذي يمكن تصريفه واشتقاقه كرجل وفرس لا الاسم المبني كمن
وكم ولذلك لم يتعرض للحرف وقوله الاصول صفة الابنية وحذف
الاصول من قوله وابنية الفعل اذ ذكرها اولا يغني عن التكرار قوله
ويعبر عنها اي عن الاصول وذلك لانه لابد من ميزان يتميز به الزائد عن الاصلي ولا يمكن
ان يوزن بنفسه فوضعوا لذلك لفظ فعل لانه اعم الافعال معنى ويصح استعماله
في معنى كل فعل نحو فعل الضرب وفعل النصر قال الله تع والذين هم للزكوة فاعلون
اي مزكون وليس المراد من قولنا يتميز به الزائد عن الاصلي ان يكون معرفة الزائد والاصلي
موقوفة على المقابلة بالفاء والعين واللام لان مقابلة الاصول بالفاء والعين واللام

اتيان امر

كرمه

لان ان كان متحركا يلزم التنافي مع الثاني وان كان ساكنا يلزم التنافي مع الاول

عكس المواز...

موقوفة على معرفة الاصول لا محالة فلو توقف معرفة الاصول عليها لزم الدور بل المراد
منه انه اذا علم الاصول والزوايد بطريق من الطرق كما تقول مثلا الحرف الاصلي ما ثبت
في تصاريف الكلمة لفظا كبقاء حروف الضرب في متصرفاته او تقديرا كعين قلت
وبعت والزايد ما يسقط في بعضها كواو قعود فقعد في تقدم ثم اريد تعليم المتعلمين
فالطريق ان يقال اذا وزنا لفظا ما كان في مقابلة الفاء والعين واللام فهو اصلي وما ليس
كذلك فزايد وما زاد من الاصول على الثلثة يعبر عنه بلام ثانية وثالثة فيقال وزن
جعفر فعلل ووزن دحرج فعلل ووزن جحمرش فعلّل قوله ويعبر عن الزايد
بلفظه كقولك في ضارب فاعل وفي مضروب مفعول وليس المراد من الزايد ما لو حذف لدل
الكلمة على ما دلت عليه وهو فيها فان الالف في ضارب زايد ولو حذف لم يدل الباقي على
اسم الفاعل بل ما ليس بفاء ولا عين ولا لام سواء زيد تعويضا او تكثيرا لحروف الكلمة او الحاقا
بغيرها او افادة لمعنى زايد فيها ثم استثنى المبدل من تاء الافتعال فانه يقال وزن اصطبر
وازدجر افتعل لا افطعل ولا افتعل اما لبيان الاصل او لدفع الثقل قوله والا المكرر
عطف على قوله الا المبدل وقوله وان كان من حروف الزيادة تاكيد لما قبله ووجه
دلالته على المبالغة والتاكيد انه عطف على مقدر اي يعبر عنه بما تقدم ان لم يكن
من حروف الزيادة وما قبله ساد مسد جوابه لانه يدل عليه واعلم ان الزايد قد
يكون من جنس حروف الكلمة وقد يكون من غير جنسها وما هو من غير جنسها فهو من حروف
سألتمونيها فاذا لا يكون زيادة من غير سألتمونيها الا وهي تكرير وحروف سألتمونيها
قد يكون تكريرا وقد يكون غير تكرير واذا كانت تكريرا سواء اوغيرها لم يوزن الا بلفظ الاصل
المكرر كان للالحاق ولا اتى في الالحاق فلان غرضهم بالزيادة جعل الكلمة على مثال
باب موزون تلك الكلمة في ذلك الباب اصل كدحرج في باب فعلل مثلا فارادوا في الزنة
ان ينبهوا على ذلك واما في غير الالحاق فللتنبيه على انهم ارادوا تكرير ما قبلها
وذلك انهم يكرهون اجتماع الحرفين من جنس واحد ولذلك ادغموا عند اجتماع المثلين
فلما كرر والحرف علم ان عنايتهم بالثاني كهي بالاول فوجب التعبير عن الثاني بما عبر به عن

وان كان من حروف الزيادة

عن الاول قوله الابثبت قيل هو استثنا من قوله الا المكرر اى يعبر عن المكرر بما قبله
الا اذا دل دليل على انهم لم يقصدوا التكرار بل قصدوا زيادة هذه الحروف فاتفق
موافقتها لما قبلها فانه ح يعبر عنه بلفظه والتحقيق ان يقال التقدير الا المكرر ملتبسا
باى حال كان من كون الحرف من حروف الزيادة او لا فصل بينهما بحرف ولا الا ملتبسا بثبت
اى بدليل دال على عدم قصد التكرار فهو استثنا مفرغ منصوب المحل على الحال
قوله ومن ثم اى لاجل ان التكرير يقتضى زنة المكرر بما قبله كانت حلتيت فعليلا
لا فعليتا وان كان فعليت موجودا كعفريت والتار فى الحلتيت للالحاق بقنديل وهو
صمغ الانجذان ويقال له بالفارسية انكزد قوله وسحنون وهو اول التريح والمطر
وعثنون وهو راس اللحية فعلول لا فعلون للتكرير المذكور فى حلتيت ولعدم فعلون
يريد ان فعلولا موجود فى كلامهم كغضروف وفعلون غير موجود فللحمل على ما ثبت فى كلامهم
هو الوجه فيكون ملحقا بغضروف وهو ما لان من العظم قوله وسحنون ان صح بالفتح
هذا شروع فى بيان قوله الابثبت وهو ما يكون صورته صورة المكرر لكن انتظم دليل على انه
لم يرد به التكرار فلم يعتد بصورته ويوزن بلفظه لا باعتبار ما تقدم وذكر مثل
سحنون ان صح بفتح السين اذ المشهور الضم فانه فعلون كحمدون وهذا الوزن
مختص بالعلم وليس بفعلول لان فعلولا نادر لم يات غير صعفوق والنادر كالعدم
واما خرنوب بفتح الخار فضعيف والفصيح بالضم وصعفوق جماعة باليمامة غير
منصرف للعلمية والعجمة وخرنوب نبت يتداوى به وذكر ابو منصور فى كتاب
عمله لبيان المعرب ان صعفوق اسم اعجمى فيقال بنو صعفوق لخول باليمامة قال
العجاج فهو اذا قد رجا الناس الغير من امرهم على يديك والثور من آل الصعفوق
واتباع اخرى جالط من عبيد الله هوذا اى الامر هذا الذى ذكرته من مدخل وقد رجا الناس
ان تغير امرهم من فساد الى صلاح بامارتك ونظرك فى امرهم ودفع الخوارج والثورجمع ثورة
وهو الثار اى املوا ان تثار لمن قتلت الخوارج من المسلمين فاذا ثبت ان صعفوق اعجمى
فلو قال المصنف لعدم فعلول بدل قوله لندور فعلول لكان اولى قوله

من طامهين كما يسالون العشر ما

اى الحقد والعداوة

وسمنان فعلان لا فعلال لان فعلالا نادر لم يات الا خزعال وهو ناقة لما ظلع وسمنان
ما لبنى ربيعة وهو غير منصرف للتعريف والزيادة قال الجاسى نحو الاميلح من سمنان مبتكرا
بفتية فيهم المرار والحكم قالوا ليس فى الكلام فعلال من غير البنار المكرر نحو زلزال
الا خزعال وقهقار للحجر واما بهرام وشمرام فعجميان قال فى الصحاح
القهقر بتشديد الرار الحجر الصلب وكان احمد بن يحيى يقول وحده القهقار
وقال ايضا القسطل والقصطل بالسين والصاد الغبار والقسطال لغة فيه
كانه ممدود منه قوله وبطنان فعلان لا فعلال لوجهين الاول انهم نقيض
ظهران لان ظهرانا اسم لظاهر الريش وبطنانا للباطنة وظهران فعلان بالاتفاق
اذ لم يتصور فيه التكرار فبطنان كذلك حملا للنقيض على النقيض والثانى ان فعلالا
لم يوجد فى كلامهم غير قرطاس بالضم وهو ضعيف والفصيح الكسر ثم اعلم ان المراد
بالشاذ فى استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير النظر الى قلة وجوده وكثرته كالقود
والنادر ما قل وجوده وان لم يكن بخلاف القياس كصعفوق والضعيف ما يكون
فى ثبوته كلام كقرطاس بالضم وحاصل الكلام من قوله ويعبر عنها بالفار الى
ههنا ان الحروف التى تزاد زنتها اما ان تكون اصلية او لا فان كانت اصلية
فان لم تزد على ثلثة احرف فيعبر عنها بالفار والعين واللام وان زادت
فزاد بلام ثانية وثالثة وان لم تكن اصلية فاما ان تكون مكررة من حيث
الصورة او لا فان لم تكن مكررة من حيث الصورة فاما ان تكون مبدلة من تار
الافتعال او لا فان كانت مبدلة من تار الافتعال فبالتار والا فبلفظها
وان كانت مكررة من حيث الصورة فاما ان يدل دليل على انهم لم يقصدوا
التكرار او لم يدل فان لم يدل فبما تقدمه وان دل فبلفظه قوله
ثم ان كان لما كان الغرض من وضع الزنة التنبيه على الفار والعين واللام
على ترتيبها وعلى الزوايد فلو اتفق تغيير فى الموزون بجعل حرف موضع حرف
وجب القلب فى الزنة ايضا كما فى ادؤر اصله ادور والواو المضمومة

لخزعال مم

يجوز همزها فصار ادؤر فجعل الفاء موضع العين فصار آدر لان الهمزتين
في الكلمة ان سكنت الثانية وانفتح ما قبلها وجب قلبها الفا فصار وزنه
اعفل قوله ويعرف هذا شروع في بيان ما يعرف به القلب وهو ستة
اوجه الوجه الاول الاصل وهو المصدر فلما قيل في المصدر الناي علم
ان نأى يناى فرع نأى ينأى بجعل اللام موضع العين فوزنه فلع يفلع والضمير
في باصله للمقلوب لدلالة القلب عليه او للفظ المدلول عليه من سياق
الكلام قوله وبامثلة الوجه الثاني امثلة اشتقاق المقلوب
وهي الكلمات التي علم ان الجميع راجع الى اصل واحد كالجاه فان التوجه والمواجهة ووجه
يوجه يدل على ان اصله وجه نقلت الفاء الى موضع العين فكان القياس ان يقال جوه
بواو ساكنة لكن حيث غيرت بالتقدم غيرت بالتحريك فانقلبت الفا فوزنه عفل
ذكره بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك والحادي وان سلم انه اسم لدويبة
شبيهة بابن عرس كما زعم بعضهم في قول كعب بن مالك يصف جيش ابي سفيان
حين غزا المدينة : جاءوا بجيش لو قيس معرسه : ما كان الا كمعرس الدئل
فلم لا يجوز ان يكون منقولا من الفعل ايضا سلمنا ولكنه شاذ وارد على البناء
الثاني الحبك بكسر الفاء وضم العين وحواسه منع ثبوته اذ المشهور بالكسرتين
او الضمتين وان ثبت فهو محمول على التداخل فان المتكلم لما تلفظ بالحاء المكسورة من اللغة
الاولى غفل عنها وتلفظ بالباء المضمومة من اللغة الثانية والحبك تكسر كل شيء
كالرمل والماء اذا مرت بهما الريح وانما قال في حرفي الكلمة لان التداخل يكون في
كلمتين ايضا وهذا اكثر كما قالوا قنط يقنط مثل ضرب يضرب وقنط يقنط مثل
علم يعلم ثم لما قالوا قنط يقنط بالكسر او الفتح فيهما علم ان الماضي من احديهما و
المضارع من الاخرى قيل جاء زنم للاست ويعل لغة في الوعل واجيب
بانهما من الاجناس المنقولة من الافعال كقنبط وتبشر لطائرين وقال الاصمعي انما
سمي تنوطا لانه يدلي اي يرسل خيوطا من شجرة ثم يفرخ فيها ثم بدا في التمثيل بالمفتوح

الصن

قال وبامثلة اشتقاقه
هذا اضافة الدال الى المدلول اي ويعرف
القلب بالامثلة الدالة على اشتقاق
المقلوب وهي الكلمات المذكورة في الشرح

الواو م

زاد من قوله وان سلم الى
قوله فان التوحيد مكتوبا
في الصحيح البسري

الفاء مع الاربعة في العين ثم بالمكسور مع الثلث ثم بالمضموم كذلك وسقط ما فيه الثقل
من الضمة الى الكسرة وعكسه لما مر وذكر لكل واحد مثالا من الاسماء وبحث بذكر من
الصفات على ذلك الترتيب وهي صعب وبطل وحذر وطمع من طمع طمعا وطمع وطمع
وصقر وزيم اي متفرق وبلز اي ضخم ومتن ولكع اي لئيم وسرح يقال ناقة
سرح اي سريعة قوله وقد يرد اي يجوز رد بعض هذه الاوزان الى البعض
نفعل ان كان ثانيه حرف حلق كفخذ يجوز فيه سكون العين مع فتح الفاء للخفة ومع
كسره لنقل كسر الحاء اليه وفخذ بكسرتين لكون حرف الحلق قوية فيتبع ما قبلها
وليس فخذ كحبر لفرعيته واصلية حبر وكذلك الفعل كشهد يجوز فيه هذه
الاوجه وذكر الفعل هنا لاشتراكه مع الاسم في هذا الحكم هذا اذا كان ثانيه حرف
حلق وان لم يكن كذلك ككتف يجوز فيه وجهان اسكان عينه مع فتح الفاء وكسره
لما ذكرنا ونحو عضد بضم العين يجوز فيه عضد بالاسكان مع فتح الفاء ولا يجوز فيه
عضد بضم الفاء نقلا من الضاد كما نقلوا الكسرة في كتف لثقل الضمة وقد جوزه
بعضهم ونحو عنق يجوز فيه عنق بالسكون مع ضم الاول ونحو ابل وبلز يجوز فيه
ابل وبلز بالسكون استثقالا للكسرتين ولا ثالث لهما يريد ليس في الكلام فعل الا
في الاسماء وبلز في الصفات وقيل معناه لا فرع آخر لهما كالكتف والفخذ مثلا وفيه نظر
لان للعضد والعنق ايضا فرعا واحدا فقط ولم يقل هناك ولا ثالث لهما فما الترجيح و
قال بعضهم هذا تصحيف لمجيء الابد والابط والحبك ولان الابل من الاسماء والبلز
من الصفات فكيف يصح الجمع بينهما فان التوحيد والوحدة والواحد يدل على ان اصله
واحد نقل الفاء الى موضع اللام ولا يمكن الابتداء بالالف فقدم الحاء عليه فصار
الحادو فقلبت الواو ياء فصار الحادي فوزنه عالف والقسي فان مفرده
قوس وقولهم قوس الشيخ واستقوس اي انحنى ورجل متقوس اي معه
قوسه يدل على ان اصله قووس قدم اللام الى موضع العين لكراهتهم اجتماع
الضمتين والواوين فحصل قسوو فقلبت الواو المتطرفة ياء فصار قسوي فاجتمعت

ي ب

١٢ وزن فلوع م

بكسرتين

نحو فخذ

نحو كتف

اي تجانباه

الواو والياء والسابق ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت فيها ثم كسر السين لتناسب
الياء فصار قسيّا ثقل النقل من الضمة الى الكسرة فقلبوا ضمة القاف كسرة
للاتباع فحصل قسيّ ووزنه فليع قال في الصحاح واذا نسبت اليها
قلت قسوي لانها فلوع مغيّر من فعول فترّدها اليه وقال بعضهم قدمت
السين على الواو في قووس كي تعادياء اجتماع الواوين ووقوع الضمة على احديهما
في الجمع نحو قسوّ على قسيّ كما مرّ قوله وبصحته الوجه الثالث صحة المقلوب
كايس فانه لما لم يقلب الياء الفاء مع تحركها وانفتاح ما قبلها علم ان اصله ييس نقل
الفاء الى موضع العين ووزنه عفل وسنح لي ان القلب اما ان يمنع الانقلاب او لا
واياما كان فالوجه استوا اناء يناء مع ايس في الانقلاب وعدمه وجوابه
من وجهين الاول ان علة الانقلاب موجودة في ناء يناء على تقديري القلب وعدمه بخلاف
ايس والثاني ان عدم الانقلاب دليل القلب ولا يلزم العكس قوله
وبقلة الوجه الرابع قلة استعمال المقلوب فان آراما لما كان اكثر استعمالا من آرام
علم انه الاصل لان حمل الاكثر على الاصل اولى وكذلك آد ود وقد اوضحناه والارام
جمع الرئم وهو الظبي الابيض ورجوع هذه الاقسام الى الاول بناء على انه يمكن
البيان في الكل بالاصل لا يضر لجواز اجتماع دلايل كثيرة على مدلول واحد
قوله وباداء الوجه الخامس اداء ترك القلب الى اجتماع الهمزتين وهذا
الوجه من التعريف بما يقول به الخليل نحو جاء واصله جايئ بالاتفاق لانه
اسم فاعل من الاجوف المهموز اللام فقال الخليل قلب اللام الى موضع العين فصار
جائي على وزن فالع فاعل اعلال قاض فصار جاء اذ لو لم يقلب لانقلبت
الياء همزة فصار جائئ بهمزتين وهو مستكره وقال سيبويه واصحابه لا بل
باجتماع الهمزتين اذ يتسامح ما يقتضيه الاصل فيقلب الثانية في جائئ
ياء ويعل اعلال قاض واعترض على مذهب سيبويه بانه لو كان كذلك
لكان الياء المتطرفة منقلبة عن الهمزة وح قياسها ان تصحّ كما في
دار

داري ومستهزئون وريّا فانها اذا خففت ثبتت الياء على الافصح ولو كان
جاء كذلك لكان الافصح جائي ولما لم يجز دل على ان الياء اصلية ولا يكون ذلك
الا على مذهب الخليل بنقل الياء التي هي عين الى موضع اللام واجابوا عن ذلك بانا
لا نسلم ان قياسها ان يصح مطلقا بل هنا تفصيل وهو انه ان كان القلب واجبا
فالاعلال واجب وان كان القلب جائزا فالاعلال جائز ولما كان القلب في جاء
واجبا كان الاعلال ايضا واجبا ولما لم يكن القلب في داري ومستهزئون
واجبا لم يكن الاعلال ايضا واجبا واعترض اصحاب الخليل على شقي هذا التفصيل
اما على قولهم ان كان القلب واجبا فالاعلال واجب فانه منقوض بايمة لان
اصله اامة بهمزتين وقلب الهمزة ياء واجب مع ان الاعلال غير واجب
واما على قولهم ان كان القلب جائزا فالاعلال جائز فانه منقوض بخطيّة فان
قلب الهمزة فيه ياء جائز مع ان الاعلال وجوب الادغام بعد القلب واجاب
الاصحاب اما عن الاول فبان النقض غير وارد لان اصل ايمة ائممة
فلما ارادوا الادغام نقلوا حركة الميم الى الهمزة ثم قلبت الهمزة ياء فحركة
الياء عارضة والحركة العارضة غير معتدّ بها بدليل قولهم اخشي الله
ولو انهم ضلّوا لانهم لم يقلبوا الياء والواو الفا واما عن الثاني فكذلك لانه
لا شيء يقتضي قلب الهمزة في خطيّة ياء الا ارادة الادغام فكيف يجوز القلب
من غير الادغام فان الادغام من جملة شروط تخفيفها فثبت ان ما اعترضوا به على
مذهب سيبويه مدفوع عنه فوجب المصير اليه اذ القلب خلاف الاصل ونقل
عن ابي علي انه كان يقوي مذهب الخليل بما يلزم على مذهب سيبويه من الاعلالين
قلب العين همزة واللام ياء واذا كانوا قد قلبوا في شاك مع انه ليس اجتماع
الهمزتين ومع انهم لو لم يقلبوا لما جمعوا على الكلمة اعلالين فهم بان يقلبوا
فيما لو لم يقلبوا لزمهم اعلالان اجدر قوله او الى منع صرفه الوجه
السادس اي يعرف القلب بانه لو لم يقدر لادى على الاصح الى منع الصرف
القلب

اي تام السلاح واصله شائك فقلب الياء التي هي عين الفعل الى موضع اللام فاعل اعلال قاض

من غير علة فانه لو لم يقدر القلب يلزم احد المذهبين كما سنذكر والاصح
منهما مذهب الكسائي اي منع الصرف من غير علة كما اشار اليه المصنف
في شرح المفصل ونبين لك ما سنا ايضا وهذا معنى ما ذكر في الشرح المنسوب
الى المصنف من ان قوله على الاصح اشارة الى مذهب الكسائي فعلى هذا
يتعلق قوله على الاصح بقوله اداه وقيل هو متعلق بقوله ويعرف
اي يعرف القلب بهذا الطريق ايضا على الاصح لكن ما ذكرناه اولا اولى
لان ترك القلب فيه مطلقا لا يودي الى منع الصرف من غير علة بل الى لزوم
ح احد المذهبين فلو لم يتعلق قوله على الاصح بقوله اداه كيف يصح
الحكم باداء ترك القلب الى منع الصرف من غير علة على التعيين فتامل ثم اعلم
ان في اشياء مذاهب احدها ما ذهب اليه سيبويه وهو ان
اصلها شيئاء على وزن فعلاء كحمراء كرهوا اجتماع الهمزتين بينهما
الف فقلبوا اللام وهي الهمزة الاولى الى موضع الفاء فقالوا اشياء
بزنة لفعاء وقال الكسائي وزنها افعال لان فعلا يجمع
على افعال كقول واقوال وقال الفراء اصلها اشياء على
وزن افعلاء وقال ان شيئا في الاصل شيء على وزن فيعل
ثم خفف كما خفف بين وميت ثم جمع على افعلاء كما يقال بين وابيناء
ثم حذفت الهمزة التي هي اللام تخفيفا كراهة لاجتماع الهمزتين بينهما
الف فوزنها افعاء ومذهب سيبويه اولى اذ لا يلزمه مخالفة
الظاهر الا من وجه واحد وهو القلب مع انه ثابت في لغتهم في امثلة
كثيرة ويلزم الكسائي مخالفة الظاهر من وجهين الاول منع الصرف
بغير علة والثاني انما جمعت على اشاوي وافعال لا تجمع على افاعل
ويلزم الفراء مخالفة الظاهر من وجوه الاول انه لو كان اصل
شيء شيئا كبين لكان الاصل شايعا كثيرا الا ترى ان بينا اكثر من

6

بين وميتا اكثر من ميت والثاني ان حذف الهمزة في مثلها غير
جائز اذ لا قياس يودي الى جواز حذف الهمزة اذا اجتمع همزتان
بينهما الف والثالث تصغيرها على اشياء فلو كانت افعلاء
لكانت جمع كثرة ولو كانت جمع كثرة لوجب ردها الى المفرد عند
التصغير اذ ليس لها جمع القلة والرابع انما تجمع على اشاوى
وافعلاء لا تجمع على افاعل ولا يلزم سيبويه شيء من ذلك لان
منع الصرف لاجل الف التانيث وتصغيرها على اشياء لانها
اسم جمع لا جمع وجمعها على اشاوى لانها اسم على فعلاء فتجمع على فعالى
كصحراء وصحاري وقال في الصحاح اصل اشاوى اشايي
قلبت الهمزة ياء فاجتمعت ثلث يات فحذفت الوسطى وقلبت
الاخيرة الفا وابدلت من الاولى واوا قوله وكذلك الحذف
اي كالقلب الحذف في انه يوزن باعتبار ما صار اليه فيقال في قاض
فاع الا اذا اريد البيان في المقلوب والمحذوف بان يقال اصله كذا
فيقال وزن ايس في الاصل فعل ووزن قاض فاعل قوله
وتنقسم اي الابنية الى صحيح ومعتل لانه اما ان يكون حرف من
حروفه الاصول حرف علة او لا واقسام المعتلات سبعة
لانه اما ان يكون يتعدد فيه حرف العلة او لا فان لم يتعدد فاما
ان يكون فاء او عينا او لاما فان كان فاء يسمى مثالا لمماثلته
الصحيح في الصحة وان كان عينا يسمى اجوف لان اعتلاله من وسطه
الذي هو كالجوف وذا الثلاثة لكون ماضيه على ثلثة احرف اذا
اخبرت عن نفسك وان كان لاما يسمى ناقصا لنقصانه عن
قبول بعض الاعراب وذا الاربعة لكونه على اربعة احرف اذا اخبرت
عن نفسك فانه لما صار في الاجوف الى ثلثة احرف ففي الناقص

تقسيم الافعال

اولى لكون حرف العلة فى الاخر الذى هو محل التغيير فكانه خالف ذلك الاصل فسمى
باسم مستانف ولا يرد عليه التصحيح نحو ضرب لانه على الاصل وسلم عن المنافى
وان تعدد فيه حرف العلة فاما يكون اثنين او اكثر وان كان اكثر فهو لوا و ويا ير
لاسم الحرفين ولم يذكره المصنف لقلته فان لم يكن اكثر فاما ان يفترقا او يقترنا
فان افترقا فسمى لفيفا مفروقا لالتفاف حرفى العلة فيه وافتراقهما وان
اقترنا فاما ان يكونا فى الفاء والعين كويل ويوم ولا يبنى منه فعل او فى العين
واللام كنوى ويسمى لفيفا مقرونا لالتفاف حرفى العلة فيه مع الاقتران
قوله والاسم الثلاثى المجرد قدم الثلاثى المجرد لكونه اكثر استعمالا و
اخف وانما يقتضى القسمة اثنى عشر لان الفاء يكون مفتوحا ومضموما
ومكسورا والعين مفتوحا ومضموما ومكسورا وساكنا واللام محل الاعراب
لا يقوم الاوزان باعتباره الحاصل من ضرب الثلاثة فى الاربعة اثنا عشر
سقط فعل وفعل بضم الفاء وكسر العين وبالعكس استثقالا للتنقل فيهما
من الضمة الى الكسرة وبالعكس لانهما حركتان ثقيلتان متباينتان فى المخرج
لكن الاول اخف لان فيه انتقالا من الاثقل وهو الضم للاحتياج فيه الى
تحريك العضلتين الى ما دونه فى الثقل وهو الكسرة اذ لا يحتاج فيه الا الى
تحريك عضلة واحدة وعلم ان الفتح اخف منهما اذ لا يحتاج فيه الى
تحريك العضلة ولذا وضعوا البناء الاول فى الفعل عند الاحتياج واما
نحو يضرب وان كان فيه انتقال من الكسرة الى الضمة فلا يعبأ به
لان الضم فى معرض الزوال بالناصب والجازم واورد على البناء الاول الدئل
واجيب بانه اسم قبيلة فهو من الاعلام المنقولة عن الفعل لانه اسم لابى
الاسود الدئلى بينهما فالابد بالدال وحج يستقيم قوله
ولا ثالث لهما اى فى الصفات فاعل يستقيم قال ثعلب لم يات من الصفات على فعل
الا حرفان اى كلمتان امراة ابد اى ولود واتان بلز اى ضخم فالمصنف

اى المبنى للمفعول الماضى

7

بما اراد حصر مجى الفعل مطلقا فى المثالين المذكورين والا كان لفظ
نحو لغوا اذ لا نحو لهما ح بل اراد حصر مجى الفعل صفة فى المثالين
فعمم اولا جواز اسكان العين فى كل فعل اسما كان او صفة بقوله
ونحو ابد وبلز يجوز فيهما ابد وبلز ثم خصص ثانيا اتيان الفعل فى الصفات
بالمثالين المذكورين بقوله ولا ثالث لهما هذا ما ذكروه والحق ما ذكرناه
اولا يؤيده ما ذكر الزوزنى فى شرح السبعيات من انه اجمع البصريون
على انه لم يات على فعل من الاسماء الا ابل ومن الصفات الا بلز وحكى
الكوفيون اطل من الاسماء ايضا وهى الخاصرة فقد اتفق الفريقان
على اقتصار فعل على هذه الثلثة هذا ما ذكره ثم ما نقل من ابد يمكن
انه لم يثبت عندهم او لا يكون بطريق الاصالة او لا يكون فصيحا ومراده
بيان اللغة الفصيحة واما قولهم يلزم ان يكون لفظ نحو لغوا فمدفوع
لان الافراد الذهنية لفعل اعم من هذين المثالين وان لم يوجد فى الخارج
غيرهما فقوله ونحو ابل وبلز للنظر الى الافراد الذهنية وقوله
ولا ثالث لهما اشارة الى انه لم يوجد فى الخارج منهما غيرهما وبعضهم
يقول معناه انه لم يجز اسكان العين فى شىء مما جاء على فعل الا فى
ابل وبلز يعنى انه جاء على فعل كثير من الالفاظ لكن لم يجز اسكان
العين فى شىء منها غير الابل والبلز وذلك لان المصنف حكم فى
الحبك بكسر الحاء وضم الباء بانه من التداخل ولو لم يثبت الحبك بكسرتين
عنده كيف يمكنه الحكم بالتداخل هنا والتصحيف الذى ذكره بعضهم
تكلف ردى فيتعين الحمل على ما ذكرناه وهذا ايضا ضعيف لانه لو كان
المراد ذلك لتناقض كلام المصنف فان قوله ونحو ابل وبلز يجوز
فيه ابل وبلز تصريح بان كل ما كان على فعل بكسرتين يجوز فيه الاسكان
وقوله لا ثالث لهما على هذا التقدير يدل على انه لا يجوز الاسكان

اى الافراد البلزه

الزوزنى

المصنف

اى الابد

الا في ابل وبلز وسايسها الاتنا قض بين ولا يرد هذا على التفسير الذي ذكرناه لان حاصله انه بين ان كل ما كان على فعل بكسرتين يجوز فيه الاسكان ثم اشار الى انه لم يجي على فعل الا لفظان وهذا لا فساد فيه كما عرفت وايضا كل ما جاء بكسرتين على زعم هذا القايل كالابط والحبك والابد يجوز فيه الاسكان فكيف يصح هذا الحكم وانما حكم المصنف بالتداخل بناء على اللغة الغير الفصيحة ومن الحبك بكسرتين **فان قلت** ما تريد بالفصيح وباي شي يعلم انه غير فصيح وغيره فصيح **قلت** المراد الفصاحة اللفظية فان الفصاحة في الكلم قسمان راجع الى المعنى وهو خلوص الكلام عن التعقيد وراجع الى اللفظ وهو ان يكون اللفظ على السنة الفصحاء الموثوق بعربيتهم ادور واستعمالهم لها اكثر وانت لو تصفحت كلامهم صفحة بعد صفحة واستقريت كتبهم ورقا بعد ورق لا تكاد تجد الحبك بالكسرتين الا قليلا وتجده بالضمتين كثيرا **قوله** ونحو عنق اي نحو قفل بالسكون يجوز فيه قفل بالضم لمجي عسر ويسر بالضم في عسر ويسر بالسكون والاكثرون لا يجوزون ذلك اذ لا يحصل منه الغرض وهو التخفيف مع جواز ان يكون الضم والسكون في عسر ويسر بالاصالة وكان الاخفش اكثر استعمالا **قوله** وللرباعي القياس يقتضي ان يكون للرباعي المجرد ثمانية واربعين بناء اذ هو الحاصل من ضرب اثني عشر في الاربعة التي هي احوال اللام الاولى لكن لم يات الا ما ذكر للاستثقال الجعفر النهر الصغير والزبرج الزينة والبرثن مخلب الاسد والقمطر ما يصان فيه الكتب وامثلته من الصفة سلهب للطويل ودفنس للحمقاء وجرشع للطويل وهبلع للاكول وسبطر للطويل الممتد واعلم ان في ثبوت فعلل بكسر الفاء وفتح اللام بحثا لان درهما معرب

فان الضم فرع السكون فيما القلة الاستعمال بالضم وكثرة بالسكون صح

ويتلع في مقابلة درهم ... الدرهم

وهبلعا انما يكون رباعيا ان قلنا باصالة الهاء وان قلنا بزيادتها كما هو مذهب ابي الحسن فلا وسيتحقق ذلك في ذي الزيادة ان شاء الله تعالى **قوله** وزاد الاخفش اي اختلف في بناء فعلل بضم الفاء وفتح اللام فاثبته الاخفش وروى جخدب بفتح الدال لنوع من الجراد وسيبويه يرويه بالضم فهو كبرثن وروى الفراء طحلبا وبرقعا بفتح اللام والقاف وقال ابو علي وهو معرب والحق ثبوته لانهم يقولون مالي عنه عندد اي بد والدال الثانية للالحاق والا لوجب الادغام فوجب ثبوت فعلل ليكون ملحقا به وايضا ذكر المصنف في اعلال العين انه صح عليب لمحافظة الالحاق وهذا يدل على ثبوته واما نحو جندل لارض فيها حجارة وعلبط لقطيع من الغنم فنادر وايضا علم بالاستقرار انه لا يوجد كلمة فيها اربع حركات متواليا فلذلك قيل الاصل انه لا يوجد كلمة فيها اربع حركات متواليات جنادل وعلابط فهو من مزيد الرباعي وكذا هدبد للبن الخاثر مقصور عن هدابد **قوله** وللخماسي اي للخماسي المجرد اربعة ابنية والقسمة تقتضي مائة واثنين سقط البواقي للاستثقال القرطعب الشي القليل الجحمرش العجوز القذعمل الابل الضخم وامثلة الصفة شمرجل لواسع الخطو وجردحل للابل الضخم وقبعثر للاقعوان العظيم وجبعثن الشديد وللمزيد فيه من الثلاثي والرباعي ابنية كثيرة اذ يكون الزيادة واحدة او اثنين او ثلثا او اربعا ومواقعها اما قبل الفاء او بين الفاء والعين او بين العين واللام او بعد اللام وتكون مفترقة او مجتمعة فلا يليق ذكرها بهذا المختصر فلذلك ترك المصنف ومن الخماسي لم يجي الا عضرفوط للعظاية ويقال لها العارسه كرابسو وخزعبيل للباطل وقرطبوس الداهية وقبعثرى

اسم لواده

وتسعين صح

وهو الحية الذكر

للابل القوى والالف ليست للتانيث لقولهم قبعثراة فلو كان الالف
للتانيث لما لحقه تانيث اخر ولا للالحاق لزيادتها على الغاية وهو الخماسي
اذ ليس لنا اصل سداسي فيلحقه به فهي لتكثير الكلمة واتمام بنائها
وهذا معنى قول الزمخشري وهي في قبعثرى كنحو الف كتاب لا انا فيهما
على الغاية هكذا ذكر في شرح الهادي ويظهر لك من هذا ان ما ذكر في الصحاح
من ان الف قبعثرى ليست للتانيث وانما زيدت لتلحق بنات الخمسة
ببنات الستة غير صحيح وخندريس وهو الخمر القديمة وانما
قال على الاكثر لان اكثر الناس يقولون النون اصلية فيكون من
الخماسي وبعضهم يقولون النون زائدة فهو من الرباعي واستدل على
الاول بانه اذا تردد حرف بين ان يكون اصليا او زائدا فالاصل
الاصالة وعورض هذا بانه اذا تردد لفظ بين وزنين احدهما على تقدير
اصالة حرف والثاني على تقدير الزيادة وشيء منهما لا يوجد في ابنيتهم
فالحمل على الزائد اولى واجيب عنه بوجهين الاول ان ذلك فيما يكثر فيه
الزيادة والخماسي لم يكثر فيه الزيادة والثاني انه قد ثبت عضرفوط
وليس بينه وبين خندريس على تقدير اصالة النون الا الواو والياء
وهما اخوان هكذا ذكر في الشروح وفيه نظر لان ما ذكر في الجواب
الاول انما يصح ان لو الحقه الخصم بمزيد الخماسي وليس كذلك وانما
يريد الحاقه بمزيد الرباعي ومراد المصنف الحاقه بمزيد الخماسي فالامر
بالعكس يعرف بالتامل ثم اذا عرفت ذلك يعني الجواب
عن مثل عضرفوط وهو سمسل فانه يتغاير البناء اذ باختلاف
الحركات فكيف بالحروف واما من يحوش فمعرب
فلذلك لم يذكر ههنا ويتحقق حكمه في ذي الزيادة
ان شاء الله تعالى وحده العزيز

قو

قوله واحوال الابنية لما ذكر ان التصريف علم باصول يعرف بها
احوال الابنية علم ان مسايله هي المباحث المتعلقة باحوال الابنية فاشار
ههنا الى بيان الاحوال ليشرع في المسايل فالمذكور الى ههنا من المبادي وذلك
لانه ذكر اولا تعريفه ثم شرع في موضوعه وهو الابنية من حيث تعرض لها
الاحوال المذكورة في الكتاب اذ احوال الابنية عارضة للابنية فيكون
الابنية موضوع هذا العلم لان معروض مسايل العلم يكون موضوعا له والابنية
كما عرفت عبارة عن الحروف والحركات والسكنات الواقعة في الكلمة فبحث
عن الحروف من حيث انها ثلثة او اربعة او خمسة ومن حيث انها زايدة او
اصلية وكيف يعرف الزايد من الاصلي بالمقابلة بالفاء والعين واللام سواء
كانت تلك الحروف ثابتة او محذوفة مستقرة في موضعها او منقولة
عنه الى غير موضعها بالقلب ومن حيث انها من حروف العلة اولا وهي من قوله الا
وابنية الاسم الى قوله وبالفاء واللام لفيف مقرون ثم شرع في الحركات
والسكنات الواقعة في الاسم الجامد ثلاثيا ورباعيا وخماسيا مجردا
ومزيدا مما لا يتحقق فيه باعتبارها حال من الاحوال التي هي مسايل هذا العلم
واما ما يحصل فيه باعتبارها حال من الاحوال المذكورة فذكر حركاته وسكناته
عند ذكره ولما فرغ من المبادي شرع في المسايل وهي احوال الابنية وقسمها
الى ما يكون للحاجة والى غيرها والمراد بالاول ما يتوقف عليه تمام المعنى او
التلفظ بالكلمة والاول يسمى بالاحتياج المعنوي وهو قوله كالماضي
الى الجمع والثاني بالاحتياج اللفظي كالتقاء الساكنين فان التلفظ باذهب
اذهب مثلا من غير تحريك الباء متعذر وكذا الابتداء فان الابتداء بالساكن
متعذر وكذا الوقف فانه وان كان على المتحرك ممكنا من حيث التلفظ لكن
لما كان ممنوعا من حيث الصناعة كما سيجيء الحقه بالاحتياج اللفظي
واما غيرها من الابواب فلما لم يكن بهذه الحيثية لم نجعله مما يحتاج اليه

قوله الماضي انما كان ابنية الماضي ثلثه لان اوله مفتوح لخفته وامتناع
الابتدا بالساكن وللعين ثلث احوال اذ لا يكون ساكنا لئلا يلزم التقاء الساكنين
عند اتصال الضمير المرفوع فان اللام يسكن ح ولا يشكل هذا بالمجهول ولا بالمسمى
الاول كشمد لعروض الضم والكسر فيهما ثم ذكر للمفتوح العين اربعة امثلة
لانه اما متعد او لازم وعلى التقديرين فعين مضارعه اما مضموم او مكسور
والمكسور العين كذلك لانه اما متعد او لازم وعلى التقديرين فعين مضارعه
اما مفتوح او مكسور ومثل بومق وومق لان مكسور العين في الماضي انما
يكسر في المضارع اذا كان مثالا ولم يذكر لمضموم العين الا مثالا واحدا لانه ابدا
لازم مضموم على المضارع قوله وللمزيد اي وللثلاثي المزيد فيه لان الرباعي
سياتي بعد وهو اما ان يكون موازنا للرباعي او غير موازن والموازن اما ان
يكون ملحقا او غير ملحق والملحق بدحرج او بتدحرج او باحرنجم اما الملحق
بدحرج فنحو شملل اي اسرع وحوقل اي ضعف ورمم وبيطر اي عمل البيطرة
من البطر وهو الشق وجهور اي جهر وقلنس اي لبس القلنسوة ق ل
في الصحاح يقال قلسيته فتقلسى وتقلنس وتقلس اي البسته القلنسوة فلبسها
واما الملحق بتدحرج فنحو تجلبب اي لبس الجلباب وتجورب اي لبس الجورب وتشيطر
اي فعل فعلا مكروها وترهوك اي تبختر وتمسكن اي اظهر الذل والحاجة
وتغافل وتكلم وينبغي ان يعلم ان تحقق الالحاق في تجلبب انما هو بتكرير الباء
والتاء انما دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج لان الالحاق لا يكون
من اول الكلمة وكذا تجورب وتشيطر وترهوك بالواو والياء لا بالتاء لما مر و
في تمسكن كلام ياتي في الزيادة ان شاء الله تعالى وليست الالف في تغافل للالحاق
لان الالف لا يقع للالحاق صح
حشوا الا في الاسم ولا في الفعل لكن المصنف قيد ذلك بالاسم في الزيادة و
تضعيف العين لا يكون للالحاق فتكلم لا يكون ملحقا ذكر جميع ذلك في شرح الهادي
ثم قيل فيه اطلاق لفظ الالحاق بمنا سمو واما الملحق باحرنجم فنحو اقعنسس

اي تاخر ورجع الى خلف من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب
واسلنقى اي وقع على القفا فهذه اقسام الملحقات وهي خمسة عشر واما
غير الملحق من الموازن فثلثة نحو اخرج وجرب وقاتل وانما حكموا بان شملل ملحق
بدحرج دون اخرج واخويه لان شرط الالحاق توافق المصدرين وقد قالوا شملل
شمللة كما قالوا دحرج دحرجة ولم يجئ مصدر اخرج واخويه على ذلك فان
قلت وقد قالوا اخرج اخراجا كما قالوا دحرج دحراجا قلت اجيب عنه
بوجهين الاول ان الاعتبار انما هو بالفعللة لاطرادها وعمومها في جميع صور فعلل
واما الفعلال فلا اعتداد به وانما هو فيه غير مطرد ومجيئه في بعض الصور
دخيل
فانهم لم يقولوا قحطابا وعربادا بل قحطبة وعربدة يقال قحطبه اي صرعه
ورجل معربد يوذي نديمه في سكره والعربدة سوء الخلق والثاني ان الشرط
توافق المصادر اجمع واما غير الموازن فسبعة نحو انطلق واقتدر و
استخرج واشمت واشهاب واغدودن اي طال الشعر وتم من الغدن وهو
الاسترخاء واعلوط يقال اعلوط بعيره اذا تعلق بعنقه فعلاه وانما حكمنا
على اقعنسس بانه موازن لاحرنجم وعلى استخرج بانه غير موازن له لانا لم نعن
بالموازنة صورة حركات وسكنات وانما عنينا بها وقوع الفاء والعين واللام
في الفرع موقعها في الاصل الملحق به وان كان ثم زيادة فلا بد من مماثلة في الملحق
واستخرج بالنسبة الى احرنجم على خلاف ما ذكرناه في الاصلية والزيادة
جميعا اما في الاصلية فلان الخاء هو الفاء وقعت موقع النون الزائدة
في الاصل واما في الزيادة فلان النون واقعة في الاصل بعد الفاء والعين
موضعها
وليس في الفرع نون في موضعها قوله واستكان لما ذكر ان غير الموازن
سبعة واستكان من جملتها اشار الى انه اما افتعل او استفعل فقال
بعضهم انه استفعل ثم اختلفوا فقيل هو من الكون لانه يقال استكان
اذا ذل وخضع اي صار له كون بخلاف كونه كما يقال استحال اذا تغير

من حال الى حال لان استحال عام في كل حال واستكان خاص بالتغير عن
كون مخصوص وهو خلاف الذل وقيل هو من الكين وهو لحم الفرج لانه
في اسفل موضع واذله اي صار مثله في الحقارة والذلة وقال آخرون
انه افتعل من السكون وزيدت الالف لاشباع الفتحة كقول عنترة
ينباع من ذفرى غضوب جسرة زيافة مثل الفنيق المكدم اي
ينبع العرق من خلف اذن ناقة غضوب موثقة الخلق والزيافة
المتبخترة والفنيق الفحل المكدم والكدم العض بمعنى كدمه اي اثر
فيه بحديدة وقول آخر وانت من الغوائل حين ترمى
ومن ذم الرجال بمنتزاح اي بمنتزح والمنتزح المبعد وقال ابو علي
الفارسي في قوله تعالى فما ضعفوا وما استكانوا لا اقول انه
افتعل من السكون وزيدت الالف كما في منتزاح لكنه عندي استفعلوا مثل
استقاموا والعين حرف العلة ولذا ثبت في اسم الفاعل نحو مستكين على
انه يجوز ان يكون من الزيادات اللازمة كما قالوا مكان وهو مفعل من الكون
ثم قالوا امكنة واماكن وتمكن واستمكن على توهم اصالة الميم للزومه وثباته
في جميع متصرفاته **قوله** ففعل لما كان فعل بالفتح اخف ابنية الافعال
جاز لمعان لا تضبط كثرة وسعة فقلما يوجد فعل غيره له معنى الا وقد
استعمل فيه بمعناه فهذا معنى كثرة معانيه ووجهها **قوله** وباب
المغالبة يعني بالمغالبة ما يذكر بعد المفاعلة مسندا الى الغالب اي المقصود
بيان الغلبة في الفعل الذي جار بعد المفاعلة على الآخر فاذا قلت كارمني
اقتضى ان يكون من غيرك كرم مثل ما كان منك اليه فاذا غلبته في الكرم
واردت بيانه فتبنيه على فعل بفتح العين لكثرة معانيه ثم خصوا من
ابوابه بالرد اليه ما كان عين مضارعه مضموما او مكسورا وان كان من هذا
الباب نحو كارمني فكرمته بكارمني فاكرمه وضاربني فضربته يضاربني

الغوائل جمع غائلة وهي تبعه

وهو الذي نزعه فيربه ابيه

وفي نحو مستكين ص

المراد بالمغالبة ان يقصد كل واحد من الاثنين غلبة الآخر في الفعل المقصود ثم يسند الفعل الى الغالب منهما

اليك

اي ابواب الثلاثي

11

فاضربه فهذا قد ضربته وضربك ولكنك غلبته في الضرب ويجوز ان لا يكون
ضربته ولا ضربك ولكنكما ضربتما غيركما لتغلبه في ذلك وليغلبك وكذا
البواقي وانما فعلوا كذلك لان الفعل بمعنى المغالبة قد جاء كثيرا من هذا
الباب نحو الكبر وهو الغلبة بالكبر والكثر وهو الغلبة بالكثرة والقمر
وهو الغلبة بالقمار فنقلوا من غير ذلك الباب بهذا اليه ليدل على المراد
الموضوع له ثم استثنى من هذه القاعدة معتل الفاء واويا كان نحو
وعد او يائيا نحو يسر فانه لا ينقل الى يفعل بالضم لئلا يلزم خلاف لغتهم
اذ لم يجئ منه مثال مضموم العين فيقال واعدني فوعدته اعده وياسرني
فيسرته ايسره ومعتل العين واللام اليائيين فانه لا ينقل الى يفعل بالضم
بل يبقى على الكسر فيقال بايعني فبعته ابيعه وراماني فرميته ارميه
اذ لم يجئ اجوف ولا ناقص يائي من يفعل بالضم لانك لو ضممت عينه لانقلب
الياء واوا فيلتبس بذوات الواو وعلى هذا حمل الجوهري قول جرير
الشمس طالعة ليست بكاسفة تبكي عليك نجوم الليل والقمرا
اي ان الشمس غلبت نجوم الليل والقمر بالبكاء ويجوز ان ينتصب نجوم الليل بكاسفة
اي انها لم تكسف النجوم والقمر لعدم ضوءها وقيل يريد الواو التي بمعنى مع
اي الشمس تبكي والنجوم والقمر ثم حذفها وهذا بعيد واستثنى الكسائي ما فيه
حرف حلق نحو شاعرته فشعرته اشعره بالفتح لاستثقال حرف الحلق وهو
غير مستقيم لثبوت الضم في مثله فان ابا زيد حكى شاعرته فشعرته اشعره
وفاخرته ففخرته افخره بالضم فيهما وايضا اعتبار هذه القاعدة وهي
النقل الى يفعل بالضم اولى لان هذه القاعدة قد ثبتت كما عرفت وحرف الحلق
لا يمنع عنها لان ما فيه احد حروف الحلق لم يتعين فيه الفتح فلو لم ينقل الى يفعل
بالضم يلزم خلاف قاعدة معلومة وعلى تقدير النقل لا يلزم ذلك فالنقل اولى
قوله وفعل يكثر فيه العلل كسقم ومرض والاحزان كحزن واضدادها الاحزان

عنى المغالبة

اي تغلب بالبكاء

كفرح وجزل يريد ان هذه المعاني يكون فيه اكثر منها في غيره لا انه يكون فيما الاكثر منه في غيرها فان فعل في غير هذه المعاني اكثر منه فيها فلذلك قال يكثر فيه العلل ولم يقل يكثر في العلل قوله ويجئ الالوان كادم وسمر والعيوب كعجف والعجف الهزال فانه من عيوب البدن ورعن اي حمق وخرق من الاخرق وهو ضد الرفيق وعجم اي عجز من العجمة وهي عجز في اللسان فانهما من عيوب النفس والحلى كبلج والبلجة نقاوة ما بين الحاجبين كلها على فعل والمراد ان كل ما كان من الصفات المذكورة ياتي بالكسر لا ان الكسر مختص به ثم اشار المصنف الى ما جاء فيه الكسر والضم بالامثلة المذكورة قوله وفعل لافعال الطبايع اي الصادرة عن الطبيعة وهو القوة الموجودة في الشي التي لا شعور لها بما يصدر عنها ويكون الصادر عنها اثرا واحدا واقعا على نهج واحد كحسن وقبح وليس المراد بالحسن ما يمكن الكتساب به بالزينة من صفاء اللون ولين الملمس ونحو ذلك بل المراد بالحسن كون الاعضاء متناسبة على ما ينبغي ان يكون وبالقبح خلاف ذلك فهو مقتضى الطبيعة اذ لا يختلف ذلك وكانه اراد بقوله ونحوها الصغر والكبر والمراد بهما ليس عظم الهيكل وقصره اذ الصغير قد يكون اعظم هيكلا من الكبير بل المراد التغاير الظاهر الذي يعرض للشي صادرا عن الطبيعة بالنماء والوقوف وانما لم يجعلهما من الافعال الطبيعية بل نحوهما لاختلافهما باختلاف الاحوال والاوقات وانما ضمت العين فيها لانها لما كانت خلقية وطبيعة وصاحبها مسلوب الاختيار جعلوا الضم علامة للخلقة كفعلهم فيما لم يسم فاعله ولما كان جميع افعال هذا الباب خلقة وطبيعة لا تعلق له بغير من صدر عنه كان لازما قوله وشذ رحبتك الدار جواب اعتراض وهو ان فعل قد جاء متعديا فاجاب بانه شاذ والاصل رحبت بك الدار وكثر استعماله حتى حذفوا الباء اختصارا فهو غير متعد في الحقيقة فانك لو قلت في شرفت بكذا شرفت كذا لا يكون متعديا فشذوذه من جهة استعماله على صورة المتعدي اذ هو ملبس

١٠٢

قال الخليل قال نصر بن سيار ارحبكم الدخول في طاعة الكرماني اي اوسعكم قال وهي شاذة ولم يجئ في الصحيح فعل بضم العين متعديا غيره واما المعتل فقد اختلفوا فيه قال الكسائي اصل قلته قولته وقال سيبويه لا يجوز ذلك لانه لا يتعدى قوله واما باب سدته جواب اعتراض آخر وهو ان يقال اصل سدته وقلته سودته وقولته بضم العين كما هو مذهب الكسائي ثم نقلت ضمة العين الى الفاء وحذف العين لالتقاء الساكنين فقد جاء فعل متعديا والجواب منع انه في الاصل مضموم العين وذلك لان المعتل اذا اشكل امره يحمل على الصحيح ولم يجئ في الصحيح فعل بالضم متعديا فهو في الاصل بفتح العين ثم اختلفوا العلماء في كيفية صيرورته الى ذلك فقال بعضهم اصل سدت وبعت سودت وبيعت بفتح العين ثم لما علم ان العين تحذف لالتقاء الساكنين بعد انقلابها الفا ولا يتميز الواوي عن اليائي حولوا الواوي الى فعل بالضم واليائي الى فعل بالكسر ثم نقلت حركة حرف العلة الى الفاء وحذفت لالتقاء الساكنين فقيل سدت وبعت ورده المصنف بقوله لا للنقل اي ليس الضم فيه للنقل من العين كما ذكره بعضهم لما يلزم من النقل من باب الى باب تخالفه لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلاختلاف معاني الابواب واشار الى ان الصحيح ان الضم والكسر لبيان بنات الواو والياء وتقريره ان يقال تحركت الواو والياء فيهما وانفتح ما قبلهما فانقلبتا الفا وحذفتا ثم ضم الفاء في الواوي وكسر في اليائي دلالة عليهما وانما ارتكب الاولون المحذور المذكور لما راوا انهم لم يفرقوا في خفت وهبت بين الواو والياء فقالوا لو كانت الحركة لبيان بنات الواو لوجب الضم في خفت ثم قال المصنف مجيبا عن ذلك وانما كسروا في خفت لبيان البنية وتقريره ان الدلالة على البنية اهم من بيان الواو والياء لتعلق الاول بالمعنى والثاني باللفظ ولما لم يمكنهم الدلالة على البنية في قلت وبعت اذ لو فتحوا فيهما لما دل على حركة العين لم يتركوا ايضا بيان بنات الواو والياء حذرا من فوات المقصود اجمع بخلاف خفت وهبت فان الكسر يدل على انه مكسور العين

فراعوا فيه بيان البنية والمراد من بنات الواو المعتل الواوي ومن بنات اليار المعتل اليائي اى لبيان انه واوي او يائي قوله وافعل للتعدية وهي ان يضمن الفعل معنى التصيير فيصير الفاعل في المعنى مفعولا للتصيير وفاعلا لاصل الفعل في المعنى تقريره انك اذا اردت ان تجعل اللازم متعديا ضمنته معنى التصيير بادخال الهمزة مثلا وجئت باسم وصيرته فاعلا لهذا الفعل المضمن معنى التصيير وجعلت الفاعل لاصل الفعل مفعولا لهذا الفعل كقولك خرج زيد واخرجته فمفعول اخرجته هو الذي صيرته خارجا وفي تسمية هذا المعنى في فسقته نظر لان معناه نسبته الى الفسق لا صيرته فاسقا ولو قيل معناها ان تجعل الفعل لفاعل يصير من كان فاعلا له قبل التعدية منسوبا الى الفعل لكان اقرب قوله وللتعريض وهو ان تجعل المفعول معرضا لاصل الفعل كقولك ابعته اى عرضته للبيع وجعلته منتسبا اليه قوله ولصيرورته اى يجيء افعل لصيرورة الشيء منسوبا الى ما اشتق منه الفعل كاغد البعير اى صار ذا غدة والغدد هي التي في اللحم والواحدة غدة وغدة البعير طاعونه قوله ومنه احصد الزرع اى ومن افعل الذي للصيرورة وانما فصله لانه ليس كالاول في حصول المعنى وتحققه وانما معناه قارب وقت حصوله فنزلت مقاربته منزلة حصوله الا ترى انك تقول اصرم النخل واحصد الزرع وهو لم يصرم ولم يحصد بعد بخلاف الاول فانه على معنى حصول ذلك الشيء ولذا جعله بعضهم للحينونة قال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى افمن يمشي مكبا الاية انه يجعل اكب مطاوع كبه يقال كببته فاكب من الغرائب ونحوه قشعت الريح السحاب فاقشع وما هو كذلك ولا شيء من بناء افعل مطاوعا ولا يتقن نحو هذا الا حملة كتاب سيبويه وانما اكب من باب انفض والام ومعناه دخل في الكب وصار ذا كب وكذلك

الطاعون سيلان الدم

افـعـ

١٣

اقشع السحاب اذا دخل في القشع ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع قوله ولوجوده اى ولوجود الشيء على صفة ومعناه ان الفاعل وجد المفعول موصوفا بصفة مشتقة من اصل ذلك الفعل وتلك الصفة في معنى الفاعل ان كان اصل الفعل لازما نحو اجللته اى وجدته بخيلا وفي معنى المفعول ان كان متعديا نحو احمدته اى وجدته محمودا قوله وللسلب اى لسلب الفاعل عن المفعول اصل الفعل نحو اشكيته اى ازلت شكايته وقد يكون بمعنى فعل نحو قلت البيع واقلته قوله وفعل للتكثير وهو اما في الفعل نحو جولت وطوفت او في الفاعل نحو موتت الابل او في المفعول نحو غلقت الابواب فان فقد ذلك لم يسغ استعماله فلذلك كان موتت الشاة لشاة واحدة خطا لان هذا الفعل لا يستقيم تكثيره بالنسبة الى الشاة اذ لا يستقيم تكثيرها وهي واحدة وليس ثم مفعول ليكون التكثير له وينبغي ان يعلم ان هذا الفعل لا يستقيم بخلاف قولك قطعت الثوب فان ذلك سائغ وان كان الفاعل واحدا ذكره المصنف في شرح المفصل ثم قال فيه ان قوله في المفصل ولا يقال للواحد لم يرد به الا ما لا يستقيم فيه تكثير الفعل وانما يكون التكثير في الفاعل وهو الصحيح وذكر في الشرح المنسوب الى المصنف ان الفعل ان كان لازما فالتكثير في فاعله وهذا على اطلاقه غير صحيح لانه قد يكون التكثير في الفعل دون الفاعل نحو جولت وطوفت وقد يكون في الفاعل نحو موتت الابل وذكر فيه ايضا انه ان كان متعديا فالتكثير في متعلقه يعني في مفعوله كقولك غلقت الابواب وزاد عليه بعض الشارحين ان المراد بالتكثير في المفعول انه لا يستعمل غلقت بالتضعيف الا اذا كان المفعول جمعا حتى لو كان واحدا وغلق مرات كثيرة لم يستعمل الا غلق بلا تضعيف الا على سبيل المجاز وهذا يخالف ظاهر ما ذكره المصنف في شرح المفصل قوله وللتعدية قد عرفت معناها وانما فصل قوله فسقته لانه يخالف فرحته في انه لم يصيره فاعلا للفعل المشتق هو منه وانما جعله

[illegible]

منسوبا اليه اذ معنى فسقته قلت له يا فاسق او نسبته الى الفسق وليس المعنى صيرته فاسقا قوله وللسلب نحو جلدت البعير اى ازلت جلده وقردته اى ازلت قراده وزلته وزيلته بمعنى اى فرقته قوله وفاعل لنسبة اصله وهو مصدر فعله الثلاثي الى احد الامرين متعلقا بالاخر صريحا ويجئ عكس ذلك ضمنا وهو نسبته اي الى الاخر متعلقا بالاول كما اذا قلت ضاربت زيدا عمرا فانه يدل صريحا على نسبة الضرب الى زيد متعلقا بعمرو وضمنا على نسبته الى عمرو متعلقا بزيد ولاجل تعلقه بالامر الاخر صار غير المتعدى اذا نقل الى فاعل متعديا نحو كارمته فان اصله لازم وهو تعديه قد تقدم هاهنا والمتعدى الى مفعول واحد لم يصلح مفعوله لكون ان يكون مشاركا للفاعل في المفاعلة بل يكون مغايرا للفاعل وهو المشارك متعديا الى مفعولين نحو جاذبته الثوب فان مفعول جذب وهو الثوب مثلا لما لم يصلح لان يكون مشاركا للفاعل في المجاذبة احتيج الى مفعول اخر يكون مشاركا له فيها فتعدى الى اثنين واما ان صلح مفعوله للمشاركة فلا يتعدى الى اثنين بل يكتفي بمفعوله كما في شاتمت زيدا ويجئ بمعنى فعّل اى للتكثير نحو ضاعفت بمعنى ضعفت وبمعنى فعل اى لنسبة الفعل الى الفاعل لا غير كقولك سافرت بمعنى نسبة السفر الى المسافر وليس ثم فعل ثلاثي من لفظ سافرت بمعناه فيمثل به كما في شغلته واشغلته هكذا ذكر المصنف في شرح المفصل لكن نقل الجوهري سفرت اسفر سفورا اذا خرجت للسفر فانا سافر وقوم سفر مثل صاحب وصحب قوله وتفاعل لمشاركة امرين او اكثر في اصله اي مصدر فعله الثلاثي صريحا نحو تضارب زيد وعمرو وانما قال صريحا احترازا عن فاعل ولاجل انه يتشارك فيه امران صريحا نقص مفعولا عن فاعل وشبهه ان وضع فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل متعلقا بغيره مع ان الغير فعل مثل ذلك ووضع تفاعل لنسبته الى المشتركين فيه من غير قصد الى تعلق له ولذلك جاء الاول زائدا على الثاني بمفعول ابدا فان كان تفاعل من فاعل المتعدى الى مفعول كضارب

(margin: نسخة وهو نسبته الى الامر الاخر)

(margin: يكون صح)

(margin: وحاصله)

(margin: متعلق به)

لم يتعد وان كان من المتعدي الى مفعولين كجاذبته الثوب تعدى الى واحد وقد يفرق بينهما من حيث المعنى بان البادى في فاعل معلوم دون تفاعل ولذلك يقال اضارب زيد عمروا ام ضارب عمرو زيدا ولا يقال ذلك في تضارب ويجئ ايضا ليدل على ان الفاعل اظهر ان المعنى الذى اشتق منه تفاعل حاصل له مع انه ليس في الحقيقة كذلك بمعنى تجاهل زيد انه اظهر الجهل من نفسه وليس عليه في الحقيقة ويكون بمعنى فعل نحو توانيت اى ونيت من الونى وهو الضعف ويجئ للمطاوعة ومعنى كون الفعل مطاوعا كونه دالا على معنى حصل عن تعلق فعل اخر متعدبه كقولك باعدته فتباعد فقولك تباعد عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعد وهو باعدته اى بهذا الذى قام به تباعد وقد يتكلم بالمطاوع وان لم يكن معه مطاوع لقولك انكسر الاناء وقال عبد القاهر رحمه الله معنى المطاوع انه قبل الفعل ولم يمتنع والثانى مطاوع لانه طاوع الاول والاول مطاوع لانه طاوعه الثانى قوله وتفعل لمطاوعة فعل وقد عرفت معناها وللتكلف ومعناه ان الفاعل يتعانى ذلك الفعل ليحصل بمعاناته كتشجع اذ معناه استعمل الشجاعة وكلف نفسه اياها لتحصل ولما كان هذا ملتبسا بتفاعل من حيث ان كل واحد منهما غير ثابت لمن نسب اليه فرق بينهما بان معنى التفعل ممارسة الفعل ليحصل ومعنى التفاعل اظهار الفعل على خلافه لا ليحصله بل ليظهر انه عليه فان الفاعل في تحلم زيد يطلب ان يكون حليما والفاعل في تجاهل زيد لا يطلب ان يكون جاهلا قوله وللاتخاذ والمراد بالاتخاذ جعل الفاعل المفعول اصل الفعل نحو توسدت التراب اتخذته وسادة قوله وللتجنب ليدل على ان الفاعل جانب اصل الفعل نحو تاثم وتحرج اى جانب الاثم والحرج قوله وللعمل اى ليدل على ان اصل الفعل حصل مرة بعد مرة نحو تجرعته اى شربته جرعة بعد جرعة ومنه تفهم كانه حصل له فهمه شيئا بعد شيء وبمعنى استفعل اى للطلب نحو تكبر

(margin: فاعل وتفاعل)

(margin: اى تفعل وتفاعل)

ثم

وتعظم اي طلب ان يكون كبيرا وعظيما قوله وانفعل لازم لانه للمطاوعة وهي
تقتضي اللزوم وهو مطاوع فعل كسرته فانكسر وقد جاء مطاوع افعل قليلا نحو
اسفقت الباب اي رددته فانسفق وازعجته اي ابعدته فانزعج
قوله ويختص بالعلاج يعني خصوا هذا البناء بالمعاني الواضحة للحس
دون المختصة بالعلم كانهم لما خصوه بالمطاوعة التزموا ان يكون جليا
واضحا فلا يقال علمته فانعلم وقال في شرح المفصل انعدم ليس بجيد قوله
وافتعل للمطاوعة وقد عرفت معناها وللاتخاذ نحو اشتوى اي اخذ الشواء
لنفسه وللتفاعل نحو اجتوروا واختصموا اي تجاوروا وتخاصموا وما وقع
في بعض النسخ من قوله وللمفاعلة بدل قوله وبمعنى تفاعل خطاء لانه لو كان
للمفاعلة لوجب ان يقال في مثاله اجتور زيد عمروا واختصم بكر خالدا مثلا
لا اجتوروا واختصموا يعرف بالتامل قوله وللتصرف نحو اكتسب معنى الكسب
تحصيل الشيء على اي وجه كان ومعنى الاكتساب المبالغة والاعتمال فيه ومن
ذلك قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وفيه تنبيه على لطف الله
بخلقه فاثبت لهم ثواب الفعل على اي وجه كان ولم يثبت عليهم عقاب الفعل
الا على وجه المبالغة والاعتمال فيه قال الزمخشري لما كان الشر مما تشتهيه
النفس وهي منجذبة اليه وامارة به كانت في تحصيله اعمل واجد فجعلت
لذلك مكتسبة فيه ولما لم تكن في باب الخير كذلك لفتورها في تحصيله
وصفت بما لا دلالة له على الاعتمال والتصرف قوله واستفعل للطلب ومعناه
نسبة الفعل الى فاعله لارادة تحصيل الفعل المشتق هو منه وذلك قد يكون
صريحا نحو استكتبته اي طلبت منه الكتابة وقد يكون تقديرا نحو استخرجت
الوتد من الحائط فليس هنا طلب صريح بل المعنى لم ازل اتلطف واحتال
حتى خرج ونزل ذلك منزلة الطلب وللتحول الفاعل الى اصل الفعل نحو
استحجر الطين اي تحول الى الحجر ومعناه انه صار حجرا وان البغاث بارضنا يستنسر

تمامه
والان في اسواقنا تستحمر

اي يتحول الى صفة النسرية والبغاث بحركات الباء طاير دون الرخمة اي من
جاورنا عز بنا تنبيه ذكر المصنف ان مزيد الثلاثي خمسة وعشرون
ولم يذكر الا معنى الثمانية وسر ان ليس في الالحاق زيادة معنى غير المبالغة
الا في تفاعل وتفعل فترك الملحق غيرهما ومن غير الملحق افعال وافعل وافعوعل وافعول
اذ ليس لها ايضا معنى غير المبالغة تقول شهب بالكسر شهبا والمبالغة اشهب
اشهيبابا اشهابا شهيبابا وكذا اخشوشن واعشوشب الارض واحلولى
مبالغة خشن وعشب وحلا وقد جاء في افعوعل لفظان متعديان نحو
احلوليته اي استطبته واعروريته اي ركبته عريانا وفي شرح الهادي
ان افعول للمبالغة كافعوعل نحو اخروط بهم السير اي امتد واجلود بهم السير
اي دام مع السرعة واعلوط اي لزم وفي الصحاح اعلوطني فلان اي لزمني قوله
وللرباعي المجرد بناء واحد لانهم التزموا فيه الفتحات لخفتها ولما لم يكن في كلامهم
اربع حركات متوالية في كلمة واحدة سكنوا الثاني لان اسكانه اولى من اسكان
الاول والرابع لامتناع الابتداء بالساكن ووجوب فتح اخر الماضي اذا لم يتصل
به الضمير المرفوع ومن اسكان الثالث ايضا لان الرابع قد يسكن لاتصال الضمير
فيلزم التقاء الساكنين ثم مثل بمثالين احدهما متعد وهو دحرجه والثاني لازم
وهو دربخ يقال دربخ الرجل اي طأطأ راسه وله بناء من مزيد الرباعي الا
ثلثة تدحرج يقال دحرجته فتدحرج واحرنجم يقال حرجمت الابل فاحرنجمت
اي رددتها فارتد بعضها الى بعض واقشعر واصله قشعر يقال اقشعر
جلد الرجل اذا اخذته قشعريرة قوله المضارع ذكر حد المضارع
في النحو واشار ههنا الى انه باي شيء يحصل من الماضي اذا كان مجردا مفتوح العين
فمضارعه مكسور العين نحو ضرب يضرب ومضموم العين نحو نصر ينصر لانه
لما خالف معنى الماضي والمضارع راموا ان يخالف لفظهما باختلاف حركة العين
اذ هو الميزان ثم المطابقة في مفتوح العين في الماضي ومكسورها في الغابر ثم جوز

استطبته

المطابقة في مفتوح العين في الماضي ومضمومها في الغابر اذ المخالفة بين الفتح والكسر
اعظم من المخالفة بين الفتح والضم اذ الفتحة علوية والكسرة سفلية والضمة بينهما
فلعل المصنف قدم ذكر مكسور العين من المضارع على مضمومها لذلك قوله وقد يجئ مفتوح
العين بشرط ان يكون عينه او لامه من حروف الحلق نحو سال ودفع لاستثقال حرف الحلق
والمراد انه لا يفتح عين المضارع فيه الا مع حرف الحلق لا ان كل ما فيه حرف حلق
يكون مفتوحا فانه ليس بلازم نحو دخل يدخل ونبح ينبح واما اذا كان فاؤه حرف حلق
فلم يفتحوا في مضارعه نحو امر يامر لسكون حرف الحلق في المضارع فلا يكون
مستثقلا وقوله غير الالف فيه نظر لان الالف لا يكون اصلا في الفعل فلا حاجة
الى الاحتراز الا ان يعتبر المنقلبة ايضا فحينئذ يمكن تمشية كلامه بان يقال
معناه ان الماضي المجرد المفتوح العين ان كان عينه او لامه حرف حلق يفتح عين
مضارعه وهو اعم من ان يكون حرف الحلق فيه اصلية او منقلبة فلو لم يقيد بقوله
غير الالف لورد نحو قال وودعا فانه لا يجوز فتح عين المضارع في مثله قوله
وشذ ابى اي ابى اذ ليس عينه ولا لامه حرف حلق غير الالف والالف منقلبة
عن الياء فلا يجوز ان يكون الفتح لاجلها اذ انقلاب الياء الى الالف للفتح فلو كان
الفتح لاجلها لزم الدور وكانهم لما علموا ان الياء تنقلب الفا على تقدير فتح
العين سوغوا فتحها اذ يكون حينئذ مع حرف الحلق او حملوه على منع يمنع
لانه بمعناه واما قلى يقلى فلغة بني عامر والفصيح قلى يقلي بالكسر وركن
يركن بالفتح من التداخل لانه جاء ركن يركن مثل نصر ينصر وركن يركن
مثل علم يعلم فاخذ الماضي من الاول والمضارع من الثاني ذكر صاحب الكشاف
في تفسير قوله تعالى ويهلك الحرث والنسل في سورة البقرة انه قرأ الحسن
ويهلك بفتح اللام مبنيا للفاعل ثم قال وهي لغة نحو ابى يابى وذكر في اخر حم
الاحقاف انه قرئ فهل يهلك الا القوم الفاسقون بفتح الياء وكسر
اللام وفتحها من هلك وهلك قوله ولزموا اي اذا كان العين او اللام

واوا وجب ان يكون عين المضارع مضموما نحو قال يقول ودعا يدعو للمناسبة
ولئلا يلتبس ولا ينتقض هذا بخاف يخاف وعمي يعمى لان الكلام فيما عين ماضيه
مفتوح وكذلك وجب الكسر في مضارع الاجوف والمنقوص اليائيين نحو باع يبيع و
رمى يرمي لذلك قوله ومن قال طوحت اشارة الى اعتراض وهو ان يقال
قد ثبت طوحت وتوهت بالواو مع انهم قالوا طاح يطيح وتاه يتيه فقد
كسر عين المضارع من الاجوف الواوي فاجاب بانه شاذ عند من قال طوحت
وتوهت اذ قياسه ان يقول طاح يطوح وتاه يتوه واما من قال طيحت و
تيهت فلا يرد ذلك عليه ثم قال او من التداخل بان يكون الماضي من الاول والمضارع
من الثاني وهذا ضعيف لانه ان ثبت بالياء فالماضي والمضارع منه والا
فلا يثبت التداخل لكن لو ثبت طحت اطوح بكسر الفاء في الماضي او طحت اطيح
بضمها فيه لتحقق التداخل وقوله اطوح واتوه اسم التفضيل فلذا
لم يعل قوله ولم يضموا اي عين المضارع في معتل الفاء لئلا يلزم اثبات
الواو لارتفاع العلة الموجبة للحذف وهو وقوعها بين ياء وكسرة فيلزم
واو بعده ضمة وهو مستثقل ووجد يجد بالضم ضعيف وهو لغة
بني عامر قال قائلهم لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الصوادي لا يجدن غليلا
يقال نقعت بالماء اي رويت والغليل حرارة العطش والفصيح فيه الكسر
قوله ولزموا لما علموا ان المضاعف المتعدي يلحقه الضمير نحو شددته
ولزموا الضم في عينه لانهم لو كسروه لزم النقل من الكسر الى الضم وهو مستثقل
والفتح غير سائغ لاشتراطه بحرف الحلق في العين او اللام لا فيهما او نقول
انما ضموا ليحصل نوع من الخفة بجري اللسان على سنن واحد وقد جاء
اربعة افعال بالضم والكسر نحو نمه ينمه وبته يبته وعله يعله
وشذه يشذه هكذا ذكر في الشرح المنسوب الى المصنف والتقييد بقوله
اربعة افعال يوهم انه لم يجئ غيرها لكن ذكر صاحب الكشاف رحمه الله عليه

نهل الطوال
والغلل
احتراز عن مثل دع يدع اذ فيه حرف الحلق
لكنه في العين واللام لا بل انما نقول حرف الحلق
اذا كان في احدهما مقتضيا للفتح فيهما نظرا لا

فمنه انه قرا ابن عباس رضي الله عنه فخذ اربعة من الطير فصرهن اليك بضم الصاد وكسرها وتشديد الراء المفتوحة امر من صره يصره ويصره اذا جمعه لحوضره يضره وقال الجوهري حبه يحبه بالكسر شاذ لانه لا ياتي من المضاعف المتعدي يفعل بالكسر الا ويشركه يفعل بالضم وقال الواحدي في شرح ديوان المتنبي حببت لغة في احببت شاذ ولم يستعمل منه الا المحبوب قوله وان كان اي وان كان عين الماضي مكسورا فالمضارع مفتوح العين نحو علم يعلم تحقيقا للمخالفة عينيهما او مكسورهما بشرط ان يكون معتل الفاء ليسقط الفاء في المضارع لما يجيء فيحصل الخفة نحو ومق يمق وما جاء منه فعل يفعل بالكسر مع صحة الفاء فقليل نحو نعم ينعم واخواته مع انه يجوز فيه الوجهان ولم يجوزوا الضم للاستثقال قوله وطي تقول اي كل ياء مفتوحة قبلها كسرة يقلبها طي الفا ويقلب الكسرة فتحة فيقولون في بقي بقا وفي بني بنا للتخفيف قال الحماسي
ستوقد النبل بالحضيض ونصطاد نفوسا بنت على الكرم جعل خروج النار من الحجر عند صدمة النبل استيقادا اي نبعد سهاما منا في الرمية حتى تصل الحضيض الجبل فيخرج النار منه لشدة رمينا ونصيد بها نفوسا مبنية على الكرم اي نقتل الرؤساء قوله واما فضل يفضل ونعم ينعم بالكسر في الماضي والضم في المضارع من تداخل اللغتين لان العرب يقول فضل بالفتح والكسر ومضارع الفتح بالضم ومضارع الكسر بالفتح فاذا سمع بعد ذلك فضل يفضل علم انه من التداخل وهذا الفعل معناه من الفضلة لا من قولك فضلته اذا غلبته في الفضل لان ذلك ليس فيه الا الفتح في الماضي والضم في المضارع لانه من المغالبة قوله وان كان على فعل ضمت العين في المضارع لما مر ان هذا الباب موضوع للصفات اللازمة فاختير للماضي والمضارع فيه حركة لا يحصل الا بانضمام احدى الشفتين الى الاخرى

فاشار الى الجواب بان الكلام في اللغة الفصيحة وتصغير الحماسي ضعيف ثم بين انه اذا صغر على ضعفه ففيه ثلثة اوجه احدها وهو الجود ان يحذف الخامس كما في جمع التكسير فيقال في تصغير جحمرش جحيمر وعلته ما ذكره سيبويه وهو انه لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع فانما حذف الذي ارتدع عنده والثاني بان يحذف ما اشبه الزائد اي ما كان من الحروف الزوائد في الجنس او في الشبه فيقال في تصغير جحمرش وفرزدق جحيرش وفريزق بحذف الميم لانها من الزوائد والدال لشبهها بما هو منها وهو التاء والثالث ان يبقي حروفها فيقول سفيرجل فان الاخفش قال سمعت من يقول سفيرجل بكسر الجيم وانما قال بكسر الجيم لئلا يظن انه قال على مثال قريطيس فظهر توجيه قوله واذا صغر الخماسي على التفسير الثاني لقوله ولا يزاد على اربعة واما على التفسير الاول فاظهر والكلمات التي ذكر بعض الشارحين كيفية تصغيرها هم سامر نحو مستخرج وغيره فغير متناسب اذ لها موضع يذكر فيه وكانه لم يلاحظ ترتيب الباب ثم اعلم انه انما يراد بفعيل وفعيعل وفعيعيل صورة الحروف والحركات من كون الاول مضموما والثاني مفتوحا والثالث ياء التصغير ولا يراد اعتبار الحروف الاصول ولذلك دخل مكيرم في فعيعل ولو اعتبروا الحروف الاصول لادى الى ذكر اكثر ابنية الاسماء في التصغير اذ يلزم حينئذ ان يقال فيما كان على اربعة احرف مثلا كجعفر ومكرم وعنسل انما تصغر على فعيلل ومفيعل وفنيعل وكذا في الجميع فيؤدي الى الكثرة ولاجل الدلالة على هذه الارادة كرر العين في امثلة التصغير دون اللام مع ان عادتهم تكرير اللام لمعرفة الاوزان قوله ويرد لما ذكر حد المصغر وكيفية البناء واقسام الابنية الحاصلة وعن الحماسي حين يرد على الابنية شرع في تفاصيل الابواب وكيفية العمل في الاسماء اذا اريد تصغيرها فنقول الاسم الذي اريد تصغيره لا يخلو ان يكون قد حصل فيه التغيير اولا فان لم يحصل فحكمه ظاهر وان حصل فالتغيير اما بالقلب او بالحذف او بالزيادة فان كان بالقلب فالقلب اما لازم او غير لازم ونعني باللازم ما كان علة القلب فيه ثابتة

في المكبر والمصغر وبغير اللازم ما كان العلة فيه في المكبر دون المصغر فان كان تغير لازم
فيرد الى اصله كباب وناب يقال في تصغيرهما بويب ونييب لان علة القلب
فيهما تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما فلما ضم الاول في التصغير ذهب
المقتضي والثاني السن وكميزان اصله موزان انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها فلما صغر ضم الاول وقيل مويزين وكذا موقظ اصله ميقظ انقلبت الياء
واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فلما تحرك في التصغير قيل مييقظ وان كان لازما
فلا يرد كقايم فان علة القلب فيه كونه اسم فاعل من فعل اعتل عينه وذلك موجود
في مكبره ومصغره فيقال في تصغيره قويئم بالهمز وكتراث وهو المال الموروث اصله
وراث قلبت الواو تاء للضم وذلك موجود في المصغر فيقال في التصغير تويريث
وكذا ادد وهو علم اصله ودد قلبت الواو همزة للضمة فيقال في تصغيره اديد لبقاء
علة القلب في المصغر قوله وقالوا عييد جواب اعتراض وهو ان اصل عيد عود
انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وقد ذهب المقتضي في التصغير و
لم يقولوا عويد اجاب بانهم لما جمعوه على اعياد فرقا بينه وبين جمع عود حملوا
المصغر عليه التكسير والتحقير من واد واحد اي انه في المعنى مثله من حيث انهم قصدوا
الي معنى زايد في الاسم فغيروا صيغته ولو قيل ابتداء قالوا عييد فرقا بينه وبين مصغر
عود لكان مستقيما ايضا وكانه انما عدل الى ذلك لبيان جمعه ههنا قوله
فان كانت مدة لا يتزن الف باب يقلب واما في التصغير عيد لامر وكان حكم
الضارب وياضيراب مثله في وجوب الانقلاب الى الواو لانهم لما اضطروا الى
تحريكهما وجب قلبهما حرف لين وكانت الواو اقعد لانضمام ما قبلها ذكره ههنا وان لم يكن
هذا موضع ذكره نظرا الى هذه المناسبة وان تغايرا في ان احدهما رد الى الاصل
دون الاخر قوله والاسم على حرفين لما فرغ مما وقع فيه التغيير بالقلب شرع فيما
غير بالحذف والمراد بيان ما لم يبق من حروفه الاصول الا حرفان فنقول الاسم الذي
بقي من حروفه الاصول حرفان لا يخلو اما ان يكون من غير زيادة او مع زيادة

رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها قوله وان كان غير ذلك اي
وان كان الماضي غير الثلاثي المجرد وهو الثلاثي المزيد والرباعي المجرد والمزيد كسر ما قبل
آخره في المضارع نحو دحرج يدحرج وقاتل يقاتل ثم استثنى منه شيئين الاول
ما كان في ماضيه تاء زايدة وهو ثلثة ابواب الاول التفعل نحو تعلم فانه يقال
في مضارعه يتعلم بفتح اللام اذ لو كسر لالتبس امر مخاطبه بمضارع علم
يعلم اذ المغايرة بينهما ح انما هو بحركة التاء وهي قد لا ترفع اللبس لاحتمال
الذهول عنها وهذا التعليل مثل ما قيل في غير افعال القلوب حيث لا يجمعون
بين ضميري الفاعل والمفعول لشخص واحد والثاني التفاعل نحو تجاهل بانه
يقال في مضارعه يتجاهل بالفتح ايضا لا بالكسر لئلا يلتبس امر مخاطبه بمضارع
جاهل والثالث التفعلل ولم يذكره المصنف نحو تدحرج يتدحرج فانه يفتح
في مضارعه لئلا يلزم من الكسر الالتباس بين امر المخاطب ومضارع دحرج
ولم يجوز الضم استثقالا لاجتماع الضمتين وللفرق بينها وبين مصادرها
الثاني مما استثناه المكرر اللام نحو احمر واحمار فانه يقال في مضارعهما
يحمر ويحمار بالادغام وتحقيقه انه في الاصل كان مكسورا فادغم لاجتماع
المثلين فذهب الكسر للادغام قوله ومن ثم اي لاجل ان المضارع يتحقق
بزيادة حرف المضارعة على الماضي كان اصل مضارع افعل يؤفعل لكن لما
اجتمع في المتكلم همزتان خفف بحذف احديهما وحمل اخواته وهي ما فيه النون
والياء والتاء عليه وقد رد الشاعر الهمزة في قوله شيخ على كرسيه معمما
فانه اهل لان يؤكرما للضرورة وهو شاذ قال صاحب الكشاف
في تفسير قوله ليس كمثله شيء لك ان تزعم ان كلمة التشبيه
كررت للتاكيد كما كررها من قال وصاليات ككما يؤثفين وقبله
لم يبق من آي بها يحلين غير رماد وحطام كنفين وغير ود جاذل او ودين
الاي جمع اية وهي العلامة والحطام ما تكسر من اليبس والكنف بكسر الكاف

وسكون النون وعار يجعل فيه الراعي اداته قول عمر في ابن مسعود رضي الله عنه
كنيف ملئ علما وود اصله وتد ادغم الجاذل المنتصب كانه لا يبرح
واراد بالصاليات الحجارة التي جعلنا اثافي من صلي النار بالكسر اي احترق و
اتقيت من الغدر اذا جعلت لها الثالث وقوله يوتفين اراد يثقفن
فاخرج على الاصل اي لم يبق من علامات والآثار كانت تلك المنازل تزين بها غير المذكورات
قوله والامر لما كان البحث عن كيفية عمل الامر واسم الفاعل والمفعول وافعل
التفضيل متعلقا بعلم النحو ذكره هناك لذلك وكان البحث عن كيفية وضعها وصيغها
متعلقا بعلم الصرف لكونها من الاحوال الغير الاعرابية وقد ذكرها هناك بالعرض
عدمنا ليعلم انما من علم الصرف قوله الصفة المشبهة ذكر حدها
في النحو والمراد هنا بيان ابنيتها وقدم ما عين ماضيه مكسور لان
اكثر الصفة المشبهة منه والترمانجي منه بكسر العين وقد جاء مع الكسر في بعضها
الفتح نحو ندس وهو الفطن الى اخره وجاء على فعيل نحو سليم فهو سليم وعلى
فعل نحو شكس فهو شكس اي سيء الخلق وعلى فعل نحو حرت الحرفة حر وعلى فعل
نحو صغر يصغر فهو صفر اي خال وفي الحديث ان اصفر البيوت من الخير البيت الصفر
من كتاب الله وعلى فعول نحو غار الرجل على اهله يغار غيرة وغيرا وغارا فهو غيور
قال في الصحاح يقال رجل غيور وغيران وجمع غيور غير وجمع غيران غيارى
بفتح الغين وضمها ورجل مغيار وقوم مغايير ويقال امراة غيور ونسوة غير مبالغة اسم الفاعل ٢
وامراة غيرى ونسوة غيارى هذا من غير الالوان والعيوب والحلى ومنها يكون
على افعل نحو اسود واعور وابلج ثم ذكر ما عين ماضيه مضموم واخره مفتوح عين
الماضي اذ مجي منه قليلة بخلاف غيره فانه استغنوا فيه باسم الفاعل وقد جاء قليلا
نحو الامثلة المذكورة ثم بين ان معنى الجوع والعطش وضدهما يجي من الجميع اي مما
يكون عين ماضيه مفتوحا او مضموما او مكسورا على فعلان نحو جوعان وهو ضد شبعان
وعطشان وهو ضد ريان قوله المصدر بعض ابنية المصدر سماعي وبعضها

قياسي وقدم المصنف السماعي وضبطه ان يقول عينه اما ساكن ومتحرك
فان كان ساكنا فاما ان زيد فيه شيء اولا فان لم يزد فالفاء اما مفتوح او
مكسور او مضموم كقتل وفسق وشغل وان زيد فتلك الزيادة اما تاء التانيث
او الف التانيث والالف والنون المشابهتان بها وعلى التقادير فالفاء اما
مفتوح او مكسور او مضموم والحاصل من ضرب الثلثة في الثلثة تسعة
والامثلة على الترتيب مذكورة في المتن ثم اردف ذلك بقوله نزوان لان المصدر
المتحرك العين من المزيد في اخره الف ونون لم يجي الا من هذا البناء فذكره هنا للمناسبة
مع بيان هذا اذا كان العين ساكنا وان كان متحركا فاما ان زيد فيه شيء اولا فان
لم يزد فالفاء اما مفتوح او مكسور كحلق ولم يجي مضموم العين منه وان
او مضموم وان كان مفتوحا فعينه اما مفتوح كطلب او مكسور
كان مكسورا فلم يجي منه الا مفتوح العين لصغر وان كان مضموما فلم يجي
منه الا مفتوح العين كهدى لكراهة توالي الكسرتين او الضمتين والنقل
من احديهما الى الاخرى واما ان زيد فيه شيء وهو متحرك العين فالزايد اما
تاء التانيث فقط اولا اما على الاول فالفاء اما مفتوح او مضموم او مكسور
بحسب القسمة لكن لم يجي منه الا مفتوح الفاء وعينه اما مفتوح كغلبة او مكسور
كسرقة ولم يجي مضموم العين منه واما على الثاني فاما فيه مدة او ميم زائدة بالاستقراء
فان كان فيه مدة فهي اما الالف والواو او الياء فان كانت الالف فاما معها
زائدة اخرى اولا فان لم يكن فالفاء اما مفتوح كذهاب ومكسور كصراف
او مضموم كسوال وان كانت معها زيادة اخرى فتلك الزيادة اما التاء فقط او
التاء والياء فان كانت التاء فقط فالفاء اما مفتوح كزهادة او مكسور
كدراية او مضموم كبغاية وان كانت الياء والتاء فالفاء مفتوح لا غير ككراهية
واخر ذكرها للقلة هذا اذا كانت المدة الالف وان كانت الواو فاما
معها زيادة اخرى اولا فان لم يكن فالفاء اما مضموم كدخول او مفتوح
كقبول واخر مفتوح الفاء لقلته ولم يجي مكسور الفاء لثقل النقل من

الكسرة الى الضم وان كانت مما زيادة فتلك الزيادة هي التاء ولم يجئ منهما الا مضموم
الفاء لصعوبة والقياس ذكرها مع دخول لكن اخر لقلته بالنسبة الى المتقدم
وان كانت المدة الياء فلم يجئ مما يقتضيه القسمة الا مفتوح الفاء من غير
زيادة شيء اخر كوجيف هذا اذا كان فيه مدة واما ان كان فيه ميم زايدة فاما
مما زيادة اخرى اولا وعلى الثاني فالعين مفتوح كمدخل ومكسور كمرجع
او مضموم كمكرم وهو نادر لم يذكر مما ونحو هذا القسم بحث سيشير
اليه ان شاء الله تعالى وعلى الاول فتلك الزيادة هي التاء سواء كان مفتوح العين
كمسعاة او لا كمحمدة قوله الا ان الغالب هذا في المعنى مستثنى من قوله كثيرة
فكانه قال المصدر الثلاثي المجرد سماعي لا ضبط له الا ان الغالب الاخر فان
ذلك نوع من الضبط قال الخليل الاصل في مصدر الثلاثي فعل لانه يرجع
اليه اذا اريد المرة الواحدة وان اختلف بنيته نحو دخلت دخلة وقمت قومة
ثم فرق بين اللازم والمتعدي فزيدت الواو في اللازم كقعود وخروج وابقوا
المتعدي على فعل كقتل وضرب لان اللازم اقل فجعل له الاثقل وفعلوا الزيادة
في المصدر عوضا من المتعدي قوله ونحوها اراد بنحو الصنايع ما التبس منهما
لتناسبهما كالعمر الزود بالعبارة او يضادهما كالبطل بطالة حملا للنقيض على النقيض
كما قالوا الحيوان والموتان ثم اشار الى ان ما في مدلوله حركة واضطراب حركوا عين
مصدره ولذا لم يعل نحو جولان وفي الاصوات اي غلب فعال في الاصوات قالوا صرخ
صراخا ونبح نباحا وقد جاء في مصدر بكى المد اذ لا يخلو البكاء في الغالب من
الصراخ فاخروه مجراه والقصر لجعلهم له كالحزن لانه قد يخلو عن الصراخ
انشد ابن الانباري لحسان بن ثابت شاهدا لهذا بكت عيني وحق لها بكاها
وما يغني البكاء ولا العويل وانما قال الفراء ما قال نظرا الى الغالب
ونحو هدى وقرى يختص بالمنقوص لا ينتقض بنحو الصغر لان الكلام فيما
ماضيه على فعل بالفتح ونحو طلب اي لم يجئ مصدر على فعل بفتحتين مما مضارعه

قوله

مفتوح العين ومكسوره الا لفظان الاول الجلب من جلب الجرح اي علاه
الجلبة وهي جليدة تعلو الجرح عند البرء وجلب في قوله جلب الجرح مصدر
مضاف الى الفاعل والثاني الغلب قوله وفعل عطف على قوله فعل
اي الغالب في فعل بالفتح على كذا وفي فعل بالكسر على كذا وكما فرقوا في فعل بالفتح
بين اللازم والمتعدي بزيادة الواو فرقوا هنا بحركة العين وكذا قوله
وفعل نحو كرم عطف عليه ثم اشار الى ان اكثر مصادر فعل بالضم يكون على
فعالة قوله ويجيء على فعل وفعل كثيرا وغيرهما نادر وبيانه ان الاشياء
الواقعة على ثلث مراتب غالب وكثير ونادر والكثير مرتبة متوسطة بين الغالب
والنادر وبينوا ذلك بالصحة والمرض والجذام فان الصحة غالبة والمرض المطلق
كثير لكن ليس بغالب والجذام نادر قوله والمزيد فيه عطف على قوله الثلاثي
المجرد اي المصدر الثلاثي المجرد سماعي لا ضبط له والثلاثي المزيد والرباعي المجرد والمزيد
فيه قياسي ثم اعلم ان اكثر ما يجيء المصدر على تفعلة في الناقص نحو وصيته توصية
ولا يحذف منه التاء الا لضرورة الشعر واذا حذفت التاء منها عاد الى
تفعيل كقوله فهي تنزي دلوها تنزيا كما تنزي شهلة صبيا
يريد تنزية بصف ناقة انها تحرك دلوها وامرأة شهلة اذا كانت نصفا عاقلة
وهي اسم لها خاصة لا يوصف بها الرجال قوله واللتي هو اخذ حرف
العلة وتعويض التاء عنها في نحو تعزية والمراد بها مصدر فعل اذا كان ناقصا
واصلها تعزيي حذفوا احدى اليائين تخفيفا وعوضوا التاء وفي نحو اجازة
واستجازة والمراد به مصدر افعل واستفعل من الاجوف واصلها اجواز واستجواز
فقلبا الواو وحذفت لالتقاء الساكنين فعوضوا التاء ويجوز ترك التعويض
في افعل عند الاضافة قال الله تعالى واقام الصلوة كانهم جعلوا المضاف اليه
عوضا عنه ولم يجز ذلك في فعل الناقص من جعل عرضة للتحريك في النصب والحذف
في الرفع والجزم ما فيه من الاجحاف بالكلمة بالجمع بين الحذفين بخلاف اقام

(margin notes:) نحو عظم وكرم · اي متوسط القامة · اي اقامة الصلوة حذف منه التاء

قوله ونحو ضارب اي جاء فاعل على مفاعلة وفعال وجاء على فيعال قالوا
قاتلته قيتالا ومن ثم قيل ان قتالا فرع قيتال من حيث كان جاريا على الفعل قلبت
الالف ياء لانكسار ما قبلها قوله ونحو تكرم يريد ان ما في اوله التاء يجيء
مصدره على طريقة الماضي الا انك تضم ما قبل آخره نحو تكرم تكرما وتدحرج
تدحرجا وتقابل تقابلا الا انك اذا بنيت التفاعل والتفعل من الناقص كسرت
العين منهما نحو تمنى تمنيا وتجافى تجافيا لان الناقص ان كان يائيا فللمجانسة
الكسرة وان كان واويا فلانه اذا كان في آخر الاسم المتمكن واو قبلها ضم وجب
قوله م الواو م قلب الواو ياء والضمة كسرة والباقي واضح وهو ان يؤتى بالمصدر على حروف الماضي
ويكسر ما بعد الساكن الاول ويزاد قبل الآخر الف نحو استخرج استخراجا
وانطلق انطلاقا واحرنجم احرنجاما واقشعر اقشعرارا قوله ونحو
الترداد اي التفعال كالترداد بمعنى الرد والتجوال بمعنى الجولان مما بني لتكثير الفعل
الحث م وكذا م والمبالغة فيه كما بني فعيلى تقول كان بينهم رميا اي الترامي الكثير والحثيثى اي الكثير
من الجانبين قال عمر رضي الله عنه لولا الخليفى لاذنت اي لولا كثرة الاشتغال
بامر الخلافة والذهول بسببها عن نفسها وقت الاذان لاذنت قيل سئل الزمخشري
اهو قياسي ام سماعي فقال هذا الباب لكثرة الاستعمال فينبغي ان يكون قياسيا
قوله ويجيء المصدر اطلق المصنف الكلام لكن قال في الصحاح ما كان فاؤه
حرف علة سقطت في مستقبله كيضع فالمصدر منه بالكسر كالموضع وان ثبتت
الفاء في مستقبله كيوجل او كان لامه ايضا حرف علة وان سقط فاؤه في المستقبل
كيقي فالمصدر منه مفتوح العين ايضا كالموجل والموقى ثم اشار الى ان مكرما ومعونا
نادران لم يجيء على الافصح مصدر غيرهما على مفعل ولذا جعلهما الفراء جمعا على حذف
تمرة ومن اسمعها المفعل في المصدر وانما قيدنا بقولنا على الافصح لانه جاء
مهلك بالضم مصدر هلك وميسر بضم السين بمعنى السعة والغنية وقرا بعضهم
بضم اللام م فنظرة الى ميسره بضم السين والاضافة وذكر ابن القطاع انه جاء مالك بضم

اللام بمعنى الرسالة وانما لم يجعل معونا مما جاء على مفعول للزوم كثرة التغيير
وهو حذف الواو ونقل الحركة واذا جعل مفعلا فلا يلزم الا النقل ذكر في الصحاح
ان المعونة بمعنى الاعانة وان المكرمة واحد المكارم وانه يقال ارض مكرمة للنبات
اذا كانت جيدة للنبات ولم يتعرض لمجيء مكرمة بمعنى المصدر وقوله لا غيرهما
مبتدا محذوف الخبر اي لا غير مما جاء ثم ان جعله المصدر الميمي قياسا مع ذكر
مدخل وغيره في السماعي موضع تامل قوله ومن غيره اي ومن غير الثلاثي المجرد
يجيء المصدر على زنة مفعوله نحو اخرجته مخرجا واستخرجته مستخرجا قياسا
مطردا او هو يصلح للمفعول والمصدر واسمي الزمان والمكان والميسور بمعنى اليسر كقولهم
عنده م دعه الى ميسوره والى معسوره وقال سيبويه هما صفتان معناهما الى زمان
يمتنع م يوسر فيه والى زمان يعسر فيه لانه لا يجيء المصدر عنده على وزن مفعول والمفتون
في قوله تعالى بايكم المفتون بمعنى الفتنة اذا لم يجعل الباء زائدة واذا جعلت زائدة
فهو اسم المفعول قوله وفاعلة اي ما جاء من المصدر على فاعلة اقل مما
جاء على مفعول كالعافية بمعنى المعافاة والباقية بمعنى البقاء وقال الله تعالى
فهل ترى لهم من باقية والكاذبة بمعنى الكذب قال الله تعالى ليس لوقعتها كاذبة قوله م
ونحو دحرج اي مصدر الرباعي وما الحق به يجيء على فعللة وفعلال بكسر الفاء فعلا
نحو دحرج دحرجة ودحراجا وجلبب جلببة وجلبابا قوله ونحو زلزال اي
مضاعف الرباعي ايضا كذلك الا ان في فعلال منه جاء الكسر والفتح والكسر افصح اي يجيء مصدره على وزن فعلال م
لانه اصل كما عرفت وجوز فيه الفتح لثقل المضاعف ووزن زلزال فعلال
لا فعفال من زل خلافا للكوفيين على ما سيجيء ثم اعلم ان ترتيب هذا الباب انه المصنف
ذكر الثلاثي المجرد ثم الثلاثي المزيد ومزج به الرباعي المزيد لاشتراكه معه في الضابط
كما مر ثم ذكر جواب اشياء كانت ترد عليه منها ان يقال التفعال والفعيلى مصدر
ولم يذكره في المجرد ولا في المزيد فاجاب بان التفعال ليس مما نحن فيه لانا انما نبين
مصدرا يشتق منه فعل مشتملا على معناه وزيادة وهو ليس كذلك بل انه في مصدر

الثلاثي المجرد زيادة للايذان بكثرته وتكريره فقالوا ردّ تردادا وجال تجوالا وليس في
فعله دلالة على هذا الترديد والتكثير فهو ليس بجار على الفعل وكذا فعيلي يقال كان
بينهم رميا صار الي حجيزي ولا يريدون بحرد يني لتهم والحجز من الجانبين بل
المبالغة والكثرة ولما كان ذلك قياسا كما مر اشار للمناسبة الى ان هنا مسما آخر
قياسا من الجميع وهو المصدر الميمي واخره الى هنا ليلا يطول بذكره تارة في المجرد وتارة
في المزيد ومنها ان يقال تركته المفعول والفاعلة فاجاب بانه نادر والمراد بيان الغالب
ثم ذكر الرباعي الاشياء قوله المرة هذا اشارة الى كيفية بناء المرة والنوع فنقول
الفعل الذي يراد بناء المرة او النوع منه اما ان يكون ثلاثيا او رباعيا اما الثلاثي
فاما ان يكون مجردا او مزيدا فيه اما المجرد فاما في مصدره التاء او لا فان لم يكن في
مصدره التاء وهو الثلاثي المجرد الذي لا تاء فيه فالمرة منه على فعلة بالفتح
والنوع منه على فِعلة بالكسر وان كان فيه التاء وهو الثلاثي المجرد الذي فيه
التاء فالمرة والنوع على مصدره المستعمل والفارق القراين كنشدة واحدة
ونشدة لطف فالاولى للمرة والثانية للنوع واما البواقي وهي الثلاثي المزيد
والرباعي المجرد والمزيد فان كان في مصدرها التاء فالمرة والنوع على مصدرها
المستعمل والفارق القراين ايضا نحو اشتقاقة ودحرجة واحدة او حسنة
وان لم يكن فيه التاء فالبناء ان كان على مصدره مزيد فيه التاء نحو انطلاقة
او تدحرجة واحدة او حسنة وشذ قولهم اتيته اتيانة ولقيته لقاءة (اي المرة والنوع)
لانهما من الثلاثي المجرد الذي لا تاء في مصدره اذ مصدرهما اتيان ولقاء والقياس
اتية ولقية فان قيل ان كان المرة والنوع من هذا العلم فلم لا يعد ما في قوله
واحوال الابنية الى آخره والا فلم ذكرهما قلت (اي من علم التصريف) هما منه لانهما بالحقيقة
نوع من الانواع المصدر لان المصدر يدل على جنس الفعل فيتناول المرة والمرتين
والمرات وجميع انواعه فاجمل ذكرهما هناك بقوله والمصدر وفصل ههنا ذكر
في شرح الهادي ان المراد بالنوع الحالة التي عليها الفاعل عند الفعل يقول هو

اي تركت المصدر الذي على وزن المفعول والفاعلة كالميسور والعافية وغيرهما

التاء

حسن الركبة (لمن) اذا ركب كان ركوبه حسنا يعني ان ذلك عادته في الركوب
وهو حسن الطعمة اي ان ذلك لما كان موجودا منه صار حالة له ومثله العذرة
لحالة وقت الاعتذار والقتلة للحالة التي قتل عليها والميتة للحالة التي
مات عليها قوله اسما الزمان والمكان هي الاسماء الموضوعة للزمان والمكان
باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقا اي من غير تقييد بشخص او زمان فاذا قلت
مخرج معناه موضع الخروج المطلق وزمان الخروج المطلق ولم يعملوهما
في مفعول ولا ظرف فلا يقولون مقتل زيدا ولا مخرج اليوم لئلا يخرج
من الاطلاق الى التقييد وتاولوا قول النابغة
كان مجر الرامسات ذيولها عليه قضيم نمقته الصوانع
المضاف محذوف والتقدير كان موضع مجر الرامسات والمجر مصدر
مضاف الى الفاعل ناصب لذيولها والرامسات الرياح التي تثير التراب
وتدفن الآثار من الرمس وهو الدفن والقضيم جلد ابيض يكتب فيه ونمقه
نمقا زينه بالكتابة وامراة صناع اليدين اي حاذقة ماهرة بعمل اليدين
ومعنى البيت تشبيه الموضع الذي جرت فيه الرياح بالرق الذي زينته
الصوانع بالكتابة او النقش وانما تاولوا هذا البيت بما ذكرنا لانهم لو لم يقدروا
المضاف فاما ان جعلوا المجر مصدرا او اسم مكان لا سبيل الى الاول والا
لم يستقم الاخبار بقوله قضيم لان الرق لا يصح تشبيهه بالجر ولا الى الثاني
والا لم يكن لنصب ذيولها وجه لما مر قوله مما مضارعه الى آخره هذه
الاسماء اما ان تبنى من ثلاثي مجرد او غيره فان بنيت من ثلاثي مجرد فلا يخلو من ان
يكون معتل اللام او الفاء او لا فان لم يكن معتل اللام ولا معتل الفاء فلا يخلو
من ان يكون مضارعه بالكسر او لا فان لم يكن بالكسر سواء كان بالفتح او بالضم فالاسم
بالفتح نحو مشرب من شرب يشرب ومقتل من قتل يقتل وان كان مضارعه بالكسر فالاسم
بالكسر ايضا نحو مضرب من ضرب يضرب هذا اذا لم يكن معتل اللام ولا معتل الفاء

فان كان احدهما فالاسم بالفتح نحو مرمى وان كان معتل الفا فالاسم
بالكسر نحو موعد وجميع ذلك في الثلاثي المجرد واما غيره فسيجيء ان شاء الله تعالى
وانما فعلوا كذلك لانهم ارادوا ان يوافق حركة عينه حركة عين المضارع
الذي هو منه في مفتوح العين ومكسورها لا في مضموم العين لعدم مفعل
بالضم الا مكرم ومعون كما عرفت فلما امتنع الضم صير الى الفتح للخفة
وصير الى الكسر في اثني عشر كلمة لكون الكسرة اخت الضم ولذا جاء الكسر والضم
في مضارع الفعل الواحد كثيرا كيحشر ويحشر فقالوا المنسك لمكان النسك
وهو العبادة والمجزر لمكان الجزر وهو نحر الابل والمفرق لوسط الراس لانه
موضع فرق الشعر والمسقط لموضع السقوط يقال هذا مسقط راسي اي
حيث ولدت والمرفق لموضع الرفق وموضع العنق والمسجد وهو اسم البيت
المبني للعبادة سجد فيه اولم يسجد قال سيبويه واما موضع السجود فالمسجد
بالفتح لا غير والباقي ظاهر ونحوا في المنقوص نحو مرمى للخفة وكسروا في معتل
الفاء لان الكسر مع الواو اخف من الفتحة معه اذ موعد اخف من موعد وذلك
لما قيل من ان المسافة بين الفتحة والواو منفرجة واما المنخر لثقب الانف وهو
النخر للصوت من الانف فهو في الاصل بفتح الميم وكسر الخاء وما جاء بكسرتين فهو
اتباعا للكسرة الخاء كما قالوا منتن بكسرتين فرعا على منتن بضم الميم وكسر التاء
ومما نادر اذ مفعل بكسرتين ليس من الابنية ونحو المظنة الكسر في المظنة شاذ
لان مضارعهما مضموم العين فالقياس الفتح ومظنة الشيء موضعه الذي يظن
كونه فيه وكذا المقبرة فتحا وضما ليس بقياس اما الفتح فلانه لم يرد بهما موضع
وقوع الفعل ولا زمانه بل اريد المكان المخصوص والفتح لمكان الفعل او زمانه و
اما الضم فظاهر لان مضارعهما مضموم العين فالقياس الفتح لكن قيل انما كون
الضم غير قياسي لو اريد بهما مكان الفعل اما لو اريد بهما المكان الخاص فلا وان
التعرض لكون المقبرة فتحا غير قياسي خارج عن الغرض قال المصنف

قوله

في شرح المفصل وقد يدخل على بعضها تاء التانيث مع جريها على القياس كالمزبلة
والمقبرة مع مخالفته كالمظنة واما ما جاء على مفعلة بالضم فاسماء غير جارية
على الفعل ولكنها بمنزلة قارورة وشبهها وذكر في شرح الهادي ان ما جاء
على مفعلة بالضم يراد بها انها موضوعة لذلك متخذة له فاذا قالوا المقبرة
بالفتح ارادوا مكان الفعل واذا ضموا ارادوا البقعة التي من شانها ان يقبر فيها
اي التي هي متخذة لذلك وكذا المشرقة الموضع الذي يشرق فيه الشمس المهيا
لذلك والمشربة كذلك لانها الموضع المهيا للشرب او المهيا لان يشرب ماء السماء
قبل غيره لارتفاعه وهذه الاشياء لم يذهب بها مذهب الفعل لثبات مفهومها
فجعلوا خروج صيغها عن صيغ ما هو الجاري على الفعل دليلا على اختلاف معناها
والتانيث في هذه الاسماء لارادة البقعة او للمبالغة ليدل على ان لها شانا في
انفسها والظاهر ان معنى قوله ليس بقياس ان ادخال التاء فيها ليس بقياس
مطرد بل هو مقصور على السماع وهذا ليس مخالفا لما ذكره في شرح المفصل من
ان بعضه قياسي وبعضه غير قياسي يعرف بالتامل وجميع ذلك في الثلاثي
المجرد وما عداه رباعيا كان او ثلاثيا بزيادة فكله على لفظ اسم المفعول كالمخرج
من اخرج والمدحرج من دحرج وكذلك ما اشبهه وكانهم قصدوا مضارعته اي مشابهته
للفعل في الوزن فاجروه على لفظ المفعول لانه اخف من لفظ الفاعل لان الفاعل
بالكسر والمفعول بالفتح والفتح اخف ولان اسماء الزمان والمكان مفعول فيهما من
حيث المعنى فكان استعمال لفظ المفعول له اقيس قوله الالة هي كل اسم
اشتق من فعل اسما لما يستعان به في ذلك الفعل كالمفتاح فانه اسم لما يفتح به والمكسحة
فانه اسم لما يكسح به وقد يطلق على ما يفعل فيه اذا كان مما يستعان به كالمحلب وصيغتها
المطردة مفعل ومفعال ومفعلة وقيل ان ما الحق به الهاء سماعي وانما فصلها
عن المسعط ونحوه مما جاء بضمتين في الحكم بنفي القياس مع ان الجميع سماعي لانه لم
يرد ليس بقياس كون الصيغة سماعية بل اراد ان مضموم الميم والعين ليس

الكسح خاء دفتره

كاخواته في جواز الاطلاق على كل آلة وانما هي اسماء الآلات مخصوصة فلا يقال
مذهن الا للالة التي جعلت للدهن ولو جعل الدهن في وعاء غيره لم يسم مذهنا
وكذا غيرها والمسعط الاناء الذي يجعل فيه السعوط والمنخل ما ينخل به الشيء
والمدق ما يدق به والمحرضة اناء الاشنان وفي الصحاح المحرضة بكسر الميم
وفتح الراء ذكره في شرح الهادي انه المشهور قوله المصغر اي المصغر
هو اللفظ الذي زيد فيه شيء ليدل على التقليل فالمزيد فيه كالجنس لشموله له
ولغيره فلما قال ليدل على التقليل خرج ما سواه اذ لا دلالة الزيادة على القلة
وانما قلنا اللفظ ولم يقل الاسم كما هو في الشروح ليشمل نحو ما احيسنه فانه
المصغر اذ لو لم يكن منه كيف يقال انه شاذ فان شذوذه على تقدير كونه مصغرا
اذ التصغير من خواص الاسماء وايضا لو قيل المصغر الاسم الذي زيد فيه شيء ليدل
على التقليل لا يحسن ان يقال التصغير من خواص الاسماء يعرف بالتامل وانما
قلنا زيد فيه شيء ولم يقل ياء كما قال بعض الشارحين لان الزيادة غير منحصرة
في الياء كما ستعرفه وتقييد الياء بكونها ثالثة ايضا غير صحيح اذ في البعض
لا تكون كذلك نحو ذيا وتيا وقوله ليدل على تقليل يشتمل معانيه الثلاثة الاول
تحقير ما يجوز ان يتوهم عظمه وذلك اما بنفسه كقولك رجيل وعمير اخبرت
بحقارته عن غير بيان ما اوجب حقارته واما بمعنى نحو عويلم وزويهد تحقره
من جهة قلة علمه وزهده وكذا احيمر واصيفر يريد ضعف حمرته وصفرته
والثاني تقليل ما يجوز ان يتوهم كثرته كقولك دريهمات ودنينيرات وهذا
مختص بالجموع وهذان المعنيان هما الشايعان الكثيران في هذا الباب
والمعنى الثالث شاذ قليل الوقوع وهو تقريب ما يجوز ان يتوهم بعده ويجيء في
الظرف اكثر منه في غيره كقولك حيتك قبيل الشهر وسيتحقق ذلك في اخر الباب
ان شاء الله واعترض على هذا الحد بانه غير جامع لانه لا يتناول التصغير الذي
للتعظيم كقول الشاعر وكل اناس سوف يدخل بينهم دويهية تصفر منها الانامل

خرج ه

تصغير احسن فعل التعجب

والعدد ه والوصف وهو تصغير الذات

فصغر الداهية والمراد بها الموت واي داهية اكبر منه ولا التصغير الذي
للشفقة كما يقال يا بني واجيب عن الاول بان الداهية اذا كانت عظيمة كانت
سريعة الوصول فالتصغير لتقليل المدة وبان المراد اصغر الاشياء قد يفسد الامور
العظام وحتف النفوس قد يكون بالامر الصغير الذي لا يؤبه به وعن الثاني بانه داخل
في الحد ولم قلتم بانه ليس فيه التقليل فان الشفقة لا تنافيه قوله فالمتمكن
يعني ان الاسم اي التصغير لا يدخل الحروف والافعال فالكلام في الاسماء فنقول
اما ان يكون فيها مانع يمنع من التصغير اولا والاول لا يصغر واما الثاني فاما
متمكن او غير متمكن وغير المتمكن ايضا سياتي فالمتمكن باعتبار التصغير قسمان
قياسي وشاذ والشاذ سنذكره والقياسي اما في الجمع وله تفصيل نذكره و
اما في المفرد فالمراد هنا بيان التصغير القياسي للاسم المفرد المتمكن الذي
ليس فيه مانع يمنع من التصغير فنقول يضم اوله لان المصغر فرع المكبر و
دال عليه كما يدل الفعل المبني للمفعول على المبني للفاعل فضم مثله او ليكون
اللفظ مشاكلا للمعنى لان المخرج يصغر بانضمام الشفتين وما اكتفوا بضم
الاول لجواز ان يكون اول المكبر مضموما فلا يحصل الفرق ففتحوا ثانيه لانه
اخف من الكسر ولئلا يلزم فعل وزادوا ياء لانه قد لا يحصل الفرق بين المصغر
والمكبر كما في مثل صرد وهو طاير وخص الياء لانه اخف من الواو ولم يزد الالف
مع كونها اخف من الواو لانها زيدت للجمع في نحو دراهم ولم يعكس لان الالف
اخف من الياء والجمع اثقل من المصغر وانما جعلوها ثالثة لان الحرف الثالث
في الفعل المبني للمفعول ينقلب ياء اذا كان حرف لين كبيع واقيم فناسب ان
يزاد الياء ثالثة لما بينهما من المشاكلة ولانها لو زيدت اولا التبس بالمضارع
في بعض المواضع ولو زيدت ثانية انقلبت واوا فتعين ان تكون ثالثة في الثلاثي
وكذا في الباقي وانما كانت ساكنة لئلا ينقلب الفا وتقدير كلامه يضم اوله
ويفتح ثانيه اذا لم يكن المكبر كذلك كصرد او نقول الضمة والفتحة في المصغر

ان م

وليس للمكبر ... الثاني

اذ لا يمكن ان يكون في الاخر لئلا يلتبس بياء الاضافة فلما تعين ان يكون ثالثة م

اشارة الى ضم الاول وفتح الثاني ه

غيرهما في المكبر كما قيل في مُلَكٍ ومِيجان جمعا ومفردا فلا احتياج الى التقدير قوله
ويكسر اي يكسر ما بعد الياء في الاسم الذي على اربعة احرف كقولك جُعَيفِر للمناسبة
بين الياء وما بعدها الا في الثلاثي لان الثالث محل الاعراب ثم استثنى
من الحكم بالكسر اربع صور الاولى ما فيه تاء التانيث نحو طليحة لوجوب فتح ما قبل
تاء التانيث للخفة والثانية ما فيه الف التانيث اي المقصورة والممدودة كحُبَيلى
وحُمَيراء مراعاة لبقائهما على حالهما وقيد الالف بالتانيث لانهم يقولون في تصغير مِعزى
وكساء مُعَيز وكُسَيّ والثالثة الالف والنون المشابهتان بالفي التانيث نحو
سكران لشبههما بهما وقوله المشبهتين بهما احتراز من نحو سرحان وسلطان
وشيطان فانك تقول في تصغيرها سُرَيحين وسُلَيطين وشُيَيطين والرابعة
الف افعال جمعا نحو اُجَيمال للمحافظة عليها وقيده بقوله جمعا احترازا عما ليس
بجمع نحو اعشار فان تصغيره اُعَيشير يقال بُرمة اعشار اذا كانت البرمة وهي
القدر من الحجر منكسرة قطعا واعلم انه احترزنا بالمتمكن عن اللازم البناء لان
نحو خمسة عشر ايضا يصغر على هذا الوجه كما سيجيء قوله ولا يزاد اي
لا يزاد في التصغير على ما زاد على اربعة اصول اي لا يصغر الا الثلاثي والرباعي على
الافصح وقيل اي لا يزاد الصور المستثناة على الاربع المذكورة فلذلك اي لاجل انه التصغير
بضم الاول وبفتح الثاني ويزاد الياء الساكنة بعدهما ويكسر ما بعد الياء في الاربعة الا
ما استثني ولا يصغر الا الثلاثي والرباعي لم يجيء في غير الصور المستثناة الا فُعَيل
وفُعَيعِل وفُعَيعيل لانه ان كان ثلاثيا جاء فُعَيل كفُلَيس وان كان رباعيا من
غير مدة قبل آخره جاء فُعَيعِل كدُرَيهم وان كان مع مدة جاء فُعَيعيل كدُنَينير
هذا التقدير على التفسير الاول لقوله لا يزاد على اربعة ظاهر واما على التفسير
الثاني فمشكل لانه لم يعلم بعد ان الخماسي لا يصغر فكيف يحكم بانحصار الابنية فيما
ذكر مشيرا الى العلة بقوله فلذلك فان ما تعلم لم يدل عليه وغاية ما امكن
فيه ان يقال الحكم بانحصار ابنية التصغير فيها استشعار اعتراضا بالخماسي

فان كان من غير زيادة فالمحذوف اما فاء او عين او لام وحكم الجميع رد المحذوف ليمكن
بناء فُعَيل ثم مثل لكل واحد بمثالين تمثيلا واضحا وقيد كلا ومُذ بقوله اسما لان الاول
لو كان فعلا والثاني حرفا لا تصغران والسَّنة الاِست والحِرُ الفرج واصل مذ
منذ خُفِّفَ بحذف النون وانما حكموا بذلك لان الاصل في الاسماء ان تكون على ثلثة احرف ولانه لو
لم يكن اصله منذ لم يُضَمّ عند ملاقاة الساكن في مذ اليوم بضم الذال بل بالكسر فان كان مع زيادة
فاما ان يمكن جعل الاسم بها على فُعَيل اولا فان امكن فهو قسمان احدهما ان يكون الزيادة
همزة وصل كابن فانك لو بنيت فُعَيلا منهما لضممت الهمزة وفتحت ما بعدها واسم
فاما ان تحذفها فتخل بفُعَيل او تثبتها فتخالف وضعها وتنطق بها مع الاستغناء عنها
وصلا وابتداء ايضا بتحريك ما بعدها والثاني ان يكون الزيادة تاء تانيث كبنت و
اخت وهنت اصلها بَنَوة واَخَوة وهَنَوة حذفوا الواو وجعلوا التاء عوضا ولذلك
يكتبون التاء طويلة ويقفون عليها بالتاء وسكنوا ما قبلها فلو بنيت فُعَيلا من هذه
القبيل من غير رد المحذوف لاعتددت بتاء التانيث وهي في حكم كلمة اخرى
فوجب الرد فاذا رددت المحذوفة زالت التاء المعوضية من حكمها فلذلك تقف عليها
هاء وتكتبها هاء وتحرك ما قبلها فتقول اُخَيّة وبُنَيّة وهُنَيّة هذا اذا لم
يمكن جعل الاسم بالزيادة على بناء فُعَيل وان امكن فحكمه ان تستغني بالزيادة عن
المحذوف فتقول في مَيت وزنه فَيعِل مُيَيت ولو رددت المحذوف لقلت مُيَيّت
وفي هار هُوَير ومواسم فاعل من هار يهور هَوْرا واصله هاير حذفت عينه
كما في شاك شاذا وليس مقلوب هاير كما وقع في بعض الحواشي اذ حكم مثله ان يكون
الياء فيه كالثابتة ولذلك كتبت في الرفع هذا هُوَير بكسر الراء وفي النصب رايت نقول
هُوَيرِيا باثبات الياء لفظا كما تقول هذا قُوَيض ورايت قُوَيضيا وقد ذكره المصنف
فيما حذف منه حرف اصلي لا يرد عند التصغير وهذا ظاهر للمتامل وكان هذا السهو
نشا مما ذكر في الشرح المنسوب الى المصنف ومواسم لو رددت المحذوف لقلت
مُوَيرِي ومُوَيسم وصوابه ان يقال مُوَيئر بالهمز كما تقول في تصغير قايم قُوَيئم

اوهو بنا الادغام لان الواو حذف قبل قلبها همزة وبقاء الهمزة في المصغر فرع بقائها
في المكبر فاذا لم يثبت في المكبر فتقلب الواو المردود ياء وتدغم في التصغير وناس مشتق
من الانس ففاؤه محذوفة فاذا صغر قيل نويس ولو رد لقيل انيس قوله
واذا ولي الخ الكلام الى ذكر اخيت واخية وقد وقع فيما بعد ياء التصغير
ما وجب فيه القلب والادغام اورد المصنف ههنا حكم الاسماء التي تقع فيما بعد
ياء التصغير ما يجب قلبه الى الياء وادغامها فيه وذلك على قسمين احدهما ان
يجتمع فيه عند التصغير ياءان والثاني ان يجتمع فنقول اذا ولي ياء التصغير واو
كعروة او الف منقلبة كعصا او زايدة كرسالة قلبت تلك الحروف ياء وادغمت
فقال عرية وعصية ورسيلة اما في عروة فلاجتماع الواو والياء وسبق
احدهما بالسكون واما في عصا فلان الالف لما وقعت فيه بعد ياء التصغير واضطروا
الى تحريكها ردوها الى اصلها فصار كالاول واما في رسالة فلانهم لما اضطروا
الى تحريكها كان قلبوها ياء وادغموا وكذلك الهمزة المنقلبة بعد الالف فان تلك الهمزة
ايضا تقلب ياء وتدغم نحو عطاء واصله عطاو قلبت الواو همزة لوقوعها طرفا بعد الالف
فاذا صغر انقلب الالف ياء وزال الموجب فرد الى اصله وقيل عطيو ثم قلبت
الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فحصل عطييي ثم حذفت الياء الاخيرة لما سيجي
فنقول عطي ثم اورد اعتراضا على الاصل المذكور بانه منقوض باسود وجدول فانه
قد جاء في تصغيرهما اسيود وجديول مع انه ولي ياء التصغير واو فيهما واجاب
بانه قليل وليس بلغة فصيحة وانما كلامنا فيها ثم ان من صحح في تصغير اسود نظر
الى المكبر ومن اعل ثم ادغم فلان التصحيح في المكبر انما كان ليلا يلتبس بالفعل والتصغير
يدفع ذلك ومن صحح في تصغير جدول فلصحة جدول محافظة على الالحاق ومن
اعل وادغم وقال جديل فلان الادغام لا يخرجه عن حركته وسكونه ثم اشار
الى كيفية العمل عند اجتماع ثلث ياآت في اخر الكلمة فقال حذفت الاخيرة استثقالا
للياآت وخصت الاخيرة بالحذف لتطرفها وكثرة تطرق التغير الى الاخر واذا حذفت

لم يثبت في المصغر م

ثلث ياآت م

الواو

اساود

وحذفت الاخيرة نسيا وقيل عمد م

صارت نسيا وجعل الاعراب على ما قبلها فيقال هذا عطي ورايت عطيا
ومررت بعطي ولو اعتد بها لقيل عطي في الرفع والجر وعطيا في النصب كقاض
وكذا اداوة وهي المطهرة فنقول في تصغيرها اديه والاصل اديية لانه انقلب الالف
الواقعة بعد ياء التصغير ياء فصارت اديوة ثم انقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها
فصارت اديية بثلث ياات وحذفت الاخيرة نسيا وقيل اديه واصل غوية
غويوية لانقلاب الالف ياء وادغمت فصار غويية بثلث ياآت واصل معية معيوية
لانه حذف فتعين معاوية الالف ليمكن بناء التصغير ثم قلبت الواو ياء وادغمت فاجتمع
ثلث ياآت وحذفت الاخيرة نسيا قال بعض الشارحين لا يجوز تعلق قوله على
الافصح بقوله نسيا فانه يقتضي جواز قولك عطي بكسر الياء حال الرفع ولم يقل به احد فهو
متعلق بقوله حذفت الاخيرة فان بعض النحويين جوزوا عطيي حملا على احيي بسكون
الياء لحذف الضمة والكسرة منها واثباتها لعدم موجب حذفها هذا حاصل كلامه
وانا اقول ان ثبت هذا النقل فله وجه في احيي اذ ليس فيه تنوين ليلزم التقاء الساكنين
الموجب للحذف بخلاف عطيي فانه اذا حذف الضمة والكسرة عنه التقى ساكنان
التنوين والياء فلا بد من حذف الياء والحق انه يجوز ان يكون متعلقا بقوله نسيا فانه
لما حكم بحذف الاخيرة من الياآت واراد كلية هذا الحكم من غير الاختصاص ببعض
الصور وكان في تصغير احوى خلاف هل الحذف فيها اعلالي اولا اشار الى ان الحكم كذلك
في الجميع على الافصح فقوله على الافصح اشارة الى ان في بعض صور اجتماع الياآت خلافا
في ان الحذف اعلالي او لا ويظهر لك من هذا ان الاقتضاء الذي حمل هذا الشارح على
تفسيره ممنوع فان تعلق قوله على الافصح بقوله نسيا لا يقتضي جواز قولك عطي حال الرفع
بعرف بالتامل قوله وقياس احوى اعلم ان احوى صفة مشبهة من الحوة وهي
لون يخالط الكمتة مثل الحديد فاحوى كاسود في عدم اعلال العين وهي مما يلي ياء التصغير
فيه الواو فلذا ذكره ههنا وفي تصغيره الوجهان فمن اعل صغر اسود قيل صغر احوى
ومن لم يعل لم يعل فنقول على المذهب الاول الاصل مصغر احوي احيو وقلبت الواو الاخيرة ياء
في تصغير احوى م

لانقلاب الف غاوية في التصغير واوا ثم قلبوا الواو الثانية من غويوية صح

عطي م

صار م

لانكسار ما قبلها فصار احيوي ثم قلبت الواو الاولى ياء وادغمت ياء التصغير
فيها فصار اُحَيِّيٌ بثلث ياآت فتحذف الاخيرة ثم اختلفوا في ان الحذف اعلالي
او اعتباطي فذهب سيبويه وعيسى بن عمر وكثير من النحويين الى ان الحذف
اعتباطي وذهب ابو عمرو الى انه اعلالي ثم اختلف القايلون بانه اعتباطي
في انه منصرف ولا فاختيار سيبويه وكثير من النحويين انه غير منصرف للصفة
ووزن الفعل فان التصغير لا يمنع من اعتباره بدليل قولهم هو افيضل منك فيقال
هذا اُحَيُّ ورايت احيَّ ومررت باحيَّ واختيار عيسى بن عمر ومن تابعه انه
منصرف فيقول هذا اُحَيٌّ ورايت احيًّا ومررت باحيٍّ واستدل عليه بوجهين
الاول انهم صرفوا خيرا وشرا مع انهما في الاصل اَخْيَرُ واَشَرُّ فلما فات الوزن
بالحذف لم يعتبروه فكذا ههنا واجيب عنه بان تمني وزن الفعل في امثاله على
الهمزة الكاينة في الاول فلما حذفت فات بخلاف ما نحن فيه اذ الهمزة باقيه
الوجه الثاني انهم قالوا في تصغير اُعَيْلَى اُعَيْلٍ بالتنوين فدل على انهم صرفوه واُجيب
عنه بان اصل اُعَيْلٍ اُعَيْلِي اُعِلَّ اعلال قاض فصار اُعَيْلى باسكان الياء فمن لم يعوض
عن الاعلال التنوين يبقي الياء ساكنة في الرفع والجر فلا تنوين ومن يعوض عن الاعلال التنوين
يقول في الرفع والجر اُعَيْلٍ جاعلا التنوين للعوض عن الاعلال لا انه منصرف عنده يدل
عليه قولهم افيضل منك كما تقدم هذا كله على مذهب من جعل الحذف اعتباطا واما
من جعله اعلاليا فهو ابو عمرو ويقول اُحَيٍّ في الرفع والجر فيرد عليه ان التنوين اما
ان يجعل تنوين العوض او تنوين الصرف وكلاهما باطلان اما الاول فلانه يلزمه
ان يقول عُطَيٍّ بكسر الياء في الرفع والجر ورايت عُطَيِّيًا في النصب اذ لا فرق بين
البابين ولا قايل به واما الثاني فلوجهين الاول ما ذكرنا آنفا وهو انه يلزم ان
تقول عطيٍّ في الرفع والجر فان اعلاله عنده كاعلال قاض الثاني انه يلزم صرف
افيضل اذ التصغير كما دخل في اُحَيٍّ دخل في افيضل فان قال ابو عمرو الفرق
ان افيضل باق على ذلك صيغة افعل وهذا خرج عنها بالحذف اجيب بان الاعلال

وبين الحذف الا ان الالف في اعلى ثابتة وليس
الياء كذلك [illegible]
الالف والياء في احيّ [illegible]

غير مخل بالزنة بدليل منع صرف اُعَيْلَى لبقاء الالف فان قال الفرق بين اعلى
وبين الحذف الياء اجيب بان ثبوت الالف في اعلى متفرع على منع صرفه
لانه لو صرف لزال الالف لالتقاء الساكنين لزوال الياء على مذهبه حتى فلو
كان منع صرفه لثبوت الالف لزم الدور فثبت ان ما ذكره ابو عمرو توهم
وهذا كله على مذهب من يجعل مصغر اَسْوَد وامام لم يعل ويقول
اُسَيِّود فقياسه ههنا ان يقال اصله اُحَيْوِو وقلبت الواو الاخيرة ياء
فحصل اُحَيْوِي ثم يعل الياء الاخيرة اعلال قاض في الرفع والجر فمن مذهبه التعويض
التنوين يقول اُحَيْوٍ في الرفع والجر واُحَيْوِيَ في النصب قوله ويزاد
في المونث قد ذكر ان التغيير الواقع اما بالقلب او بالحذف او بالزيادة
فلما فرغ من الاولين وما يتعلق بهما شرع في الثالث فنقول تلك الزيادة اما حرف
تانيث ولا فان لم يكن حرف تانيث فاما كلمة براسها كما في بعلبك او لا فان لم تكن كلمة
براسها فاما ان تكون مدة او لا فهي اربعة اقسام فان كان الاول اعني ان تكون
الزيادة حرف التانيث فاما ان تكون تاء او الفا مقصورة او ممدودة فان كانت تاء
فاما ان تكون ظاهرة او مقدرة فالظاهرة ثابتة ابدا كضُوَيْرِبَة في تصغير ضاربة فرقا
بين تصغير المذكر والمونث وان كانت مقدرة فيظهر في الثلاثي كعُيَيْنَة لئلا يجتمع
فرعيتان التصغير والتقدير وعُرَيْب وعُرَيْس شاذ والقياس بالتاء لانهما مونثان
والعرس بالكسر امراة الرجل وبالضم وليمة العرس يذكر ويونث وانما لم يلحق التاء
بهما لان العرب في الاصل مصدر سمي به والنظر الى المصدر الذي هو الاعراس وهو مذكر
قال في الصحاح الحرب يونث يقال وقعت بينهم حرب قال الخليل تصغيرها
حُرَيْب بلا هاء رواية عن العرب وقال المازني لانه في الاصل مصدر وقال المبرد
الحرب قد يذكر وانشد وهو اذا الحرب هفا عقابه مرجم حرب تلتظي حرابه
يقال هفا الطاير بجناحيه اي خفق وطار وحراب البير جوفها من اسفلها الى اعلاها
ولا يظهر في الرباعي للاستثقال وشذ قديديمة ووريئة وقيل في وجه الحاق
التاء

فناسب ان يقال

نصبا وليس مذهبه التعويض يقول
احيّوي في الرفع والجر واحيويَ م

التاء بهما ان الظروف كلها مذكر غيرهما فلو لم يظهر التاء فيهما لظن انهما مذكران
اذ لا يعلم تانيثهما بالاخبار عنهما لانهما ملازمان للظرفية ولا بوصفهما ولا باعادة
الضمير اليهما بل بالتصغير فقط ولذا لقدام بمعنى الملك وبمعنى الجمة والوراء
بمعنى ولد الولد وبمعنى الجمة فتصغرهما بدون التاء بوهم انهما بمعنى الملك وولد
الولد واثبتت التاء ازالة لهذا الوهم وان كانت الفا مقصورة وهى رابعة تثبت
لخفة الاسم نحو حبيلى وان كانت خامسة فما فوقها حذفت استثقالا فيقول
في جحجبى وهو اسم رجل سيد في قومه جحيجب وفي حولايا وهو علم مكان حويلي وانما قيل
حويلي لانه لما حذفت الف التانيث في حولاى قلبت الالف لانكسار ما قبلها عند
التصغير وادغمت في الياء الاخيرة فحصل حويلي منصرفا لان منع الصرف انما كان
لالف التانيث ولا الف تانيث وان كانت ممدودة تثبت سواء كانت في
الثلاثي وفي غيره لانها لما زادت على حروف اشبهت كلمة اخرى فيثبت كما يثبت
الكلمة الثانية في نحو بعلبك لئلا يلتبس بتصغير غير المركب وتركوا ما قبل الثاني مفتوحا
تشبيها بتاء التانيث ولذا صغروا الصدر لان الجزء الثاني بمنزلة تاء التانيث
والتنوين من حيث انه نازل منزلة ذيله وتتمته نزولها بمنزلة المنزلة وكذا المركب
المتضمن للحرف والمضاف فيقول خميسة عشر سواء اردت العدد او سميت به وفي
اثنى عشر واثنتا عشرة ثنيا عشر وثنيتا عشرة ونقول ابى بكر وعبيد الله فعلم حكم القسم
الثاني ايضا وهو ان يكون الزيادة كلمة برأسها والمدة الواقعة هذا هو القسم الثالث
وهو ان يكون الزيادة هي المدة فتلك المدة اما ثانية او ثالثة او رابعة ذكر الثانية في قوله
فان كانت مدة ثانية فالواو والثالثة في قوله واذا ولى ياء التصغير المناسبة
المذكورة واشار هنا الى ذكر الرابعة وهي ان كانت الزيادة واقعة بعد كسرة
التصغير تنقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها نحو كريديس في كردوس وهي
القطعة العظيمة من الخيل ومفيتيح في مفتاح وانما قال ان لم تكن ياء اي
لم تكن ياء لانها لو كانت ياء بقيت على حالها كقول المصنف قنيديل في قنديل وان لم تكن
المدة

قيد
يا رأسه
وهو كرخ بعلبك
بلك
قوله

واقعة بعد الكسرة بان لم يكن ما بعد ياء التصغير كما في سكران وحمراء واجمال
فيبقى المدة على حالها قوله وذو الزيادتين اشارة الى القسم الرابع نحو
تلك الزيادة اما في الثلاثي او في الرباعي فان كانت في الثلاثي فاما واحدة
او اثنتان او ثلث فان كانت واحدة فظاهر اذ يمكن بناء التصغير من غير التغيير
نحو مكيرم في مكرم فلذلك لم يذكرها هنا وان كانت اثنتين ولا يكون احدهما المدة
الواقعة بعد كسرة التصغير اذ حكم ذلك قد علم في القسم الثالث فاما ان يكون
احدهما فضلى اولا فان كانت احدهما فضلى فيبقى الفضلى وهي الميم في الامثلة المذكورة
اذ الميم موضحة للمسمى والزيادة الاخرى توضيح ما يعرض له من انفعال او افتعال
او غير ذلك المغتلم من الاغتلام وهو هيجان شهوة الضراب وان لم تكن احدهما فضلى
فانت عند التصغير مخير في حذف ايهما شئت كقلنسوة النون والواو فيها زائدتان
ولا مزية لاحدهما على الاخرى فان شئت حذفت الواو وقلت قلينسة وان شئت
حذفت النون وقلت قليسية وكذا حبنطى فان حذفت الالف قلت حبينط
وان حذفت النون قلت حبيط بقلب الفه ياء لكسرة ما قبلها ثم يعل اعلال قاض
والحبنطى الصغير البطن والنون والالف فيه للالحاق بسفرجل فكذا يقال رجل
حبنطى بالتنوين وان كانت الزيادة ثلثة غير المدة اذ هي تبقى ابدا نحو مقيديم
مقادم جمع مقدام فتبقى الفضلى من الثلث فتقول مقيعس في مقعنسس فتحذف
النون والسين ويبقى الميم لانها الفضلى من حيث دلالتها على اسم الفاعل واما
ان كانت تلك الزيادة في الرباعي فتحذفها مطلقا اي سواء كانت احدهما فضلى
او لا فانك تحذف الجميع فتقول في محرنجم حريجم بحذف الميم والنون لانك لو بقيت شيئا
منها لخرج عن امثلة التصغير قوله غير المدة اي غير المدة الواقعة بعد
كسرة التصغير فانه لا يخل ثبوتها لانك اذا قلت في احرنجام حريجيم بحذف الزوائد
كلها غير هذه الالف لكان على بناء فعيعيل قوله ويجوز لما بين انه قد
يحذف الزائد عند التصغير اشار الى جواز التعويض عنه بمدة بعد الكسرة ان لم يكن

للمغرب

فيه المدة كما اذا صغرت مُغتَلِماً وحذفت التاء كان لك ان تقول مُغَيْلِم فيأتي
بياء بعد كسرة التصغير والغُلْمة بالضم شهوة الضراب وقد غَلِم البعير بالكسر غُلْمةً
واغتلم اذا هاج والمغتلم الفحل الذي يشتهي الضراب والفائدة في الحذف
والتعويض عنه بمدة ان ذلك لا يخل ببناء التصغير بخلاف بقاء الزائد فانه
يخل واما ان يكون فيه المدة فلم يمكن التعويض لاشتغال محله بمثله كما تقول
حُرَيْجِيم في احرنجام **قوله** ويرد بعد الفراغ من المفرد شرع في الجمع
وهو اما جمع قلة او كثرة فان كان جمع قلة فيصغر على بنائه لقرب
القلة من معنى التصغير فتقول في اكلب واجمال اُكَيْلِب واُجَيْمال ويجوز ان
تردّه الى الواحد وتقول كُلَيْبات وجُمَيْلات وتقول في الزيدون والهندات
الزيدون والهنيدات لانا نرد جمع الكثرة الى الواحد ونجمعه جمع السلامة
فابقاء جمع السلامة اولى هذا اذا كان جمع قلة واما ان كان جمع كثرة فلا يصغر
على بنائه للتنافي بين الكثرة والتصغير فينظر ان كان لمفرده جمع قلة ايضا كغلمان
فان شئت رددته الى مفرده وهو الغلام فتصغره ثم تجمعه جمع السلامة اما بالواو
والنون كما في مثالنا هذا فتقول غُلَيِّمون وانما جمعته بالواو والنون مع انه لا يجوز
ذلك في مكبره لان المصغر كالصفة فلا يشترط العلمية في جمعه بالواو والنون
واما بالالف والتاء كما اذا اردت تصغير دُوَر تردّه الى مفرده فتصغره ثم
تجمعه على دُوَيْرات على حسب ما يقتضيه الاصول وان شئت رددته الى جمع القلة
فتصغر فتقول غُلَيْمة واُدَيْر هذا اذا كان له جمع قلة واذا لم يكن تعين الرد الى
المفرد وتصغيره ثم جمعه جمع السلامة كما تقول في شعراء او مساجد شُوَيْعِرون
ومُسَيْجِدات ولا يفوت جمع الكثرة بل يكون استعارة صيغة القلة للكثرة
او يقول كدابن يعوت معنى جمع الكثرة لا مر ان تصغير الجمع للدلالة على قلة ما يتوهم
كثرته هنا في الجمع واما اسم الجمع فيصغر على بنائه لانه لا واحد له من لفظه ولانه
بمنزلة جمع القلة ويعلم مما ذكرنا ان معنى قوله ويرد انه يجب الرد اي

كان ثم

ومنيزلات

بذلكم بالتمد

يجب في جمع الكثرة ان يُرَدّ الى احد الامرين ولا يجب في جمع القلة ان يرد الى
مفرده بل يجوز واما اسم الجمع فلما لم يكن له مفرد علم انه يتعين تصغيره على
لفظه وهذا يشكل بمثل سكارى وحُمُر فانه ليس له جمع قلة ولا يجمع مفرده بالواو
والنون ولا بالالف والتاء ويمكن ان يقال انما لم يستثنه لانه علم مما ذكر في الكافية
انه لا يجمع مثل ذلك جمع السلامة فيكون قوله هنا ثم يجمع جمع السلامة محمولا على
ما يجوز جمعه جمع السلامة ولا يشكل بجمع الكثرة الذي ليس له واحد مستعمل
في الكلام نحو عباديد لانا نقول قال سيبويه يرده الى ما يجوز ان يكون واحده
نحو عباديد اما جمع فُعلول او فِعليل او فِعلال واياما كان فتصغيره عُبَيْدِيد
وجمعه بالواو والنون على عُبَيْدِيدون وبالالف والتاء على عُبَيْدِيدات
قوله وما جاء لما فرغ من التصغير القياسي في المتمكن شرع فيما هو شاذ
وذلك على ثلثة اقسام لان شذوذه اما من جهة اللفظ او من جهة المعنى اما
الذي من جهة اللفظ فكأُنَيْسِيان وقياسه اُنَيْسان وكانه تصغير انسيان
لكن استغني عنه بانسان كما جاء يدع على ودع وترك ودع للاستغناء عنه
بترك وكذا عُشَيْشِيَة والقياس عُشَيَّة ووجهها انك لما صغرت عَشِيّة
اجتمع ثلث ياآت والقياس حذف الاخيرة كما في عُطَيّ ومُعَيّة ولكن لو فعلوا
كذلك وقالوا عُشَيّة لالتبس بتصغير عشوة وهو ما بين اول الليل الى
ربعه فابدلوا الياء الوسطى شينا اذ يهون عليهم زيادة الحرف من جنس
الاسم كما في باب التفعيل وذكر في الصحاح انه يقال تجخجبوا عنكم من الظهيرة
اي ابردوا واصله تحيبوا بثلث ياآت ابدلوا من الياء الوسطى خاء للفرق
بين فعّل وفعلل وخص الخاء لان في الكلمة خاء ثم قبله فيه وهذه علة
جميع ما يشبههما من الكلمات وكذا اُغَيْلِمة واُصَيْبِية في غِلمة وصِبْية
وقياسهما غُلَيْمة وصُبَيَّة وكانهما تصغير اغلمة واصبية لان غلاما
فُعال كغراب وصبيّا فعيل كقفيز وهما يجمعان في القلة كاغربة

وافقرة فُرَدّ ونُمانى التصغير الى بابها ومن العرب من يجريهما على القياس فيقول
صُلَيّة وغُلَيمة واما الذي من جهة المعنى فقسمان لان المراد بالتصغير
ان يكون الشيء الذي يصغر عندهم مستصغرا فشذ وذه المعنوي اما
لانه ليس المراد الاستصغار بل قرب الشيء من الشيء كقولهم أُصَيغِر
منك ولا يستقيم ان يكون المراد انه صغير لان لفظ اصغر يدل على الزيادة
في الصغر فهو مستغن عن التصغير بهذا المعنى لكنه افاد تقريب ما بينهما
من التفاوت اذ لو قلت هو اصغر منك لجاز ان يكون التفاوت بينهما قريبا او بعيدا
وكذا في الامثلة واما لان المراد الاستصغار لكن لا في الصغر بل في شيء
آخر كقولهم ما أُحَيسِن زيدا فان معنى التصغير الوصف بالصغر والفعل
لا يصح وصفه بالصغر وانما المعنى تصغير من نسب اليه الفعل ولذلك قال
للخليل في ما أُمَيلِحه انما يعنون الشيء الذي يصفه بالملح كانك قلت زيد
مليح وعلم من هذا ان الاصل في الفعل ان لا يصغر قوله ونحو جميل يريد
ان هذه الاسماء وضعت في الاصل كانهم فهو في الاصل تصغيرها وذلك
قليل وجميل طاير على صورة العصفور والكعيت العندليب قال سيبويه
سالت الخليل عن كميت فقال انما صغر لانه بين السواد والحمرة ليدل على ذلك
المعنى فاذا جمعوه ردوه الى المكبر المقدر لانه ليس للمصغر جمع على حياله
فقالوا في جميل وكعيت جملان وكعتان فدل ذلك على ان المكبر في التقدير
جُمَل وكُعَت لان فعلان جمع فعل وفي كميت كُمت فدل على ان مكبره في التقدير
اكمت لان فعلا جمعه قوله وتصغير الترخيم هو ان تحذف الزوايد
كلها ويصغر الاسم ويسمى تصغير الترخيم لما فيه من الحذف لان الترخيم التقليل
يقال صوت رخيم اذا لم يكن قويا فتقول حُمَيد في احمد ومحمد ومحمود ولا تبالي
بالالتباس ثقة بالقراين قوله وخولف لما فرغ من كيفية تصغير
ما يصغر من الاسماء المعربة قياسيا وشاذا وما ادى ذلك اليه من ذكر

حكم الفعل اشار الى حكم الاسماء المبنية واردفها بذكر الاسماء المعربة التي
لا تصغر اما الاسماء المبنية فهي باعتبار التصغير قسمان قسم يصغر لكن
بخلاف تصغير المتمكن وقسم لا يصغر اما الاول فبعض اسماء الاشارة
والموصولات فزادوا قبل آخرها ياء وزادوا آخرها الفا فقيل في ذا وتا ذيّا وتيّا
لانهم لما زادوا ياء قبل الاخر انقلبت الالف ياء وادغمت ياء التصغير فيها
وفتحوا الياء للالف وانما خولف بتحقير المبهمات تحقير ما سواها لمخالفتها لساير
الاسماء لانها تقع على كل جنس بخلاف نحو رجل وفرس فان الواضحة الصدر وعوضوا
منها الالف في الاخر لان هذه الاسماء مبنية وسكون الاخر هو الاصل في البناء
فناسب ان يؤتى في الاخر بحرف لازم السكون ثم اتوا بالياء ثانية لانه لما يضم الصدر
لم يمتنع وقوع الياء الساكنة بعد الحرف الاول ولا يصغر ذي وذه لئلا يلتبس
بتصغير المذكر وللاستغناء بتصغير تا عن تصغيرهما ولا يجوز ان يقال زيد
قبل آخرهما ياآن لانه لو كان كذلك لوجب ان يقال في الذي والتي اللذيّ واللتيّ لكن
قالوا اللذيّا واللتيّا لانهم لما زادوا قبل الاخر ياء اجتمعت مع ياء الاخر فادغموا وفتحوا
للالف وفتحوا ما قبل ياء التصغير فيهما واحد واما اللذيون فلانهم زادوا في الذين
قبل الياء ياء وقيل النون الفا فصار اللذيان ثم ابدلوا الفتحة ضمة والالف
واوا لئلا يلتبس بالتثنية واما اللتيات فانما حصل برده الى الواحد و
تصغيره ثم جمعوا جمع السلام وانما قيدنا بالبعض لان من وما وذو
الطائية لا تصغر واما القسم الثاني فكالضماير فانما لا تصغر لان التصغير
كالصفة وهي لا توصف واين ومتى ومن وما للتشبيه بالحرف والحرف لا يوصف
فلا يصغر او لانها على وجه لا يمكن تصغيرها وحيث استغنا بتصغير المكان
عن تصغيره ومنذ للاستغناء بتصغير مذ عن تصغيره ولم يعكسوا لانها
بحذف النون والتصرف فيما دخل في الاسمية من منذ واما الاسماء المعربة
التي لا تصغر فهي مع لتعذر بنائه فعيل منه وغير لتوغله في معنى الحرف وحسبك

اي لان بغداد من فذلكه بغدادي يصدق عليه انه ملحق باخره ياء مشدده تدل على مقتضى التعريف مع انه المنسوب اليه وحاصل جوابه ان اللفظ الذي وان صدق عليه ما ذكر لكنه فذح عن التعريف بتمامه لانه لا يدل على نسبته الى المجرد عن الياء اذ الشيء لا ينسب الى نفسه

والسؤال والجواب

لمعنى الفعلية فيه والاسم العامل عمل الفعل في حال عمله فلا تقول ضويرب زيدا ويجوز تصغيره في غيره وقت عمله نحو ضويرب لعدم قوة معنى الفعل فيه قوله المنسوب الغرض من النسبة ان تجعل المنسوب من آل المنسوب اليه او من اهل تلك البلدة او الصنعة وفايدتها فايدة الصفة وانما افتقرت الى علامة لانها معنى حادث فلابد لها من علامة وكانت من حروف اللين لخفتها وكثرة زيادتها وانما الحقت بالاخر لانها بمنزلة الاعراب من حيث العروض فوضع زيادتها هو الاخر وانما لم يلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا ولا الواو لانه اثقل وانما كانت مشددة لئلا يلتبس بياء المتكلم وانما قال ليدل الى آخره ليخرج نحو كرسي واذا قلت بغدادي الحقت اخره الياء المشددة ليكون معناه الشيء المنسوب الى البغداد واعترض بعض الشارحين على هذا التعريف من وجهين الاول انه يقتضي ان يكون المنسوب هو المنسوب اليه والثاني ان الذي الحق اخره ياء مشددة لا يدل على نسبته الى المجرد عنها لانهما واحد وجواب الاول انه لا يصدق على المنسوب اليه انه يدل على نسبته الى المجرد عن الياء فانه هو المجرد عن الياء واذا لم يصدق ما ذكر في تعريف احدهما على الاخر فكيف يكون احدهما هو الاخر وعن الثاني انه من الظاهر البين ان المراد بالملحق باخره ياء مشددة هو المركب من المنسوب اليه ومن الياء المشددة والمجرد عن الياء المشددة هو المنسوب اليه فقط فظهر انهما ليسا واحدا ثم اعلم ان اعتراضه الثاني يدل على انه توهم ان الضمير في قوله ليدل عايد الى الملحق لكنه ليس كذلك بل هو عايد الى الالحاق الذي يفهم من قوله الملحق ان قرئ بالياء وان قرئ بالتاء فهو عايد الى الياء المشددة اي لتدل على نسبة الملحق الى المجرد عن الياء والصواب ان يقول الضمير عايد الى المجموع المركب من المنسوب اليه ومن الياء المشددة وهو الملحق باخره الياء بالمعنى المراد هنا لا بالمعنى الذي ذكره الشارح

واعترض باعتباره قوله وقياسه لما غيرت النسبة الاسم من مدلول الى آخر مغاير له الا ترى ان قولك دمشق اسم للبلد ودمشقي للرجل المنسوب اليه وغيرته من حال الى حال لانه كان عريا عن الياء فقارنها وكان اعرابه على ما قبلها فصار عليها طرقت الى الاسم تغييرات شتى وتلك التغييرات على ضربين جارية على القياس المطرد في كلامهم ومعدولة عن ذلك ثم ان المصنف قدم التغييرات القياسية وبعد الفراغ منها اشار الى غير القياسية اما القياسية فمنها حذف تاء التانيث وهو واجب لانك اذا نسبت رجلا الى ضاربة فلو بقيت تاء التانيث لكنت مونثا لمذكر ولا يرد عليه ما قيل من ان التاء للتانيث المنسوب اليه لا للتانيث المنسوب لان المراد انهم استكرهوا اثبات تاء التانيث في صفة المذكر وايضا يلزم اجتماع تانيثين في نسبة مونث الى مونث نحو امراة بصرتية وايضا استكرهوا وقوع تاء التانيث وسطا وانما قيد بالتاء لان الالف التانيث مما لا يجب حذفها لان التاء علم للتانيث وليس الالف كذلك ثم اذا حذفت تاء التانيث وادخلت ياء النسبة فلو وقع الاسم صفة مونث وجب ادخال التاء بعد الياء نحو امراة بصرية وهذا غير ذلك ومنها حذف زيادة التثنية والجمع المصحح اذا لم يسم بهما فالنسبة الى ضاربات وضاربون ضاربي لان المعنى يحصل بالنسبة الى المفرد فيقع الزيادة ضايعة ولانك لو قلت ضارباني وضاربوني لجمعت على الكلمة اعرابين احدهما بالحرف في الثاني والحركة اما اذا سمي بهما فلا يخلو اما ان تعربهما اعراب المفردات كما تقول قنسرين حال الرفع او تجريه في الاعراب على ما كان عليه كما تقول قنسرون حال الرفع فعلى الاول تثبتهما لانك اخرجتهما عن احكامها التي كانت لهما وكانهما لغير التثنية والجمع كما في عمران وغسلين وعلى الثاني تحذفهما لان احكامهما باقية وقنسرين علم بقعة غير منصرف للعلمية والتانيث قوله ويفتح الثاني هذا شروع في ساير

اقسام التغييرات القياسية فنقول الاسم الذي يراد النسبة اليه اما
ان يكون جمعا او لا فان لم يكن جمعا فاما ان يكون مركبا او لا فان لم يكن مركبا فاقسامه
المذكورة في الكتاب اربعة الاولى ان يكون في الاسم كسرة بحيث اذا نسبت
الى ذلك الاسم تجتمع مع يا النسبة كسرتان والكثر الثاني ان يكون في اخره حرف
علة الثالث ان يكون في اخره همزة بعد الف الرابع ان يكون على حرفين بحذف
الفاء او العين او اللام ويمكن جعل الاقسام خمسة بان يجعل القسم الاول ما فيه
تاء التانيث وزيادة التثنية والجمع ثم يذكر بقية الاقسام على الترتيب الذي
ذكرنا اما القسم الاول فنقول في ضبطه لا يخلو اما ان يكون ذلك الاسم
على ثلثة احرف او اكثر فان كان على ثلثة احرف فاما ان يكون لامه حرف علة او لا فان
كان حرف علة فسنذكر في القسم الثاني من الاقسام الاربعة وان لم يكن حرف علة
فاما ان يكون فاؤه ايضا مكسورا او لا فان لم يكن فاؤه مكسورا فتحت عينه سواء
كان فيه التاء نحو شقري في النسبة الى شقرة وهي شقائق النعمان او لم يكن كنمري
كراهة لتوالي اليائين والكسرتين مع قلة حروف الكلمة وان كان فاؤه ايضا مكسورا
كابل فمنهم من يفتح العين لما ذكرنا ومنهم من يبقي الكسر لان اللسان تعمل في جهة واحدة
فلا يثقل وان كان على اكثر من ثلثة احرف فاما ان يكون على اربعة احرف او على اكثر منها
فان كان على اكثر كقذعمل ومستخرج لم يغير الكسرة البتة ولا يشبهه بنمر لبعده
منه فان كان على اربعة احرف فاما ان يكون قبل الحرف المكسور او بعده حرف لين
او لم يكن فان لم يكن فاما ان يكون الحرف الثاني من ذلك الاسم متحركا او ساكنا
فان كان متحركا كعلبط فلم يغير الكسرة ايضا وان كان ساكنا فالاصح بقاء الكسرة
فنقول تغلبي لان عدد حروف الاسم كثيرة ولا يجدي عليه الخفة وضع حركة (اي لا ينفع ولا يفيده)
مكان حركة ولان الساكن حجز بين المتحركين فخف اللفظ ومنهم من يفتح فيقول تغلبي
لان الثاني ساكن فهو كالمعدوم فصار كنمر وحكم قذعمل ومستخرج وعلبط
كما ذكرت مذكور في شرح الهادي ويمكن ان يقال كلام المصنف ايضا يدل

عليه فان تقديره ويفتح الثاني من نحو نمر بخلاف نحو تغلبي وحذف لفظة نحو لتقدم
ذكره ثم اراد بنحو تغلبي ما زاد على ثلثة احرف من القسم الذي نحن فيه سوى
الذي تقدم فيه على المكسور كسيد وميت او تاخره حرف لين ويكون قرينة (كحنيفي)
ذكر ذلك من بعد دون البواقي فافهمه وانما قال على الافصح مع انه الخلاف
في البعض كقذعمل ومستخرج وعلبط لانه لما اراد ان حكم جميع ما كان على
الاكثر من ثلثة احرف سوى المستثنى يخالف حكم نمري وجاز في تغلبي الفتح كما مر
اشار الى ان حكم الجميع يخالفه على الافصح فان الفتح في تغلبي ليس بالافصح هذا
اذا لم يكن قبل المكسور ولا بعده حرف لين واما ان كان فاما ان يكون بعده
او قبله فان كان بعده فيكون على وزن فعيل او فعيلة لا محالة اذ الكلام فيما
لا يزيد على اربعة ولا عبرة بالتاء والى هذا القسم اشار بقوله ويحذف
الياء ولما كان فعول وفعيل وفعولة وفعيلة قريبة من فعيل وفعيلة لفظا وحكما
ذكر الجميع ههنا فنقول اما ان يكون معتل اللام او لا فان لم يكن معتل اللام فيحذف
منه الياء والواو ويبدل الضمة والكسرة فتحة من فعيلة وفعولة دون فعيل
وفعول لكن بشرط صحة العين ونفي التضعيف فنقول في حنيفة حنفي وفي
شنوءة شنئي وحنيف حنيفي وفي شنوء شنوئي فرقا بينهما والمؤنث
بالحذف وهي لاستثقالهم اياه واما معتل العين فلم يفرقوا فيه فقالوا طويلي
في طويل وطويلة لانهم لو قالوا طولي في طويلة لتحرك الواو وانفتح ما قبلها
فلو قلبوا لزم زيادة التغيير مع اللبس ولو لم يقلبوا لزم الاستثقال وكذا
قوولي في قوول وقوولة واما المضاعف فلم يفرقوا فيه ايضا كشديدي (اي لم يغيروه)
وحروري في المذكر والمؤنث لانهم لو حذفوا الياء والواو وقالوا شددي
وحروري في المذكر والمؤنث لانهم لو حذفوا الياء والواو وقالوا شددي
وحرري لادى الى الثقل ولو ادغموا لزم زيادة التغيير مع اللبس والحرور
الريح الحارة ولمعنى الحرارة ايضا يقال رجل حري الحرورية قوله

ومن فعيلة اي وتحذف ايضا الياء من فعيلة بشرط ان لا تكون مضاعفة
فتقول في جهينة جهني وفي عيينة عيني وفي قويمة قوي ولا يشترط فيها
صحة العين لان حرف العلة اذا تحرك وانضم ما قبلها لا ينقلب الفا فلا يلزم
المحذور واما المضاعف فلا يفرق فيه تقول في حبيب وحبيبة حبيبي
لان حذف الياء يودي الى الثقل لو لم يدغم احد المثلين في الاخر او زيادة التغيير
مع اللبس لو ادغم فقوله بخلاف شديدي وطويلي اشارة الى ما احترز عنه
في فعيلة بقوله بشرط صحة العين ونفي التضعيف ولم يذكر ما احترز عنه في
فعولة بهذا القول ولا ما احترز عنه بقوله غير مضاعف في فعيلة بضم
الفاء وفتح العين اشارة الى ان الغرض الاصلي مما ذكر فعيل وفعيلة واما
فعول وفعولة وفعيل وفعيلة فبالعرض للمشابهة المذكورة قوله
وسليقي مبتدا وما بعده عطف عليه ومنه لما كانت ترد اعتراضا على فعيلة
فاجاب بانها شاذ والقياس سلقي وسلمي وعمري بحذف الياء وابدال
الكسرة فتحة والسليقي من يتكلم بسليقته اي بطبيعته معربا من غير تعلم قال
ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقي اقول فاعرب وقيل في سليمي
وعميري انما جعل كذلك لئلا يلتبس بسليمة التي في غير الازد وعميرة التي في
غير الكلب قوله وعبيدي وجذمي هذان ايضا كانا واردين اعتراضا
على فعيلة حيث ضموا اولهما والقياس الفتح كحنفي في حنيفة لكن ضم العين
للفرق بين هذا المنسوب وبين المنسوب الى عبادة اسم رجل وكذا ضم الجيم للفرق
ايضا لان الجذيمة جذيمتان فالنسبة الى جذيمة القيس بالفتح على الاصل
والى جذيمة اسد بالضم وانما قال اشذ لان في عدم الحذف الواقع في
الصورة الاولى رجوعا الى الاصل واما الضم فلا وجه له قوله وخريبي
وارد على فعيلة والقياس خربي وخريبة اسم موضع يسمى بصرة الصغرى
تركت ياؤه في النسبة لئلا يلتبس بالنسبة الى خرب علما وجمع خربة

وهي عروة المزادة قوله وثقفي وارد على فعيل والقياس ثقيفي قوله
وقرشي وفقمي وملحي وارد على فعيل والقياس قريشي وفقيمي ومليحي وقيل انما
فعلوا كذلك لدفع الالتباس فانهم قالوا في قريش اسم دابة في البحر قريشي
وفي فقيم بني تميم فقيمي وفي مليح سعد مليحي فقوله ثقفي مبتدا وما بعده
عطف عليه وقوله شاذ خبره قوله وتحذف الياء لما تكلم فيما لم يكن
معتل اللام من فعيل وفعيلة وما ناسبهما شرع في المعتل اللام منهما وقدم
فعيلا وفعيلا مذكرا ومؤنثا فتقول اذا نسبت الى غني وغنية حذفت
الياء الاولى وقلبت الاخيرة واوا لكراهة اجتماع الياءات مع الكسرتين
ثم كسرة النون فتحة كما في نمر فتقول غنوي واذا نسبت الى قصي وقصية
واُمي وامية حذفت الياء الاولى وقلبت الاخيرة واوا وجاز اميي
باربع ياءات اذ ليس قبلها كسرة ولم يجئ غنيي بالكسرة واموي بفتح الهمزة
شاذ والقياس الضم قوله واجري لما كان حكم تحية مثل حكم غنية
ذكر حكمها هنا مع انها تفعلة لا فعيلة فاذا نسبت اليها تحذف الياء
الاولى وتقلب الاخيرة واوا ويقال تحوي قوله واما نحو عدوي
لما فرغ من فعيل وفعيل معتل اللام شرع في فعول منه فتقول اذا نسبت الى
عدو يقال عدوي بالواوين اتفاقا واختلف في عدوة فقال المبرد
عدوي ايضا فقد خالف هنا باب الصحيح اذ كان يفرق فيه بين المذكر
والمؤنث وهنا لم يفرق نظرا الى مقتضى اصل النسب ولم يجعله مما
استثنى كباب شنوءة لان الادغام اجراه مجرى الحرف الواحد وقال
سيبويه عدوي بحذف احدى الواوين وفتح الدال للفرق بين المذكر
والمؤنث كما في الصحيح ثم ان المصنف ضم فعولة الى فعيلة في الاول لاشتراكهما
في الشرط واخر فعيلا عنهما وفي الثاني ضم فعيلا الى فعيل لاشتراكهما
في الحكم واخر فعولا عنهما روما للاختصار وللمناسبة فيهما قوله

طلبا

وتحذف اليار الثانية لأنه فرع مما وقع فيه بعد المكسور حرف لين ومما يتعلق
من الابحاث شرع فيما وقع فيه اللين قبل المكسور فنقول لا يخلوا اما ان يكون
المكسور ايضا حرف علة بحيث يجب فيه الادغام اولا فان كان الثاني فاما في آخره
حرف علة كالقاضي ويذكر في القسم الثاني اولا و ح ينسب الى ذلك الاسم
كما هو كعاملي وقايلي وغامري وان كان الاول فيحصل يار مشددة لا محالة
كسيد وميت فتحذف اليار الثانية وتقول سيدي وميتي كراهة كسرتين
واربع يا آت ولم يحذفوا الاولى لئلا يرجع الى المتحرك حرف العلة وانفتاح
ما قبلها فيلزم النقل لو لم ينقلب الفا ويلزم زيادة التغيير مع اللبس لو انقلبت
قوله ومهيمي لما كان حكم مهيم حكم سيد في حذف احدى اليائين
حال النسبة وان كان على اكثر من اربعة احرف والكلام فيما هو على اربعة
احرف ذكره ههنا فنقول مهيم ان كان اسم فاعل من هيمه العشق يهيمه
اذا جعله هايما فيحذف منه اليار الثانية في النسبة كما في سيد ويقال
مهيمي وان كان تصغير مهوم اسم فاعل من هوم الرجل اذا حرك راسه
من النعاس فيقال فيه مهيمي وذلك لانه لما صغر مهوم حذف منه الواو الاولى
فصار مهيوما ثم قلبت الواو يار لوقوع اليار الساكنة قبلها ثم ادغمت فقيل
مهيم ولفظ اسم فاعل من هيم ايضا مهيم فلو نسبوا الى هذا ايضا بحذف
احدى اليائين لالتبس ولو ابقوا اليائين ونسبوا اليه كما هو وقالوا
مهيمي لزم الاستثقال فزادوا اليار الساكنة عن غير الادغام كالا
وخص مهيم مصغر مهوم بهذه الزيادة دون مهيم اسم فاعل من هيم
لانه حذف منه احدى العينين فكان التعويض ح اجدر وذكر ان طائيا
شاذ لان اصله طيئي فحذفت اليار الثانية وقلبت الاولى الفا فهذا
وجه شذوذه وفيه نظر لان هذا الانقلاب لا يتعلق بهذا الباب
ومقتضى ذلك كما ذكرنا حذف اليا الثانية وقد حذف فوجه شذوذه ان

اي احدى اليائين من مهيم

يقال

يقال حذف اليار الاولى الساكنة وقلبت الثانية المتحركة الفا فطائي شاذ
من حيث حذف الاولى والقياس حذف اليار الثانية وهذا ليس بسديد
اذ لو كان كذلك لا يكون القلب فيه شاذا وقد ذكر شذوذه في الاعلال
فالوجه انه حذف الثانية كما ذكرنا اولا لكن لما كان القلب في نفسه
ايضا شاذا ذكره في الاعلال قوله وتقلب الالف لما فرغ من القسم
الاول شرع في القسم الثاني وهو ما يكون آخره حرف علة فهي اما الف او يار
او واو فان كان الفا فاما ثالثة او رابعة او خامسة او سادسة فان
كانت ثالثة تقلب واوا سواء كانت منقلبة عن واو او يار اما اثباتها
فلانها بدل من الاصل فحذفها اجحاف بالاسم لنقصه عن اقل الاصول واما
قلبها واوا فلانها ان كانت عن واو كعصا فظاهر وان كانت عن يار كرحى فلئلا
يجتمع الكسرة واليا آت وان كانت رابعة فاما منقلبة اولا فان كانت منقلبة
فالاحسن ابدالها واوا سواء كانت من الواو او من اليار كملهى من اللهو ومرمى
من الرمي لانها بدل من الاصل فهي كالاصل ويجوز حذفها فنقول ملهي ومرمي
لان الاسم لم ينقص بحذفها عن اقل الاصول وان لم يكن منقلبة فاما ان يكون الحرف
الثاني من الاسم الذي هو فيه ساكنا او متحركا فان كان ساكنا كحبلى فيجوز فيه
الحذف لزيادتها وقلبها واوا تشبيها بملهي وقلبها واوا مع زيادة الف
قبلها تشبيها لها بالالف الممدودة كصحراوي وان كان الحرف الثاني من
ذلك الاسم متحركا فلم يجز فيه الا الحذف كجمزي في جمزى لان حركة الحرف الثاني
بمنزلة حرف آخر فالالف فيها في حكم الخامسة الا ترى ان من صرف هندا ودعدا
لم يصرف سقر وقدم علمين لان الحركة صيرتهما في حكم زينب وسعاد يقال حمار
جمزى اي سريع من الجمز وهو ضرب من السير واعلم ان المراد بالمنقلبة ما كانت
منقلبة عن حرف اصلي فالف الالحاق وان كانت منقلبة عن اليار حكمه حكم الف
التانيث فيجوز في معزى معزوي تشبيها بالمنقلبة عن الاصل كملهوي ويجوز

هذا القلب مختصا بحال النسبة ذكر شذوذه فيها ولما كان

معزى تشبيها بالف التانيث كحبلى ومعزاوي كحبلاوي وان كانت خامسة
كمرامي وهو مفعول من المراماة او سادسة كقبعثرى وهو الجمل العظيم
الشديد فالحذف لا غير لطول الاسم فقول العامة مصطفوي خطا والصواب
مصطفي قوله وتقلب الياء لما فرغ مما اخره الف شرع فيما اخره ياء
او واو وخلط حكم احدهما بالاخر لتقاربهما في الحكم فنقول الياء المتطرفة
اما ان تكون مخففة او مشددة فان كانت مخففة فاما ان يكون ماقبلها متحركا
او ساكنا والواو المتطرفة ايضا اما مخففة او مشددة لكن المخففة لا يكون فيه ص
ماقبلها الا ساكنا لانه لو انفتح ماقبلها انقلبت الفا وليس في الكلام اسم متمكن في اخره
واو قبلها ضمة او كسرة واذا كان كذلك فلنتكلم في الياء المتطرفة المخففة التي تحرك
ماقبلها فنقول تلك الحركة لا تكون الا الكسرة لانها لو كانت فتحة انقلبت الفا فلا يكون
مما نحن فيه وليس في الكلام اسم في اخره ياء قبلها ضمة فالياء المتطرفة المخففة
المكسور ماقبلها اما ثالثة او رابعة او خامسة او سادسة فان كانت ثالثة
كما في عم من عمي عليه الامر اذا التبس ورجل عمي القلب اي جاهل وكما في شج من
شجي اي حزن قلبت في النسبة واوا كراهة اجتماع الياآت ويفتح ماقبلها
كما في نمر وان كانت رابعة فمنهم من يحذفها فيقول قاضي وهو الافصح كراهة
اجتماع الياآت والكسرتين لو لم تغير ولو غيرت بان قلبت واوا ويفتح ماقبلها
كما فعله بعضهم اجراؤها مجرى الياء الثالثة لسكون ثانيه كما اجري ملهوي
مجرى رحوي يلزم زيادة التغيير مع اجتماع حروف العلة وهذان القسمان
قد وقعنا فيما في القسم الاول وان كانت خامسة فاما ان يكون قبلها ياء مشددة
او لا فان لم يكن حذفت فيقال مشتري وان كانت قبلها ياء مشددة كمحيي اسم فاعل
من حيي يحيي واصله محيي اعلت الاخيرة اعلال قاض فاذا نسبت اليه حذفت
الاخيرة كما في مشتري فيصير محيي باربع ياآت كامية فيجوز الوجهان كما تقدم
وان كانت سادسة حذفت كما في مستسقي قوله ونحو طيبة لما فرغ

مما في اخره ياء مخففة قبلها حرف شرع فيما اخره ياء او واو مخففة قبلها ساكن
فنقول فالاول اما مفتوح او مكسور او مضموم وعلى التقادير فاما مذكر او
مونث واختلف في مثل ذلك فاختار سيبويه ان النسبة اليها كما هي من غير
تغيير غير حذف التاء من المونث فيقال في النسبة الى ظبي وظبية ظبيي كما في
تمر وتمرة تمري لان حرف العلة اذا سكن ماقبلها كان حكمها حكم الصحيح ووافقه
يونس فيما لا تاء فيه واما مافيه التاء فيقال تحرك فيه الساكن ويقلب اللام واوا
ان لم تكونا في ظبية وعزوة ظبوي وغزوي قياسا على عموي في عم وهذا
القياس بعيد لان ماقبل الياء والواو في ظبية وعزوة ساكن وفي عم متحرك وكان
الخليل يعذره في بنات الياء دون بنات الواو لوجهين الاول انه حمل ظبيا
على عم لئلا يجتمع الياآت فانه مستكره والثاني انه قد جاء مثل ذلك في الياء حيث
قالوا زنوي في النسبة الى بني زنية وقروي في النسبة الى قرية ولسيبويه
ان يجيب عن الاول بان اجتماع الياآت وان كان مستكرها لكن السكون يجبره
وعن الثاني بانه شاذ لا يحمل عليه وبدوي بفتح الدال شاذ عندهما والقياس
السكون قوله وباب طي لما فرغ من الياء والواو المخففة المتطرفة شرع
في المشددة وهي اما بعد الحرف الاولى او الثانية او الرابعة فان كانت بعد او الثالثة ص
الحرف الاولى فان كانت ياء بعد يرد الاولى الى اصلها ويفتح كما في نمر وتقلب
الثانية واوا لئلا يجتمع الياآت فيقال في طي طووي لانه من طويت وفي حي
حيوي وان كانت واوا بقيت اذ ليس لاجتماع الواوين والياءين في الاستثقال
كاجتماع الياآت فيقال دوي وكوي في النسبة الى دو وهو البادية
والى كو وكوة وهو ثقب البيت وان كانت بعد الحرف الثانية كغني وعدو
فقد تقدم في القسم الاول وان كانت بعد الثالثة واليه اشار بقوله
وما اخره ياء مشددة بعد ثلثة فلا يخلو اما ان تكون الياء الاخيرة اصلية
او زايدة فان كانت اصلية كمرمي ففيهما الوجهان الاول حذف احديهما

وقلب الاخرى واوا كما في غنوي والثاني حذفها استثقالا وان كانت زايدة
لكرسي حذفت مع ما قبلها ويقال كرسي ايضا فهذه الياء هي ياء النسبة
والتي كانت قبلها حذفت وان كانت بعد الرابعة كبخاتي اسم رجل فانك
اذا نسبت اليه حذفت الياء واتيت بياء النسبة وانما قيدوا بقوله
اسم رجل لانه لو كان جمعا رد الى الواحد كما سيجي والبختي نوع من الابل
وجمعه بخاتي غير منصرف واذا سمي به فلا ينصرف ايضا كما سمي بمصابيح لكن
اذا نسبت اليه صرفت لان ياء النسبة ليست من بنية الكلمة الا ترى انك
لو نسبت الى جمال قلت جمالي منصرفا ولو كانت غير ياء النسبة لم ينصرف
هكذا ذكر في الشرح المنسوب الى المصنف وفيه نظر لانه ليس بجمع ولو قيل المراد
لو كان الياء للجمع لكان بعيدا عن التوجيه يعرف بالتامل ثم قيل فيه ومن ثم قالوا
رايت يمانيا ولم يكن واردا على الزنة التي لا تقع الا جمعا يعني من جهة ان ياء النسبة
ليست من البنية لم يكن يمانيا ويمانيا بتشديد الياء وتخفيفه واردا بطريق
الاعتراض على ما قالوا مفاعل ومفاعيل ونحوها لا تكون الا جمعا او نقول
المعنى لاجل ان ياء النسبة لم تكن داخلا في بنية الكلمة قالوا رايت يمانيا
بالتنوين منصرفا ولم يجعلوه من الصيغ التي لا تكون الا جمعا وهذا اقرب الى
لفظه لكن يرد عليه الاعتراض المتقدم ولذا نقول في النسبة الى شافعي
شافعي وشفعوي خطاء ذكر في الصحاح ان النسبة الى اليمن وهو بلاد العرب
يمني ويمان مخففة والالف عوض من ياء النسبة فلا يجتمعان قال
سيبويه وبعضهم يقول يماني بالتشديد ولم يذكر المصنف ما في اخره الواو المشددة
بعد الثلثة كمغزو والظاهر ان النسبة اليه مغزوي ولم اره نقلا **قوله**
وما اخره همزة لما فرغ من القسمين الاولين من الاقسام الاربعة شرع في
القسم الثالث منها وهو ما في اخره همزة بعد الف فهي اما للتانيث او اصلية
او منقلبة عن حرف اصلي او عن حرف الالحاق فان كانت للتانيث قلبت واوا كحمراوي

الياء الاخيرة الزايدة ه

اذ لم يعهد في الكلام ياء الجمع ه

وهو ان يقال انه ليس بجمع فكيف يجعل من الصيغ التي لا يكون الا جمعا وان كانت من السد ه

كمغزو ه

في حمراء لكون الهمزة اثقل من الواو ولم يقلب ياء لئلا يجتمع ثلث ياآت مع الكسرة وشذ
صنعاني في النسبة الى صنعاء اليمن وبهراني في النسبة الى بهراء اسم قبيلة
والقياس صنعاوي وبهراوي ومن العرب من يقول فابدلوا من الهمزة النون
لان الالف والنون يشابهان الفي التانيث وروحاني بفتح الراء في النسبة
الى روحاء وهو بلد والكلام فيه كما في صنعاني وبضم الراء في النسبة الى
الملائكة والجن وتعالى ليم الروح للطافتهم واستتارهم عن الناس وزادوا
الالف والنون للفرق بينه وبين المنسوب الى روح الانسان قال ابو عبيد
يقول العرب روحاني لكل ما فيه الروح من الناس والجن والدواب وجلولاء
وحروراء ايضا قرية ينسب اليها الحرورية من الخوارج اذ كان اول تجمعهم
بها وتحكيمهم منها وان كانت اصلية ثبتت على الاكثر لقوتها باصالتها فهو
في قراء وهو الرجل المتنسك من قرا اذا تنسك قرائي ومنهم من يقلبها واوا استثقالا
وان كانت منقلبة عن حرف اصلي ككساء ورداء اصلهما رداي وكساو قلبت
حرف العلة همزة لوقوعها طرفا بعد الف زايدة كما سيجي او عن حرف الالحاق
نحو علباء وهو عصب العنق والهمزة فيه منقلبة عن ياء زيدت للالحاق ففيها
وجهان الابقاء تشبيها بالاصلية والقلب واوا تشبيها بالهمزة التي للتانيث
قوله وباب سقاية لما بين حكم ما انقلب فيه حرف العلة بعد الالف همزة
لوقوعها طرفا بعد الف زايدة اشار الى بيان حكم ما لم ينقلب فيه حرف العلة
الواقعة بعد الالف همزة وذلك ان لا يكون طرفا او لا يكون الالف زايدة فباب
سقاية وشقاوة اشارة الى الاول وباب راي وراية الى الثاني فنقول في
الاول حرف العلة الواقعة بعد الالف ان كانت ياء قلبت همزة فيقال سقائي
بالهمزة لئلا يجتمع اليا آت مع ذهاب المانع وهو التاء لو قلبوها واوا لم يبعد كما
في رداوي وان كانت واوا بقيت فيقال شقاوي في شقاوة اذ لم يستثقل
الواو مع الياء استثقال اليا آت فيقال في الثاني تقديرا او خلف ياء
شقاوة

ما له روحي ه

من القلب همزة ه

النسبة عنها واما في الثاني وهو باب راي وراية وهو الاسم الثلاثي الذي يقع
فيه الياء بعد الف مقلوبة عن حرف اصلي وتكون تاء التانيث فارقة بين الواحد
وغيره فيجوز رايي بياآت كظبيي بالسكون قبلها ورائي بالهمزة لسبقها
اذ الياء فيهما وقعت بعد الف وراوي لاستثقال الياءات فيهما لتقدم
حرف العلة عليها بخلاف ظبيي والياء اذا استثقلت قبل ياء النسبة
قلبت واوا فكذا ههنا **قوله** وما كان على حرفين لما فرغ من الاقسام
الثلثة شرع في القسم الرابع والمراد بان ما يرد وما لا يرد عند النسبة من الاسم
الذي صار الى حرفين بالحذف وذلك على ثلثة انواع ما يجب الرد وما يمتنع وما يسوغ
فيه الامران اما الذي يجب فيه الرد فصنفان الاول ان يكون متحرك الاوسط
في الاصل والمحذوف لامه ولم يعوض عن المحذوف همزة وصل كابوي واخوي
وستهي في ست واصله ستة وهو الاست وانما يجب الرد لانهم لو لم يردوا
لاخلوا بالكلمة بسبب حذف اللام وحركة العين لان الحركة الآن انما هي لاجل ياء
النسبة ح ان المحذوف لام وهو قابل للتغيرات **فان قلت** هذا منقوض
بقولهم دمي ودموي مع ان دما متحرك الاوسط في الاصل والمحذوف لام ولم يعوض
همزة وصل **قلت** ان دما في الاصل فعل بسكون العين عند سيبويه والاخفش
نعم هو عند المبرد فعل بفتح العين واستدل عليه بقولهم دمي يدمى دما كما يقال
فرق يفرق فرقا وحذر يحذر حذرا والصفة منه دم كحذر وفرق وهذا
ضعيف لجواز ان يكون الشيء على وزن فاذا اشتق منه فعل كان مصدر ذلك الفعل
على غير وزن ذلك نحو جنب الرجل يجنب جنبا اذا اشتكى جنبه والفعل ماخوذ
من الجنب بسكون النون والمصدر فعل بفتح فكذا فيما نحن فيه واستدل ايضا
بقولهم في التثنية دميان وبقول الشاعر: فلسنا على الاعقاب تدمى كلومنا العين م
ولكن على اقدامنا يقطر الدما: فانه لما اضطر اخرجه على اصله وقال
المصنف في شرح المفصل ان قولهم دميان ويقطر الدما لا ينهض دليلا لكونه شاذا

وقال سيبويه انه يجمع على دماء ودمي ودمي كدلاء ودلي وظباء وظبي ولو كان
متحرك العين كعصا لا يجمع على ذلك وقول المبرد جمعه مخالف لنظائره وبالجملة
بنى المصنف الكلام على مذهب سيبويه الصنف الثاني ان يكون المحذوف فاء
وهو معتل اللام لشية وهي كل لون يخالف معظم اللون واصلها وشية
حذفت فاؤها كما سبق فاذا نسب اليها يرد المحذوف لانه لو لم يرد فاما
ان يقال شيي فيجتمع الياآت وهو مستكره او يقال شوي فلا يكون فيه تنبيه
على حذف الواو اذ ليس في كلامهم كلمة فاؤها ولامها واو الا الواو واذا رد المحذوف
وجب فتح الشين لانه لو ابقي ساكنا لزم بقاء الواو مع موجب الحذف ثم يقلب
لامها واوا فيقال وشوي واجاز الاخفش وشيي بالسكون على الاصل كما في
وحيي والزق ان الواو في وحيي مفتوح بخلاف ما نحن فيه **قوله** وان كانت
لامه صحيحة هذا شروع فيما يمتنع فيه الرد وهو ايضا صنفان الاول ان يكون
لامه صحيحة والمحذوف الفاء كعدة واصلها وعدة فاذا نسب اليها يقال عدي
ولا يرد المحذوف لانه لو رد فاما ان لا يفتح العين فيلزم بقاء الواو مع موجب
الحذف او يفتح فيكون التحرك من غير موجب مع ان المحذوف غير اللام التي هي محل
التغييرات وكذا زني في زنة واصلها وزنة والثاني ان يكون اللام صحيحة ايضا
والمحذوف العين كسهي في سه والاصل ستة وانما لم يرد فرقا بين النسبة الى
ما حذف منه اللام وبين النسبة الى ما حذف منه العين ولم يعكس لان اللام محل
التغييرات فهو اولى بالرد وقوله والمحذوف غيرها اي غير اللام سواء كانت
فاء او عينا وجاء عدوي في النسبة الى عدة وليس هذا ردا للفاء المحذوف
والا لوجب ان يقال وعدي بل هو كالعوض عن المحذوف **قوله** وما سواهما
لما فرغ مما يجب فيه الرد ويمتنع شرع فيما سواهما وهو ثلثة اصناف الاول
المحذوف اللام الذي سكن وسطه اصلا ولم يعوض همزة وصل كغد الثاني
المحذوف اللام المتحرك الوسط الذي عوض فيه الوسط الذي عوض فيه عن المحذوف

همزة وصل كاسم واصله سمو كما سيجي وانما انحصر فيها لان المحذوف ان كان
غير اللام فاللام ان كان صحيحة فهو داخل فيما يمتنع رده حيث اشار اليه بقوله
وان كان لامه صحيحة والمحذوف غيرها لم يرد وان لم يكن اللام صحيحة فلا يكون المحذوف
ح الا الفاء اذ لم يثبت حذف العين الا في سه ومذ وثبة على تقدير ان يكون
من باب يثوب فانه قال الامام عبد القاهر لا يوجد شي حذف عينه الا حرفين
اثنين مذ وسه واما ثبة فالاكثر على ان لامها محذوف من ثبيت اي جمعت
واجاز ابو اسحق ان يكون من باب يثوب لان معنى الاجتماع ان يعود بعض
الى البعض والثوب الرجوع فانه قال بعض الفضلاء في شرح تصريف
ابن مالك نص اهل التصريف على انه ليس في اللغة العربية ما حذف عينه
سوى مذ وثبة على قول فثبت انه لا يكون المحذوف ح الا الفاء فدخل
ح فيما يجب فيه رد المحذوف حيث اشار اليه بقوله او كان المحذوف
فاء وهو معتل اللام وجب رده فثبت انه ان كان المحذوف غير اللام فهو
داخل في الواجب والممتنع واما ان كان المحذوف اللام فان جمع الشرطان بان
يكون متحرك الاوسط اصلا ولم يعوض همزة وصل فهو ايضا مما يجب فيه الرد كما مر
بقي ثلثة اصناف كما ذكرنا لانه ح اما ان ينتفي الشرط الاول او الثاني او هما
جميعا وحكم الكل جواز الامرين اما في الاول كغد والاصل غدو وجر والاصل
جرح فان شئت رددت المحذوف لان اللام قابل للتغيير وان شئت لم ترد
لان اصله سكون العين فلا يلزم من ترك الرد اخلال بالكلمة بخلاف اب واخ
كما مر واما في الثاني كابن واصله بنو فان شئت حذفت همزة الوصل ويكون
حكمه حكم اب فيقول بنوي وان شئت بقيت همزة الوصل وتقول ابني لا ابنوي
لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض واما في الثالث كاسم فتقول اسمي
وسموي ولم يذكر المصنف مثاله وابو الحسن الاخفش يسكن ما اصله السكون
كغد وجر لانه لما رد واصله السكون صار كغدي وجري فكما يقال فيهما غدوي

وجرحي كذلك يقال فيهما غدوي وجرحي واما من لم يسكن فلان التغيير
في غد حال النسبة وقع بواو ولم يكن في اخر المنسوب اليه وقبله سكون
مثل طوي في طي فكما يفتح في طووي وكذا في غدوي ثم حمل غير المعتل كجر
على المعتل كغد لما كان موافقا له في الحذف والرد لكن مذهب الاخفش
اقيس قوله واخت وبنت اختلف في النسبة الى اخت وبنت
فقال سيبويه هي كالنسبة الى اخ وابن لان التاء تحذف في النسبة
فيقال في اخت اخوي كاخ وفي بنت بنوي كما ينسب الى ابن بحذف همزة
وعلى هذا يقال في كلتا كلوي لان اصل كلتا على المختار كلوى وزنه فعلى ابدل
الواو تاء اشعارا بالتانيث ولم يكتف بالالف لانها تنقلب ياء في النصب
والجر فاذا نسب اليهما وجب حذف التاء لانها انما ابدلت من الواو دلالة
على التانيث في بنت واخت عن المحذوف لذلك ومن يحذف التاء منهما كما عوضت
فكذا ههنا ورد الواو التي ابدل عنها التاء كما في اخت وبنت وحذف
الالف كراهة اجتماع الواوين لو قلبت واوا والياءات لو قلبت ياء فيقال
كلوي وقال يونس يجب التاء في اخت وبنت لانها لما كانت عوضا عن
المحذوف وكانها اصل فيقال اختي وبنتي ويجب ان يعلم ان النسبة الى
ابنة ابني وبنوي اتفاقا اذ التاء ليس فيهما عوضا كتاء بنت حتى يبقيه
يونس وعلى مذهب يونس يكون النسبة الى كلتا كالنسبة الى حبلى بالوجوه
الثلثة لان التاء عنده كالاصل هذا كله على قول من يقول وزن كلتا فعلى
واما على قول من يقول التاء للتانيث غير عوض وان الالف لام ووزنه
فعتل فقياس النسب كلتوي وهذا القول ليس بشي اذ لا يعرف فعتل
ولا يكون تاء التانيث متوسطة وذكر في الشرح المنسوب الى المصنف
ان النسبة الى كلتا عند سيبويه كلوي لان التاء عنده للتانيث فتحذف
وتقلب اللام واوا وفيه نظر لان هذا الكلام يدل على ان وزن كلتا عند سيبويه

نعتل و ليس كذلك لان المصنف صرح في شرح المفصل بان اصل كلتا عند
سيبويه كلوي ووزنه فعلى ابدل الواو تاء اشعارا بالتانيث
قوله والمركب لما فرغ من بيان تغيرات القياسية فيما عدا
المركب شرع في المركب وهو اضافي وغير اضافي وغير الاضافي اسنادي
ومتضمن للحرف وامتزاجي فالاقسام اربعة اما غير الاضافي فينسب الى
صدره لاستثقال النسبة الى كلمتين معا فحذفوا الثانية كما حذفوا تاء التانيث
ولان الاسم اذا تلفظ به غلب على ظن السامع المراد منه قبل تمامه فكان الباقي
كانه مذكور فكان اولى بالحذف من الاول وانما لا ينسب الى خمسة عشر عددا
لان الجزئين ح مقصودان فلو حذف احدهما اختل المعنى ولو لم يحذف لاستثقل
واما في خمسة عشر اسما فالاسمان بكمالهما علم لعدم دلالة لعشرة ولا الخمسة فكان
الثاني كتاء التانيث ولم يكن في الحذف اخلال واما الاضافي فان قصد الواضع
بالثاني مسمى مقصودا ثم اضاف اليه الاول فاذا نسب اليه حذف المضاف
كزبيري في ابن الزبير لان المضاف اليه وهو الزبير مقصود بمدلوله ونسبة
الابن اليه وان لم يكن الثاني مقصودا كما حذف المضاف اليه كعبدي وامرئي
في عبد مناف وامرئ القيس لانه لم يقصد الى المناف والقيس واضافة عبد
وامرئ اليه فليس للثاني مدلول على حياله فينزل منزلة بعلبك في ان الثاني
ليس له مدلول على حياله فيفعل به ما فعل ببعلبك وجاء منافي في عبد مناف
قال سيبويه سالت الخليل عن قولهم في عبد مناف منافي فقال اما القياس
فكما ذكرت لك الا انهم قالوا منافي خوف اللبس وفي هذا الكلام نظر لان لقائل
ان يقول لا نسلم ان الثاني ليس بمقصود في عبد مناف فان منافا اسم صنم
وقد قصد المضاف اليه واضيف اليه يحقق هذا المعنى ما ذكر في
الكشاف في اخر سورة الاعراف في تفسير قوله تعالى هو الذي خلقكم من
نفس واحدة ان الخطاب لقريش والمعنى خلقكم من نفس قصي وجعل

ذكره

اي ليس العبد المضاف الى المناف بل العبد المضاف الى غيره

من جنسها زوجها عربية قرشية فلما اتاهما الله تعالى ولدا سميا اولادهما
الاربع بعبد مناف وعبد العزى وعبد قصي وعبد الدار وذكر في حواشيه انه
اضاف قصي ولديه الى صنميه مناف والعزى وواحدا الى نفسه وواحدا الى
داره التي هي دار الندوة وانما قال مقصودا اصلا ليشمل كنى الاطفال كابي عرفان
حكمه كذلك وان لم يخطر بالبال منسوب اليه رجل مسمى بعمرو لكن اصل الكنى القصد
الى الثاني وانما اجريت في هذه المواضع تفالا ويقول في ذات مال ذووي
لانك تحذف تاء التانيث وترد ذا الى اصلها وهو ذوى كعصا فتقول ذووي
كعصوي وقولهم ذاتي خطا قوله والجمع لما فرغ من المفرد شرع في الجمع وهو
اما مصحح او مكسر اما المصحح فقد ذكر حكمه مع حكم التثنية في اول الباب
لما وافق ما فيها التاء حكما والا فهذا موضع ذكره واما المكسر فان كان باقيا على
معنى الجمعية وجب رده في النسبة الى الواحد لان الغرض من النسبة الى الجمع
الدلالة على ان بينه وبين هذا الجنس ملابسة وهذا يحصل بالمفرد فيقع لفظ
الجمع ضايعا فيقول في النسبة الى من يعلم علم الفرايض فرضي والى من يكثر النظر
في الصحف صحفي بفتحتين وفرايضي وصحفي بضمتين خطا وان لم يكن باقيا
على معنى الجمعية بل صار علما وجب بقاؤه على لفظه فيقول في مساجد علما
مساجدي اذ لو قلت مسجدي لم يحصل المقصود وفي الانصار انصاري لانه غلب
حتى صار علما فحكمه حكم الاعلام واما قولهم الاعرابي فلكونه جاريا مجرى القبيلة
او لانه ليس بجمع فلا يقال انه جمع عرب لان الاعراب سكان البوادي من العرب
والعرب غير العجم سواء كان ساكن الحضر او البادية فلو كان جمعا له لكان المفرد
اعم من جمعه وانه محال واذا لم يكن للجمع واحد ينسب اليه نحو عبا ديدي
في عباديد وهي الخيل المتفرقة في ذهابها ومجيئها وقال الاصمعي هي
الطرق المختلفة وقال يقال صاروا عباديد وعبابيد اي متفرقين وانما
لم ترد الى ما جاز ان يكون واحده في القياس كما رده اليه في التصغير لانه ليس

رده الى فعلول او فعليل او فعلال لا في المزرده الى الاخر بخلاف التصغير لان
تصغير الكل واحد وليست النسبة الى الكل واحدة وكذلك لا يرد الجمع الذي
ليس على لفظ واحده الى واحده نحو محاسني في النسبة الى المحاسن قوله
وما جاء اشارة الى ما فيه التغييرات الغير القياسية فبعضها تقدم
كصنعاني وبعضها لم يتقدم كرازي في النسبة الى الري وبدوي منسوب
الى البادية وهندواني بكسر الهاء وضمها سيف منسوب الى الهند ومروزي
منسوب الى مرو فهذا في الاناسي وقالوا ثوب مروي على القياس كانهم فرقوا بين
الانسان وغيره وازلي منسوب الى لم يزل ولا يستقيم الا بالاختصار فقالوا يزلي
ثم ابدلوا من الياء الفا فقالوا ازلي كما قالوا في ذي يزن اسم ملك ازني وثلاثي منسوب
الى ثلثة لا الى ثلث لانه ليس المراد المنسوب الى ثلث الذي هو بمعنى ثلثة ثلثة بل
المراد لفظ منسوب الى ثلثة وكذا رباعي وخماسي وغيرهما ومنه قولهم عبقسي بهم
وعبشمي وعبدري في المنسوب الى عبد القيس وعبد الدار وعبد الشمس
قوله وكثر لا فرغ من المنسوب اشار الى كلمات تشابهه وهي قسمان
قسم لمن كثر ملابسة الشيء او كان شيء من هذه الاسماء صنعته ومعاشا علم
يداومه وهو فعال بالتضعيف لان التضعيف للتكثير فقالوا للعامل البتوت
البتوت وبايعها بتات والبت الطيلسان ولصاحب العاج وهو عظم الفيل
عواج ولصاحب الجمال جمال وقسم لمن يلابس الشيء لا على صفة التكثير وهو
على فاعل كتامر لذي تمر وفاعل ههنا ليس بجار على الفعل فانما هو اسم صيغ لذي
الشيء الا يرى انك لا تقول تمر ولا درع ولذلك قيل الفرق بينه وبين اسم الفاعل
لانه لا يونث اذا كان بمعنى ذي كذا فيقال جمل شايل وناقة شايل كقولهم
والسماء منفطر اي ذات انفطار لانه لو كان بمعنى اسم الفاعل لقال منفطرة
وقوله تعالى بقرة لا فارض ولا بكر اي ذات فروض والانثى فارضة
ومن هذا القبيل رجل كاس اي ذو كسوة وطاعم واكل ذو طعم واي اكل وهو

مما يذم به اي ليس له فعل غير انه ياكل ويشرب قال الحطيئة
دع المكارم لا تنهض لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي قال الخليل
ومنه عيشة راضية اي ذات رضى لان العيشة لا توصف براضية
بمعنى فاعلة بل بذات رضى حتى تكون بمعنى مرضية وهو يشكل بدخول التاء
فيجوز ان يحمل دخولها على المبالغة كما في علامة ويجوز ان يجعلها راضية
مجازا والراضي في الحقيقة صاحبها ومن هذا القبيل طالق وحائض بمعنى
ذات طلاق وذات حيض اي ان ذلك ثابت وحاصل لهما من غير تعرض لحدوثها
في زمان حتى لو ارادوا الاجراء على الفعل لاتوا بالتاء فقالوا حائضة الان
وطالقة غدا فانك قلت تحيض الان وتطلق غدا هذا مذهب الخليل وحمله
سيبويه على انه صفة شيء او انسان لان المراة شيء او انسان وحمله
على المعنى متبع معتد وذهب الكوفيون الى ان سقوط التاء من هذا القبيل
لاختصاص معناه بالمونث ويبطل طرده بقولهم امراة حاملة ومرضعة وعكسه
بقولهم رجل عاشق وجمل ضامر وامراة عاشق وناقة ضامر قوله
الجمع الثلاثي ذكر في النحو شرايط الجمع المصحح والمراد ههنا بيان الجمع المكسر فان
وقع في البين ما يتعلق بالجمع المصحح فهو بالعرض لغرض يذكر في موضعه وينبغي ان
يعلم ان اكثر الجموع سماعي لكن منها ما يغلب فيذكر الغالب ليحمل عليه ما لم يسمع
جمعه فالاسم المراد جمعه اما ثلاثي او رباعي او خماسي قدم الثلاثي لخفته وكثرة
ابحاثه ثم من الثلاثي ما يكسر ومنه ما لم يكسر استغناء عنه بجمع التصحيح اما
الاول وهو الذي يجمع جمع التكسير فاما مجرد او مزيد والمجرد اما اسم او صفة
والاسم اما مذكر او مونث والمذكر اما ان يكون عينه ساكنا او متحركا فان
كان ساكنا فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم فان كانت مفتوحا فاما
ان يكون معتل العين اولا فان لم يكن كفلس فيجمع غالبا في القلة على افلس وفي
الكثرة على فلوس وان كان معتل العين فان كان واويا كثوب يجمع غالبا

على اثواب وقد جاء في الكثرة على ثياب كما يجمع زند وهو عود يقدح به النار
على زناد وان كان يائيا كسيل فلا يقال فيه سيال لاستثقال الكسرة قبل
الياء المتحركة وشذ ضياف في جمع ضيف وانما جوزوا في ثياب لان الواو تنقلب
ياء فيحصل الخفة بل يقال فيه سيول كما سيجيء قوله وريلان يريد
ان فعلا قد يجمع على هذه الاوزان الاربعة فيقال ريلان في رال وهو ولد النعامة
وبطنان في بطن وهو المطمئن من الارض وغردة في غرد وهو ضرب من الكماة وسقف
في سقف قوله وانجدة يعني ان افعلة في جمع فعل شاذ لانما جمع مخصوص بما قبل
آخره حرف مد نحو حمار واحمرة وكساء واكسية والنجد ما ارتفع من الارض قال
عبد القاهر رحمه الله ان عبيدا ليس بتكسير وانما هو اسم جمع لجواز تصغيره على لفظه
وذكر في الصحاح العبد خلاف الحر والجمع عبيد مثل كلب وكليب وهو جمع عزيز
واعترض بعض الشارحين ان قوله وباب ثوب يوهم ان الجوبيت لا يجمع على افعال
لكن ليس كذلك لانه يقال بيت وابيات وسيف واسياف وجوابه ان المراد
بقوله باب ثوب هو معتل العين سواء كان واويا او يائيا فالمعنى المعتل العين يجمع
على افعال سواء كان واويا او يائيا وانما يجمع على فعال اذا لم يكن يائيا وكلام المصنف
يدل على هذا المعنى فانه لما قال وجاء زناد في غير باب سيل مخصصا فعالا دون
افعال بهذا الحكم علم ان افعالا غير مختص بالواوي وانما مثل بزناد لئلا يوهم اختصاص
فعال بالمعتل العين فان قلت هذا الكلام يدل على ان افعالا لا يختص بالمعتل
العين وقد قالوا زند وازناد وفرخ وافراخ وفرد وافراد وانف وآناف
ورأد وهو اصل اللحي وآراد فما جوابك عن هذا قلت اجيب عنه بوجهين
الاول ما نقل عن ابن جني انه من التداخل يعني شبهوه بفعل مفتوح العين
اذ ليس بينهما الا فتح العين وهذا معنى التداخل بينهما والثاني انهم حملوا
زندا على عود وفرخا على طير او ولد وفردا على واحد وانفا على عضو ورأدا
على ذقن فجمعوها جمعها وعلم مما ذكرنا ان ما ذكره بعض الشارحين من انه لو لم

المصنف وجاء فعال في باب د دون باب سيل لكان اولى ليس بصحيح فانه اراد الاشارة
الى نحو كلاب وكعاب في فراخ وفعال قوله ونحو جمل لما فرغ من مفتوح الفاء
شرع في مكسوره كحمل فيجمع غالبا في القلة على احمال وفي الكثرة على حمول والحمل
بالكسرة ما كان على ظهر او راس وبالفتح ما كان على شجرة قوله وجاء يريد
ان فعلا قد يجمع على هذه الاوزان الخمسة ايضا فيقال قداح في قدح وهو السهم
قبل ان يراش ويركب نصله وقدح الميسر وارجل في رجل وصنوان في صنو اذا
خرج نخلتان او ثلث من اصل واحد فكل واحدة صنو والاثنان صنوان بكسر
النون والجمع صنوان برفع النون وذؤبان في ذئب وقردة في قرد قوله
ونحو قرء هذا شروع في المضموم الفاء وهو اما ان يكون معتل العين او لا ان
لم يكن معتل العين كقرء فيجمع في القلة على اقراء وفي الكثرة على قروء قوله
وجاء على قرطة اي جاء في جمعه هذه الثلثة كقرطة في قرط وهو ما يعلق
في شحمة الاذن وخفاف في الخف الذي يلبس واما خف البعير فيجمع على اخفاف
وفلك فان النحويين يزعمون ان الضمة في الفلك جمعا كالضمة في الاسد ومفردا
كالضمة في القفل وان كان معتل العين كعود فيجمع على عيدان قوله ونحو
جمل لما فرغ من ساكن العين شرع فيما يكون عينه متحركا فهو اما ان يكون الفاء مفتوحا
او مكسورا او مضموما فان كان مفتوحا فاما ان يكون صحيح العين كجمل فيجمع غالبا
في القلة على اجمال ومعتل العين كتاج ويجمع على تيجان قوله وجاء اي
جاء جمع فعل بفتحتين على هذه الابنية الستة ايضا كذكور في ذكر وهو خلاف
الانثى من الحديد وازمن في زمن وخربان في خرب وهو ذكر الحبارى وحملان
في حمل وجيرة في جار وحجلى في حجل وهو القبج قوله ونحو فخذ هذا هو
المكسور العين من مفتوح الفاء فيجمع غالبا على افخاذ في القلة والكثرة وجاء فيه
بناء آخر ان كنمور ونمر في نمر وهو سبع قوله ونحو عجز هذا هو مضموم
العين من مفتوح الفاء فيجمع على اعجاز والعجز مؤخر الشيء وجاء سباع

في بطن اوم

ان العين المفتوح او مضموم او مكسور فان كان مفتوحا

فى شِبْعٍ قوله وليس رُجْلَةٌ بتكسيرٍ يريد ان فُعْلَة بفتح الفاء وسكون
العين ليس بجمع تكسير بل هو اسم جمع وذكر ابن الخباز فى شرح درة الالفية ان
ان فَعْلَة لم يكسر عليه الا اسم واحد وهو رَجُلٌ ثم اشار الى انه لم يَعُدَّ هذه الصيغة
تكسيراً غير ابن السراج فانه جعلها تكسير الرجل هذا حاصل ما ذكره ذلك
الفاضل فى شرح درة والظاهر انه ليس المراد بالرَّجُل ههنا الرَّجُل الذى هو
خلاف المراة لانا لم نجد رَجْلة بمعنى الرِّجال وقد وُجد رَجْلة بمعنى الرَّجّالة وهى
خلاف الفرسان فيكون المراد به الرَّجُل بمعنى الرّاجِل فانه ذُكر فى شرح الهادى
انه جاء رجل بمعنى راجل واستشهد بقول الشاعر
اَمَا اُقاتِلُ عن دينى على فرسى او هكذا رَجُلاً الا باصحابى ومعنى البيت الانكار
على من يرى ان مقاتلة هذا الشاعر لا تجوز الا فى حال مصاحبته مع اصحابه فقال
لم لا اقاتل منفردا سواء اكون فارسا او راجلا وذُكر فى الكشاف انه يقال
جاء رَجُلٌ رجلٌ اى رجلٌ راجلٌ وقول الشاعر اى ذكر قول الشاعر
ما زِلْتُ تحسب كلَّ شىءٍ بعدهم خيلاً تَكُرُّ عليهم و رَجالا اى رَجّالة قوله
ونحو عِنَب لما فرغ مما فتح فاؤه شرع فى مكسور الفاء فعينه اما مفتوح او
مكسور ولا يكون مضموما فان كان العين مفتوحا كعنب فيجمع على اعناب وقد جاء
اَضْلُعٌ وضلوع فى جمع ضِلَع بكسر الضاد وفتح اللام وهو لغة فى ضِلْع بالسكون
وان كان العين ايضا مكسورا كابل فيجمع على آبال فى القلة والكثرة قوله ونحو
صُرَد هذا شروع فى مضموم الفاء وعينه اما مفتوح او مضموم فان كان مفتوحا
كصرد وهو طائر فيجمع على صِرْدان وجاء ارطاب فى رُطَب ورِباع فى رُبَع وهو
الفصيل الذى يُنتج فى الربيع وهو اول النتاج وان كان عينه مضموما ايضا
كعُنُق فيجمع على اعناق فى القلة والكثرة قوله وامتنعوا هذه قاعدة
متعلقة بالابحاث المتقدمة فلا يجمع المعتل العين من الابواب المذكورة واويا
كان او يائيا على افعُل فلا يقولون اسيُل فى سيل ولا اعوُد فى عود لاستثقال

الضمة على حرف العلة وما جاء فشاذ والناب من السن ولذا لا يجمع المعتل العين
اليائى على فِعال ويجوز ذلك فى الواوى لما مر من امتناع سِيال وجواز ثياب
ولا يجمع المعتل العين الواوى على فُعول لاستثقال الواو بين الضمتين ويجوز
ذلك فى اليائى فيمتنع ثووب ويجوز سُيول قوله المونث لما فرغ
من المذكر شرع فى المونث فعينه اما ساكن او متحرك فان كان ساكنا فالفاء
اما مفتوح او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فقد ذكر لجمعه اربعة
ابنيه كقصاع فى قصعة وبُدُور وبِدَر فى بَدْرة وهى عشرة آلاف درهم
ونُوَب فى نوبة قوله ونحو لِقْحة هذا هو مكسور الفاء من الساكن
العين كلقحة وهى الحلوب من الابل فيجمع غالبا على لِقَح وجاء لقاح وانعم فى
جمع نِعْمة قوله ونحو بُرْقة هذا هو المضموم الفاء من الساكن العين
كبُرقة وهى ارض غليظة فيها حجارة فيجمع غالبا على بُرَق وجاء فيما بنا آن
اخران وهو حُجَز فى حُجْزة وهى ما فيه التكّة من السراويل وبِرام فى بُرْمة وهى القدر
من الحجر قوله ونحو رَقَبة لما فرغ من الساكن العين شرع فى متحركه ففاؤه اما
مفتوح او مضموم ولم يذكر مكسور الفاء فان كان مفتوح الفاء فالعين اما مفتوح
او مكسور ولم يذكر المضموم فان كان مفتوحا كرَقَبة فيجمع على رِقاب وجاء
على اَيْنُق قال بعضهم اصله اَنْوُق ثم استثقلوا الضمة على الواو فقدموها
فقالوا اَوْنُق ثم عوضوا من الواو ياء لان التغيير يونس بالتغيير فقالوا اَيْنُق فوزنه
اَعْفُل وقال آخرون اصله انوق كما ذكرنا لكن حذفت العين ثم عوض منها ياء زائدة فوزنه
ايفُل وما ذكرنا مبنى على ان الف الناقة من الواو وهو كذلك لقولهم بعيرٌ مُنْوِقٌ اى
مُذَلَّلٌ وفى المثل استنوق الجمل اى صار ناقة يضرب هذا المثل لرجل يكون فى حديث
او صفة شىء ثم يخلطه بغيره واصله ان طرفة كان عند بعض الملوك والمسيب ينشد شعرا
شعرا فى وصف جمل ثم حوّله الى نعت ناقة فقال طرفة قد استنوق الجمل ويجمع
تارة قال فى الصحاح اصل تير تيار حذفت منه الالف وبُدْن جمع بدنة

فی سُبُع قوله وليس رَجْلَةٌ بتكسير يريد ان فَعْلَة بفتح الفاء وسكون العين ليس بجمع تكسير بل هو اسم جمع وذكر ابن الخباز فی شرح درّة الالفية ان فَعْلة لم يكسر عليه الا اسمٌ واحدٌ وهو رَجُلٌ ثم اشار الى انه لم يَعُدّ هذه الصيغة تكسيرًا غيرُ ابن السّراج فانه جعلها تكسير الرجل هذا حاصل ما ذكره ذلك الفاضل فی شرح درّة والظاهر انه ليس المراد بالرجل ههنا الرَّجُل الذی هو خلاف المراة لانا لم نجِدْ رَجْلَةً بمعنى الرِّجال وقد وُجِد رَجْلَةٌ بمعنى الرَّجّالة وهی خلاف الفرسان فيكون المراد به الرَّجُل بمعنى الرّاجل فانه ذُكر فی شرح الهادی انه جاء رجل بمعنى راجل واستشهد بقول الشاعر

أما اقاتل عن دينی على فرسی او هكذا رَجُلًا الا باصحابی ومعنى البيت الانكار على من يری ان مقاتلة هذا الشاعر لا تجوز الا فی حال مصاحبته مع اصحابه فقال لم لا اقاتل منفردا سواء اكون فارسا او راجلا وذُكر فی الكشاف انه يقال جاء رجلٌ رجلٌ ای رجلٌ راجلٌ وقول الشاعر ای ذكر قول الشاعر

ما زلتُ تحسبُ كلَّ شیءٍ بعدهم خيلا تكرُّ عليهم ورجالا ای رَجّالة قوله وحو عِنَب لما فرغ مما فتح فاؤه شرع فی مكسور الفاء فعينه اما مفتوح او مكسور ولا يكون مضموما فان كان العين مفتوحا كعنب فيجمع على اعناب وقد جاء أَضْلُعٌ وضُلوعٌ فی جمع ضِلَع بكسر الضاد وفتح اللام وهو لغة فی ضِلْع بالسكون وان كان العين ايضا مكسورا كابل فيجمع على آبال فی القلة والكثرة قوله ونحو صُرَد هذا شروع فی مضموم الفاء وعينه اما مفتوح او مضموم فان كان مفتوحا كصرد وهو طائر فيجمع على صِرْدان وجاء ارطاب فی رُطَب ورِباع فی رُبَع وهو الفصيل الذی نُتِج فی الربيع وهو اول النِّتاج وان كان عينه مضموما ايضا كعُنُق فيجمع على اعناق فی القلة والكثرة قوله وامتنعوا هذه قاعدةٌ متعلقةٌ بالابحاث المتقدمة فلا يجمع المعتل العين من الابواب المذكورة واويا كان او يائيا على أَفْعُل فلا يقولون اسْيُل فی سيل ولا اعْوُد فی عود لاستثقال

الضمة على حرف العلة وما جاء فشاذ والنائب من السن وكذا لا يجمع المعتل العين اليائی على فِعال ويجوز ذلك فی الواوی لامن من امتناع سِيال وجواز ثياب ولا يجمع المعتل العين الواوی على فُعول لاستثقال الواوين والضمتين ويجوز ذلك فی اليائی فيمتنع ثُووب ويجوز سُيول قوله المونث لما فرغ من المذكر شرع فی المونث فعينه اما ساكن او متحرك فان كان ساكنا فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فقد ذكر لجمعه اربعة ابنية كقصاع فی قصعة وبُدُور وبِدَر فی بَدْرة وهی عشرة آلاف درهم ونُوَب فی نوبة قوله ونحو لِقحة هذا هو مكسور الفاء من الساكن العين كلِقحة وهی الحلوب من الابل فيجمع غالبا على لِقَح وجاء لِقاح وانعم فی جمع نِعْمة قوله ونحو بُرْقة هذا هو المضموم الفاء من الساكن العين كبُرقة وهی ارض غليظة فيها حجارة فيجمع غالبا على بُرَق وجاء فيما بنا آن اخران وهو حُجُز فی حُجْزة وهی ما فيه التكّة من السراويل وبِرام فی بُرْمة وهی القِدْر من الحجر قوله ونحو رَقَبة لما فرغ من الساكن العين شرع فی متحركه ففاؤه اما مفتوح او مضموم ولم يذكر مكسور الفاء فان كان مفتوح الفاء فالعين اما مفتوح او مكسور ولم يذكر المضموم فان كان مفتوحا كرَقَبة فيجمع على رِقاب وجاء على أَيْنُق قال بعضهم اصله أَنْوُق ثم استثقلوا الضمة على الواو فقدموها فقالوا أَوْنُق ثم عوّضوا من الواو ياء لان التغيير يونس بالتغيير فقالوا أَيْنُق فوزنه أَعْفُل وقال آخرون اصله انوق كما ذكرنا لكن حذفت العين ثم عوّض منها ياء زائدة فوزنه ايفل وما ذكرنا مبنی على ان الف الناقة من الواو وهو كذلك لقولهم بعيرٌ منوّق اى مذلّل وفی المثل استنوق الجمل ای صار ناقة يضرب هذا المثل لرجل يكون فی حديث او صفة شیء ثم يخلطه بغيره واصله ان طرفة كان عند بعض الملوك فانشد شاعر شعرا فی وصف جمل ثم حوّله الى نعت فقال طرفة قد استنوق الجمل وبَدَن جمع تارة قال فی الصحاح اصل بَدَن بادن حذفت منه الالف وبُدْن جمع بَدَنة

لانی وضعه

ناقة

البدنة

قوله ونحو معدة اى ان كان مكسورا عينه وهو مفتوح الفاء كمعدة
يجمع على معد قوله ونحو نخمة لما فرغ من مفتوح الفاء ذكر مضمومها
ولم يذكر منه الا ما كان عينه مفتوحا قوله واذا صحح باب تمرة لما فرغ من
تكسير الاسم الثلاثي المجرد غير الصفة مذكرا ومونثا وكان بعض منه اذا صحح يدخله
تغيير ما ذكره هنا اما لانه بسبب ذلك التغيير قرب من التكسير اولانه لو لم يذكر
لم يعلم حكمه من القاعدة المذكورة في النحو وهو قسمان قسم جمع بالالف والتاء وقسم
جمع بالواو والنون وقدم ما جمع بالالف والتاء اما لان الابحاث المتعلقة
به اكثر ولان كلا القسمين من الاسماء المونثة والاصل فيها اذا صحح ان تجمع بالالف
والتاء واما جمع بالواو والنون منها خارج عن القياس لما سيجي ثم الكلام و
ان كان في الاسم غير الصفة لانه لم يشرع بعد في الصفة لكن ذكرها هنا ايضا
ليلا يحتاج الى الذكر في بحث الصفات فيطول واذا عرفت ذلك فنقول المونث
الذي جمع جمع التصحيح فاما بالالف والتاء او بالواو والنون فان كان بالالف والتاء
فان تحرك عينه فلا كلام فيه اذ هو على القياس وان سكن عينه فالتاء التي
في مفرده اما ملفوظة او مقدرة فان كانت ملفوظة فهو اما اسم او صفة
فان كان اسما فاما مضاعف ولا فان لم يكن مضاعفا ففاوه اما مفتوح
او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فاما ان يكون معتل العين او لا فان لم يكن
معتل العين كتمرة ورمية يقال فيه تمرات ورميات بفتح العين فرقا بين
الاسم والصفة فان الصفة تبقى على السكون لما سيجي ولم يعكسوا لان
الصفة لثقلها بالخفة اجدر وجاء الاسكان في ضرورة الشعر كقوله
فتستريح النفس من زفراتها وان كان معتل العين فيبقى سكونه ويقال بيضات
لانهم لو حركوا فاما ان قلبوها الفا لزم زيادة التغيير وان لم يقلبوا لزم الاستثقال
وبنو هذيل يسوي بين المعتل وغيره فيحركون فيه ايضا ولم يعتبروا الحركة لعروضها
قال قائلهم في صفة النعامة اخو بيضات رائح متاوب والمتاوب اسم

فاعل

فاعل من قولهم تاوب اذا جاء اول الليل قوله وباب كسرة لما فرغ
من مفتوح الفاء شرع في مكسورها وهي اما صحيح العين واللام او لا فان
كان صحيح العين واللام ككسرة وهي القطعة من الشيء المكسور فتحرك عينه
للفرق المذكور ثم يجوز ان يكون تلك الحركة فتحة للخفة وكسرة للاتباع لا ضمة لعدم
مقتضيهما وليلا يلزم فعل وتميم تجوز السكون كما سيجي وان كان معتل العين
كديمة وهو المطر الدائم ليس فيه رعد ولا برق وهو يائي لقولهم ديمت السماء تديما
هكذا ذكره في الصحاح والجوهري واوي لما سنذكر ومثال اليائي بيعة فيجوز فيه
السكون مراعاة لحرف العلة والفتح ايضا ليحصل الفرق المذكور لا الكسر لاستثقال
تحريك الياء بالكسر وان كان معتل اللام فان كان واويا كرشوة فيجوز فيه السكون
كرشوات مراعاة لحرف العلة والفتح على الاصل كرشوات ولا يلتفت الى تحركها وانفتاح ما قبلها
لما بعدها من الساكن كعصوان ولم يجز الكسر لما يلزم من واو متحركة قبلها كسرة في اخر الاسم
وهو مرفوض وان كان يائيا كقنية يجوز فيه الكسر ايضا لان الياء اذا انفتحت
وانكسر ما قبلها كانت كالصحيح قوله ونحو حجرة هذا هو مضموم الفاء فان
كان صحيح العين واللام تحرك عينه ايضا للفرق المذكور وتلك الحركة تجوز ان تكون
فتحة للخفة وضمة للاتباع لا كسرة وهو ظاهر مما مر وتميم تجوز السكون ايضا
كما سيجي وان كان معتل العين كدولة فيجوز فيه سكون العين لحرف العلة والفتح
لانها تحتمل الفتح مع ضم ما قبلها متوسطة فلا يجوز فيه ضم العين لان ضم الواو
بعد الضم مستثقل والدولة اسم الشيء الذي يتداوله بعينه وقال بعضهم
الدولة والدولة اسم الشيء الذي يتداول لغتان بمعنى وان كان معتل اللام
فاما يائي كرقية ويجوز فيه السكون لحرف العلة والفتح على الاصل لا الضم ليلا
يلزم ياء متطرفة ما قبلها ضمة وهو مرفوض واما واوي كعروة ويجوز فيه
الضم ايضا قوله وقد يسكن في تميم كانهم جوزوا السكون فيهما وان لم يحصل
الفرق المذكور لاستثقال الكلمة بكسر الفاء او ضمها قوله والمضاعف

لما فرغ من غير المضاعف شرع في المضاعف وهو سواء كان مفتوح الفاء او مكسورة
او مضمومة يسكن عينه اذا جمع بالالف والتاء لئلا يلزم فك الادغام الواجب
لاجتماع المثلين فيقال في شدة وردة وغدة شدات وردات وغدات
قوله واما الصفات لما فرغ من الاسم شرع في الصفة وقال يسكن عينها
اذا جمعت بالالف والتاء سواء كان مفتوح الفاء او مكسورها او مضمومها
لما مر فتقول في صعبة وصفرة وصلبة صعبات وصفرات وصلبات
قوله وقالوا لجبات جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ما ذكرتم في
الصفات منقوض بلجبات وربعات بفتح العين مع كونهما من الصفات واللجبة
هي الشاة التي عليها بعد نتاجها اربعة اشهر فخف لبنها ويقال رجل ربع اي
مربوع الخلق لا طويل ولا قصير وامراة ربعة واجاب بانهما في الاصل اسمان
وصف بهما ففتحوا نظرا الى الاصل قوله وحكم لما فرغ مما فيه التاء لفظا شرع
الى ما فيه التاء تقديرا وحكمه حكم ما فيه التاء لفظا فيفتح في ارضات ولهذا
كما في تمرات ويجوز الاسكان في اهلات لان الاصل فيه معنى الصفة فالفتح نظرا
الى الاسمية والاسكان نظرا الى الوصفية ويفتح ويضم في عرسات كما في حجرات
والعرس وليمة العروس ويسكن ويفتح في عيرات كما في ديمات والعير الابل التي عليها
الاحمال نص سيبويه على ان العرب لا تجمع الارض جمع تكسير وحكى ابو زيد في جمع
ارض اروض وزعم ابو الخطاب انهم يقولون ارض واراض كما قالوا اهل
واهال وفي الاراضي ايضا على غير القياس وجاء في جمع عير عيرات قوله
واما سنة لما فرغ مما جمع بالالف والتاء من الاسماء المؤنثة شرع فيما جمع بالواو
والنون منها وهو قسمان قسم لا يكون محذوف اللام ولم يذكره اذ لم يتعلق
به مزيد بحث وقد علم شذوذه وقسم يكون محذوف اللام فشرع فيه وذكر
من الابحاث المتعلقة بالاسم المحذوف اللام الذي فيه التاء ما يناسب هذا الموضع
وقسمه ثلثة اقسام قسم جمع بالواو والنون وقسم جمع بالالف والتاء وقسم

جمع على افعل اما الاول فمنه ما غير اوله كسنون وقلون في جمع سنة وقلة
واصل سنة سنوة بدليل سنوات او سنهة لقولهم سانهت الاجير
مسانهة وسنهت النخلة اتت عليها السنون والقلة عودان طويل
وقصير يلعب بهما الصبيان فالمقلاء هو الذي يضرب به والقلة الصغير
التي تنصب والاصل قلوة ولما حذف منهما اللام جمع بالواو والنون عوضا
عن النقصان وكسر السين والقاف تنبيها على انهما لم يجمعا جمع زيد ومسلم
لان جمع السلامة الحقيقي لا يكون فيه التغيير ومنه ما لم يغير اوله كثبون
في ثبة والاصل ثبوة وهي الجماعة وقلون في قلة ايضا فعلم جواز الوجهين في
جمعها اي تغيير الفاء وعدم التغيير واما الثاني وهو ما جمع بالالف والتاء
فمنه ما رد محذوفه كسنوات في جمع سنة وعضوات في جمع عضة وهي
قطعة من الشيء وقوله تعالى جعلوا القران عضين قيل هو من عضيته اذا فرقته
لان المشركين فرقوا اقاويلهم فيه وجعلوه كذبا وشعرا وسحرا فنقص الواو وقيل
بل نقص الهاء والاصل عضهة لان العضة في لغة قريش السحر يقولون
للساحر عاضه ومنه ما لم يرد محذوفه كثبات في جمع ثبة وهنات في جمع هنة و
اصلها هنوة واما الثالث وهو ما جمع على افعل فنحو امة وهي خلاف الحرة
والاصل اموة بالتحريك جمعت على آمو كاكم في جمع اكمة وهو التل ثم قلبت الواو ياء
والضمة كسرة ثم اعل اعلال قاض فيقال هذه آم ومررت بآم ورايت آميا قوله باب
جمع التصحيح ما سلم فيه بناء الواحد وفي بعض الامثلة من قوله واذا صحح باب تمرة
الى هاهنا لم يسلم بناء الواحد لسقوط التاء في الواحد وتحرك العين فكيف عدها
المصنف من جمع التصحيح قلت لم يحرك العين ولم يحذف التاء منها الا بعد
مجي الالف والتاء للجمع فقد ورد الجمع على ما سلم بناؤه ونظمه قوله الصفة
لما فرغ من الابحاث المتعلقة بالاسم الثلاثي المجرد الذي لا يكون صفة مذكرا ومؤنثا
باعتبار التكسير والتصحيح للغرض المذكور شرع في الصفة وهي اما مذكر او مؤنث

والمذكر اما ساكن العين ومتحركها وساكن العين اما مفتوح الفاء او مكسورها او مضمومها فان كان مفتوح الفاء فان لم يكن معتل العين كصعب اي منيع يجمع على صعاب غالبا وان كان معتل العين كشيخ فعلى اشياخ قوله وجاء اي جاء في جمع هذا القسم ثمانية ابنية كضيفان في ضيف وغدان في وغد اي لئيم وكهول في كهل ورطلة في رطل يقال غلام رطل اي لم يستحكم قوته وشيخة في شيخ وورد في ورد يقال فرس ورد اذا كان بين الكميت والاشقر وسحل في سحل وهو الثوب الابيض من القطن وسحار في سحر اي كربه ثم شرع في بيان مكسور الفاء وكلاهما من ساكن العين وهو طامر ويقال اعرابي جلف اي جاف قوله وحو بكل لما فرغ مما سكن عينه شرع في متحرك العين ففاؤه اما مفتوح او مضموم او مكسور فان كان الفاء مفتوحا فالعين اما مفتوح كبطل اي شجاع ونصف اي عوان وذكر لجمعه خمسة امثلة واشار الى انه جاء على فعال ايضا كجبال في جبل ومن المنتفخ البطن او مضموم وذكر له مثالا واحدا كيقظ وايقاظ واشار الى ان اصله التصحيح وقل التكسير فيه ثم لما فرغ من مفتوح الفاء شرع في مضموم الفاء وذكر منه ما عينه ايضا مضموم كجنب واجناب ولم يذكر منه ما يكون العين مفتوحا كحطم يقال رجل حطم اي قليل الرحمة للماشية ولا يكون في هذا القسم مكسور العين لعدم فعل ثم لم يذكر بعد الفراغ من مفتوح الفاء ومضمومها مكسور الفاء كزيم اي متفرق وكبلز اي ضخم ولا يكون في هذا القسم مضموم العين وانما لم يذكر هذه الثلثة لما قيل انها لا تكسر بل انما تجمع اما بالواو والنون او بالالف والتاء قوله ويجمع كان مستغنيا عن هذا لعلة المذكورة في النحو لكن لما اراد ان يذكر بعد ذلك ان مونثه لا يجمع الا بالالف والتاء وكان مظنة ان يقال كما اختص مونث هذا القبيل بالتصحيح دون التكسير فهل اختص لمذكر شي منهما فدفع هذا الوهم وكانه قال اما مذكر من هذا القبيل فيجمع جمع التصحيح وجمع التكسير واما مونثه فلا يجمع الا جمع التصحيح بالالف

والتاء الا ما كان على فعلة بسكون العين وفتح الفاء او كسرة فانه تكسر ايضا كما ذكر والعبلة المراة التامة الخلق والكمشة الناقة الصغيرة الضرع والعلج الكافر الضخم قوله وما زيادته لما فرغ من الثلاثي المجرد شرع في المزيد واقسام ما يجمع جمع التكسير على ما ذكر اربعة لان الزيادة اما مدة او همزة في الاول او الف ونون في الاخر او ياء ثانية ساكنة كسيد فان كانت مدة فهي اما ثانية او ثالثة او رابعة او خامسة فقدم ما زيادته مدة ثالثة لكثرة الحاجة واما اسم او صفة فالاسم اما مذكر او مونث والمذكر اما مدته الالف او الياء او الواو فان كانت مدته الالف ففاؤه اما مفتوح كزمان ويجمع غالبا على ازمنة وجاء ثلثة امثلة اخرى كقذل في قذال وهو ما بين نقرة القفا الى الاذن وهما قذالان من اليمين قذال ومن الشمال قذال وغزلان في غزال وعنوق في عناق وهي الانثى من ولد المعز واما مكسور كحمار يجمع على احمرة وحمر غالبا وجاء مثالان اخران وهما صيران في صوار وهو قطيع من بقر الوحش وشمايل في شمال وهو الخلق واما مضموم كغراب يجمع غالبا على اغربة وجاء ثلثة امثلة اخرى كقرد في قراد وغربان في غراب وزقان في زقاق وهو السكة وجمعه على فعلة كغلمة في غلام قليل هذا اذا لم يكن مضاعفا واما اذا كان مضاعفا فلا يجمع على فعل بضمتين فذب في جمع ذباب نادر والاصل ذبب هكذا ذكر في المفصل وبعض شارحيه قال الامام والاصل ذبب ازاحة للالتباس لان الادغام يوبكه على فعل بسكون العين قوله وجاء مراده من هذا الكلام بيان ان ما مدته الالف لا يجمع على افعل اذا كان مذكرا اما اذا كان مونثا فقد جاء قليلا كاعنق في عناق بفتح الفاء واذرع في ذراع بكسرها واعقب في عقاب بضمها الطاير فاما مكان شاذ لان المكان مذكر وانما قلنا ان مراده ذلك لان الجمع الغالب لمونث هذا القسم لم يذكره وسنشير اليه قوله ونحو رغيف هذا شروع فيما مدته الياء وفاؤه لا يكون الا

غيره ومنه قول الاعشى قد ازجنا هزالها وازحت علته فزاحته

مفتوحًا العدم فعيل وفعيل ويجمع على أرغفة ورُغف ورُغفان غالبًا وجاء
ثلثة أمثلة أخرى كأنصباء في نصيب وفصال في فصيل وهو ولد الناقة
وأفائل في أفيل وهو الصغير من الابل وقل على فعلان كظلمان في ظليم وهو الذكر
من النعام والمضاعف من هذا القسم لا يجمع على فعل بضمتين لانهم ان ادغموا
التبس والا لزم الثقل وقد جاء بفك الادغام قليلا كسرر في سرير **قوله**
ونحو عمود هذا شروع فيما مدته الواو ولا يكون فاؤه الا مفتوحًا لان كسر
الفاء في مثله ليس من ابنيتهم والضم من ابنية الجموع الا ما شذ من نحو سُدوس
للطيلسان الاخضر وقد رواه الاصمعي بالفتح هكذا ذكر المصنف في شرح المفصل
واما نحو قعود وركوب فليس من هذا القبيل ليرد نقضا يعرف بالتامل ويجمع
غالبا على أعمدة وعُمد وجاء ثلثه امثلة أخرى كقعدان في قعود وهو الابل
الذي يركب في كل حاجة وأفلاء في فلوّ بتشديد الواو وهو ولد الفرس الذي
يفتلى اي يفطم وذنايب في ذنوب وهو الدلو هذا حكم المذكر من الاسم الذي
زادته مدة ثالثة ولم يذكر المصنف حكم المونث منه فنقول نحو حمامة ورسالة
وذؤابة وسفينة وحمولة يجمع على حمايم ورسايل وذوايب وسفاين
وحمايل وجاء سُفن ايضا فالاقسام خمسة كالمذكر وتاتي **قوله**
الصفة لما فرغ من الاسم الذي زادته مدة ثالثة شرع في الصفة منه
وتنقسم الى مذكر ومونث والمذكر الى ما يكون مدته الفا او واوا او ياء
وما مدته الف اما مفتوح الفاء كجبان ويجمع على جبناء وصنع في صناع
وجياد في جواد للفرس واما مكسور الفاء كلناز وهي الناقة المكتنزة من
اللحم ويجمع على كُنُز وعلى هجان فان جعلته مفردا يكون الكسرة كسرة كتاب
وان جعلته جمعا تكون ككسرة رجال واما مضموم الفاء ويجمع على ثلثة امثلة
كما ذكر **قوله** ونحو كريم هذا ما مدته الياء وفاؤه لا يكون الا مفتوحا
لما مر وهو اما بمعنى مفعول ونحو او لا يكون بمعنى مفعول وذكر لجمعه تسعة امثلة

والثني

٤٦

والثني هو الذي يلقى ثنيته وهي واحد الثنايا وهي الاسنان المتقدمة
اثنتان فوق واثنتان اسفل **قوله** ونحو صبور هذا ما مدته
الواو وانه لا يكون الا مفتوحا لما مر وذكر لجمعه ثلثة امثلة **قوله**
وفعيل طريقة المصنف في هذا الكتاب تقديم ما فيه الكسر او الياء على
ما فيه الضم او الواو لان الكسر والياء اخف من الضم والواو فهذا والمناسبة
ايضا تقتضي تقديم هذا البحث على صبور ثم يذكر هذا الجمع بالواو والنون
فرقا بينه وبين فعيل بمعنى فاعل لكريم ولم يعكس اذ الاصل بالتصحيح اجدر
ولا مونثه بالالف والتاء لان المذكر اذا لم يجمع جمع التصحيح فالمونث اولى
قوله ونحو مرضى جواب سوال وهو ان مريضا فعيل بمعنى فاعل لا بمعنى
مفعول مع انه جمع على فعلى وكلامكم يدل على ان ذلك في فعيل بمعنى مفعول فاجاب
بانه محمول على جرحى لان المريض لما كان لمن اصابه داء كان كجريح لمن اصابه جرح
فلذا حمل ثم قوى ذلك بانهم لما حملوا باب هالك وميت واجرب على فعيل بمعنى
مفعول مع المخالفة لفظا للموافقة معنى فحمل المريض للموافقة لفظا و
معنى احدر **قوله** كما حملوا لما بين انه حمل هالك واخواته على فعيل اشار
الى انهم قد يحملون مع مخالفة اللفظ كما حملوا ايامى وهو الذي لا زوج له من الرجال
والنساء وهو فيعل ويتامى وهو فعيل على الفعل كوجع ويجوز ان يكون متعلقا
بالاول اي نحو مرضى محمول على جرحى كما حملوا ايامى على وجاعى وكلاهما مستقيم
وبيان ذلك ان تقول ان وجعا وحبطا جمعا على وجاعى وحباطى تشبيها
لفعل بفعلان لاشتراكهما كثيرا كصد وصديان وغرث وغرثان وعطش
وعطشان وفعلان يجمع على فعالى لما في حمل عليه موافقة وهو فعل في
جمعه وايامى ويتامى حملا على وجاعى لقرب ما بينهما من الوزن لان فيعلا
وفعيلا لا يفارقان فعلا الا بزيادة ياء فحملا عليه مع موافقتهما اياه في
معنى الآفة **قوله** المونث لما فرغ من المذكر شرع في المونث ولم يذكر ما

مدته الالف وشرع فيما مدته اليا وفاوه لا يكون الا مفتوحا المار لصبيحة
وهي الحسنا من صبح وجهه حسن وذكر لجمعه الغالب مثالين ثم اشار
الى ان الاولي ان يكون خلفا جمع خليف لا خليفة لانه نحو قولهم كريم
وكرما فيحتمل خلفا ان يكون جمعا لخليف فلا يجعل اصلا في جمع خليفة
عليها اذ لا يثبت باب بالاحتمال بل لا بد من ثبت ثم ذكر ما مدته الواو وفاوه
مفتوح لا غير وذكر لجمعه مثالا واحدا قوله فاعل لما فرغ مما زادته
مدة ثالثة شرع فيما زيادته مدة ثانية وهي الف وقسمه الى الاسم
والصفة والاسم الى المذكر والمونث كالكاهل وهو ما بين الكتفين يجمع غالبا
على كواهل وجابر بنا آن اخوان لجحر ان في حاجر وهو الموضع الذي يبقى فيه
ما المطر وجنان في جان وهو ابو الجن والعظيم من الحية ايضا سميت
بذلك لاعتقادهم انها من الجن ثم قسم المونث قسمين قسم بالتاء كالكاثبة
وهي من الفرس مقدم اسفل فروع الكتفين ويسمى بالفارسية يال اسب
ويجمع على كواثب وقسم بالالف وقد نزلوها منزلة الاولى في الجمع لكونها
للتانيث فيقال قواصع في قاصعاء وهي جحر من جحرة اليربوع وهي التي يقصع
اي يدخل منها ونوافق في نافقاء وهي احدى جحرته ايضا يكتمها ويظهر غيرها
وهو موضع يرققه فاذا اتي من قبل القاصعاء ضرب النافقاء براسه فانتفق
اي خرج ودوام اصله دوايم في داماء واصله داماو وهي احدى جحرته
ايضا التي يدمها بالتراب اي يطلي راسها به وقالوا في سابياء وهي المشيمة
التي يكون فيه الولد سواب واصله سوابي اعل اعلال قاض فيقال هذه سواب
ومررت بسواب ورايت سوابي وانما قلبت الف فاعل واوا تشبيها
للتكسير بالتصغير ثم شرع في الصفة وقال في المذكر يجمع المعتل اللام على
قضاة واصله قضية بفتح القاف فضموها بعد قلب الياء الفا فرقا
بينها وبين المفرد نحو قناة وانما قدروا كذلك لانهم لم يروا جمعا على هذا الوزن

اي على وزن
قضاة ه

في التصحيح والمعتل اذا اشكل امره يحمل على التصحيح ويمكن دفعه بجواز انكسر من الاوزان
المختصة بالمعتلات وسيحقق زيادة تحقيق فيما بعد ان شاء الله تعالى والبازل
البعير الذي انشق نابه وذلك في السنة التاسعة ثم ذكر ان فواعل في فاعل
المذكر صفة شاذ نحو فوارس في فارس قال المصنف الجندي فوارس شاذ في الجموع
عند سيبويه لان فواعل انما يكون جمع فاعلة في صفات من يعقل دون فاعل و
استند رأى على سيبويه هالك في الهوالك ومن الفرزدق
واذا الرجال رأوا يزيد رايتهم خضع الرقاب نواكس الابصار وبيت
عتيبة بن الحارث. احامي عن ذمار بني سليم ومثلي في غوايبكم قليل ثم
نقل عن المبرد انه الاصل في جمعه ويجوز في الشعر وقال المصنف في شرح
المفصل اما فوارس فالذي حسن منه انتفاء الشركة بينه وبين المونث لانهم
لا يقولون امراة فارسة اي فبعد بهذا عن الصفة لان الفرق بين المذكر والمونث
بالتا من خواص الصفات فهو كالاسم واما هوالك فجار في مثل هالك في الهوالك
والامثال كثيرا ما يخرج عن القياس واما نواكس فللضرورة اي في الشعر فلا اعتداد
به ثم قال ويجوز في فاعل اذا كان مما لا يعقل ان يجمع على فواعل قياسا مطردا تقول
في جبل ذكور رواشن من الرفس وهو الضرب بالرجل وسره هو ان الجمع فيما لا يعقل
من المذكر يجري مجرى المونث فيمن يعقل ولما كانت هذه الصفات لما لا يعقل
اجريت ذلك المجرى ثم شرع في المونث بالتاء وبغير التاء وذكر ان حكمهما واحد
قوله المونث بالالف هذا شروع فيما زيادته مدة رابعة وقسمه الى
الاسم والصفة ثم الاسم الى المقصور والممدود وذكر حكمهما واصل صحارى
الصحاري بكسر الراء واصلها صحاريّ بالتشديد وقد جاء ذلك في الشعر
لانك اذا جمعت صحراء ادخلت بين الحاء والراء الفا وكسرت الراء كما
يكسر ما بعد الف الجمع في كل موضع نحو مساجد وجعافر فتقلب الالف الاولى
التي بعد الراء ياء للكسرة التي قبلها وتنقلب الالف الثانية التي للتانيث

واصل الصحاري صحاري بالتشديد كذا في الصحاح ه

اصحا يا فندغم ثم حذفوا اليار الاولى وابدلوا من الثانية الفا فقالوا صحاري بفتح
الرار لتسلم الالف من الحذف عند التنوين وانما فعلوا ذلك ليفرقوا بين اليار المنقلبة
من الالف للتانيث وبين الالف المنقلبة من الالف التي ليست للتانيث نحو الف مرمى
ومعزى اذا قالوا مرامي ومعازي وبعض العرب لا يحذف اليار الاولى ولكن يحذف
الثانية فيقول الصحاري بكسر الرار وهذه كما تقول جوادي في شرح الهادي الهمزة
في حمرار وبيضار وصحرار وعشرار بدل من الف التانيث كالتي في حبلى وسكرى والاصل
فيهما القصر للتانيث فزادوا قبلها الفا اخرى للمد توسعا في اللغة وتكثيرا الابنية
التانيث ليصير له بنار ان ممدود ومقصور فالتقى الفان ولم يمكن حذف
احديهما لان الاولى للمد والثانية علم التانيث فحذفهما يخل بمدلولهما ولم يمكن تحريك
الاولى لانها لو حركت لفارقها المد فتعين تحريك الثانية فانقلبت همزة وقيل
ان الاولى في حمرار للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين مونث افعل نحو احمر وحمرار
وبين مونث فعلان نحو سكران وسكرى وهو ضعيف لان علم التانيث لا يكون الا طرفا
وقيل ان الالفين معا للتانيث وهو باطل اذ لا يعلم علامة تانيث على حرفين ثم قسم المصنف
الصفة الى ما جار مذكره على افعل والى ما ليس كذلك وما ليس مذكره على افعل الى المقصور
والممدود والمقصور الى ما مذكره على فعلان كعطشان والى ما ليس له مذكر كحربى
بفتح الحار وهي الشاة التي تشتهي الفحل ثم ذكر الممدود كبطحار وهي مسيل واسع
فيه دقاق الحصى ومنه بطحار مكة وعشرار وهي الناقة التي اتت عليها من يوم ارسل
عليها الفحل عشرة اشهر ثم ذكر ما جار مذكره على افعل واشار الى حكم الجميع وهو ظاهر
لكن ترك المصنف هنا قسما وذلك لان ما مذكره على افعل فهو اما مقصور ويجمع
على الفعل بالضم الفار وفتح العين كما ذكره واما ممدود فيجمع على الفعل بضم الفا
وسكون العين نحو حمرار وحمر ولم يذكره فان قيل فقد جمع احمر ايضا هكذا كما يجي
فما سبب الاتحاد بين الجمعين قلت السبب انهم لما استانفوا الكل من المذكر والمو
نث في هذا النحو صيغة على حدة نحو احمر وحمرار ولم يقولوا احمرة كما قالوا كريم وكريمة

وضارب وضاربة آثروا الاتحاد في صيغة جمعيهما ليكون هذه الموافقة بازار
تلك المخالفة قوله وبالالف خامسة هذا بيان ما زيادته مدة خامسة
كحبارى وسوطار ولا يجمع الا بالالف والتار لان تكسيره وهو خمسة احرف غير ممكن
فلا بد من الحذف فان حذفت الف التانيث وقلت حبابير اشتبه برسايل وان
حذفت الاولى فقلت حبارى اشتبه بحبالى قال في الصحاح الحبارى
تقع على الذكر والانثى والواحد والجمع وان شيت قلت في الجمع حبارايات
والفه ليست للتانيث ولا للالحاق وهي لا تنصرف معرفة ولا نكرة هذا هو
المذكور فيه وهو متناقض لانها لو لم تكن للتانيث لصرف وصرح في شرح الهادي
بانها للتانيث وكلام المصنف هنا وفي شرح المفصل ايضا يدل عليه لانه علل فيه
عدم تكسيره بانهم اذا كرهوا تكسير الخماسي المذكر فالمونث اولى وان كانت الالف الخامسة
زايدة ومعها زايد آخر حذفت ايا شيت كسرندى وهو الشديد ووزنه فعنلى فالنون
والالف للالحاق بسفرجل فان حذفت الالف فيبقى سرند فينقل الى سرنيد كجعفر
فيقال سراند وان حذفت النون فيبقى سردى فينقل الى سردى كارطى فيقال
سراد بقلب الالف يار لانكسار ما قبلها وانما قيدنا بان معها زايدا آخر لانه
لو لم يكن كذلك لكان رباعيا وسيجي حكمه قوله افعل هذا شروع في ما زيادة
الهمزة في الاول وقسمه الى الاسم والصفة اما الاسم فسوار فتح اوله او كسر او ضم كما
في انملة بضمتين يجمع على افاعل ثم اشار الى الاعتراض بقول الشاعر
اتاني وعيد الحوص من ال جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا
فان الاحوص فيه جمع على احوص وجوابه انه منظور فيه الى الوصفية الاصلية
وجمع جمعها كما يجي فقيل حوص والى الاسمية العارضة بالعلمية فجمع جمعها
والاحوص اسم رجل من حوص صار ضيق العين والمراد بالاحاوص الاحوص
واولاده ولو في البيت للتمني اي وددت ان نهيتهم واما الصفة فان لم يكن
للتفضيل فلا يجمع بالواو والنون فرقا بينه وبين ما للتفضيل ولم يعكس لانه

الاصل ويكون بالتصحيح اجدر ولا بالالف والتاء لامر ثم اشار الى الاعتراض
بقوله عليه السلم ليس في الخضراوات صدقة واجاب بغلبته اسما
اى لا يصحب الموصوف فكانه قيل ليس في البقول صدقة وان كان للتفضيل
فكما ذكره قوله ونحو شيطان هذا شروع فيما زيادته الالف والنون وذكر حكمه
اسما وصفة وهو ظاهر والسرحان الذيب والعجلان بين العجلة ثم ذكر ما زيادته
الياء الثانية كجيد وبين وهو ايضا ظاهر قوله ونحو شوا بون هذا شروع
فيما استغني فيه بالتصحيح عن التكسير وجاء التكسير في البعض منه كما ذكره
والعوار الجبان والمشئوم الشوم وميامين جمع ميمون ومفاطير جمع مفطر والمطفل
الظبية التي معها طفلها والمشدن ولد الظبية اذا طلع قرناه قوله
والرباعي لما فرغ من بيان تكسير الثلاثي شرع في الرباعي واراد بنحو جعفر ما كان مفتوح
الفاء وبغيره ما كان مكسورها او مضمومها وما كان على زنة الرباعي حكمه حكمه
فقوله كوكب وجدول وهو النهر الصغير وعثير وهو الغبار ملحق بغير مدة و
تنضب وهو شجر تتخذ منه السهام ومدعس هو الرمح غير ملحق بغير مدة وقرواح
وهو الارض المستوية وقرطاط وهو البرذعة ملحق مع مدة ومصباح غير
ملحق مع مدة ثم حكم الرباعي اذا الحقه حرف لين رابع ان يثبت في جمعه
موضعه الا انه تقلب ياء ان لم يكن اياها لانكسار ما قبلها كقرطاس وقراطيس
وكذا ما كان على زنته كمصباح ومصابيح فليس قوله بمدة سهوا كما ذكر في بعض
الحواشي فان نحو فاعل وفعول وفعيل ليس رباعيا ولا على زنته وليس قوله
بغير مدة احترازا عنه واما ما ذكر المصنف في شرح المفصل البيان لفظ المفصل
بحديث آخر لا يناسب هذا الموضع فانه ذكر في المفصل ان كل ثلاثي فيه زيادة
للالحاق بالرباعي او بغير الالحاق وليست بمدة فجمعه على مثال جمع الرباعي
فلما كان قوله كل ثلاثي الى آخره شاملا لفاعل وفعول وفعيل احترز عنها
بقوله وليست بمدة ولما قال المصنف في هذا المختصر وما كان على زنته

خرج فاعل وفعول وفعيل مع ذكرها فيما تقدم وفائدة قوله بمدة ان يدخل نحو
قرطاط ومصباح هذا اذا لم يكن الرباعي اعجميا وله منسوبا فان كان اعجميا كجورب
او منسوبا كاشعثي يلحق باخره التاء لان الاعجمي فرع العربي فزيد فيه امارة
الفرعية وهو التاء ليدل على عجميته وياء النسب كالتاء ومن حيث انهما يجيئان
للفرق بين المفرد والجنس كتمرة وتمر وزنجي وزنج فناسب ان يقوم التاء مقام اليا
في الجمع وكل رباعي فيه زيادة ليست بمدة واقعة قبل الطرف تجمع بحذفها على افاعل
نحو حبارك في حبركى وهو القراد وعناكب في عنكبوت قوله وتكسر الخماسي مستكره
لتصغيره للثقل فيحذف خامسه على الاكثر اذ الثقل نشا منه فيقال فرازد في
فرزدق وبعضهم يحذف ما اشبه الزايد اذا كان قريبا من الطرف فيقول فرازق
ولا يقول جحارش في جحمرش لبعد الميم من الطرف قال ابو سعيد معنى استكراهه
انهم لا يكسرونه الا اذا سئلوا فيقال لهم كيف تجمعونه قوله ونحو تمر اشارة
الى الفاظ توهم انها جمع وليست ... وهي قسمان قسم واحده بالتاء كتمر وتمرة
وذلك غالب في غير المصنوعات نحو سفين وسفينة من المصنوعات شاذ وكمأة
وكم نبت وجبأة وجبأ نوع منه وهي عكس تمرة وتمر لان التمرة بالتاء للواحد
وبغير التاء للجنس وهذه بالعكس وقيل انما انقلبت القضية في الجبأة ليطابق
اللفظ المعنى فانها من جبأ اذا تأخر وذلك لانها خفية في الارض وكانها متأخرة
الى الحجمة التي من شان النوابت ان تذهب منها وقسم لا يميز واحده بالتاء فليس
ركب جمع راكب ولا جامل جمع جمل وهو القطيع من الابل ولا سراة جمع سري
وهو السيد ولا فرهة جمع فاره وهو الحاذق ولا غزى جمع غاز ولا توام
جمع توأم وانما حكم بذلك لصلاحيته لتمييز خمسة عشر ولانها تصغر على بنائها
فلا تكون جمع كثرة وليست من ابنية القلة قوله ونحو اراهط القواعد المتقدمة
اقتضت ان لا يجمع رهط وباطل وحديث وعروض وقطيع واهل وليل وحمار
ومكان على الطريقة المذكورة هنالك جمعت عليها فيكون جمعا على غير المفرد كانما

والاحلق جمع حلقة
وهو ما دون العشرة من الرجال والاكثر منهم امرأة

فی جمع المراة و تلحارنی جمع رهط ازمط وازهاط وارامط وکان اراهط
جمع ارهط لما عرفت ان افعل الاسم لیف تصرف یجمع علی افاعل وکان اباطیل جمع
ابطیل واحادیث جمع احدوثة واعاریض جمع اعریض واقاطیع جمع اقطیع
واهالی جمع اهلاة لمرماة ولیالی جمع لیلاة کموماة وامکنا جمع مکن لفلس وقد
ذکر امکنا قبل ذلک فذکره هنا اشارة الی انه یمکن ان یکون علی غیر الواحد لا علی
انه علی واحده وشاذ کما تقدم **قوله** وقد یجمع الجمع وذلک قسمان جمع التصحیح
وجمع التکسیر واذا ارادوا تکسیره یقدرونه مفردا ویجمعونه مثل جمع الواحد الذی
علی زنته فیجمعون اکلبا علی اکالب کاصبع علی اصابع وانعاما علی اناعیم کقرطاس
علی قراطیس وجمالا الذی هو جمع جمل علی جمایل کشمال وهی الریح التی تهب من ناحیة القطب
علی شمایل واذا ارادوا ان یجمعوه جمع التصحیح الحقوا باخره الالف والتاء نحو جمالات فی جمع جمال
جمع جمل وکذا البواقی واعلم ان جمع الجمع لا ینطلق علی اقل من تسعة کما ان جمع المفرد لا ینطلق
علی اقل من ثلثة الا مجازا وانما قال بلفظ المفیدة للجزئیة لیعلم انه لا یطرد
قیاسا لکنه کثر فی جمع القلة وقل فی جمع الکثرة الا بالالف والتاء **قوله**
التقاء الساکنین فی التقاء ساکنان فاما ان یکون التقاؤهما فی الوقف او فی الدرج فان
کان فی الوقف فیغتفر مطلقا ای لا فرق بین ان یکون مدغما او غیر مدغم ولا بین ان یکون حرف
لین او غیره لان الوقف علی الحرف سادّ مسدّ حرکته لانه یملی جرسه وتوفر الصوت
علیه فانک اذا وقفت علی عمرو مثلا وجدت للراء من التکرر وتوفر الصوت علیه
ما لیس له اذا وصلته بغیره ومتی ادرجتها زال ذلک الصوت لان اخذک فی حرف
سوی المذکور یشغلک عن اتباع حرف الاول صوتا فبان بما ذکرنا ان الحرف الموقوف
علیه اتم صوتا واقوی جرسا من المدرج فسد ذلک مسد الحرکة فجاز اجتماعه
مع ساکن قبله کما فی عمرو ولان الوقف محل التخفیف وقطع فاغتفر ذلک فیه وان
کان فی الدرج فلا یغتفر الا فی صور ذکرها المصنف منها ان یکون الاول حرف لین والثانی
مدغما ویکونان فی کلمة واعلم اولا ان حرف العلة اذا سکن تسمی حرف لین ثم اذا

جانسه حرکة ما قبله فهو حرف مد فکل حرف مد حرف لین ولا ینعکس والالف
حرف مد ابدا والواو والیاء تارة حرفا لین کما فی قول وبیع واخری حرفا مد کما فی یقول
ویبیع وثالثة لیسا حرفی لین ولا حرفی مد بل هما بمنزلة التصحیح وذلک اذا تحرکتا
کما فی وعد هکذا ذکر فی بعض شروح المفصل وکثیرا ما یطلقون علی هذه الحروف
حروف المد واللین مطلقا فهو اما محمول علی هذا التفصیل او تسمیة الشیء
بما یؤول الیه وانما جاز التقاء الساکنین فی هذه الصورة لما فی حرف المد واللین
من المد الذی یتوصل به الی النطق بالساکن بعده مع ان المدغم مع المدغم فیه بمنزلة
حرف واحد لان اللسان یرتفع عنهما دفعة واحدة والمدغم فیه متحرک فیصیر
الثانی من الساکنین کلا ساکن فلا یتحقق التقاء الساکنین الحاصلی الساکنون ونحوه
تصغیر خاصة وتمود مجهول تمادّ دنا الثوب وقوله فی کلمة احتراز عما یکونان
فی کلمتین نحو قالوا ادّارأنا فانه یحذف الساکن الاول لما سیجیء واصله تدارانا
ای اختلفنا وتدافعنا فادغمت التاء فی الدال واجتلبت الالف لیصح الابتداء
بها ولذا قالا ادّارانا وفی ادّارأنا وهذا المثال الاخیر انما یصح باعتبار اللفظ
بان یقال فی ادّارأنا ادغمت التاء فی الدال ثم اعلم انه یجوز التقاء ثلث
سواکن اذا اجتمع مدان الامران اغنی فی الوقف علی ما الساکن الاول منه حرف
لین والثانی مدغم کدوابّ واصیمّ تصغیر اصمّ ومثله یقع فی کلام العجم کثیرا
نحو کوشت ودوست والجمع بین اربع سواکن ممتنع فی کل لغة وعلی ای حال وسمیا
ان یکونا فی اسما بنیت لعدم الترکیب وقفا لما مر ووصلا فرقا بینهما وبین
المبنی لوجود المانع ولم یعکس لان اکثر الاسماء المبنیة انما بنیت لوجود
المانع فاجری الکثیر علی الاصل وبعضهم یزعم ان التقاء الساکنین فیها للوقف
ایضا وعلیه اختلف فی الم الله من زعم ان ذلک لاجل الوقف جعل الحرکة
فی المیم نقلا من الهمزة لانه لا یسقط الهمزة اذ لا یکون فی الدرج فینقل
الحرکة فلذلک کان المیم مفتوحا ومن قال انه لیس لاجل الوقف

ولیس م

کل

اشارة الی مدهب الزمخشری

اشارة الی مذهب ابن الحاجب

في جمع المراة وقد جاء في جمع رهط أرهُط وأراهط وارامط وكأنّ اراهط
جمع أرهُط لما عرفت ان افعل الاسم لا يتصرّف يجمع على افاعل وكأنّ اباطيل جمع
ابطيل واحاديث جمع احدوثة واعاريض جمع اعريض واقاطيع جمع اقطيع
واهالي جمع اهلاة كمرماة وليالي جمع ليلاة كموماة وامكنا جمع مكن كفلس وقد
ذكر امكنا قبل ذلك وذكره هنا اشارة الى انه يمكن ان يكون على غير الواحد لا على
انه على واحده وشاذ كما تقدم قوله وقد يجمع الجمع وذلك قسمان جمع التصحيح
وجمع التكسير واذا ارادوا تكسيره يقدّرونه مفردا ويجمعونه مثل جمع الواحد الذي
على زنته فيجمعون اكلبا على اكالب كاصبع على اصابع وانعاما على اناعيم كقرطاس
على قراطيس وجمالا الذي هو جمع جمل على جمائل كشمال وهي الريح التي تهب من ناحية القطب
على شمائل واذا ارادوا ان يجمعوه جمع التصحيح الحقوا باخره الالف والتاء نحو جمالات في جمع
جمع جمل وكذا البواقي واعلم ان جمع الجمع لا يطلق على اقل من تسعة كما ان جمع المفرد لا يطلق
على اقل من ثلثة الا مجازا وانما قال بلفظ القلة المفيدة للجزئية ليعلم انه لا يطرد
قياسا لكنه كثر في جمع القلة وقل في جمع الكثرة الا بالالف والتاء قوله
التقاء الساكنين يغتفر التقاء الساكنين فاما ان يكون التقاؤهما في الوقف او في الدرج فان
كان في الوقف فيغتفر مطلقا اي لا فرق بين ان يكون مدغما او غير مدغم ولا بين ان يكون حرف
لين او غيره لان الوقف على الحرف يسد مسد حركته لانه يمكن جرسه وتوفر الصوت
عليه فانك اذا وقفت على عمرو مثلا وجدت للراء من التكرير وتوفر الصوت عليه
ما ليس له اذا وصلته بغيره ومتى ادرجتها زال ذلك الصوت لان اخذك في حرف
سوى المذكور يشغلك عن اتباع حرف الاول صوتا فبان بما ذكرنا ان الحرف الموقوف
عليه اتم صوتا واقوى جرسا من المدرج فيسد ذلك مسد الحركة فجاز اجتماعه
مع ساكن قبله كما في عمرو ولان الوقف محل التخفيف وقطع فاغتفر ذلك فيه وان
كان في الدرج فلا يغتفر الا في صور ذكرها المصنف منها ان يكون الاول حرف لين والثاني
مدغما ويكونان في كلمة واعلم اولا ان حرف العلة اذا سكن يسمى حرف لين ثم اذا

جانسه حركة ما قبله فهو حرف مد فكل حرف مد حرف لين ولا ينعكس والالف
حرف مد ابدا والواو والياء تارة حرفا لين كما في قولك قول وبيع واخرى حرفا مد كما في يقول
ويبيع وثالثة ليسا حرفي لين ولا حرفي مد بل هما بمنزلة التصحيح وذلك اذا تحركتا
كما في وعد وهكذا ذكر في بعض شروح المفصل وكثيرا ما يطلقون على هذه الحروف
حروف المد واللين مطلقا فهو اما محمول على هذا التفصيل او تسمية الشيء
بما يؤول اليه وانما جاز التقاء الساكنين في هذه الصورة لما في حروف المد واللين
من المد الذي يتوصل به الى النطق بالساكن بعده مع ان المدغم مع المدغم فيه بمنزلة
حرف واحد لان اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة والمدغم فيه متحرك فيصير
الثاني من الساكنين كلا ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الحقيقي الشلون وخويصة
تصغير خاصة وتمودّ مجهول تمادّ نا الثوب وقوله في كلمة احتراز عما يكونان
في كلمتين نحو قالوا ادّارأنا فانه يحذف الساكن الاول لما سيجيء واصله تدارانا
اي اختلفنا وتدافعنا فادغمت التاء في الدال واجتلبت الالف ليصح الابتداء
بها ولذا قالا ادّارانا وفي ادّارأنا وهذا المثال الاخير انما يصح باعتبار اللفظ
بان يقال في ادّارأنا ادغمت التاء في الدال ثم اعلم انه يجوز التقاء ثلث
سواكن اذا اجتمع مدان للامران اعني في الوقف على ما الساكن الاول منه حرف
لين والثاني مدغم كدوات واصيم تصغير اصم ومثله يقع في كلام العجم كثيرا
نحو كوشت وپوست والجمع بين اربع سواكن ممتنع في كل لغة وعلى اي حال وسماه
ان يكونا في اسماء بنيت لعدم التركيب وقفا لما مر ووصلا فرقا بينها وبين
المبني لوجود المانع ولم يعكس لان اكثر الاسماء المبنية انما بنيت لوجود
المانع فاجرى الكثير على الاصل وبعضهم يزعم ان التقاء الساكنين فيها للوقف
ايضا وعليه اختلف في الم الله فمن زعم ان ذلك لاجل الوقف جعل الحركة
في الميم نقلا من الهمزة لانه لا يسقط الهمزة اذ لا يكون في الدرج فينقل
الحركة فلذلك كان الميم مفتوحا ومن قال انه ليس لاجل الوقف

فيقول سقطت الهمزة في الدرج فالتقى ساكنان وهما الميم واللام فحركوا الاول

لما يجي ولم يكسروا لكن فتحوها محافظة على بقاء التفخيم في اسم الله تعالى ولانهم

لو كسروا الميم لاجتمع كسرتان ويا ومنها كل كلمة اولها همزة وصل مفتوحة

دخلت عليها همزة الاستفهام وذلك في صورتين الاولى لام التعريف

والثانية ايمن الله وايم الله فان همزة الوصل لا تكون مفتوحة الا فيهما لما

سيجي قال في الصحاح ايمن الله اسم وضع للقسم هكذا بضم الميم والنون

والفه الف الوصل عند اكثر النحاة وانما سوغوا التقاء الساكنين فيهما لانهم

لو حذفوا همزة الوصل وقالوا الحسن عندك ايمن الله يمينك لم يدر اهو خبر ام استخبار

فابدلوا الهمزة الفا لذلك وبعض العرب يجعل همزة الوصل فيما ذكرنا بين بين قال

الشاعر ، وما ادري اذا يممت وجها ، اريد الخير ايهما يليني

الخير الذي انا ابتغيه ، ام الشر الذي هو يبتغيني ، ولو لم يجعلها بين

بين لم يستقم وزن الشعر ولا يجوز ان يقال حققها لانه لم يجوزه احد والحاصل ان

ما جوزه هو الوجه ونقل عن القرا الوجهان في قوله تعالى آلذكرين والمشهور

الاول ومنها كلمة ها الله لان ها تنزل منزلة الجزء من الكلمة وكذا الحوا الله لكراهة

ان يجي لفظ كلفظة اسم الله مكسورا همزته ولا يعرف معناه لكن يجوز في حولاها

الله حذف الالف وفي اي الله حذف اليا وفتحها فانت في لاها الله واي الله مخير

ان شئت جمعت فيهما بين ساكنين وان شئت لم تجمع فلذا فصلهما المصنف عن الصور

المتقدمة اذ الخيار فيها اما في غير الحسن وايمن الله واما فيهما فلذلك اما بناء

على المذهب المشهور او لان بين بين قريب من الساكن ثم اعلم ان الافصح اي الله

بنصب الله لان الاصل اي والله فلما حذف حرف الجر انتصب كقوله تعالى واختار موسى

قومه اي من قومه وفي لاها الله لا يجوز الا الجر لانها عوض عن حرف القسم لان بين ها

وبين الواو من التناسب في الظرفية في المخرج فكان حرف القسم باق ولذلك لا يجامعها

بخلاف اي فانها ليست عوضا بل هو جواب لمن سال وفي غير ما ذكرنا من الصور

من الكلمة لكونها عوضا عن حرف القسم الذي هو حرف جر

لا يغتفر التقاء الساكنين فقولهم التقت حلقتا البطان باثبات الالف شاذ

والقياس الحذف كما تقول غلاما الامير وثوبا ابنك فانك لا تتلفظ فيهما بالالف

قال اوس ، وازدحمت حلقتا البطان باقوام وجاشت نفوسهم جزعا

الا انهم في هذا المثل لم يحذفوها ايذانا بتفظيع الحادثة بتحقيق التثنية

في اللفظ والبطان الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير وفيه حلقتان فاذا

التقتا دل على نهاية الهزال وقيل ان الانسان يمعن في الهرب فيضطرب بطان

رحله وتستاخر لشدة الحركة حتى يلتقي حلقتاه ولا يقدر لشدة الخوف

ان ينزل فيشده وهذا المثل يضرب في شدة الامر وتفاقم الشر قوله

فان كان غير ذلك اي غير المذكورات فلنذكر بعض ما ذكرنا ونقول التقاء

الساكنين اما ان يكون في الوقف او في الدرج فان كان في الوقف فيغتفر مطلقا

وان كان في الدرج فاما ان يكون في شي من الصور المذكورة فيغتفر ايضا لما عرفت او في غير ما ان كان في شي من الصور

وان كان في غيرها فاما ان يكون اول الساكنين مدة او غير مدة ونعني بالمدة حرف

لين قبله حركة من جنسه فان كان مدة حذفت سواء كان الساكنان في كلمة او

في كلمتين لانها اما الف او واو او يا فان كانت الفا فلانك لو حركتها لانقلبت

همزة وهو مستثقل فتعين الحذف وكانت هي اولى بالحذف لانها حرف علة

وان كانت واوا او يا فلو حركتها لزم واو مضمومة قبلها ضمة او يا مكسورة

قبلها كسرة وذلك مستثقل فتعين الحذف وانما حذف الاول دون الثاني اما

في خف وقل وبع فلان حذف حرف العلة اولى لقوة الصحيح ولانه لا يمكن حذف

اللام من لم يخف ولم يقل ولم يبع لانه لو حذف لصار لم يخا لم يقو لم يبي وسقط

العين اذا لقيه ساكن فيبقى الكلمة المعربة على حرف واحد اصلي وحمل خف

وقل وبع عليه واما في البواقي فلانك لو حذفت الساكن الاول لدل عليه

حركة ما قبله اذ الفتحة تدل على الالف والضمة على الواو والكسرة على اليا واما

الساكن الثاني فليس كذلك فلو حذفته لا يدل عليه شي فلذلك كان حذف

تفاقم الامر اي عظم

مرحذف حرف الصحيح

الاول اولى وهذه العلة تصلح للجميع ثم ان الساكنين ان كان في كلمة فالمحذوف
اما الف او واو او ياء نحو خف وقل وبع وان كانا في كلمتين فالكلمة الثانية اما
ان تكون كالجزء من الاولى او لا فان كانت كالجزء منها فالمحذوف ايضا قد تكون
الفا نحو تخشَيَنّ والاصل تخشيين تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فاجتمع
ساكنان الالف التي هي لام والياء التي هي ضمير ثم حذفت اللام فصار تخشين على تفعين
وهي للواحدة المخاطبة واما تخشين الذي لخطاب جماعة النساء فهو على تفعلن
لم يحذف منه شيء وقد تكون واوا نحو اغزُنّ والاصل اغزو وا حذفت ضمة الواو
استثقالا ثم الواو لالتقاء الساكنين وقد تكون ياء نحو ارمي واصله ارميي
حذفت كسرة الياء ثم الياء لالتقاء الساكنين وان لم تكن الثانية كالجزء من الاولى فاما ان
يكون لها استقلال بحيث يتلفظ بها من غير افتقار الى اتصالها بما قبلها او لا
فان لم يكن لها استقلال كذلك بان يكون الثانية نون التاكيد مثلا فالمحذوف
اما واو نحو اغزُنّ فانه لما اتصل النون بقولك اغزوا اجتمع ساكنان فحذف الواو
وهو ضمير الفاعل واما ياء نحو ارمِنّ واصله ارمي امر للواحدة المخاطبة فلما
اتصل به نون التاكيد التقى ساكنان فحذف الياء وهو ضمير الفاعل لدلالة الكسرة
عليه ولا يكون المحذوف الفا لان ما آخره الالف اذا اتصل به نون التاكيد ان كان
من نحو تخشى فتنقلب فيه الالف ياء فتقول هل تخشين فان كان من نحو اضربا فيبقى
الالف ويقال اضربان ويقرب منه اضربنان وهذا يعرف مما ذكر في اواخر الكتاب
فلذلك لم يذكره المصنف هاهنا وان كان للكلمة الثانية استقلال بالمعنى
المذكور فالمحذوف ايضا اما الف او واو او ياء نحو يخشى القوم ويغزوا الجيش
ويرمي الغرض اي الهدف والحركة جواب سوال وهو ان يقال انما حذف
العين من خف وهو الالف المنقلبة عن الواو واللام من اخشوا واخشي وهو الالف المنقلبة
عن الياء لالتقاء الساكنين وقد انتفت هذه العلة في خف الله الى اخره فوجب
ان يرد المحذوف واجاب بان الحركة فيهما غير معتد بها لانها عارضة انتهى

ساكن بعدها في كلمة اخرى منفصلة اما في خف الله واخشوا الله فظاهر
واما في اخشونّ ولتخشينّ فلان نون التاكيد مع الضمير البارز كالمنفصل
بخلاف نحو خافا وخافن لان الحركة فيهما كالاصلية لاتصال ما بعدها بالكلمة
اتصال الجزء اما في خافا فظاهر واما في خافن فلان النون مع الضمير المستتر
كالمتصل ثم ان بعض الشارحين قال في تقرير السوال حذف الالف من خف
والواو من اخشوا والياء من اخشي فكانه توهم ان اخشوا واوي وليست كذلك
بل هي يائي وعلى توهمه يجب عليه ان يحكم بحذف الواو من اخشي ايضا فان المحذوف
منهما اللام وليت شعري اي شيء اوقعه في الحكم بحذف الواو من احدهما والياء
من الاخرى فان لم يكن مدة تتميم لقوله واولهما مدة اي فان لم يكن
اول الساكنين مدة فلا حذف سواء كان صحيحا او حرف علة اما اذا كان صحيحا
فظاهر واما اذا كان حرف علة فلان حركة ما قبله ليست من جنسه فلا يلزم المحذور
المذكور من التحريك ولان الواو والياء الساكنين اذا كان ما قبلهما من غير جنسهما
فلا يكون الا مفتوحا لانه لو انكسر ما قبل الواو وانضم ما قبل الياء الساكنين لانقلبت
الواو ياء والياء واوا واما اذا انفتح ما قبلهما وهما ساكنان لم يجز حذفهما
لالتقاء الساكنين لان قبلهما فتحة والفتحة لا تدل على الواو ولا تدل على الياء ولانك
لو اسقطتهما لصار اللفظ في اخشوا الله واخشي الله واخش الله فيلتبس
بخطاب الواحد المذكر فلا بد من التحريك وقياسه ان يحرك الاول لان سكونه يمنع
ان يوصل الى الثاني فبتحريكه يتوصل الى النطق بالساكن بعده فهو بمنزلة الف
الوصل التي تدخل متحركة توصلا الى النطق بالساكن بعدها فلذلك كان تحرك
الاول هو الاصل واصل ابله ابالي حذف الياء للجزم ثم كثر حتى صار كان لم يحذف
منه شيء فاسكنوا اللام وحذفوا الالف للساكنين وليست هذه موضع الاستشهاد ثم
الحقوها السكت مراعاة للحركة الاصلية فالتقى ساكنان اللام والهاء فحركوا
الاول وهو موضع الاستشهاد الم الله قد ذكر في اول الباب والكلام في حذف

اللام من اخشيو واخشيي وقد مر والمراد ههنا ان الواو والياء اللتين هما ضمير الفاعل لما اجتمعا ساكنين مع ساكن بعدهما حركتا قوله ومن ثم اى لما ذكرنا انه ان لم يكن اول الساكنين مدة حرك الاول قيل اخشون واخشين فى اخشوا واخشي فانه لما اجتمع الواو والياء ساكنين مع نون التاكيد حركتا ثم اشار الى الفرق بينهما وبين نحو خافن واخشين فى خف واخش حيث لم يردوا المحذوف ههنا كما ردوا هناك بان النون فيما نحن فيه كالمنفصل لان الضمير فيه بارز فى خافن واخشين ليس كذلك وقد عرفت ان النون مع الضمير البارز كالمنفصل ومع المستتر كالمتصل فلو عاملوا اخشوا معاملة خف لقالوا اخشين لوجوب رد الياء المحذوفة ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين او نقول لقالوا اخشاون وهو ظاهر ويمكن ان يكون قوله لانه كالمنفصل اشارة الى انهم لم يسوغوا التقاء الساكنين ههنا ولم يجعلوها كخويصة مع ان الاول حرف لين والثانى مدغم اذ ليس ساكنان فى كلمة لان النون كالمنفصل لما عرفت وقال الشارحون فى تفسير قوله ومن ثم اى ومن اجل ان نون التاكيد كالمنفصل فحاصل الكلام على ما ذكروه هكذا لاجل ان النون كالمنفصل قيل اخشون واخشين لانه كالمنفصل وفساده لا يخفى قوله الا فى نحو انطلق اى حرك الاول فى جميع الصور الا فى نحو انطلق الى آخره وهو كل موضع اجتمع فيه الساكنان باسكان الاول لغرض فلو حرك لزال الغرض الذى لاجله سكن فيصير اعمالا متعددة لا فايدة فيها واصل انطلق بكسر اللام وسكون القاف فشبهوا طلق بكتف فاسكنوا لامه فالتقى ساكنان فحركوا القاف وفتحوها اتباعا لحركة اقرب المتحركات اليها وهى فتحة الطاء ولانهم لو كسروا لزم ما فروا منه فى الساكن الاول وهو الكسر وكذلك قول الشاعر

عجبت لمولود وليس له اب ... وذى ولد لم يلده ابوان

وذى شامة سوداء فى حر وجهه ... مجللة لا تنجلى لزمان

وفساده التكراره

انطلق

خال

المجلل التجلل الدوالجلل الارض بالطراي ... [illegible]

ويكمل فى خمس وتسع شبابه ... ويهرم فى سبع مضت وثمان

فان اصل لم يلده لم يلده ثم لما سكن اللام تشبيها بكتف والتقى ساكنان حرك الدال بالفتح لما مر واراد بالمولود عيسى وبذى الولد آدم عليهما السلم وبذى شامة الى الاخر القمر قوله وفى رد ولم يرد والاصل اردد ولم يردد فمن ادغم اسكن الاول وحرك ما قبله بحركته فالتقى ساكنان فحركوا الثانى لانهم لو حركوا الاول لبطل الغرض من الادغام وهو التخفيف واهل الحجاز يقولون اردد ولم يردد على الاصل من غير ادغام لان شرط الادغام ان يكون الثانى ساكنا وبنو تميم لم يعتبروا السكون لعروضه ثم اشار الى الضابط المقتضى لتحرك الثانى بقوله مما قد تقدم بيانه قوله وقراءة حفص زعم بعضهم ان قراءة حفص قوله تعالى ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فاولئك هم الفايزون باسكان القاف وكسر الهاء من هذا الباب والاصل يتقى حذفت الياء للجزم ثم ادخل هاء السكت فصار يتقه كتكتف فاسكن القاف فالتقى ساكنان فكسر الهاء لالتقاء الساكنين وذكر عبد القاهر ان الهاء ضمير مفعول عايد الى الله تعالى والاصل يتقيه حذفت الياء للجزم وسكنت القاف على ما ذكر فى يتقه فلا اجتماع للساكنين ولا تحرك لاجله واختاره المصنف لما يلزم على الاول من تحرك هاء السكت واثباتها فى الوصل قوله والاصل لما عرفت انه لا بد من التحريك فى بعض الصور اشار الى ان الاصل ان يحرك بالكسر لما قيل الجزم فى الافعال عوض عن الجر فى الاسماء واصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما التعاوض وامتنع السكون فى بعض المواضع جعلوا الكسر عوضا منه فان حرك بغير الكسر فذلك لعارض اقتضى وجوب غير الكسر او اختياره او جوازه ثم شرع فى ذكر الامثلة على اختلاف الانواع كوجوب الضم فى ميم الجمع اذا لم يكن بعد الهاء التى تكون بعد ياء او بعد كسرة مثل لهم المنصوص اذ اصلها الضم بدليل قراءة اهل مكة فيها بواو بعدها وان كانت بعد الهاء التى تكون بعد ياء نحو عليهم اليوم او بعد كسرة نحو بهم اليوم فمنهم من يضم ومنهم

اى امر الشرطيه

يكسه اتباعا لكسرة الهاء وكذلك ضموا في منذ لان اصله منذ لما عرفت فحركوا
عند الاحتياج بالحركة الاصلية وكاختيار الفتح في نحو الم الله وقد مر وانما
قال كاختيار الفتح لان الاخفش اجاز الكسر على قياس التقاء الساكنين وقد
قرأ به عمرو بن عبيد لكن لم يقبله القراء ولجواز الضم اذا كان بعد الساكنين
ضمة اصلية في كلمة الساكن الثاني مجوز في قالت اخرج الكسر على الاصل و
الضم للاتباع وكذا قالت اغزي اذ الاصل اغزوي بالضم بخلاف ان امرؤ فان
ضمة الراء ليس باصلي لانك تقول هذا امرؤ ورايت امرأ ومررت بامرئ
وعينه تابع لامه وبخلاف قالت ارموا اذ الضم عارض والاصل ارميوا وبخلاف
ان الحكم فان ضم الحاء وان كان اصليا لكن ليست في كلمة الساكن الثاني فان
لام التعريف كلمة وحكم كلمة اخرى وسره انه اذا كان في كلمة اخرى لا يكون لازما
للساكنين فلا يعتد به وكاختيار الضم في واو الضمير نحو اخشوا القوم ولا تنسوا
الفضل وادعوا الله لان الضمة من جنس الواو وفيه اشد مناسبة لها من غيرها
مع ان قبلها يا او واو مضمومة محذوفة فتحريكها بحركة الحرف المحذوف
اولى ونزلوا واو الجمع منزلة واو الضمير نحو هؤلاء مصطفوا الله لان كليهما يدل
على الجمع المذكر وحذف قبلها حرف مضموم وهو لام الكلمة وكسرت في غير ذلك نحو لو استطعنا
ولو انطلقت ثم شبهت كل منهما بصاحبتها فكسرت واو نحو اخشوا القوم وضمت في
نحو لو استطعنا وهو قليل ولجواز الضم في نحو رد مما مضارعه مضموم العين للاتباع
والفتح للخفة والكسر على الاصل بخلاف ما اذا لقي ساكنا بعده نحو رد القوم
فان المختار فيه الكسر لانه لو لم يدغم وقيل اردد القوم لزم الكسر فلما ادغموا بقي
الثاني على حركته ومنهم من يفتحه قال جرير ذم المنازل بعد منزلة اللوى
وقد روي ذم بالكسر ايضا ومنهم من يضم وهو قليل ولوجوب الفتح في نحو ردها
لتناسب الالف اذ الهاء خفية وللضم في رده لتناسب الواو وانما كان على
الافصح لان ما قبل الواو لا يجب ان يكون من جنسه فلذا وقع فيه الخلاف والكسر فيه

انطلقتم

اذ الهاء خفية

لغية لان الواو تنقلب ياء لكسرة الهاء فلا يبقى استكراه وغلطوا ثعلبا في
جواز الفتح ولوجوب الفتح في نون من مع لام التعريف لكثرة الاستعمال فلو كسروا لاجتمع
كسرتان فيما هو كثير الاستعمال والكسر ضعيف عكس من ابنك اذ لم يكثر كثرته فلا اضعف
فيه الفتح والمراد انهم كسروا نون من عند ملاقاتها كل ساكن سوى لام التعريف ففي
عندها مفتوحة وعن على الاصل فانهم يكسرون نونه عند ملاقات الساكن وعن
بالضم الرجل ضعيف وكانهم حركوا النون بالضم لاتباع ضمة الجيم لقوله ثم لم ينظروا الى كون
الراء في حكم الساكن اذ المدغم ساكن واللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة ولا يجوز
عن الرجل بالفتح للاتباع لان الاتباع ليس باصل وانما يؤخذ ما ورد عنهم ولا يقاس عليه
قوله وجاء في المغتفر نحو تبيجي في الوقف رشا الله به انه يجوز الوقف على
النقر رفعا وجرا بنقل الحركة والمراد ههنا بيان انه اذا وقف من غير نقل الحركة
والتقى ساكنان فبعضهم يجوز تحريك الاول بحركة الساكن للوقف ونقول هذا
النقر ومن النقر ولم يات ذلك في رايت النقر الا على شذوذ وذلك للهرب من
التقاء الساكنين مع انه مغتفر في الوقف والنقر التقاط الطائر الحبة ولذا
لو حركوا الالف في دابة وشابة فصارت همزة وهذا لا يمنع مانع فلم يغيروا اداء
الواو في تامروني لبعد الهمزة عنها وثقل الضم عليها مع ضم ما قبلها قوله
الابتداء الساكن ما احتمل ثلاث حركات غير صورته كميم عمرو والمتحرك ما احتمل حركتين
غير صورته كعين عمرو والحرف الذي يبتدأ به لا يكون الا متحركا لان الحرف
المنطوق به اما معتمد على حركته كباء بكر او على حركة مجاوره كميم عمرو
او على لين قبله تجري مجرى الحركة كباء دابة وصاد خويصة فمتى فقد
هذه الاعتمادات تعذر التكلم دليله التجربة ومن انكر ذلك فقد انكر العيان
وكابر المحسوس وبعضهم جوز الابتداء بالساكن لان التلفظ بالحركة انما يحصل
بعد التلفظ بالحرف وتوقف الشيء على ما يحصل بعده محال وجوابه
منع انها بعده بل هي معه والا لامكننا الابتداء بالحرف من غير الحركة

وانه محال والمراد بالابتداء الاخذ في النطق بعد الصمت لا الاخذ في النطق
بالحرف بعد ذهاب الذي قبله كا تخيله بعضهم حتى لزم وقوع الابتدا
بالساكن والوقف في الصناعة ضد الابتداء فيجب ان يكون علامته ضد علامة
الابتدا فلو وقفت على متحرك كان خطاء بل الموقوف عليه لا يكون الا ساكنا او
في حكمه الا ان الابتداء بالمتحرك ضروري لما بينا والوقف على الساكن استحسان
عند كلال اللسان من ترادف الالفاظ والحروف والحركات **قوله**
فان كان وقوع همزة القطع في الكلام اكثر من وقوع همزة الوصل فينبغي ان يحصر
مواضع همزة الوصل ليعلم ان ما عداها همزة قطع فنقول لما ظهر ان الابتدا
لا يمكن الا بمتحرك فاول الكلمة ان كان متحركا فظاهر وان كان ساكنا فيحتاج
الى همزة الوصل وذلك يعرض في الاسما والافعال والحروف اما في الاسما فعلى
ضربين سماعي وقياسي اما السماعي فعشرة اسماء الاول ابن واصله
بنو كجبل لقولهم في تكسيره ابناء وافعال في الاصل جمع فعل فاعل بحذف
اللام واسكن الاول وادخلت عليه الهمزة والثاني ابنة واصلها بنوة
كشجرة لانها مؤنثة ابن وحكمها حكمه الثالث ابنم بمعنى ابن والميم
زايدة للتوكيد والمبالغة كما في زرقم بمعنى الازرق وليست هي بدلا من
لام الكلمة كما في فم والا لكانت اللام في حكم الثابتة فلا يحتاج الى همزة الوصل
ويتبع نونه ميمه في الاعراب تقول هذا ابنم ورايت ابنما ومررت بابنم
فهو قريب مما مر في امرا والرابع اسم اصله سمو بوزن قنو حذفت الواو
لاستثقالهم تعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقل سكون الميم الى السين ليتعاقب
تلك الحركات عليها واتي بهمزة الوصل هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين
ان اصله وسم اي علامة لان الاسم علامة للمسمى يعرف هو بها والمختار هو المذهب
الاول لانهم يقولون في تكسيره اسماء وفي تصغيره سمي وعند اسناد الضمير
المرفوع المتحرك سميت فلو صح الثاني من المذهبين لقيل اوسام كوقت واوقات

وسنيم كوجه ووجيه ووسمت كوعدت الخامس است واصله سته
كجبل لتكسيره على استاه السادس والسابع اثنان واثنتان واصلهما
ثنيان وثنيتان كجملان وشجرتان بدليل قولهم في النسبة ثنوي بفتحتين ولو كانت
الثاء مضمومة او مكسورة لظهر ذلك في النسبة ولو كانت العين ساكنة لقالوا ثنيي
بالاسكان كظبيي فحذفت اللام واسكن الثاء وجي بالهمزة الثامن والتاسع
امرء وامراة وفيهما لغتان هذه ومرء ومرءة وانما ادخل الهمزة وان كانا
تامين من حيث ان لامهما همزة قد يلحقها التخفيف فيقال مر ومرة فجريا مجرى
ابن وابنة العاشر ايمن الله ذهب البصريون الى انه مفرد على وزن
افعل اذ لا يجار عليه المفرد نحو آجر وآنك وهو الاسرب وفي الحديث من استمع
الى قينة صب في اذنيه الآنك فالمفرد هو الاصل ولان العرب قد تصرفت
فيه وغيرته تغيرا لم يجي مثله في الجمع فقالوا ايم وايم وام بفتح الهمزة
وكسرها في الثلثة والاصل فيها الكسرة لانها همزة وصل والالما سقط في
الدرج وهو عند سيبويه من اليمن بمعنى البركة يقال يمن فلان علينا فهو
ميمون فاذا قال المقسم ايمن الله لافعلن فكانه قال بركة الله قسمي لافعلن
وذهب الكوفيون الى انه جمع يمين لانه لم يجي على زنته واحد وآجر وآنك
اعجميان وايضا ليس جعله افعلا اولى من فاعل فهمزته همزة قطع وانما سقطت
في الوصل لكثرة الاستعمال واعلم ان الهمزة في تثنية ما جاء تثنيتها من
الاسما هي همزة وصل ايضا وذلك ابنان وابنتان وابنمان وامرآن وامراتان
واسمان واستان واما القياسي فكل مصدر بعد الف فعله
الماضي اربعة فصاعدا وهي احد عشر بناء افتعال كاكتساب وانفعال
كانطلاق وافعلال كاحمرار وافعيلال كاحميرار واستفعال كاستخراج
وافعيعال كاعشيشاب وافعوال كاقعنساس وافعنلال كاسلنقاء
وافعنلال كاحرنجام وافعلال كاقشعرار وانما قال اربعة فصاعدا

كاخرواط يقال اخروط بهم السير اخرواطا اي امتد وافعنلال

احترازًا من نحو اكرم والكرام فان الهمزة فيه همزة القطع لانها جارية لمعنى وليست
همزة كذلك لانها انما جارت وصلة الى النطق بالساكن واسما في الافعال الوصل
ففي افعال تلك المصادر من الابنية الاحد عشر ماضيا كان او امرا كانطلق
وانطلق وفي صيغة امر الثلاثي والمراد ما لم يعتل من مضارعه الفاء ولا العين
فان اعتل شيء منهما فلا احتاج اليها تقول عِد وقل وانما لم يفصل المصنف
لانه قد علم انه لا يحتاج الى الهمزة في هاتين الصورتين ومراده بيان ان الهمزة
اذا اتى بها ففي اي صورة يكون للوصل فلا ينتقض ما ذكر بنحو اراق واسطاع
لان اصلهما اراق واطاع فبعد الف فعله الماضي ثلثة احرف واما في الحروف
ففي لام التعريف وفي همزة التعريف باللام وحده والهمزة زايدة اذ
لو كانت مقصودة لم تحذف في الوصل كما لا يحذف همزة أم وأن ولان التنوين
يدل على التنكير وهو حرف واحد فوجب ان يكون دليل التعريف ايضا حرفا واحدا
حملا للنقيض على النقيض هذا هو مذهب سيبويه وذهب الخليل الى ان
ال حرف ثنائي يفيد التعريف لانها من خصايص الاسماء ويفيد معنى فيها
وهي بمنزلة قد في الافعال وذلك ثنائي فكذلك هذه ولان حروف المعاني ليس
فيها ما وضع على حرف مفرد ساكن فوجب ان يحمل هذا على ما ثبت دون ما لم
وطي تبدل الميم يقولون امرجل عندك يريدون الرجل ويقال ان
النمر بن تولب سال النبي صلى الله عليه وسلم امن امبر امصيام في امسفر قال
عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر وقيل انه لم يرو عن النبي عليه السلام
غير هذا الحديث قوله الحق جزاء الشرط اي ان كان الاول ساكنا
الحق همزة وصل وانما تعين الهمزة لكونها اقوى الحروف والابتداء بالاقوى
اولى والهمزات التي في اول الكلم نوعان همزات قطع وهمزات وصل
وتسمى ايضا الفات القطع والفات الوصل لان الهمزة اذا كانت اولا كتبت
على صورة الالف ولانهما متقاربان في المخرج ولذلك اذا احتاجوا الى

تحرك

ع ل

تحريك الالف قلبوها همزة قال في الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة
فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة ولهذا حكم الفقهاء زاد الله رفعة المعنى
اعلامهم وتشييد الاسلام باقلامهم بان الحروف التهجي ثمانية وعشرون لا
تظنن بهم خلاف هذا فانه لا يذهب عليهم الخفايا فاظنك بالجلايا
ثم همزة القطع تثبت في الدرج فينقطع بالتلفظ بها ما قبلها عما بعدها فهو
نصر احمد همزة احمد لما ثبتت حجزت بين الراء والحاء فقطعت احدهما
عن الاخر فلهذا سميت همزة قطع وهمزة الوصل تسقط في الدرج فيتصل ما
قبلها بما بعدها بقولك لتبت اسمك فسقطت همزة اسم فاتصل التاء
بالسين ولهذا سميت همزة الوصل وقيل انما سميت همزة الوصل لانه يوصل
بها الى النطق بالساكن ولهذا سماها الخليل سلم اللسان قوله
خاصة اشارة الى سقوطها في الدرج وانما كانت الهمزة مكسورة لانها
جيء بها لدفع الابتداء بالساكن فتناسب الكسرة لما بينهما وبين السكون
من التقابل واستثنى ما بعد ساكنه ضمة اصلية نحو اغزى فان اصله
اغزوي فلذلك ضمت الهمزة بخلاف ارموا اذ الضم عارض والاصل
ارميوا فبقي كسر الهمزة على الاصل وانما ضمت في نحو انطلق بم فعل ما لم يسم
فاعله لان ضمة الطاء بالنسبة الى هذا البناء اصلية وان كانت عارضة
بالنسبة الى ما سمي فاعله ثم استثنى الهمزة الداخلة على لام التعريف فانها تفتح
اما على مذهب الخليل فظاهر اذ ليست عنده همزة وصل بل همزة قطع
وانما حذفت في الدرج تخفيفا لكثرة استعمالها واما عند سيبويه مع
كونها همزة وصل فلكثرتها في كلامهم كما فتحوا نون من اذا دخلت على ما فيه
اللام وانما فتحت في ايمن الله لان هذه الاسم غير متصرف ولا يستعمل
الا في القسم فضارع الحرف ففتح همزته تشبيها بالداخلة على لام التعريف
قوله واثباتها وصلا لحن اي خطا لان وضعها للتوصل الى

ف ٠٠

النطق بالساكن فاذا وصل الساكن بما قبله فقد استغنى عنها قال صاحب الكشاف
فيه اللحن ان تلحن بكلامك اى تميله الى نحو من الانحاء ليفطن له صاحبك
كالتعريض والتورية قال ولقد لحنت لكم لكيما تفقهوا واللحن يفهمه ذووا الالباب
وقيل المخطي لاحن لانه يعدل بالكلام عن الصواب وشذ اثباتها فى الضرورة كقوله
اذا جاوز الاثنين سر فانه بنث وتكثير الوشاة قمين فقال بث الخبر اى نشره
والقمين الجدير قوله والتزموا انما كان لافصح جعلها الفا لان بين
لدن بين قريب من الهمزة فلو جعلوها بين بين لكانوا كانهم اثبتوا الهمزة فى الوصل
وهو خلاف وضعها فقلبوها الفا ليندفع اللبس ولا يلزم المحذور وينبغى
ان يعلم ان ذلك الالتزام اذا كان همزة الوصل مفتوحة واما اذا كانت مكسورة
او مضمومة فتسقط كقولك ابن زيد عندك استخرج المال لانه لا التباس
لانه علم بفتحة الهمزة انها همزة الاستفهام لا همزة وصل قوله واما سكون
جواب سؤال وهو ان يقال اول هذه الكلمات ساكن كقولك فهو وهو كما فى
كالحجارة لهو خير الرازقين لهى الحيوان فليتق ان يلي نحو قول الشاعر
وقمت للزور مرتاعا وارقنى فقلت اهى سرت ام عادنى حلم فعلى ما ذكرتم
يجب الاتيان بهمزة الوصل ولم ياتوا بها واجاب بان سكونها عارض بدليل
هو هى ليتق لكن نزل وهو وهى منزلة عضد وكتف فجوز والتسكين
فصيحا مع الواو واللام والفاء لانها صارت كالجزء مع كثرة الاستعمال فشبهت
بالمذكورات مافيه الهمزة لانها وان لم تكثر كثرته لكنه على حرف واحد و
كذا ثم فيه لكونها للعطف مثل الواو والفاء واما اخوان يك نحو فقليل
لعدم الجزئية وكثرة الاستعمال قوله الوقف فى اللغة مصدر وقفت
الدابة وقفا اى حبستها فوقفت هى وقوفا وفى الصناعة قطع الكلمة
عما بعدها اى على تقدير ان يكون بعدها شئ وانما قلنا المراد هذا لانه
قد يقف الواقف ولا يكون بعد ذلك شئ وقال بعضهم الوقف قطع الكلمة

عن الحركة واورد عليه انه ليس بواضح لانه قد لا يكون متحركا وجوابه قريب مما مر
فى التعريف الاول لكن يرد عليه اى على التعريف الثانى انه ليس بجامع ولا مانع
اما انه ليس بجامع فلانه لو حركت الكلمة وقطعت عما بعدها يسمى وقفا ولهذا
يقال وقف واخطاء فى ترك حكمه وهو خارج عن هذا التعريف واما انه غير مانع
فلانه لو اسكن آخر الكلمة ووصل ما بعدها بها من غير سكتة تؤذن بوقفة لا يسمى
هذا وقفا مع ان الحد يشمله قوله وفيه وجوه وهى احد عشر وجها الاول
الاسكان المجرد الثانى الروم الثالث الاشمام الرابع ابدال الالف الخامس
ابدال تاء التانيث الاسمية هاء السادس زيادة الالف السابع الحاق
هاء السكت العاشر التضعيف الحادى عشر نقل الحركة وهذه الوجوه
مختلفة فى الحسن فبعضها احسن من بعض لما يجى وكذا مختلفة فى المحل لان
للاسكان المجرد محلا مخصوصا وكذا للروم والاشمام الى غير ذلك فقوله مختلفة
صفة وجوه والجار فى قوله فى الحسن متعلق بقوله مختلفة قوله
فالاسكان مبتدا وفى المتحرك خبره وهو اول الوجوه الاحد عشر والمراد بالمجرد
المجرد عن الروم والاشمام سواء فى ذلك المنون وغيره والمعرب والمبنى وهذا هو
الاكثر الاغلب وهو الاصل لان سلب الحركة ابلغ فى تحصيل غرض الاستراحة
قوله والروم فى المتحرك مبتدا وخبر وهو الوجه الثانى من الوجوه الاحد
عشر وهو تصويت ضعيف كانك تروم الحركة ولا تتمها بل تختلسها اختلاسا
تنبيها على حركة الوصل والاكثر منعه فى المفتوح لخفة الفتحة وسرعتها فى
النطق فلا تكاد تخرج الا على حالها فى الوصل وايضا فانه يشبه التوابر فيفضى
الى تشويه صورة الفم قوله والاشمام فى المضموم مبتدا وخبر
وهو الثالث من تلك الوجوه والاشمام ان تضم شفتيك بعد الاسكان
وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين
فيعلم انك اردت بضمهما الحركة فهو شئ يختص بادراكه العين دون الاذن

الثامن ابدال الياء من الواو والياء او حذفهما
التاسع ابدال الهمزة

لانه ليس بصوت يسمع وانما هو تحريك عضو فلا يدركه الاعمى والروم يدركه الاعمى
والبصير لان فيه مع حركة الشفة صوتا يكاد الحرف يكون به متحركا واشتقاقه
من الشم كانك اشممت الحرف رائحة الحركة بان هيأت العضو للنطق بها
والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك في الوصل فاسكن للوقف وبين ما هو ساكن
في كل حال وهو مختص بالمضموم لانك لو ضممت الشفتين في غيره او ضممت خلافه
فرفضوه لئلا يؤدي الى نقيض ما وضع له قوله والاكثر اشارة الى ثلث صور
اختلف في انه هل يكون فيها روم او اشمام ام لا الاولى تاء التانيث المبدلة
هاء في الوقف والاكثر على انه لا روم فيها ولا اشمام اذ المراد بهما بيان حركة الحرف
الموقوف عليه حال الوصل ولم يكن على الهاء حركة في الوصل اذ هي مبدلة من التاء
ومن جوز فللدلالة على حركة حالة الوصل واما ما لم تبدل تاؤه كاخت وبنت
فيجري الروم والاشمام فلذلك قال المصنف هاء التانيث ولم يقل تاء التانيث
الثانية ميم الجمع نحو لكم وبكم والاكثر على ان لا روم ولا اشمام فيها اما من وصل
باسكان الميم فواضح اذ الروم والاشمام لبيان الحركة واما من وصل بالواو فلانها
لما حذفت في الوقف فلا يحسن الروم والاشمام اذ المراد بهما بيان حركة الحرف
الذي هو اخر الكلمة ولم يكن للواو حركة حالة الوصل فلا وجه للروم والاشمام لكنهما
على لغة من وصل بالواو اشبه منهما على لغة من اسكن لانه اذا وقف على يغزو
ويرمي بالحذف يجوز الروم والاشمام فكذا فيهما فرق بينهما بانه لا يثبت
السكون على الميم حالة الوصل في اللغة الفصيحة فمن وصل بالواو وافق اللغة
الاخرى في السكون الثالثة الحركة العارضة نحو قل ادعوا الله لا روم فيها
ولا اشمام لانه لما لم يكن للحرف حركة في الاصل وانما عرضت لساكن لقيه وزالت
عند الوقف لذهاب المقتضي لم يعتد بها فلا وجه للروم والاشمام قوله
وابدال الالف في المنصوب منون وهو الرابع من الوجوه الاحد عشر
يبدلون الالف في ثلثة مواضع الاول المنون وفيه ثلثة مذاهب منهم من

انما يبدل

لكن م

يقلب التنوين حرف مد في الاحوال الثلاثة فيقول جاء زيدو ورايت
زيدا ومررت بزيدي لان التنوين زائد يجري مجرى الحركة الاعرابية لانه تابع
لها فكما لا يوقف على الاعراب لا يوقف على التنوين لانهم فرقوا بينه [illegible]
وبين الاصلية نحو حسن والملحقة نحو ضيفن ولم يحذفوه لما يجيء [illegible]
يقلبونها بحذف حركة ما قبلها ومنهم من يسكن في الاحوال كلها فيحذف التنوين
فيقول زيد ومنهم من يبدله في المنصوب الفا لانه حرف جيء به للدلالة
على الامكنية وليس في ابداله الفا ثقل الواو والياء ولا اللبس الذي في الياء والواو
لا يبدل في المرفوع والمجرور لما عرفت وهذا هو الافصح فيقول جاءني زيد
ومررت بزيد باسكان الدال فيهما ورايت زيدا بابدال التنوين الفا
نعلم من قوله بخلاف المرفوع والمجرور انهم لا يبدلون التنوين واوا ولا ياء
فيهما واما انهم يحذفونهما ويسكنون اللام فنعلم من قوله فالاسكان المجرد
في المتحركات اذا اطلق قوله في المنصوب المنون والمراد ما لم يكن فيه تاء التانيث
لتثبت الاسمية وانما فعل كذلك اعتمادا على ذكر حكمه بعد ذلك الثاني اذن فانهم
يبدلون نونها الفا لان صورتها صورة المنصوب المنون الثالث نحو
اضربن فانهم يقلبون نونه الفا ولا يثبتونه لئلا يلتبس الفعل على الكلام مرتين
وقد قيل ان النون الخفيفة تشبه التنوين والفتحة تشبه النصب فتبدل النون عند
الوقف الفا كما ابدلت التنوين في المنصوب عند الوقف الفا ايضا ومنه قوله
القيا في جهنم على وجه اخر اجراء الوصل مجرى الوقف اذ الخطاب لخازن
النار قوله ويوقف على الف الخ ما ذكرنا حكم المنون الغير المقصور
اما اذا كان مقصورا كعصا ورحى ومسمى ومعلى فهو فوز بالالف الا انهم

اختلفوا بعد ذلك فقال سيبويه الالف في النصب بدل التنوين واما في الرفع وا
لجر فالالف اصلية لان المعتل اذا اشكل امره يحمل على الصحيح وقد ثبت انهم يبدلو
ن التنوين في الصحيح الفا حالة النصب ويحذفونه حالة الرفع والجر وقال المبرد
هي الالف الاصلية في الاحوال الثلث لانهم اما لوا رحى ومسمى ومعلى في ا
لوقف رفعا و[illegible] نصبا وجرا ولو كان الف التنوين لم تمل وايضا كتبوا معلى
ونحوه في الاحوال الثلث بالياء ولو كان الف التنوين لوجب كتبتها الفا واجيب
بان الامالة والكتابة بالياء دائما من مذهب مذهب المبرد فلا ينهض دليلا
على غيرهم وقال المازني هي الف التنوين في الاحوال الثلث لانهم انما قلبوا التنو
ين في النصب الفا لوقوعه بعد الفتحة وتنوين مسمى وبابه في جميع الاحوال وا
قع بعد الفتحة فوجب قلبه الفا وجوابه انهم يراعون المقدر لا العارض في الا
كثر ولذلك يضمون الهمزة من اغزي لان اصله اغزوي ويكسرون الهمزة
من ارموا لان اصله ارميوا فثبت انهم يراعون المقدر من العلوم انما قبل ا
لتنوين في مسمى وبابه حالة الرفع والجر ضمة او كسرة في التقدير فوجب اعتبار
ها وحذف التنوين واما في النصب فاصله رايت مسميا فالوجه قلبها الفا
للفتحة المقدرة لا الفتحة الملفوظ بها تعلم وقلبها اي وقلب الالف المبدلة من التنو
ين همزة ضعيف نحو رايت رجلا وكذا قلب كل الف سواء كانت للتانيث كحبلى
او لا كعصى همزة ضعيف وكذا قلب الف التانيث في نحو حبلى همزة او واوا او يا
ضعيف ووجه قلبها ياء ان الالف خفية حلقية والياء ابين منها لانها من الفم و
يشبه الالف في سعة مخرجها والقلب الى الواو لان الواو ابين من الياء باعتمادها و
بانتهائها الى ضم الشفتين والياء ادخل في الفم فهو اخفى وابدال الهمزة من الالف
لان الهمزة

لان الهمزة ابين من الالف ويبنت الهمزة في رجلا بدلا من التنوين لبعد ما بينهما
ولهذا نقول حبلاء وهو يضربنها مع انه لا تنوين فيهما وانما هي في رجلا بدل من ا
لالف التي هي بدل من التنوين وكل ذلك ضعيف لقلته في استعمالهم غير فصيح وقال
بعض الشارحين في عبارته نظر لان قوله وقلب كل الف يغني عن قوله وقلبها وعن
ذكر الهمزة في قوله وكذا قلب الف نحو حبلى همزة [illegible] ويمكن ان يقال عدل الى هذه العبا
رة لانه لو اكتفى بقوله وقلب كل الف همزة لاحتمل ان يتوهم متوهم ان المراد هو ا
لف التي تكون ثابتة حالة الوصل والف التنوين لم تكن ثابتة في حال الوصل [illegible] و
منشاء ذلك التوهم انتباه ان التنوين اذا انقلب في الوقف الفا انقلب الالف بعد ذلك
همزة وهو ظاهر وايضا لما كان يذكر ان الف حبلى ينقلب واوا وياء توهم انه يختص
بهذا ويخرج من قوله كل الف فلذلك افردها بالذكر ثم لما كان هذا القلب ضعيفا
لم يعده في جملة تلك الوجوه قوله والابدال مبتدا في نحو رحمه خبره هذا هو الثاني من
من تلك الوجوه اذا كان في اخر الكلم المفرد تاء التانيث فتبدل هاء في الوقف فرقا بينه و
بين تاء التانيث الفعلية ولم يعكسوا لانهم لو قالوا ضربه في ضربت لالتبس بالضمير
المفعول ومن العرب من يقف عليها بالتاء ومنه قولهم عليه السلام والرحمت وقول
الشاعر ○ بل جوز تيهاء كظهر الحجفت ○ والجوز الوسط والتيها
في البادية والحجفة الترس من الجلد شبه البادية [illegible] بظهر الترس
الذي من الجلد وبل بمعنى رب او رب بعدها مقدرة ○ كقول آخر ○ بل مهمه
قطعت بعد مهمه ○ والمهمه هي البادية ومنه قول اخر ○ الله نجاك بكفي
مسلمت ○ من بعد ما وبعد ما وبعد مت ○ صارت نفوس القوم عند
الغلصمت ○ وكادت الحرة ان تدعى امت ○ والمراد بقوله بعد مت بعد ما فابدل في

السفرين من الالف هاء ثم ابدل الهاء تاء ليوافق بقية النوافي والفلصمة راس الحلقوم
وهو الموضع الناتي في الحلق وقال النحويون ان جعل هيهات جمعا فيقدرانه هيهيا
ت حذفت ياؤه التي هي اللام ويوقف عليه بالتاء فوزنه فعلات والاصل فعللات
وان جعل مفردا فاصله هيهية على وزن فعللة من المضاعف كالقلقلة و
يوقف عليه بالهاء وقال المصنف في شرح المفصل انه امر تقديري اذ هيهات
اسم الفعل فلا يتحقق فيه افراد وجمع وانما ذلك لشبهها بتاء التانيث لفظا
دون افراد وجمع واما جمع المؤنث السالم كالضاربات فيوقف عليه بالتاء
لا غير على المشهور المستقبل لانهم لما ارادوا ان يكون في جمع المؤنث
السالم زيادتان كما بينوه في موضعه لم يمكنهم ان يزيدوا الواو ولا الياء مع الالف
لانهم لو زادوها لانقلبتا همزة فزادوا التاء مع الالف لانه يصير بدلا من الواو كما
في بنات واخت وصارت علامة التانيث واغنت عن ان يقال في مسلمة مسلمات
فلما افادت هذه التاء الجمع والتانيث واغنت عن علامة التانيث الحقيقي في ا
لواحد اثبتت في الوقف ولم تبدل هاء وما روى قطرب عن طي انهم يقولون
كيف البنون والبناه دفنها الاخوة والاخواه بابدال تاء الجمع هاء في الو
قف تشبيها بتاء التانيث التي لحقت فضعيف والعرفات في الاصل فان
تحت تاءه في النصب ويقال سنا صلى الله عرفات ثم يكون مفردا كسعلاة
فيوقف بالهاء وان كسرت يكون جمعا ويوقف بالتاء والدليل من عرفات تم سكون
ذكر **قوله** واما ثلثة اربعة اشارة الى انهم قلبوا تاء ثلاثة في الوصل هاء
مع ان هذا الكلام اجرى الوصل مجرى الوقف لان العدد يحمل على الضد
نقلوا حركة همزة القطع وهي همزة اربعة اليها وقالوا ثلثة اربعة وهذا خلاف

ولا يوقف عليها بالسكون فلا يقال في جواب من فعل انّ كما يقال هو وهي لان
النون اخفى من حروف اللين فلزمت الالف لذلك ولم يقف العرب بالالف
لبيان الحركة الا في انا وفي قولهم حيهلا كما يتحقق في الابدال ان شاء الله وان اردت
بيان الحركة في غير هذين الموضعين وقفت بالهاء كما سيجيء ان شاء الله **قوله**
ومن ثم اي من اجل الوقف على انا بزيادة الالف وقفوا على لكنا هو الله ربي
بالالف فان اصله لكن انا نقلت حركة الهمزة الى النون وحذفت الهمزة ثم
ادغمت النون في النون فقيل لكنا واثبات الالف وصلا فيه فصيح ايضا
بخلاف انا اذا اثبتت الفه في الوصل فانه ليس بفصيح لان الالف بدل على ان
الاصل لكن انا وبغير الالف يلزم الالتباس بينه وبين لكن المشددة وقوله هو
ضمير الشان اي والشان الله ربي والجملة خبر انا والراجع اليه منها ياء
الضمير في ربي والمعنى لكن انا لا اقول كما تقول بل اقول هو الله ربي وانما قلنا
وانما كتبنا اصله لكن انا وليس لكن المشددة لوجهين احدهما وقوع الضمير
المرفوع بعده ولا يقع الضمير المرفوع بعد لكن ولا يستقيم تقدير ضمير الشان ليكون
اسم لكن وقوله هو الله ربي خبره لان ضمير الشان المنصوب لا يحذف الا في الضرورة
والثاني انهم وقفوا عليه بالالف ولو كان لما جاز الوقف بالالف **قوله**
وانه يجوز ان يكون الهاء بدلا من الالف لقرب مخرجيهما اذ الاكثر الوقف على
انا بالالف ويجوز ان يكون لبيان حركة نون انا قال ما لو كنت ادري فعلي بدنه
من كثرة التخليط اني من انه والهاء في قول ابن ذويب تذمت المدينة
ولاسلها ضجيج كضجيج الحجيج اهلوا بالاحرام فقلت مه فقالوا هلك رسول
الله صلى الله عليه وسلم بدل من الف ما الاستفهامية في الوقف اي ما الحديث
اوما الحال وقليل فلذا لم يعده من تلك الوجوه **قوله** والحاق هاء
السكت لازم هو السابع من تلك الوجوه وهاء السكت هاء تلحق في الوقف
لبيان الحركة او حرف المد والمراد بها التوصل الى بقاء الحركة في الوقف كما زادوا

همزة الوصل ليتوصل بها الى بقاء السكون في الابتداء والحاقه قد يكون بطريق اللزوم
وقد يكون بطريق الجواز اما بطريق اللزوم ففي كل كلمة تكون حالة الوقف على حرف
واحد ولم يكن كالجزء مما قبله اما ان لم يكن قبله شيء كقولك مبتدئا ره من رأى
وِ من وقى وقه من وقى يقي او كان قبله شيء لكن لم يكن كالجزء مما قبله كقولك مجيء مه
في مجيء م جئت فان اصله جئت مجيء ما وهو سوال عن صفة المجيء اي على اي
صفة جئت ثم اخر الفعل لان للاستفهام صدر الكلام ولم يمكن تاخير
المضاف وحذفت الف ما لان ما الاستفهامية تحذف الفها
اذا وقعت مضافا اليها فرقا بين الاستفهام والخبر وكذا امثاله في مثل
م انت اي مثل اي شيء انت وانما وجب الحاق الهاء في هذه الصور لئلا
يلزم الابتداء بالساكن او الوقف على المتحرك واما بطريق الجواز ففي موضعين
الاول كل متحرك حركته غير اعرابية ولا مشبهة به مما لا يكون بصفة
ما لزم الحاق الهاء به وذلك بان لا يكون الكلمة في حال الوقف على حرف واحد
نحو لم يخشه ولم يغزه ولم يرمه فان شئت الحقت الهاء لانها حذفت للجزم
وبقيت حركات ما قبلها دالة عليها فلو لم يلحق الهاء لذهبت الحركات
بسبب الوقف فيذهب الدليل والمدلول عليه وان شئت لم تلحق الهاء لانها لما
لم يكن على حرف واحد لا يلزم المحذور المذكور اولا ومن ذلك القبيل هو وهي
من حركهما حال الوصل فالاكثر الوقف عليهما بالهاء فيقال هوه وهيه محافظة
على الحركة البنائية وبعضهم يقف عليهما بالسكون لما مر ومن سكنهما حال
الوصل فلا يقف عليهما الا بالسكون لان الهاء لا تلحق الساكن الا الالف واما
بان يكون الكلمة حال الوقف على حرف واحد لكن يكون مع ما قبلها كالشيء الواحد
كما في غلاميه وحتامه والامه فان شئت الحقت الهاء لكون الكلمة على
حرف واحد لسقوط الف ما الاستفهامية بدخول حرف الجر عليه لما مر
فيشبه ما تقدم وان شئت لم تلحق لانها لما صارت كالجزء مما قبلها

فكان المجموع كلمة واحدة فلا يلزم المحذور والفرق بين ما هذه وبين ما التي في نحو
مثل م انت وبجي م حيث ان هذه متصلة بحرف الجر وحرف الجر لا يستقل
بمعناه فكانت معه كالجزء واما المضاف فمستقل بفايدته في مدلوله الافرادي
والياء في غلامي ايضا كالجزء لان الضمير المجرور لا ينفصل بحال والاصل
حال الوصل في غلامي تحريك الياء وتسكينها سائغ فمن حرك قال في الوقف
غلاميه باثبات الياء وتسكينها او غلاميه بالحاق هاء السكت وفتح الياء
ومن اسكن وقف على الميم في غلام وسيتحقق ذلك عن قريب ان شاء الله وضربني مثل
غلامي في الوجهين وكذا يقال حال الوقف اكرمتكه بالاسكان والكرمتكه من
الحق الهاء اختار ان لا يجحف في الكلمة بجعلها على حرف واحد ساكن مع انه في
التقدير منفصل اذ هو ضمير المفعول ومن اسكن فلامتزاجه بالفعل حتى
لا يلفظ به منفردا وانما اشترط ان يكون الحركة غير اعرابية لان الاعرابية
تعرف بالعامل فلم يحتج الى البيان بهاء السكت واجريت الحركة المشبهة
بالاعراب مجراها وهي حركة الماضي لانه بني على الحركة لتشبهه بالمضارع
والحركة في يا زيد ولا رجل لانها تشبه حركة الاعراب لعروضها بسبب شيء
يشبه العامل ولذلك جازت صفاتها معربة على لفظها وقال المبرد
لم يلحق الهاء بنحو ضربك لانه لو قيل ضربه لالتبس بضمير المفعول واعترض عليه
بانه منقوض بنحو لم يغزه واجيب بانهم حملوا لم يغزه على نحو قه لان الامر ماخوذ
من المضارع فلذلك جوزوا لم يغزه ولم يجوزوا ضربه الموضع الثاني
مما يجوز فيه الحاق الهاء هو ان يكون في اخر الكلمة الف بعد ياء نحو يا زيداه
وهاهناه وهؤلاه ضعوا القصر لان الالف خفية واما اذا كان هؤلاء بالمد
فهو داخل فيما حركته غير اعرابية ولا مشبهة به وهذا اذا لم يلتبس بالمضاف
فلا يقال في حبلى حبلاه فقوله في نحو هاهناه عطف على قوله في نحو لم تخشه
اي جاز في نحو لم تخشه وفي نحو هاهناه ثم هذه الهاء مختصة بحال

الوقف واذا وصلت استغنيت عنها لحذفهما وتحريكها للجزم واما قول عروة

يا رب يا ربتاه اياك اسل عفراء يا رباه من قبل الاجل

فان عفراء من الدنيا الامل فضرورة رديئة ومعذرته انه لما اضطر حتى

وصل الى التحريك لئلا يجتمع ساكنان في الوصل على غير شرطه حركها وروي

مكسورة على الاصل التقاء الساكنين ومضمومة تشبيها بها الضمير وعفراء

اسم امراة قوله وحذف الياء هذا هو الوجه الثاني من المراد بنحو القاضي

كل اسم اخره ياء قبلها كسرة فان كانت ملفوظة نحو القاضي رفعا وجرا فبعضهم

يحذفها في الوقف فرقا بين الوصل والوقف فتقول جاءني القاض ومررت

بالقاض باسكان الضاد والاكثر على بقائها لانها كانت ثابتة في الوصل ولم يحدث

ما يوجب حذفها فيقال جاءني القاضي ومررت بالقاضي وان لم تكن ملفوظة

بل محذوفة للتنوين نحو قاض فالاكثر على حذفها لان التنوين باق تقديرا وهو

الموجب للحذف فيقال جاءني قاض ومررت بقاض بالاسكان وبعضهم

لا يحذفها نظرا الى ان التنوين ليس في اللفظ ولم يختلف في باب عصا ورحى

بل اثبت الالف في الوقف اتفاقا كما مر مع انها محذوفة في الوصل للتنوين ايضا

وحذف التنوين ايضا في الوقف عارض وذلك لان الالف خفيفة فلم يختلف

في ردها وقد يجعل هذا دليلا للمازني على المبرد في جميع الاحوال وعلى سيبويه

رفعا وجرا ان يقال الف عصا ورحى لو كانت اصلية لم يرد كما لا يرد يا قاض — في الوقف ص

وجوابه بالفرق كما مر هذا كله حال الرفع والجر واما في حال النصب فكالصحيح

لانه يدخل الحركة حال النصب فان كان غير منون فتسكن ياؤه وتقول رايت

القاضي وان كان منونا فتبدل من تنوينه الفا وتقول رايت قاضيا واذا ناديت

المنقوص فالوجه اثبات الياء نحو يا قاضي وهو قول الخليل لان الياء انما

تسقط للتنوين والمنادى المعرفة لا يدخله التنوين واختار يونس و — المفرد

سيبويه يا قاض بحذف الياء والاسكان لان النداء باب حذف وتغيير

لهذا

لهذا لا يدخله الترخيم وقد جاز الحذف في غير النداء ففي النداء اولى قوله

وغلامي حركت او سكنت يريد ان حذف ياء غلامي واثباتها جائزان في الوقف

سواء حركت ياءها حال الوصل او سكنت لكن اثباتها اكثر من حذفها على كلتا اللغتين

وذكر في المفصل انه يقال غلامي وضربني باسكان الياء وغلاميه وضربنيه

بالحاق الهاء فيمن حركها في الوصل وغلام وضربن بحذف الياء فيمن اسكن في الوصل

وكذا ذكر في بعض شروح الهادي ونحن ايضا قلنا كذلك عن قريب والحق ما ذكره

المصنف في شرح المفصل وهو ان ذلك ليس على اطلاقه لانه يوذن بان الوقف بالاثبات — اي باثبات الياء

انما هو على لغة من حرك خاصة والوقف بالحذف انما هو لغة من سكن في الوصل

وليس ذلك صحيحا اما الاول وهو الاكثر وقد يحذف من حرك في الوصل وقد جاء

في القران فما اتاني الله مفتوحا في الوصل محذوفا في الوقف في قراءة ابي عمرو

وقالون وحفص بخلاف وفي قراءة ورش بلا خلاف فيكون على مذهبه قراءة

ورش غير صحيحة لانه وصل متحركا ووقف بالحذف من غير خلاف واما — منهم من حرك في الوصل

الثاني فلان الافصح الوقف عليه باثبات الياء ايضا فان جاءني غلامي باثبات

الياء في الوصل ساكنة الوقف عليه باثباتها افصح قال الله تعالى يا عبادي لا خوف

عليكم اليوم فكل من اثبتها ساكنة في الوصل وقف عليها ايضا ساكنة مع كونه

منادى فالوقف على غير المنادى باثبات الياء اجدر وكذلك جميع ما في القران

الا في مواضع يسيرة حذفت خطا في المصحف فقراها بعضهم على النحو الذي

ذكره قوله واثباتها اكثر اي اثبات الياء في نحو القاضي وغلامي اكثر من

حذف الياء فيهما عكس قاض فان حذف الياء في قاض اكثر من اثباتها فيه

قوله واثباتها يعني اتفقوا على اثبات الياء في نحو يا مري يا مري وهو — من الاختلال في جاءني مر وقاض لان اصل يا مري ص

اسم فاعل من ارى يري نقلت حركة الهمزة الى الراء وحذفت ثم حذفت الضمة

استثقالا فلو حذفوا الياء ايضا لاختل الكلمة من غير اعلال موجب وقولنا

من غير اعلال موجب احتراز من نحو هذا مر فان الحذف فيه للاعلال واما

نحو دُه زيدا فلانه مجزوم او فى حكم المجزوم على الاختلاف فيه قوله واثبات
الواو والياء نحو زيد لم يغزو ولم يرمي وحذفهما نحو زيد نغزْ ويرمْ فى الفواصل
والقوافى فصيح والمراد بالفواصل رؤس الآي ومقاطع الكلام وذلك لانهم
يطلبون فيهما التماثل كما يُطلب فى القوافى والقافية من قفوت اى تبعت كان
اواخر الابيات تتبع بعضها بعضا قوله وحذفهما اى حذف الواو والياء
فى الفواصل والقوافى فى جمع المذكر نحو الزيدون لم يغزوا وفى الواحدة المخاطبة
نحو انت لم ترى قليل لان الواو والياء فيهما اسم براسه فحذفه مخل بخلاف
ما تقدم فانه جزء الكلمة فى الاخر فاذا حذف دل بقية الكلام عليه وانشد سيبويه
لا يُبعِدُ الله اِخوانا لنا ذهبوا لم ادر بعد غداة البين ما صنع اى ما
صنعوا وسيبويه انه لو قال صنعوا لم يُبيِّن ا واصل هو ام واقف فلما حذف
عُلم انه واقف وايضا لما راى الواو والياء ساكنين فى الوصل شبههما بالحركة
فاسقطهما كما يُسقط الحركة ولا يجوز حذف الالف لانها خفيفة لم يثقل اللفظ
بها واما فى غير الفواصل والقوافى فالوقف على الفعل المعتل اللام مرفوعا باثباتها
لانه تقول هو يغزو ويرمي ويخشى اذا الحذف فيهما دليل الجزم فيستوى
حال الوصل والوقف فى اللفظ ويختلف التقدير فان الضمة تكون مقدرة فى
حال الوصل محذوفة فى حال الوقف ومنصوبا بالاثبات لا غير فتقول لن يغزو
ولن يرمي باسكان اللام فيحذف الحركة التى كانت ثابتة فى الوصل وكذلك تقول
لن يخشى باثبات الالف لان الحركة انما لم تظهر حال الوصل لكون الالف لا تقبلها
واما المجزوم والموقوف من المعتل فقد ذكرنا جواز الامرين فيه اى الاسكان
والحاق هاء السكت قوله وحذف الواو الاصل فى ضربه ومنه وعنه
ضربهو ومنهو وعنهو لقولهم فى المونث ضربها ومنها وعنها والالف
مع المونث من نفس الكلمة باتفاق واما الواو والياء فى المذكر فقيل انهما
من نفس الاسم والظاهر من كلام سيبويه انهما زايدتان وقد يحذفان

فى الوصل كثيرا ثم اذا قبل الهاء حرف مد ولين كان حذفهما احسن فرارا من
اجتماع المتشابهات كقوله ثم ونزلناه تنزيلا وشروه بثمن بخس والا
فالاثبات احسن كقوله ثم فالتقطه آل فرعون هذا كله فى الوصل واما
فى الوقف فالاسكون الهاء لان صلة الهاء ضعيفة وقد تحذف فى الوصل
فلزم حذفها فى الوقف واما ضربكم وضربهم وعليهم وبهم فالاصل فيها الحاق
الواو والياء فى الوصل بدليل ثبوت الالف فى التثنية نحو ضربكما وضربهما
وعليهما وبهما فاذا وقفت فليس الا اسكان الميم وحذف الواو والياء لانهما
زايدتان وقد تحذفان فى الوصل كثيرا نحو ضربكم زيد وضربهم عمرو وانما قال
فيمن الحق لان من لم يلحق الواو والياء فى الوصل لا يتصور منه الحذف فى الوقف
وهذه اصله هذى والهاء بدل من الياء بدلالة ان الياء والكسرة التى من
جنسها قد انث بها نحو انت تفعلين ولم يثبت للهاء تانيث فى موضع فجعله
بدلا من الياء هو القياس وبعد ان الهاء اذا جعل بدلا من الياء جاز وجهان
احدهما ان يلحق بعد الهاء ياء زايدة كما فى بهى فاذا وقفت قلت هذه بالاسكان
وحذف الياء كما تقول فى بهى مررت به بالاسكان والثانى من الوجهين ان
يكون ساكنة لا يلحق بعدها ياء لا فى الوصل ولا فى الوقف نحو هذه امة الله
بالهاء الساكنة وكانهم اختاروا ان يكون العوض مثل المعوض عنه فى السكون وحكم
ته مثل حكم هذه فى جميع ما ذكر وكلاهما من اسماء الاشارة للمونث قوله وابدال
الهمزة مبتدا خبره قوله عند قوم هذا هو التاسع من الوجوه الاحد عشر فاذا
كان آخر الكلمة همزة قبلها فتحة نحو الكلأ وهو العشب وسكون سواء كان الساكن
فتحة او ضمة او كسرة نحو الخبء وهو ما خبى والبطء وهو نقيض السرعة
والردء وهو العون فانه لو وقف عليها بابدال الهمزة حرفا لين من جنس حركتها
فيجعل فى الرفع واوا وفى النصب الفا وفى الجر ياء ثم ان كان قبلها فتحة تبقى
الفتحة وان كان قبلها سكون تنقل حركة الهمزة الى ما قبلها فيقال هذا الكلو

والخبو والبطو والردو ورايت الكلا والخبا والبطا والردا ومررت
بالكلي والخبي والبطي والردي فخوزوا هذا الردو بكسر الاول وضم الثاني
والبطي بالعكس لعروض الواو والياء. ومنهم من يفر فيتبع الضم الضم والكسر
الكسر فيقول هذا الردي بكسرتين ومن البطو بضمتين واما ان كان قبلها
ضمة نحو الكو اجمع كو و مونث فيقلبونها واوا نحو الكو وان كان قبلها
كسرة فيقلبونها يا نحو اهني من هناه الطعام قوله والتضعيف هو
الوجه العاشر وذلك باربعة شرايط وهي ان يكون الحرف الموقوف عليه متحركا
لان التضعيف كالعوض من الحركة وان يكون صحيحا فان نحو القاضي لا يضعف
لاستثقال حرف العلة وان لا يكون همزة نحو الكلا لئلا يجتمع همزتان وان يكون
ما قبله متحركا لئلا يجتمع ثلث سواكن وذلك مثل قولك جعفر وهو قليل المجي
التضعيف في محل التخفيف قوله وشذ مثل الحريق وافق القصبا لانه
اي بحكم الوقف وهو التضعيف حال الوصل وانا قلنا انه حال الوصل لان القوافي
اذا حركت فانما تحرك على نية وصلها واما من يقول ان تحركها لانه يزيد
عليها حرف مد يوقف عليه وهو الذي يسمى اطلاقا وليس ذلك في نية الوصل
فلا تخرجه عن الشذوذ الا ان الشذوذ على الاول من حيث جرى الوصل
مجرى الوقف وعلى الثاني من حيث انه جمع بين الحركة والتشديد وشرط احد
انتفا الاخر قوله ونقل الحركة هذا هو اخر الوجوه وشرط نقل الحركة ان
يكون ما قبل الاخر ساكنا لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى وان يكون ذلك الساكن صحيحا
لان حرف العلة يزيد استثقالا بنقل الحركة اليه ثم ان تلك الحركة اما فتحة
اولا فان لم تكن فتحة فاما ان يلزم من نقلها بنا فعل او فعل او لا يلزم فان لم يلزم
ينقل الحركة سوا كانت على الهمزة او لا فيقال هذا البكر والبحو ومررت ببكر
وان لزم منه البنا ان فاما ان يكون حرف الاخر همزة او لا فان لم تكن همزة لا ينقل الحركة
فلا يقال هذا جبر ولا من قفل وان كانت همزة فينقلونها ثم منهم من يقول هذا

الردو ومن البطي وان لزم البناان ومنهم من يتبع الكسرة الكسرة والضمة الضمة
فيقول هذا الردي بكسرتين ومن البطو بضمتين واما ان كانت الحركة فتحة فالحرف
الذي في الاخر اما همزة او لا فان لم تكن همزة لا ينقل الفتحة منها لانهم انما نقلوا
الضمة والكسرة لقوتها فكرهوا حذفها والفتحة خفيفة فاغتفروا حذفها
فلا يقال رايت البكر وان كانت همزة ينقل الفتحة فيقال رايت الخبا لانك لو
قلت الخبا بالسكون من غير النقل وجدت استثقالا واضحا فلذلك نقلت الفتحة
من الهمزة ولم ينقل من غيرها قوله الا في الهمزة استثنا مفرغ اي
لا ينقل الفتحة في اي حرف كانت الا في الهمزة فهو منصوب المحل على الحال قوله
المقصور المقصور والممدود ضربان من ضروب الاسما المتمكنة اذ الافعال
والحروف والاسما غير المتمكنة لا يقال فيها مقصور ولا ممدود وان كان اخرها
الفا او همزة قبلها الف واما قولهم في هولا وهولا مقصور وممدود فتسمح
في العبارة مع ما في اسما الاشارة من شبه الظاهر من جهة وصفها والوصف
بها وتصغيرها وقول الفرا في مثل جابر وشابر هو ممدود وعلى مقتضى اللغة لا
على اصطلاح النحاة فالمقصور هو الاسم المتمكن الذي اخره الف مفردة ولا يرد
عليه نحو زيدا في الوقف لان الفه منقلبة عن التنوين فلا يكون من بنية
الكلمة ولا نحو الي واذا لان الاول ليس باسم والثاني غير متمكن تحرجا بقولنا الاسم
المتمكن والمصنف وان اطلق كلامه لكن المراد ما ذكرناه وقوله مفردة احتراز عن
الممدود واعترض عليه بعض الشارحين بانه لا حاجة الى الاحتراز لانه ليس في
اخر الممدود الف بل همزة وان التزم ان الهمزة الف ايضا دخل في الحد القرا
والخطا لكن يمكن ان يقال احترز بها عن مثل صحرا لانه كان القصر يلت
الف اخرى توسعا في اللغة وتكثيرا لابنية التانيث ثم قلبت الثانية همزة
كما ترى في الجمع فيصدق انه في اخره الف اي في الوصل لكن ليست مفردة اذ
قبل الالف الف اخرى في الوصل وان لم تكن كذلك في اصل الاصل والممدود

لانّ ذلك انما يرد على من قال المدود ما آخره الف بعدها همزة صح

وهو الاسم المتمكن الذى يكون بعد الالف فى آخره همزة ككساء فلا ينتقض الحدّ بمثل جاءٍ وشاءٍ ولا يرد عليه ما اورد بعض الشارحين وهو انه ليس آخر المدود الفا بعدها همزة بل اخره همزة ولم يقل المصنف كذلك بل قال المدود ما كان بعد الالف فى اخره همزة لكن يرد عليه ما قيل انه يدخل فى تعريفه ما آخره همزة بعد الف بدل عن اصل نحو ماءٍ اصله موه قلبت الواو الفا والهاء همزة مع انه لا يسمى ممدودا نص ابو على الفارسى لعروض المد فيه لان الفها واو فى الاصل ولو قيّد الالف بالزيادة اندفع ذلك وسمى المدود ممدودا لان الالف قبل الهمزة تمد لاجل الهمزة ولا تحذف بحال وسمى المقصور مقصورا لان الالف ليس بعدها همزة فتمد ولانها قد تحذف لوجود التنوين والساكن بعدها فيقصر الاسم وهذا اولى فى معنى التسمية لما فيه من مناقضة المدود من قول من قال فى سميهما ههنا لانه الذى قصر عن الاعراب لانه ليس فيه ما يشعر بمناقضة المدود قوله والقياسى كل واحد من المقصور والمدود قياسى وسماعى والمراد بالقياسى ما علم قصره او مده بقاعدة معلومة من استقراء كلامهم ينجح اليها فيه والسماعى ما يفتقر الى سماع قصره او مده فالقياسى من المقصور ان يكون ما قبل اخر نظيره من الصحيح مفتوحة لانه اذا وقع مثل ذلك فى المعتل اللام تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فينقلب الفا فيحصل اسم اخره الف وهو معنى المقصور والقياسى من المدود ان يكون ما قبل اخر نظيره من الصحيح الفا فاذا اردت بناء تلك الصيغة من المعتل اللام وجب ان يكون ممدودا لان حرف العلة من الاسم المعتل يقع اخرا بعد الف فيجب قلبه همزة وهو معنى المدود ثم بسط ما اشتمل عليه هذان القاعدتان فنقول المعتل اللام من اسماء المفاعيل من الثلاثى المزيد فيه والرباعى مقصورات لان نظائرهن مفتوحات ما قبل الاخر وذلك ان اسم المفعول مما ذكر مفتوح ما قبل الاخر كقولك مُكرَم ومشترَك فاذا اردت بناء هذه الصيغة من المعتل اللام تحرك

حرف العلة وانفتح ما قبله فاذا بنيت هذه الصيغة من المعتل اللام الى ما قبلها فقلبت الفا وهو معنى المقصور كمعطى ومشترى اصلهما معطو ومشترى وكذلك المعتل اللام من اسماء الزمان والمكان مطلقا ومن المصدر بشرط ان يكون قياسه مفعلا ومُفعلا بفتح العين مع فتح الميم او ضمه لان نظائرها مقتل ومخرج فقوله مما قياسا الى اخره متعلق بقوله والمصدر لا بقوله اسماء الزمان والمكان اذ لا فرق فى المعتل اللام بين ان يكون فعله يفعل بالكسر او غيره فان اسم الزمان والمكان منه مفعل بالفتحة واما المصدر من المعتل اللام فلم يتعين فيه ذلك فلذلك قيده بقوله واسماء الزمان عطف على قوله اسماء المفاعيل اى المعتل اللام من اسماء المفاعيل ومن اسماء الزمان وقوله المصدر عطف على قوله اسماء لا على قوله الزمان نعرف بتامل وكذا المعتل اللام من كل مصدر ماضيه على فعِل والصفة المشبهة منه أفعل او فعلان او فعِل لان مصدره على فعَل فاذا بنيت هذه الصيغة من المعتل اللام تحرك لامه وينفتح ما قبلها فينقلب الفا ومثّل بثلثة امثلة فى المعتل لاختلافها فى الصفة وثلثة فى الصحيح كذلك فالعشى من عَشِىَ فهو اعشى اى الذى لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار نظيره من الصحيح الحول من حَوِل فهو احول والصدى من صَدِى اى عطش فهو صدٍ نظيره من الصحيح الفرق من فرِق اى خاف فهو فرِق والطوى من طوِى اى جاع فهو طيان نظيره من الصحيح العطش من عطِش فهو عطشان فاللف والنشر الواقع فى المتن ههنا ليس على الترتيب وكانه لذلك وقع فى الشرح المنسوب الى المصنف ان نظير الطوى هو الفرق وهو سهو لان الصفة من طوى طاوٍ وطيان ومن فرق فرِق وليسا بنظيرين ثم اورد الغراء اعتراضا على ذلك اذ قياسه غرا لانه من غرِى اى اولع به فهو غرٍ مثل صدِى فهو صدٍ فمده على خلاف القياس والاصمعى يقصره لكن المسموع فيه المد فقوله والمصادر بالكسر عطف على قوله اسماء المفاعيل اى المعتل من جمع فُعْلة وفِعْلة مقصور اذ قياسه فُعَل وفِعَل فيتحرك

اى المعتل اللام صح
وجمع فعلة مكسورة عطفا عليه
المصادر مقصورة ولا قوله

حرف العلة وينفتح ما قبلها فينقلب الفا وقدم المصنف قوله والمعتل اللام ليتعلق
بالجميع كالبناء والقُرْبة بالضم الدُّنُوّ والقرابة في الرّحم ايضا والقربة بالكسر
ما يستشفى به قوله ونحو الاعطاء اى المعتل اللام من نحو الاعطاء الى اخره
ممدودات لان نظايرهن من الصحيح قياسها ان يكون قبل اخرها الف زايدة
فاذا بنيت من المعتل اللام مثله وقع حرف العلة متطرفًا بعد الف زايدة فوجب
قلبه همزة وهو معنى الممدود ومثّل بالاعطاء في المعتل ونظيره الاكرام في الصحيح
وهو مصدر افعل وقياس مصدر افعل افعال ثم مثل بالرّماء في المعتل ونظيره
الطّلاب في الصحيح وهو مصدر فاعل وقياسه فعال ثم بالاشتراء في المعتل و
نظيره الافتتاح في الصحيح وهو مصدر افتعل وقياسه افتعال ثم بالاحبنطاء
في المعتل ونظيره الاحرنجام في الصحيح وهو مصدر افعنلل وقياسه افعنلال
فوجب ان يكون قبل اخر الجميع الف فيقع حرف العلة بعدها متطرفًا وينقلب همزة
والاحبنطاء ليس معتلًا لكن لما كان الزيادة فيه للالحاق بالاصل تساهلوا
في العبارة قوله واسماء اى المعتل اللام من اسماء الاصوات المضموم
اولها كالعواء وهو صوت الذيب والثغاء وهو صوت الشاة ممدود ايضا
لما تقدّم ومن مفرد افعلة لانها جمع مخصوص بما قبل اخره حرف مد نحو كساء
مفرد اكسية وقباء مفرد اقبية فنعلم انه ممدود لان قياسه ان يكون
قبل اخر مفرده الف فينقلب الواو والياء همزة لما مرّ ونظيره من الصحيح قذال
واقذلة وحمار واحمرة ثم اعترض باندية فان مفردها مقصور واجاب
بانه شاذ وذكر المصنف في شرح المفصل ان اندية في الشذوذ من
المعتل كانجدة في جمع نجد وكان قياسه ان لا يقال في جمع اندية او يقال
في مفرده نداء بالمد كما قيل قباء واقبية وكذا قياس مفرد انجدة نجاد او نجاد
ولكنهم جمعوا فعلا في الصحيح على افعلة وجمعوا ندى في المعتل على افعلة على
غير القياس وذكر في شرح الهادي انه قيل جمع ندى على نداء كجمل وجمال ثم على

اندية ككساء واكسية فلا يكون اندية جمع المقصور ولا ندى مفردا لفعله
واما السماعي فهو ما ليس له نظير من الصحيح مفتوح ما قبل اخره ليكون
مقصورا او وقع قبل اخره الف ليكون ممدودا ثم ذكر مثالين للمقصور ومثالين
للممدود والأباء بالفتح والمد القصب والواحدة اباءة قوله
ذو الزيادة تجمعها قولك يا اوس هل نمت وقولك لم يتنا سمو وكذا اليوم
تنساه وجمعها بعضهم في بيت وهو يا اوس هل نمت ولم يتنا سمو فقال اليوم تنساه
وانما اختص تلك الحروف العشرة دون غيرها لان اولى ما زيد حروف المد
واللين لانها اخف الحروف واقلها كلفة مشقة واما قول النحويين الواو والياء
ثقيلتان فبالنسبة الى الالف واما بالنسبة الى غيرها من الحروف
فخفيفتان وغير حروف المد واللين من الحروف العشرة مشبهة بها فالهمزة
مجاورة للالف في المخرج وتنقلب الى حروف اللين عند التخفيف والهاء
ايضا مجاورة للالف في المخرج وابو الحسن يدعى ان مخرجهما واحد وهي
خفية وقد ابدلت من الواو في ياهناه ومن الياء في هذه والميم مخرج
اصله سناو تنعيم عن اسفل الناس والمراد اللهم
الواو وهو الشفة وفيها غنة مناسبة لين حروف اللين والنون فيها
ايضا غنة ويمتد في الخيشوم امتداد الالف في الحلق والتاء حرف مهموس
وابدلت من الواو في تجاه وتراث والسين حرف مهموس وفيه صفير يناسب
بهمسه لين حروف اللين وتقرب مخرجه من مخرج التاء ولذلك ابدلوها
منها فقالوا استخذ في اتخذ وعكسه ستّ واصله سدس واللام وان
كان مجهورا لكنه يشبه النون وقرب منه في المخرج ولذلك يدغم فيه
النون نحو من لدنه وقد يحذف معه نون الوقاية في لعلي كما حذف مع مثلها
في اني وكاني قوله اى التي يريد انه ليس المراد من كون تلك الحروف حروف
الزيادة انها تكون زايدة ابدا لانها قد تكون الكلمة منها وكلها اصول كقولك
سال ونام بل المراد انه اذا زيد حرف لغير الالحاق والتضعيف فلا يكون

حروف الزيادة

الاسما فان الزيادة قد تكون بالتضعيف اي بتكرير حرف الكلمة وقد لا تكون
كذلك وايضا قد تكون للالحاق وقد تكون لغيره والزيادة للالحاق قد تكون
من تلك الحروف نحو شملل ومن غيرها نحو جلبب وكذا التضعيف نحو علم
وفرح والمقصود من هذا الباب بيان زيادة لا تكون للالحاق ولا للتضعيف
وهي اما للافادة معنى كهمزة انصر واذهبته والالف في ضارب ويا
التصغير واما للعوض كتاء زنادقة وميم اللهم واما لتفخيم المعنى كميم
زرقم وستهم واما للمد كالف حمار وواو عمود ويا قضيب واما
لامكان التلفظ كالف الوصل ثم اشار الى ان المراد بالالحاق جعل مثال على
مثال ازيد منه ليعامل معاملته بجعل ذلك الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلا
للحرف الاصلي في الملحق به ليعامل معاملته في التصغير والتكسير وغيرهما نحو
قردد وهو المكان الغليظ ملحق بجعفر ولذلك قالوا قرادد وقريدد كما
قالوا جعافر وجعيفر ونحو مقتل غير ملحق وان صح فيه مقاتل ومقيتل لان
زيادة الميم قياس لانها لغير معنى الالحاق وهو الدلالة على المصدر والزمان
والمكان ولان حرف الالحاق لا يكون في الاول ونحو افعل وفعّل وفاعل ايضا غير
ملحق لما ثبت من قياسها لغير معنى الالحاق وهو ما مر عند ذكر معاني الابواب
ولمجي مصادرها مخالفة وقد مر بيان ذلك ايضا والى ما ذكرنا اشار بقوله وانما زيدت
ليدل على الحصر اي زيادة الحرف فيه لا يكون الا لهذا الغرض وهذا يدل على ان
تفاعل وتفعّل لا يكون للالحاق وقد جعلها المصنف منه فيما مر وذكر المصنف
في شرح المفصل ان دليل الالحاق وجهان الاول ان حروف الالحاق هو الذي
ليس لمعنى وضعت الكلمة بسبب ذلك الحرف لذلك المعنى والثاني موافقة
المصدر ثم قال اعتمد الزمخشري على الوجه الثاني لكن الوجه الاول هو
التحقيق لانه جار في الاسماء والافعال والثاني مقيد بالافعال لان الاسماء
ليس لها مصادر قوله ولا يقع الالف لما انجر الكلام الى ذكر الالحاق

وبيان معناه اشار الى ان الالف لا يقع للالحاق في الاسم حشوا واستدل
بقوله لما يلزم من تحريكها كما في قوله لما موصولة او موصوفة ويلزم صلتها
او صفتها او من بيان وقيل لبيانه في الشرح المنسوب الى المصنف لما قصدوا
في الالحاق الى وقوع الحرف الزائد موقع الاصلي كرهوا في الحشو الفا فيؤدي
الى تحريك الالف في حكم الاصلية وانما لزم تحريكها حشوا لانها ان كانت ثانية
او ثالثة وجب تحريكها في التصغير وان كانت رابعة وجب وقوعها اخرا في [في اخر الكلمة]
التصغير والجمع لانها اذا كانت رابعة حشوا وهي للالحاق فلا يكون الا للالحاق
بالخماسي فيجب حذف الاخر ثم ان قوله في حكم الاصلية احتراز عن الالف التي ليست
في حكم الاصلية لجواز تحريكها وانما كانت هذه في الحكم الاصلية لوقوعها
موقع الاصلي وفي هذا الكلام نظر لانا لا نسلم امتناع تحريك الالف فان الالف [نظر]
يعرض لها التحريك في التصغير بانقلابها يا كما في كتيب تصغير كتاب وواوا
كما في كويتب تصغير كاتب وفي غير التصغير كما في صحارى وليس كونها في حكم
الاصلية مانعا فان حكم باب وناب كذلك وايضا فلا طائل تحت قوله و
ان كانت رابعة الى اخره اذ غاية ما يلزم منه ان يقع الالف حينئذ اخرا وا
اي محذور يلزم منه فان قيل يلزم منه ان يصير الاعراب تقديريا قلت
هذا كلام من جوز وقوع الالف للالحاق اخرا ومنع منه حشوا فكيف يصح منه
الاستدلال عليه بلزوم ان يصير الاعراب تقديريا فان هذا المحذور على تقدير
وقوع الالف للالحاق اخرا اشد ثم قيل منه ولم يوقعوها للالحاق الا اخرا
لامكان بقائها غير متحركة لانها لو كانت متحركة انقلبت الفا وذكر لبيانه
في بعض الحواشي اي لو صارت متحركة انقلبت الفا لانها لو حركت وما قبلها
مفتوح لصارت واوا او يا ثم الفا لانفتاح ما قبلها وهذا غير سديد
لانها ان كانت في الثلاثي فلا بد ان يقع رابعة ويكون ما قبلها مكسورا حالة
التصغير لوقوعه بعد يا التصغير وان كانت في الرباعي ويكون للالحاق بالخماسي

فيسقط عند التصغير وان كانت في الرباعي يكون للالحاق بالخماسي او يصير
ما قبلها مكسورا ثم فيه نظر وقد يقال ان الالف لم يقع للالحاق اصلا اما
في الحشو فلما تقدم واما في الآخر فلانه موضع يكون متحركا وان كان حركته
عارضة فلا حاجة الى الالف وفيه ايضا نظر يعرف مما مر ثم اشير
فيه الى سؤال وهو ان يقال لم لا يجوز ان تحرك بان قدر ثبوت الياء والى
جوابه بانها حينئذ تحركت وانفتح ما قبلها انقلبت الفا وضعفه ظاهر
مما مر اذ لا يلزم ذلك سواء وقعت رابعة او خامسة كما عرفت قال
بعض الفضلاء في شرح الهادي زيادة الالف حشوا لا يكون للالحاق
فلا يقال كتاب ملحق بقمطر ولا علابط بقذعمل لان حرف العلة اذا
وقع حشوا وقبله حركة من جنسه كالف كتاب وواو عجوز وياء سعيد
جرى مجرى الحركة والمدة فلا يقابل بحرف صحيح فلا يلحق بناء ببناء فان
كانت الالف طرفا جاز ان يكون للالحاق لان الحرف الاخير للكلمة متعرض
للسكون والتغيير في الوقف وغيره فلم يقو قوته اذا كان وسطا فجاز ان يقابل
بحرف العلة وقال المصنف في شرح المفصل لكثرة زيادة الالف حتى صار
ذلك من كلامهم كالمعلوم ولذلك حكم بانها لا تكون اصلا الا وهي منقلبة عن واو
او ياء وانما لم يثبتوها اصلا لان الاصول في الابنية قابلة للحركات فكرهوا
ان يضعوا فيها ما لا يقبل الحركة ولذلك لم يوقعوها ايضا للالحاق لانهم
اذا الحقوا قصدوا اجراء البنية مجرى الاصل فكرهوا ان يضعوا للالحاق
ما لا يكون اصلا ثم قال فيه وقول الزمخشري لا يقع الالف للالحاق الا آخرا
تجوّز لانها عند المحققين انما الحقت ياء فتحركت وانفتح ما قبلها فقلبت
الفا الا ان الحاقها في الموضع الذي يقلب فيه الفا مخصوص ايضا بان يكون
آخرا لانها لو الحقت الياء في غير الآخر لم تخل اما ان تلحق متحركة مفتوحا ما قبلها
او غير ذلك فان الحقت على الاول انقلبت الفا فيزول وجه الالحاق

لفوات الحركة فيما فيفوت المعنى الذي من اجله الحقت وان الحقت على
الثاني وجب ان يبقى فيه على حالها فلا يكون الفا فان قلت لم لا يجيء في الخمس
ذلك في الحاقها اخرا عن الياء فيقال فيما اخرا فيما قبل فيما عدا اخر قلت
حركة الاخر حركة عارضة غير معتد بها في النية فلا يلزم من صحة الحاقها
في الموضع الذي لا يخل بمعنى الالحاق صحة الحاقها في الموضع الذي يخل بمعنى
الالحاق وانما قال في الاسم لان مذهبه ان تغافل ملحق بتدحرج كما مر
واستدلاله عليها بقوله لما يلزم من تحريكها ايضا يؤيده لكن المذكور في شرح
المفصل وشرح الهادي يدل على ان الالف لا يقع للالحاق حشوا لا في الفعل ولا
في الاسم **قوله** ويعرف الزائد من الاصلي بان حروف الزيادة ومعنى كونها
زائدة ومما اقتضى الحال ذكره من الكلام في الالحاق شرع فيما هو المقصود من هذا
الباب وهو بيان معرفة الزائد من الاصلي فنقول للحكم بزيادة الحرف ثلثة
طرق الاول الاشتقاق وهو اقتطاع فرع من اصل يدور في تصاريفه مع ترتيب
الحروف وزيادة المعنى والمراد بمعرفة الزيادة به انه اذا وردت الكلمة وفيها
بعض حروف الزيادة العشرة ورايت ذلك الحرف قد سقط في بعض تصاريف
الكلمة الذي يوافقها في المعنى والتركيب حكمت بزيادة ذلك الحرف هكذا ذكر
في شرح الهادي والثاني عدم النظير ومعناه انك لو حكمت باصالة الحرف
او زيادته لزم بناء لم يوجد في كلامهم كنون قرنفل فانك تحكم بزيادتها اذ
ليس في الكلام فعللل مثل سفرجل بضم الجيم والثالث كثرة زيادة ذلك
الحرف في ذلك الموضع كالهمزة اذا وقعت اولا وبعدها ثلثة اصول نحو احمر
واذا تعارض بعضها مع بعض يحكم بالترجيح كما سيتحقق ان شاء الله تعالى
ثم انه قد ينفرد دلالة واحدة من هذه الثلثة كما مر وقد تجتمع ثنتان كترتب
اذ يدل على زيادة التاء الاشتقاق لانه من رتب وعدم النظير اذ ليس
في الكلام فعلل كجعفر بضم الفاء وقد تجتمع الثلث كعرنتن للغليظ لان

النون الثالثة الساكنة تكون زايدة غالبا ولانه ليس في الكلام فُعَلّلٌ
بضم الفاء والعين وللاشتقاق لانهم قالوا عِرْدٌ قال الشاعر
والقوس فيها وَتَرٌ عُرُدٌ قوله والاشتقاق المحقق قسّم المصنف
هذا الباب ثلثة اقسام الاول في الاشتقاق وينتهي كلامه فيه بقوله
كالمجانيق الثاني في عدم النظير وهو من قوله فان فُقد الاشتقاق فبخروجها
عن الاصول وينتهي كلامه فيه بقوله فمثل خزعبيل الثالث في غلبة
الزيادة وهو من قوله فان لم تخرج فبالغلبة الى اخر الباب اذا عرفت ذلك
فاعلم ان لنا اشتقاقا وشبهة اشتقاق والاشتقاق قد عرفت
معناه ويشترط فيه ان تكون الدلالة على المعنى المشترك ظاهرة كضارب
من الضرب فان لم تكن كذلك فهو شبهة الاشتقاق كيَجْرَعٍ للطويل
عند من يقول هو من الجرع وهو ما استوى من الرمل ثم ان الاشتقاق ان
لم يعارضه اشتقاق اخر فهو الاشتقاق المحقق فيتعين العمل به ولذلك
قال مقدم اذ الحكم به قطعي وان عارضه فان تساويا فهو المراد بالاشتقاق
الواضح ويجوز فيه الاخذ باي شئت فان ترجح احدهما فالحكم بالراجح وهذه
الاقسام الثلثة للاشتقاق سيجيء على هذا الترتيب والاولى ان يقال
جعل الاقسام الثلثة من الاشتقاق المحقق واحترز بالمحقق عن شبهة الاشتقاق
وكون المراد ان هذا الاشتقاق مقدم على الدليلين الاخرين اعني عدم النظير و
غلبة الزيادة ويدل عليه ان الاشتقاق الواضح واخاه مقدمان ايضا على
عدم النظير وغلبة الزيادة فلو لم تحمل على هذا المعنى لاوهم ان الواضح واخاه
غير مقدمين عليهما اي على عدم النظير وغلبة الزيادة وكانه قال الاشتقاق المحقق مقدم
على غيره فان اتفق اشتقاقان محققان فان تساويا فيحكم بايهما اريد والا فيطلب
الترجيح والمحقق اذا كان احترازا عن شبهة الاشتقاق فلا بعد في انقسامه
الى الواضح وغيره وترتيب كلامه في الاشتقاق على هذا التقرير ان يقال ذكر

اولا ما يكون فيه الاشتقاق مقدما على عدم النظير وغلبة الزيادة فان اتفق
في البين ذكر الفاظ يكون لها اشتقاقان واحدهما مقدم على الاخر كما في
عَنْسَلٍ وضَهْيَا واوّلٌ فلا باس فان المقصود من ذكرها هناك تقدم
الاشتقاق على غيره من عدم النظير وغلبة الزيادة على ما ستقف عليه
ان شاء الله و بعد ذلك شرع فيما يرجع الى اشتقاقين ويجوز الاخذ باي اريد
ثم فيما يطلب فيه ترجيح احد الاشتقاقين على الاخر وبيان ترتيب كلامه
في الاشتقاق على هذا الوجه اولى مما ذكرناه اولا يعرف في اثناء البحث
ان شاء الله قوله فلذلك اي لاجل ان الاشتقاق المحقق مقدم حكم على
عَنْسَلٍ وهي الناقة السريعة بانه فنعلى والنون زايدة لانه موافق لعَسَلَ
الذيب اي اسرع في المعنى الاصلي والحروف الاصول فقدم الاشتقاق على عدم
النظير اذ فنعل ليس من ابنيتهم وقيل انه من العنس وهي الصلبة فالنون
اصل واللام زايدة والاول اصح وهو راي سيبويه لقوة المعنى ولان زيادة النون
ثانية اكثر من زيادة اللام اخرا كما في غنصل وهو البصل البري لاعوجاجه من
قولهم رجل اغصل معوج الساق ولها نظاير كثيرة تذكر بعد قوله فان فقد الاشتقاق
ان شاء الله وحكم على شامل وشمال وهما ريح الشمال بانهما ثلاثي والهمزة زايدة
ووزنهما فاعل وفعال مع انهما ليسا من ابنيتهم وذلك لقولهم في معناه شمل
وشمل وشمال ولقولهم غدير مشمول يضربه ريح الشمال حتى يبرد وعلى
نِيدلٍ وهو الكابوس بانه فيعل لظهور اشتقاقه من الندل يقال ندلت الشيء
اي اخذته بسرعة ويدل ايضا على زيادة الهمزة فيه قولهم النيدلان بفتح الدال
وضمها بمعناه اذ لا همزة فيه ولا يجوز ان تكون الياء منقلبة عن الهمزة لان الهمزة
الساكنة المفتوح ما قبلها لا تنقلب ياء وعلى رعشن وهو المرتعش بانه فعلن
مع عدمه في ابنيتهم لظهور اشتقاقه من الرعش اي التحرك وعلى فرسن وهو
من البعير كالحافر للدابة بان وزنه فعلن وان لم يوجد لانه من فرسنت يقال

الناقة

معنا ها
شامل وشمال

لكون الهمزة زايدة بدلالة الاشتقاق

فرس الاسد فريسته يفرسها فرسا اى دق عنقها وكانه سمى بذلك لانه يفرس
اى يدق ويكسر كل ما وقع عليه وعلى بلغن وهو البلاغة بانه فعلن مع عدمه
فى كلامهم لظهور اشتقاقه من البلوغ وعلى حطايط بالهمزة وهو القصير
بانه فعايل مع عدمه فى كلامهم لظهور اشتقاقه من الحط وكانه حط من جرم
الكبير وعلى دلامص وهو الدرع البراق بانه فعامل مع عدمه لظهور اشتقاقه
من دلاص الدرع وعلى قمارص بمعنى القارص وهو اللبن الذى اشتد حموضته
بانه فماعل مع عدمه فى ابنيتهم لظهور اشتقاقه من القرص وعلى مدراس وهو الاسد
بزيادة الميم مع عدم فعمال لظهور اشتقاقه من الدرس وهو الدق وعلى زرقم
وهو الازرق بذلك مع عدم فعلم لظهور اشتقاقه من الزرقة وعلى قنعاس
وهو الابل العظيم بانه فنعال مع انه ليس من ابنيتهم لقولهم ابل اقعس اذا مال
راسه وعنقه نحو ظهره وعلى فرناس وهو اسد غليظ الرقبة بزيادة النون
مع عدم فعنال لانه من فرس الفريسة وعلى ترنموت وهو ترنم القوس
عند النزع بانه تفعلوت مع عدمه لوضوح اشتقاقه من الترنم ففى هذه الصور
قدم الاشتقاق على عدم النظير قوله وكان عطف على قوله حكم اى ولان
الاشتقاق المحقق مقدم كان الندد افنعلا فان الاشتقاق يدل على انه
من اللدد لان الالندد شديد الخصومة والالد بمعناه وعدم النظير يدل
على انه من الالد بالتخفيف ليكون وزنه فعللا كجحنفل فقدم الاشتقاق على
عدم النظير وعلى الاظهار الشاذ ايضا وهو ترك الادغام ولا يلزم ذلك على تقدير
ان يكون من الالد لانه ح يكون زيادة الدال للالحاق فلا تدغم كما فى قردد فان قيل
الدلايل الدالة على الزيادة منحصرة فى الاشتقاق وعدم النظير وغلبة الزيادة
كما ذكرتم وكما ذكر فى شرح الهادي وغيره من الكتب فما الاظهار الشاذ الذى
ذكرتموه هنا قلت هذا وان لم يكن دليلا مستقلا لكن يصلح للترجيح عند
تعارض الدلايل كما سيتحقق ان غلبة الزيادة الهمزة لانها تزاد اذا كان بعدها

الاظهار الشاذ
اصلية على زيادتها

ثلثة احرف اصول كما فى احمر واجفيل وهو الجبان قوله ومعد اى وكان
معد فعلا حكموا فيه بزيادة الدال الثانى واصالة الميم مع كثرة مفعل وعدم
فعل فقدم الاشتقاق على عدم النظير وعلى غلبة الزيادة ايضا لان الميم كثرت
زيادتها اولا وذلك لانه جاء تمعددوا اى تشبهوا بمعد بن عدنان فى التكلم
دلالة الاشتقاق على زيادة الدال الثانى
بكلامهم او فى خشونة العيش قال الراجز ربيته حتى اذا تمعددا
كان جزائى بالعصا ان اجلدا ولا اشكال ان التاء فى تمعدد زايدة فلو جعلنا
الميم ايضا زايدة لكان وزنه تمفعل وهو ليس بموجود واما قولهم تمسكن وتمدرع
اذا لبس المدرعة وهو قميص صغير ضيق الكمين او لبس الدرع ودرع المراة
قميصها وتمندل اذا مسح بيده المنديل وتمنطق اذا لبس المنطقة فشاذ من
قبيل الغلط على توهم الميم اصلا ذكره فى شرح الهادي وكانهم اشتقوا من لفظ
الاسم كما يشتقون من الجمل نحو حولق وسبحل واللغة الفصيحة تسكن و
تدرع وتندل وتنطق ومن كلام البعض تمولى علينا اى كانه جعل نفسه مولانا
وتمسلم اذا سمى بمسلم فثبت ان الميم فى تمعددوا اصل ووزنه تفعللوا فيكون
الميم فى معد ايضا اصلا اذ الحرف الواحد لا يكون فى المشتق والمشتق منه مختلفا
فان قيل كما لم يعتد بتمسكن وتمدرع وتمندل وجعلت خارجة عن القياس
حتى لم يتمسك بها فى اصالة ميم مسكين ومدرع ومنديل فلم لم يجعل مثله
تمعددوا بان يجعل خارجا عن القياس ولا يتمسك به فى اصالة ميم معد قلت
لان الاشتقاق دل على زيادة الميم فى تلك الامثلة فلا وجه لمخالفته كما عرفت
اوضح الدلايل واما تمعددوا فلم يدل الاشتقاق على كون ميمه زايدة فلا يلزم
من الحكم على تمعددوا بانه تفعللوا الجرية على القياس وعدم المناقض الحكم
باصالة الميم فى تلك الامثلة مع وجود المناقض لذلك وهو دلالة الاشتقاق
على زيادتها قوله ومراجل اى وكان مراجل وهو ثياب الوشى فعالل
والميم من نفس الكلمة لانها لو كانت زايدة لكانت الميم الثانية فى مرجل زايدة

لانه صح الاشتقاق
تمسكن وتمعدد
اصالة الميم
الميم الواحد

١٢ اد و كان ضهيا صح

فيكون وزنه مُفْعَلًا وهو ليس في كلامهم فلما ثبت ان مَرْجَلا مَفْعَلٌ وجب ان يكون مراجل مفاعل فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة فان الميم يكون في الاول زايدة غالبا مع ثلثة اصول لما سبق والمرجل ضرب من ثياب الوشي قال العجاج بشية كشية المرجل قوله وضَهْيَاءٌ وهي المراة المشبهة بالرجل في انها لا يتدلى ثديها ولا تحيض فَعْلَاءٌ لا فَعْلَلًا كجعفر لمجي ضهيار بمعناه وضهيار فعلاء كحمراء بدليل منع الصرف واذا ثبت ان الهمزة زايدة في ضهياء فكذا في ضَهْيَاءٍ فقدم الاشتقاق على عدم النظير وبيانه ان الاشتقاق دل على زيادة الهمزة كما تر وعدم النظير دل على اصالتها لانه ليس فعلا في الكلام ولان الهمزة اذا وقعت غير اول يحكم باصالتها لقلة زيادتها غير اول مع ان الاصل عدم الزيادة ويتضح ذلك في ما بعد ان شاء الله تعالى هذا مع انهم ان الاصل عدم الزيادة يقولون ضاهيت اي شابهت وضهياء موافق له في الحروف الاصول والمعنى فوجب ان يكون منه فيكون الهمزة زايدة فان قيل فقد قالوا ضاهات بالهمزة كما قالوا ضاهيت بالياء ونحن نسلم ان ضهياء ليس فعلا لكن لا يتعين ان يكون فعلاء لجواز ان يكون فَعْيَلًا فانه قد تعارض الدليلان اعني ضاهيت وضاهات فجوابه من وجوه الاول انه لو اعتبر ضاهيت لكان وزنه فعلاء ولو اعتبر ضاهات لكان وزنه فَعْيَلًا وفعلاء اقرب من فعيل لان الزيادة بالاخر اولى والثاني ان ضاهيت اكثر استعمالا من ضاهات فاعتباره اولى والثالث انه لو اعتبر ضاهات لم يمكن حمل ضهياء عليه لمنع الصرف متعين ان يكون من ضاهيت لوجوب زيادة الهمزة ولو اعتبر ضاهيت لامكن حمل ضهيأ وضهياء عليه فاعتباره اولى قوله وفينان اي وكان فينان فيعالا لا فعلانا مع ان النون كثرت زيادته بعد الالف اخرا لمجي فنن فقدموا الاشتقاق على غلبة الزيادة ويقال شجر فينان اذا التفت اغصانه واسود ظله قوله وجرائض اي وكان جرائض

الضهيأ ... والمشاكلة والمشابهة ... وضاهيت ... الهمزة ... باصالة الهمزة وزيادة الياء

بالهمزة فعايلا لا فعاللا مع كثرة فعالل كعلابط وعذافر وهو العظيم الشديد وعدم فعايل وذلك لمجي جرواض فقدم الاشتقاق على عدم النظير والجرواض والجرياض الضخم العظيم البطن من الجرض وهو الغصص كانه يجرض به كل احد لثقله قال الاصمعي قلت لاعرابي ما الجرياض قال الذي بطنه كالجباض قوله ومَعْزًى اي وكان معزى فِعْلًى لا مِفْعَلًا مع ان الميم كثرت زيادتها اولا مع ثلثة اصول وذلك لمجي مَعَز بمعناه وسقوط الالف وثبوت الميم يدل على زيادة الالف وهو ظاهر وعلى اصالة الميم والا لبقي الاسم المتمكن على حرفين فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة والمعز بسكون العين وفتحه خلاف الضان من الغنم وهو اسم جنس قال سيبويه معزى منون مصروف لان الالف للالحاق لا للتانيث وهو ملحق بدرهم يدل عليه قولهم في التصغير مُعَيْزٍ بكسر ما بعد ياء التصغير ولو كانت للتانيث لما كسروا كما في حُبَيْلَى قوله وسَنْبَتَة اي وكان سنبتة فَعْلَتَة لا فَعْلَلَة مع كثرة فعللة وعدم فعلتة لقولهم سنبت تقدما للاشتقاق على عدم النظير يقال مضى سنبت من الدهر وسنبتة اي برهة وهذه التاء تثبت في التصغير تقول سُنَيْبِتَة لقولهم في الجمع سنابت وقد جاء سنبة بتاء واحدة ايضا اي قطعة من الدهر قوله وبَلَهْنِيَة اي وكان بلهنية فَعَلْنِيَة لا فَعَلِّيَة مع كثرة فعللية كسلحفية وعدم فعلنية وذلك لتقدم الاشتقاق على عدم النظير كانه فانه يقال عيش ابله قليل الغموم ويقال فلان في بلهنية من العيش اي في سعة قال في شرح الهادي زيدت فيه النون والياء للالحاق بقذعميل قوله والعِرَضْنَة اي وكان العرضنة وهي الناقة التي من عادتها ان تمشي معترضة من النشاط فِعَلْنَة لا فِعَلَّة مع كثرة فعلة كزحلة وسجلة وكلاهما بمعنى الطويل السمين وعدم فعلنة لانه مشتق من الاعتراض قوله واول اي وكان اول افعل لا فوعلا اختلفوا في وزن اول فقال بعضهم هو فوعل من اول ادغمت الواو التي هي واو فوعل في الواو التي هي عين فصار اول وانما

ذهبوا الى ذلك لان الواو تزاد ثانية كثيرا كجوهر وكوثر والمختار انه افعل لمجيء الاولى فى مونثه والاولى فى جمع مونثه ولا شبهة فى انهما الفعلى والفعل ولمجيء
من فوعل مثل ذلك لانه يكون مونثه فوعلة وجمعه فواعل نحو جوهر وجوهرة
وجواهر فحكموا فيه بالاشتقاق لا بغلبة الزيادة فلذلك قالوا هو افعل ثم
اختلفوا فقال بعضهم انه من وول اى وحروفه الاصول واو وواو ولام
فاصله على هذا اوول ادغمت الفاء فى العين وقال بعضهم انه من وال وقال
آخرون من اول قلبت الهمزة على المذهبين واوا وادغمت والصحيح هو
المذهب الاول لما يلزم من مخالفة القياس على المذهبين الاخيرين وانما فروا
من المذهب الاول لاستبعادهم كون الفاء والعين من جنس واحد واصل
اولى على المذهب المختار ووولى قلبت الواو الاولى همزة لزوما وان كانت
الثانية ساكنة حملا على الاول لما سيجيء قوله وانقحل اى وكان
انقحل وهو مسن يابس الجلد على العظم انفعلا تقديما للاشتقاق على
عدم النظير فانه لا يكون زائدتان فى اول الاسم غير الجارى على الفعل الا شاذا نحو
قولهم رجل انقحل وانزهو وانقحر فان الهمزة والنون فيهما زائدتان لاشتقاقها
من القحل والزهو والقحر وقال بعض الفضلاء فى شرح تصريف ابن مالك ذهب
ابو الفتح الى ان انقحلا من معنى القحل لا من لفظه ووزنه فعلل فيقول فى تصغير
انيقح وعلى الاول انت مخير ان حذفت الهمزة قلت نقيحل وان حذفت
النون قلت اقيحل ثم قال فيه ذهب الزعفرانى الى جواز كون الهمزة فى انزهو
بدلا من العين فى عنزهو فهى اذا اصل والنون والواو زائدتان يقال رجل
عنزهو للذى لا يحدث الناس ولا يلهو وفيه غفلة قوله وافعوان
اى وكان افعوان وهو ذكر الافاعى افعلانا لمجيء افعى وافعى افعل لقولهم فعوة
السم فيكون افعوان افعلانا واعلم انه لو حكم فى افعوان بزيادة الهمزة
واصالة الواو لكان وزنه افعلانا كالقحوان وهو نبت طيب الريح حواليه

اى الهمزة فى ازنوه

ورق ابيض ووسطه اصفر وهو البابونج ولو حكم بزيادة الواو واصالة الهمزة
لكان وزنه فعلوانا كعنفوان وهو اول الشباب ثم حكموا بان وزنه افعلان
لكنهم ما عللوا ذلك بان افعلانا اكثر من فعلوان بل قالوا لمجيء افعى لان الاشتقاق
مقدم على غيره فعللوا به هكذا يذكره بعضهم وفيه نظر لان الوزنين نادران واذا قال
المصنف فى آخر هذا الباب فان ندرا احتملهما كارجوان فالاولى ان نقول قدم فيه
الاشتقاق على غلبة الزيادة فان الواو اذا كانت غير اول مع ثلثة فصاعدا تكون
زيادة غالبا قوله واضحيان اى وكان اضحيان وهو المضيء افعلانا كاسحمان
وهو اسم جبل بعينه لا فعليانا كصليان وهو بقلة وذلك لمجيء الضحى فقدم الاشتقاق
على غلبة الزيادة فان الياء تكون زائدة غالبا مع ثلثة فصاعدا قوله
وخنفقيق اى وكان خنفقيق وهو الداهية فنعليلا من خفق لا فعلليلا تقديما
للاشتقاق على عدم النظير فان النون الثانية الساكنة تكون اصلية فى الاكثر
قوله وعفرنى اى وكان عفرنى وهو الاسد فعلنى من العفر بالتحريك وهو
التراب والنون والالف للالحاق بسفرجل لقولهم ناقة عفرناة اى قوية فلو كانت
الالف للتانيث لم يدخل عليه تاء التانيث لا فعلى كحبركى للقراد والانثى حبركاة
فالفه للالحاق وانما قالوا انه فعلنى مع عدمه تقديما للاشتقاق على عدم
النظير قوله فان رجع الى اشتقاقين قد ذكرنا ان المصنف جعل الكلام فى الاشتقاق
ثلثة اقسام الاول فى بيان ما يكون فيه الاشتقاق مقدما على غيره ولما فرغ من هذا
القسم شرع فى القسم الثانى وهو ما يكون اللفظ فيه راجعا الى اشتقاقين لا يكون
لاحدهما ترجيح فيوخذ بايهما اريد وذلك كارطى وهو شجر من اشجار الرمل فانه يجوز
ان يكون وزنه فعلى لقولهم بعير آرط اذا اكل الارطى واديم مارطوط اذا دبغ به فان
بقاء الهمزة يدل على اصليتها وح يكون الفه للالحاق لا للتانيث لان الواحدة
ارطاة ولو كانت الالف للتانيث لم يدخلها تانيث آخر فيجعلها للالحاق بجعفر
لان الالحاق اخص من التكثير لان كل الحاق تكثير ولا ينعكس والاخص اكثر فائدة

بالشام

فحمله عليه اولى ويجوز ان يكون افعل لقولهم بعير راط واديم مرطي فان سقوط الهمزة
فيه يدل على زيادته واصل راط راطي اعل اعلال قاض وكذا اولق وهو الجنون
يجوز ان يكون فوعلا لقولهم رجل مألوق وان يكون افعل لقولهم مولوق وكحسان وحمار قبان
فانهما لو منعا من الصرف وجعل الالف والنون زائدة لكانا من الحس والقب ولو لم يمنعا
لكانا من الحسن والقبن والقب يبس الجلد وذهاب نداوة اللحم وغيره والقب دقة
الخصر والقبن الذهاب في الارض وحمار قبان دويبة فان قلت ذكر في الصحاح ان
العرب لا تصرف قبان وذكر ابن مالك ان المسموع في حسان منع الصرف فكيف قال
المصنف حيث صرف ومنع قلت من الجائز انه كان قد سمع فيهما المصنف الصرف
وعدمه وهم لم يسمعوا فيهما الا منع الصرف فان شهد وا بانه لم يات فيهما الصرف فشهادة
النفي لا تسمع وما وقع في الشرح المنسوب الى المصنف من انه يترجح فيه فعلان على فعال
حيث كان هذا الوزن في اسماء الاعلام اكثر فخارج عن الغرض ومخل به فلا يبعد ان يقال
ذكرهما المصنف بطريق التمثيل بمعنى انه لو ثبت فيهما الصرف وعدمه ولا يكون مرجح
خارج فيهما مما نحن فيه وقيل جاء رجل اسمه حيان الى ملك فقيل للملك اينصرف
حيان او لا ينصرف فقال الملك ان اكرمته فلا ينصرف والا فينصرف وجهه بانه
ان اكرمه فكانه احياه فيكون من الحي فلا ينصرف لزيادة الالف والنون مع العلمية
وان لم يكرمه فكانه اهلكه فيكون من الحين فينصرف قوله والا فالترجيح اي
وان لم يكن الاشتقاقان واضحين فيطلب الترجيح ويؤخذ بالراجح فقوله والا هنا
ليس حرف استثناء بل هو ان الشرطية ادغمت نونها في لا النافية وهذا هو
القسم الثالث من اقسام الاشتقاق اتفقوا على ان ملكا مخفف ملاك لقولهم في
جمعه ملائك وملائكة ولقول الشاعر فلست لانسي ولكن لملاك تنزل من جو السماء يصوب ثم اختلفوا فقال الكسائي اصله مالك من الالوكة
وهي الرسالة قدم اللام على الهمزة فقيل ملاك ثم تركت همزته لكثرة الاستعمال
فقيل ملك وهو المختار لان الملك فيه معنى الرسالة قال الله تعالى جاعل الملائكة رسلا

وليس فيه خلاف الظاهر الا القلب وهو كثير قال ابن كيسان وهو فعال من الملك وهو
بعيد لان فعالا نادر ومفعلا كثير والحمل على الاكثر اولى ولان مناسبته مع الالوكة
اولى واقوى من مناسبته مع الملك اذ لا يعرف له ملكا وقال ابو عبيدة هو مفعل من
لاك اي ارسل وذكر في الشرح المنسوب الى المصنف انه بعيد في المعنى لان المعنى في الملك
انه رسول لا مرسل واذا كان من لاك كان معناه مرسلا لا مرسلا وقيل فيه نظر لانا
لا نسلم انه لو كان من لاك كان معناه مرسلا لجواز ان يكون مفعلا من لاك بمعنى موضع الرسالة
او بمعنى المرسل عبر عن الموضع او عن المفعول بالمفعل لان المفعل لا يمتنع وقوعه في موضع
اسم المفعول كما لا يمتنع وقوعه في موضع اسم الفاعل والحق انه ان ثبت لاك بمعنى ارسل
كان جعل ملاك من لاك اولى لسلامته عن القلب وعن مثال نادر ولم يذكر في الصحاح والمغرب
لاك بمعنى ارسل قوله وموسى اي وموسى الحديد مفعل من اوسيت اي
حلقت وقال الكوفيون هو فعلى من ماس يميس اي تبختر والاول اولى لان النسبة الى
الحلق اكثر منها الى التبختر ولان مفعلا اكثر من فعلى لانه يبنى من كل افعلت ولان المسموع
فيه الصرف ولو كان فعلى لما صرف لان الف فعلى يكون للتانيث الا ما شذ في قولهم
دنيا بالتنوين وهو نادر لا نظير له في كلام العرب واما موسى اسم رجل فقال
ابو عمرو بن العلاء هو مفعل يدل على ذلك انه يصرف في النكرة وفعلى لا يصرف على كل
حال وكان الكسائي يقول هو فعلى قوله وانسان اي وانسان فعلان من الانس
عند البصريين لموافقته مع الانس لفظا ومعنى لما ثبت في معناه انس بكسر الهمزة وسكون
النون وانس بفتحتين وانيس بفتح الهمزة واناس بضمها قال الله تعالى فيومئذ لا يسأل عن ذنبه
انس ولا جان وقال الشاعر اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما
فقلت الى الطعام فقال منهم فريق يحسد الانس الطعاما اي اتى الجن ناري فقلت
لهم هلموا الى الطعام فقال فريق منهم نحن نحسد الانس الطعام لانهم ياكلون ونحن
لا ناكل وقال المتنبي انما انفس الانيس سباع يتفارسن جهرة واغتيالا
وقال الاخر ان المنايا يطلعن على الاناس آمنينا وكل ذلك يدل على ان

الهمزة اصل ويكون وزنه في التصغير نُعَيْليانًا وقال الكوفيون هو افعان من نسي والمختار
الاول لانه لا يوافق شيء لا لفظا اذ ليس فيه ياء ولا معنى فان الانسان ليس فيه دلالة
على نسيان فبعُدَ باعتبار اللفظ والمعنى وحملهم على ذلك تصغيره على انيسيان
واستدلوا بذلك على ان اصله إنسيان على إفعلان حذفت الياء على غير قياس
فوزنه افعان وما ذكروا انه قال ابن عباس رضي الله عنه انما سمي انسانا لانه عهد اليه
فنسي وقال ابو تمام لا تنسين تلك العهود فانما سُمّيتَ انسانا لانك ناسي فوزنه
في التكبير افعان لان اللام محذوفة وفي التصغير افيعلان وما ذكره الكوفيون
فاسد لان ما قالوه يستدعي الاعلال بحذف اللام في الافراد وهو ظاهر وفي الجمع ايضا
اذا قلت اناسي لان ياءه الاخيرة مبدلة عن النون واصله اناسين والياء المتقدمة
عليها زايدة وليست بلام الفعل لانه لا يقع بعد الف الجمع ثلثة احرف بغير هاء التانيث
الا واو وسطها حرف مد زايد كمصابيح وهنا دليل واضح ايضا منه رد اللام في التصغير
من غير حاجة اليه لان بناء التصغير يحصل دونها الا ترى انك لو صغرت شاكا محذوف
العين من شايك لقلت شويك ولا ترد العين وحديث ابن عباس رضي الله عنهما لم يثبت
وابو تمام لا يحتج بشعره وذكر في شرح الهادي انه لا يعرف على سبب الاشتقاق وانما
اصدر على هذا من الشعراء التخييلية قوله وتربوت لـ وترتوت على
وزن فعلوت من التراب عند سيبويه لان التربوت هو الذلول يقال جمل تربوت لـ
ذلول والذلة المسكنة تناسب التراب قال الله تعالى او مسكينا ذا متربة ولم يجعله
تفعولا بان يكون من قولهم ربت الصبي يربته تربيتا اي رباه وحروفه الاصول
الراء والباء والتاء ذكره في الصحاح مع ان المناسبة المعنوية محققة
بين تربوت وبين قولهم ربته لان الجمل انما يصير ذلولا بالتربيت والاعمال وانما
حكم سيبويه بذلك لان التاء بعد الواو تزاد في مثل هذا البناء كثيرا كجبروت
للمبالغة في التجبر وملكوت للملك العظيم ويقال رهبوت خير من رحموت
اي لان ترهب خير من ان ترحم ويقال رجل رغبوت فظهر رجوع هذا الى الاشتقاق

والاخذ فيه بالترجيح ذكر في شرح الهادي ناقة تربوت اي مذللة والاصل
دربوت لانه من الدربة وانا اقول انا لم يختر سيبويه هذا المذهب لان
الاصل عدم الابدال وقال بعض الناس سبروت فعلوت من السبر لان
السبروت هو الدليل الحاذق في خبر الطرقات وسبرها فقد وافق معنى
السبر وقال سيبويه هو فعلول من قولهم سبروت للارض القفر اما
ان يكون مشتقا منه ويكون الضمة في احدهما غيرها في الاخر كما في فلك
مفردا وجمعا ليتحقق الاشتقاق ولا لاطلاق هذا اللفظ وهو في الاصل بمعنى
الارض القفر على الدليل الحاذق في خبر الطرقات لما بينهما من الملابسة كما قال
الشاعر ادعى باسماء نبزا في قبائلها كان اسماء اضحت بعض اسمائي
واشارة الصحاح الى ان التاء في سبروت بمعنى الارض القفر اصل ووزنه
فعلول ثم ان التوجيه الاول لكونه فعلولا اولى والذي نحن فيه نعرف بالتامل
ثم اعترض في هذا الموضع على سيبويه وقيل كانه ناقض لانه جعل تربوتا من
التراب على ما بينهما من البعد ولم يجعل سبروتا من السبر وجوابه انهما لما
رجعا الى اشتقاقين كما ذكرنا حكم بغلبة الزيادة وبيانه انه لما كانت
التاء بعد الواو زائدة كثيرا في مثل تربوت حكم فيه بذلك ولما لم يغلب ذلك
في مثل سبروت والاصل عدم الزيادة وفعلول كثير في كلامهم كعضرفوط مع المناسبة
المذكورة حمله عليه وظهر هنا ايضا الاخذ بالراجح من الاشتقاقين واورد
على سيبويه ايضا انه قال في تنبالة وهو القصير انه فعلالة ولم يقل هو مشتق
من التنبل وهو الصغار ليكون تفعالة مع انه اشبه مما قاله في تربوت
واجيب عنه بانه لما راى ان تفعالة بعيد من الاوزان وفعلالة كثير قال بذلك
وانما ذكر المصنف تنبالة هنا لانها مما اورد به في الاخذ بهذا الاشتقاق على
سيبويه قوله وسرية اختلف في سرية فقال بعضهم انها مشتقة
من السر الذي هو الجماع او الذي يكتم للمناسبة المعنوية اذ الغالب ان السرية

تكلم عن الجرة وقال بعضهم انها من السَّراة ثم القايلون بانها من السرو اختلفوا
فذهب بعضهم الى انه فُعَلِيّة منسوبة اليه وضُمّت سينها مع ان القياس
الكسر كما قالوا دُهري في النسبة الى الدهر وذهب آخرون الى انها في الاصل
سُرْوُرَة على وزن فُعْلولة من السر ايضا ابدلوا من الراء الاخيرة ياء للتضعيف
ثم قلبوا الواو ياء وادغموا ثم كسروا ما قبل الياء للمناسبة فهي على هذا فُعْليلة
مغيّرة عن فعلولة والقايلون بانها من السراة وهو الخيار ذهبوا الى ذلك
لانها لا تحمل الا مسرية الا بعد اختيارها ووزنها عندهم فُعيلة فيكون
الواو الواحدة والياء الواحدة زايدة والمختار الاول وهو انها فُعْليّة
من السر لقوة المعنى كما تقدم واللفظ ايضا لكثرة فُعْليّة كحرّيّة وقلة فُعلولة
وعدم فُعِيلة وهنا مذهب آخر ذهب اليه الاخفش ولم يذكره المصنف
وهو انها فعلولة من السرور لانها تسر بها فابدلوا من الراء الاخيرة ياء ثم قلبوا
وادغموا كما مر قوله ومؤونة قيل من مانه يمونه لان معنى مانه قام بمؤونته
فعلى هذا اصله مَوُونة بواوين على فَعُولة قلبت الواو الاولى همزة لان الواو المضمومة
المتوسطة تقلب همزة نحو أدؤر وهذا على تقدير ان يقرأ قوله مان يمون بلفظ
الاجوف ويجوز ان يقرأ بالهمزة على ما ذكر في الصحاح والمغرب وهو ان المؤونة
فعولة بمعنى الثقل من مأنت القوم اذا احتملت مؤونتهم او بمعنى العُدّة من
قولهم اتاني هذا الامر وما مأنت له مأنا اذا لم تستعد له وقيل من الاون
لكون المؤونة مستلزمة للثقل والاون الثقل والاصل مأونة نقلت حركة
الواو الى الهمزة فصار مؤونة ووزنها على هذا مفعلة ذكر في الصحاح ان من
جعله من الاون فالاون العِدل واحد جانبي الخرج لانه ثقل على الانسان تقول
خُرْجٌ ذو اونين وهما كالعدلين ومنه قولهم اون الحمار اذا اكل وشرب وامتلا
بطنه وامتد خاصرتاه صار مثل الاون وقال الفراء من الاين وهو التعب
والشدة والاصل مأينة نقلت حركة الياء الى الهمزة فصار مأينة ثم قلبت

الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فصار مؤونة ووزنها على هذا
ايضا مَفُعُلة لكن الفراء فيه على اصله في ان الياء اذا وقعت عينا
مضموما ما قبلها تنقلب واوا لا ان تبدل الضمة كسرة كما هو مذهب سيبويه
والمختار الاول لدلالة المؤونة على معنى ما يكون مباشرة بخلاف
الثقل والتعب فانها قد لا يكونان ثمّ ولو سلّم كون ذلك لازما فليس دالا
عليه مباشرة وقول الفراء ابعد للزوم كثرة التغيير على مذهبه قوله
واما منجنيق وهي معربة مؤنثة قال زفر بن الحارث
لقد تركتني منجنيق ابن بجدل احيد من العصفور حين يطير واصلها
بالفارسية منجه نيك اي ما اجودني وانما حكموا بانها معربة لان الجيم
والقاف لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب الا ان تكون معربة نحو الجردقة
للرغيف وهي معربة كرده او حكاية صوت نحو جلنباق وهو حكاية صوت
باب ضخم في حال فتحه واصفاقه جلن على حدة وبق على حدة اذا عرفت ذلك
فاعلم ان الاكثر على ان الاسماء المعربة تحكم عليها بالاصلي والزايد لانها لما تكلمت العرب
بها وصرفتها في الجمع والتصغير اجروها مجرى العربي فلذا حكم على الف لجام وياء
ابريسم بالزيادة لقولهم لُجُم واباريسم وايضا يحكمون بذلك على معنى انها لو كانت من
كلامهم لكان قياسها ان يكون كذلك ومنهم من لا يتعرض لوزنه والحكم عليه بزيادة
في البعض واصالة في البعض ويقول انما ثبت ذلك فيما يكون من كلامهم واما
ما عربوه فلم يثبت ذلك فيه فاشار المصنف الى بيان وزن منجنيق ذاهبا
الى المذهب المختار وقال ان اعتد بقولهم جنقونا اي رمونا بالمنجنيق فوزنه
منفعيل لان اصوله الجيم والنون والقاف ونقل ابو عبيدة عن بعض العرب ما زلنا
نجنق ونقل غيره كنا نجنق مرة ونرشق اخرى وحكى الفراء جنقناهم وان
لم يعتد به لقلته في استعمال الفصحاء ولقول الفراء انه مولد من لفظ المنجنيق
لانه موضوع في لغة العرب فان اعتد بمجانيق فنفعليل لان حذف النون دل على

زائدة م زائدة م

زيادتها واذا كان النون زيادة لا يجوز ان يكون الميم زيادة ايضا اذ لا يجتمع
في اول الاسم النون زيادتان الا ان يكون جاريا على الفعل هكذا ذكر في شرح الهادي وان
لم يعتد بمجانيق فان اعتد بسلسبيل وقيل هو فعلليل كما ذهب اليه الاكثرون
فمجنيق فعلليل اذ التقدير انه لم يعتد بجنقونا ولا بمجانيق فلا يكون دليل
على زيادة الميم والنون والاصل عدم الزيادة والتقدير ان فعلليلا ثابت في
كلامهم فلا يلزم من كونه فعلليلا محذور كعدم النظير وغيره فيحكم انه فعلليل
وان لم يعتد بسلسبيل على الاكثر فوزن منجنيق فعلنيل اذ لا يكون فعلليلا لعدم
النظير ولم يدل دليل على زيادة ميمه ونونه الاولى والزيادة بالاخر وما قرب
منه اولى فيكون وزنه فعلنيلا ثم ان المصنف قدم جنقونا اذ الاشتقاق
مقدم على غيره واردفه بقوله مجانيق لان زيادة النون منه علم بالاشتقاق
واصالة الميم بعدم النظير ثم ذكر انه ان ثبت ان سلسبيلا فعلليل فهو كذلك
اذ لم يدل الدليل على زيادة الميم والنون والاصل عدم الزيادة وبعد ذلك تمسك
بعدم النظير وقال يكون فعلنيلا فلذلك وقع الترتيب هكذا فقد تقرر والمختار
من هذه المذاهب انه فعليل لان جنقونا غير معتد به لما مر ولا وجه لعدم الاعتداد
بمجانيق لان جمع منجنيق اما مجانيق او مجانيق وكلاهما يدل عليه ولعتبار الاخيرين
كان مشروطا بعدم اعتداد هذا فهذا هو المختار واليه ذهب سيبويه ومجانيق
يحتمل الثلثة لانه ان اعتد بجنقونا فوزنه مفاعيل والا فان اعتد بسلسبيل فوزنه
فلاليل والا فوزنه فلانيل ثم ان النظر الى مجانيق في ذاته يقتضي ان يكون وزنه فعاليل
ولذلك ذكر لولا انه ان اعتد بمجانيق فمنجنيق فنعليل فظهر انه اراد بالثلثة غير ذلك
فتامل قوله ومنجنون وهو الدولاب مثل منجنيق في اوزانه الا في منفعيل لانه ان اعتد
بمجانيق فمنجنيق فنعليل ومنجنون فنعلول والا فان اعتد بسلسبيل فمنجنيق فعلليل
ومنجنون فعللول والا فمنجنيق فعلنيل ومنجنون فعلنول وانما كان منجنون مثل منجنيق
لمجي منجنين بمعناه ولولا منجنين لكان منجنون فعللولا لمجي هذا الوزن في كلامهم كعضرفوط

ثم من جعل النون الاولى في منجنين ومنجنون اصلية جمعه على مناجين وكذا جمعه عامة
العرب ومن جعلها زائدة جمعه على مجانين وانما قال الا في منفعيل اذ لم يات مثل جنقون الدال
على زيادة الميم والنون في منجنون كما دل جنقونا على زيادتهما في منجنيق وذكر بعض الشارحين
انه لو قال منجنين مثله كان اولى لان صورة منجنين مثل صورة منجنيق لا صورة منجنون
وفيه نظر اذ لا شبهة في ان منجنينا مثله واراد المصنف ان يبين ان منجنونا ايضا
مثله وخندريس كمنجنين اي في القولين المشهورين وهما ان يكون على فعللي او فنعليل
لا فعلنيل وهو ظاهر اذ لا نون فيه في مقابلة النون الثانية من منجنين والمصنف
فصل بحث المنجنيق عما تقدمه بقوله واما وكانه انما فعل كذلك لان المنجنيق معرب
وما تقدمه ليس كذلك فلا يتحقق له اشتقاق مثل ما تقدمه ثم ذكر منجنونا وخندريسا
معها لما بينهما من المقاربة في عدد الحروف وكيفية الحركات والسكون والخلاف في الوزن
قوله فان فقد الاشتقاق اي فان فقد الاشتقاق فيعرف الزائد بخروج الكلمة
عن الاصول لما فرغ من الاشتقاق شرع في عدم النظير فنقول اذا لم يوجد الاشتقاق فاما
ان تخرج الكلمة او زنة اخرى لها عن الاصول اولا فان لم تخرج عنها فيعرف الزائد بغلبة
الزيادة كما يجي حيث اشار اليه بقوله فان لم تخرج فبالغلبة فان خرجت فذلك هو عدم
النظير وقسمه المصنف ثلثة اقسام الاول ان تخرج الكلمة عن الاصول على تقديري
الاصالة والزيادة معا ثم اشار الى القسم الاول بقوله بخروجها عن الاصول كتا تتفل
وهو ولد الثعلب وترتب وهو الشيء الثابت فانه ليس فعللا كجعفر بضم الفا في الاصل
فيحكم بزيادتها فيهما فوزنهما تفعل بفتح التا وضم العين واورد ههنا سوال في الشروح
وهو انه ليس تفعل ايضا في الاصول واجيب عنه بانه اذا تعارض الامران والحمل على
الزائد اولى لان ما زيد فيه من الكلم اكثر من المجرد هكذا ذكروه ويعلم منه ان تتفلا وترتبا
مما خرج عن الاصول بتقديري اصالة التا وزيادتها والكلام فيما تخرج عنها على احد
التقديرين فكيف يصح ذكرهما ههنا وغاية ما امكنني فيه ان يقال مراد المصنف ان
يبين انه اذا خرج اللفظ عن الاصول بتقدير اصالة حرف فانه يحكم بزيادة ذلك الحرف

بتقدير الاصالة الثاني ان لا تخرج هي بل تخرج زنة اخرى لها عنها الثالث ان تخرج تلك الكلمة عن الاصول

ومثل لذلك بما يخرج على تقدير الاصالة ولم يتبين خروجه على تقدير الزيادة ايضا فانه
ليس منظورا فيه ههنا وايضا ذكر في شرح الهادي ان ترتبا وهو الشيء الثابت
من الرتوب وهو الثبات وذكر بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك ان التاء الاولى
في ترتب زائدة لوجهين احدهما الاشتقاق وهو انه من رتب والثاني عدم النظير
فدل هذا على ان له اشتقاقا وقد جعله المصنف مما فقد فيه الاشتقاق ويمكن ان يقال
المراد من ايراده بيان انه يخرج عن الاصول على تقدير اصالة التاء من غير النظر الى
اشتقاقه لكنه كما ترى وكذا قالوا تنفل تفعل من النفل وهو لفظ الرتبى سمي به ولد
الثعلب لما فيه من اللين والصغر او من قولهم او من قولهم رجل تفل اي وسخ لكن يمكن
ان يمنع تحقق الاشتقاق هنا بل هو شبهة اشتقاق قوله وكنون كنتال وهو
القصير فانك لو جعلتها اصلية لكان وزنه فعللا او فعلالا وكلاهما مطرح فلذلك
حكم بزيادتها وكذا نون كنهبل وهو نوع من الشجر اذ ليس في الاصول مثل سفرجل بضم
الجيم فوزنه فنعلل وذكر في شرح الهادي انه لو قيل ليس في الكلام فنعلل ايضا قلت
الحمل على الزيادة اولى فيرد ههنا مثل ما مر قوله بخلاف كنهور وهي العظيم من
السحاب فانه لم يحكم فيه بزيادة النون لانه لو حكم باصالة نونه كان على وزن فعلل وهو
موجود في ابنيتهم الا ان الواو فيه للالحاق بسفرجل فوزنه ح فعلول قوله
ونون خنفقسا بفتح الفاء عطف على قوله نون كنتال الحكم بزيادتها لعدم فعللال
بفتح اللام الاولى وكنون قنفخر بضم القاف وهو العظيم الجثة لعدم فعلل قوله
او لخروج زنة عطف على قوله فبخروجها اي فان فقد الاشتقاق فيعرف الزائد بخروج
تلك الكلمة عن الاصول او بخروج زنة اخرى لتلك الكلمة عنها وهذا هو القسم الثاني
من عدم النظير وذلك كالتاء في تتفل وترتب بضم الاول فانه يحكم بزيادتها وان كان
فعلل موجودا في كلامهم كبرثن لما ثبت زيادتها في تتفل وترتب بفتح الاول فكذا
فيهما لان اللفظ والمعنى متفقان فكيف يكون في احدهما اصلا وفي الاخر زائدا قال
في الصحاح امر ترتب بضم التاء وفتح العين فاشار بقوله بضم التاء وفتح العين

الى ان التاء زائدة وذلك اذا لم يثبت جخدب بضم الجيم وفتح الدال الظاهر لخروجها
عن الاصول وكذا لو ثبت لما ثبت زيادة التاء في ترتب وكذا نون قنفخر بكسر القاف
وان كان مثل قرطعب كثيرا لما ثبت زيادتها في قنفخر بالضم وكذا نون خنفسار
بضم الفاء وان ثبت قرقصار لما ثبت زيادتها في خنفسا بالفتح والقرفصاء
ضرب من القعود وهو ان يجلس الشخص على اليتيه ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبي
بيديه يضعهما على ساقيه كما يحتبي بالثوب تكون يداه مكان الثوب وكهمزة النخ
وهو عود يتبخر به فانه يحكم بزيادتها وان كان فعلل كثيرا بنيت وهو الغليظ
ثابتا في كلامهم لزيادتها في النخوج وهما متحدان في المعنى والاصول وذكر في الشروح
انه يحكم بزيادة همزة النخ وان كان مثل سفرجل موجودا في كلامهم وسيبويه ان نونه
اصلية وليس كذلك بل هي زائدة لما ستعرف ان النون كثرت زيادتها ساكنة وايضا
ذكر في الصحاح والمفصل وشرح الهادي ان وزنه افنعل فان قيل هلا عكست
في هذه الامثلة بان تحمل قنفخر بضم القاف على قنفخر بكسر القاف فتحكم باصالة النون
وكذا في غيره قيل لانه يلزم من ذلك مخالفة الاصول بخلاف ما ذكرنا قوله
فان خرجتا هذا هو القسم الثالث من اقسام عدم النظير فان خرجت الزنتان
عن الاصول ويريد بالزنتين ما يحصل على تقدير الاصالة وعلى تقدير الزيادة كنرجس
فانك لو جعلت النون زائدة فهو على زنة نفعل ولو جعلتها اصلا فهو على زنة فعلل
وكلاهما خارجان عن الاصول فيحكم بالزيادة لكثرة الزيادة ولو سميت به لم تصرفه
لانه على مثال تضرب وبعضهم يقول نرجس بكسر النون وهي فيه زائدة ايضا
لاتفاق اللفظ والمعنى فان قيل نرجس اعجمي فهلا جعلتم النون اصلا وان خالفت
الكلمة الاصول حملا على ما ذهب اليه ابو الحسين الاخفش في جالينوس من كونها
اصلا وان خرج الوزن عن الاصول فالجواب ان الفرق بينهما كون جالينوس
علما في لغة اهله كزيد وعمرو في لغة العرب وقد تقول ان الاعلام يستجاز
فيها ما لا يستجاز في غيرها وليس كذا نرجس لانه اسم جنس ذكره بعض الفضلاء

فى شرح تصريف ابن مالك وكَنْطَأْوٍ وهو القصير اذ لانظير له فى كلامهم على تقدير
اصالة النون ولا على تقدير زيادته وفيه نظر امّا اولا فلانا لا نسلم انه لا نظير
له على تقدير زيادة النون لان وزنه ح فَنْعَلْو ونظيره كِنْتَأْوٌ لعظيم اللحية
من كَثَأَتْ لحيته نَبَتَتْ وعَنْزَهْوٌ للذى لا يحدّث الناس ولا يلهو وفيه
غفلة قال فى الصحاح رجل عزهاة وعِزْهِيٌّ منوّن للذى لا يطرب للهو
او فِنْعَالٌ ونظيره سِنْدَأْوٌ من السَّدْوِ مصدر سَدَتْ الابل فى سيرها مدّت
ايديها واما ثانيا فلانا لا نسلم انه لا نظير له على تقدير اصالة النون فان نظيره
قِرْطَعْبٌ فان قيل الحكم بزيادة النون فيه لامرين احدهما الزام كون الثانى
من هذا النحو حرفا من حروف الزيادة وهذا دليل على انها مزيدة والثانى ان اكثر
ما جاء من ذلك قد دلّ فيه الاشتقاق على زيادة النون مع الواو كما فى كِنْتَأْوٍ وعنزهو
او على زيادة النون مع الهمزة كما فى سِنْدَأْوٍ وما لم يعلم اشتقاقه من ذلك حمل
على ما علم اجيب بانه لو كان كذلك لا يعلم زيادة النون فيه ح لعدم
النظير بل بامر آخر فلا يكون مما نحن فيه وما قيل انه من حَظَأَتْه الارض صرعته
فيلزم الخلف لان الكلام فيما فقد فيه الاشتقاق غير وارد لانا نمنع تحقق
الاشتقاق همنا بل غايته شبه الاشتقاق ولا بأس به وكجُنْدَبٍ وهو
ضرب من الجراد فانه يحكم بزيادة نونه لانه لا نظير له على تقدير اصالة النون
وزيادته وهذا اذا لم يثبت جُخْدَبٌ بفتح الدال وهو بمعناه واما اذا ثبت
جخدب كما رواه الاخفش ووزنه فعلل لعدم الدليل على زيادة نونه
والاصل الاصالة قيل لا نسلم ان جُنْدَبًا يكون فعللا على تقدير ثبوت جخدب
فان الاشتقاق يدل على زيادة نونه لانه من الجَدْب لان الارض تجدب
مع الجراد غالبا ويمكن ان يقال هذا انما يتم لو كان هذا اشتقاقا محققا
وليس كذلك قوله الا ان تشذ الزيادة يعنى الا ان يكون ذلك الحرف
مستبعدا زيادته فى ذلك المحل فانه يحكم باصالته كميم مَرْزَجُوش اذ لم يثبت

زيادة الميم فى اول الكلمة حال كونها خامسة اى واحدة من الخمس يعنى اذا وقعت
الميم فى اول الكلمة بحيث اذا جعلت اصلا كانت واحدة من الحروف الاصول وكانت
الخمسة فلا يحكم بزيادتها وذلك فى غير الجارى على الفعل دون نونها فانه يحكم فيه
بزيادة النون لعدم فَعَلُّول فوزنه فَعَنْلُول قوله ونون بَرْناسَاء عطف
على قوله ميم مرزجوش اى الا ان تشذ الزيادة كميم مرزجوش وكنون برناساء
فانه يحكم باصالتهما ووزنه فُعْلالاء صرح بذلك فى شرح الهادى وايضا
ذكره فى المفصل فى الرباعى الذى زيد فيه ثلاثة احرف فلو كان عطفا على
قوله دون نونها كما ذكر بعض الشارحين لكان المعنى انها زائدة فينبغى ان
يكون مزيد الثلاثى وليس كذلك لما مرّ ويؤيده ما ذكرنا ان النون لا يزاد ثالثة
متحركة كما اشار اليه المصنف بقوله وثالثة ساكنة والبرناساء الناس يقال
ما ادرى من اى البرناساء هو قوله واما كَنَابِيل فمثل خزعبيل على
انه جعله مزيد الخماسى على فَعَلّيل لكن هذا اللفظ ذكر فى شرح الهادى من
مزيد الرباعى بهذه العبارة وهو قوله وفُعَالِيل بضم الفاء لم يأت منه
الا اسم واحد وهو كُنابيل وايضا ذكر هذا اللفظ فى المفصل فى الرباعى الذى
زيد فيه حرفان ولم يورد عليه المصنف فى شرحه بل اكتفى بقوله وهو اسم
ارض علم ينبغى ان لا ينصرف ويمكن ان يقال مراده ان النون فيه اصلية
اذ الكلام فى زيادة النون واصالته لكن فيه تعسف والخزعبيل الباطل
قوله فان لم تخرج فبالغلبة لما فرغ من عدم النظير شرع فى غلبة الزيادة
اى فان فقد الاشتقاق ولم تخرج الكلمة ولا زنة اخرى لها بتقدير الاصالة
ولا بتقدير الزيادة عن الاصول فتعرف الزيادة بغلبة الزيادة وقد عرفت
فى اول هذا الباب ان الغرض من هذا الباب بيان الزيادة التى هى لغير الالحاق
والتضعيف وانما ذكر التضعيف هنا لغلبة زيادته لا انه مما نحن فيه و
لذلك مثّل له بما ليس من حروف الزيادة كما فى قردد وعصبصب ثم ان التضعيف

اما ان يكون للالحاق او لغيره فان كان للالحاق فاما بتكرير حرف واحد كقردد وهو
المكان الغليظ المرتفع ألحق بزيادة الدال بجعفر ولذلك لم يدغم او بتكرير حرفين
وح اما ان يكون بتكرير الفاء والعين كمرمريس وهي الداهية الشديدة من المراس
وهي الشدة كرر الفاء والعين فيه للالحاق بسلسبيل فوزنه فعفعيل او
بتكرير العين واللام كعصبصب وهو الشديد من العصب وهي الطي الشديد
كرر فيه العين واللام للالحاق بسفرجل ووزنه فعلعل وان لم يكن للالحاق
فكهمرش وهو العجوز فان الاكثرين ذهبوا الى انه فعّلل بتضعيف العين حكموا
بذلك لكثرة التضعيف وقال الاخفش اصله هنمرش كجحمرش بمعناه ووزنه
فعلّلل واستدل على ذلك بعدم النظير وقوله ولذلك لم يظهروا كانه اشارة
الى جواب سؤال وهو ان يقال لو كان اصله هنمرشا لما ادغم لانه لا يدغم من المتقارب
ما يؤدي الى اللبس بتركيب آخر فاجاب بانه لا يلتبس هنا لعدم فعّلل فيعلم انه
فعلّلل وفي نحو كوكم الثاني لاعلم ان الدال الثانية في قردد انما جعلت بازاء
راء جعفر واذا ثبت زيادة الثاني فيه فكذا في غيره وقال الخليل الاول
لان الحكم على الساكن بالزيادة اولى وجوز سيبويه الامرين لتعارض
الامارتين ولا يضاعف الفاء وحدها لانه اما ان يكرر قبل العين او بعده
فان كرر قبله فيؤدي الى الادغام وهو متعذر لاستلزامه الابتداء بالساكن
فان قيل فليؤت بالهمزة قلت قد يلتبس مع الاستغفار وان كرر بعده العين
يلزم تكرار الحرف مع الفصل بحرف اصلي ولم يثبت مثله في لغتهم فنحو زلزل
رباعي وكذا صيصية وهو الحصن لامر وكذا قوقيت من قوقى الديك قوقاة
اي صاح وضوضيت من الضوضاء وهو الصياح ذكر بعض الفضلاء في شرح
تصريف ابن مالك ان اصلهما قوقوت وضوضوت قلبت الواو فيهما ياء
لوقوعها رابعة كما في اغزيت ليس فيهما تكرار فاء ولا عين لام ولا زيادة حرفي لين
لانه لو جعل كلاهما زايدا لبقي حرفان ولو جعل احدهما زايدا لزم التحكم وكذا

والزايده

سلسبيل خماسي ووزنه فعلليل وليس فيه تكرار فاء ولا عين لام وانما جوزوا
نحو مرمريس مع ما يلزم من الفصل بين الحرف الاصلي الذي هو الميم الاول والحرف
الزايد الذي هو الميم الثاني بحرف اصلي وهو الراء لان الراء مكررة في مرمريس فكانه
ليس باصلي هذا مذهب البصريين واما الكوفيون فيجوزون تكرار الفاء وحدها
وقالوا زلزل من زلّ وصرصر اي صوّت من الصرّ ودمدم اي اهلك من دمّ
قوله وكالهمزة اولا مع ثلثة اصول فقط لانها كثرت زيادتها عند وجود
هذا الشرط فيما عرف بالاشتقاق كاحمر واصفر فيحمل ما لم يعرف اشتقاقه
من هذا القبيل عليه فافكل وهو الرعدة افعل لامر وجمعه افاكل وهو منصرف
ولو سميت به لم يصرفه للعلمية ووزن الفعل وقوله اولا احتراز عن
ان يكون غير اول فانه يحكم ح باصالتها لقلة زيادتها غير اول مع ان الاصل
عدم الزيادة كقولهم برائل الديك برائله اذا ادبر ايله وهو شعر قفاه الى
يافوخه عند الهراش مثلا فان الهمزة فيه اصل وكذا تكرفأ السحاب اي
ارتفع وقوله مع ثلثة اصول احتراز عن ان يكون بعدها اصلان كايتب وهو
ثوب يشق من وسطه فتلقيه المراة في عنقها من غير كم ولا جيب فالهمزة
فيه اصل والا لكانت الكلمة المعربة على حرفين وقوله فقط احتراز عن
ان يكون بعدها اربعة احرف اصول كاصطبل فانه يحكم باصالتها اذ لم يثبت
زيادتها في مثل هذا الموضع باشتقاق ولا غيره والاصل عدم الزيادة قال
ابو البقاء الدليل على اصالتها وجهان احدهما انها ثقيلة والكلمة الرباعية
مستثقلة وليست الهمزة فيها لمعنى فلا وجه لزيادتها والثاني انها اعجمية
فلا يعرف له اصل ولذلك حكم باصالة الهمزة في ابراهيم واسماعيل واذا كان
بعد الهمزة اربعة احرف لكن احدها زايدة كاجفيل وهو الجبان فانه يحكم
بزيادة همزته اذ بعدها ثلثة اصول فقط قوله والميم كذلك اي
الميم في الزيادة كالهمزة فان موضع زيادتها ان تقع في اول بنات الثلثة

غالبا لان الهمزة من اول مخارج الحلق مما يلي الصدر والميم من الشفتين وهو اول المخارج من الطرف الاخر فجعلت زيادتهما اولا لينا سب مخرجاهما موضع زيادتهما ولا يحكم بزيادتهما غير اول الا اذا دل دليل على زيادتها لكن الهمزة زيدت في الاسم والفعل والميم لم تزد الا في الاسم فاذا وقعت اولا بعدها ثلثة احرف اصول حكم بزيادتهما وقد زيدت زيادة مطردة في اسم الفاعل واسم المفعول وفي المصدر واسم الزمان والمكان والالة عرف ذلك الاشتقاق فان ابهم شيء حمل على ما علم فالميم في منبج اسم بلدة زايدة والنون اصلية اذ لا يجوز ان نجعلهما اصليين اذ ليس في الاصول مثل جعفر بكسر الفاء ولا ان نجعلهما زايدتين لانه يبقى الكلمة المعربة على اصلين الباء والجيم فتعين ان يكون احدهما اصلا والاخر زايدا فقضينا بزيادة الميم لان زيادة النون ثانية قليل قوله والياء زيدت مع ثلثة فصاعدا لما عرف بالاشتقاق زيادتها كذلك كضيغم وهو الاسد من الضغم وهو العض فيحمل ما لم يعلم اشتقاقه عليه كيرمع وهو حجارة بيض دقاق لا في اول الرباعي كيستعور وهو اسم موضع عند حرة المدينة وشجر يستاك به وكساء يجعل على عجز البعير واسم من اسماء الدواهي ويقال ذهب في اليستعور اي الباطل فالياء فيه اصل لان الزوايد لا تلحق بنات الاربعة من اولها الا ما كان جاريا على الفعل وقوله الا فيما يجري على الفعل اراد به المضارع كيدحرج والسلحفية وهي دابة جلدها عظام فعلية زيدت فيه الياء للالحاق بقذعملة قوله والواو والالف زيدتا مع ثلثة فصاعدا كجوهر من الجهارة وهي الحسن وكوثر يقال رجل كوثر اذا كان كثير العطاء قال

وانت كثير يا ابن مروان طيب وكان ابوك ابن العقايل كوثرا

وكضارب وكتاب فيحمل ما لم يعلم اشتقاقه عليه فلذلك يقال وزن كنهور وهو السحاب العظيم فعللول ذكر في المفصل وفي شرح الهادي انه اذا وقعت الواو غير اول مع ثلثة احرف اصول فصاعدا فلا يكون الا زايدة ويكون ثانية كما ذكرنا وثلثة

كجدول ورابعة كحمار وخامسة كعضرفوط قوله الا في الاول الا في اول الكلمة فانهما لا تزادان فيه اما الالف فظاهر واما الواو فلانها ان كانت مضمومة او مكسورة تطرق اليها الهمزة كاجوه واشاح وان كانت مفتوحة تطرق اليها الهمزة عند تصيير ورتها مضمومة وذلك في الاسم حال التصغير وفي الفعل عند بنائه للمفعول واذا همزت لم يعلم اهي المنقلبة ام لا ولذلك كان ورنتل وهو الداهية على وزن فعنلل كجحنفل وهو الغليظ الشفة قوله والنون اصل هذه الالف والنون ان يلحق بالصفات مما مؤنثه فعلى نحو غضبان وعطشان وسكران لان الصفات بالزيادة اولى من الاسماء من حيث انها مشتبهة بالافعال والفعل اقعد في الزيادة من الاسم وزيادتهما في الاسماء نحو عمران وعثمان للحمل عليها روي انه صلى الله عليه وسلم قال لقوم من انتم فقالوا نحن بنو غيان قال بل انتم بنو رشدان فما جاء من هذا النحو فاحكم فيه بزيادتهما الا ان يدل دليل على خلافه كما في سيبويه نون مران اصلي وانه من المرانة وهي اللين والمران بالفتح والتشديد اسم موضع واما نحو عنان وسنان فالنون فيه اصلية اذ لم يتقدمه ثلثة اصول وتزاد ايضا ثالثة ساكنة كثيرا نحو شرنبث وهو الغليظ الكفين والرجلين لقولهم في معناه شرابث بضم الشين وعرند وهو الغليظ من قولهم شيء عرد اي صلب ولقولهم في معناه عرد قال الشاعر

والقوس فيها وتر عرد

ولانه ليس في الاصول مثل جعفر بضم الجيم والعين فان قيل ففي كلامهم جبن وعتر قلنا المراد ان يكون اللامان مختلفين ولذا عصنصر وهو اسم جبل لانها ثالثة ساكنة في اسم على خمسة احرف فيحكم بزيادتها لانها وقعت موقع الالف الزايدة الا ترى انهما تعاقبتا على الكلمة الواحدة نحو شرنبث وشرابث والالف فيهما زايدة لانها لا تكون اصلا في بنات الاربعة فكذا ما وقع موقعها واشار المصنف بقوله كثرت الى اخره الى ان زيادة النون اولا كنرجس وثانيا كعنسل ورابعا كرعشن وان وقعت

تعاقبتا

فى كلامهم كما ذكر المصنف كلا منهما فى موضعه لكنهما لم تكثر وقوله بعد الف شامل
للخامسة كما ذكرنا من الامثلة والسادسة كزعفران والسابعة كالعنبوثرا
وهو نبت طيب الريح وقوله واطردت يدل على ان زيادتهما فى غير المضارع
نحو نضرب والمطاوع نحو انقطع غير مطردة ومعنى قولنا غير مطردة انا لا نحكم
بزيادتهما الا اذا دل دليل من اشتقاق او غيره على زيادتهما ولذلك حكمنا باصالة
نون نهشل وهو الذيب والصقر ايضا وعنتر وهو الذباب الازرق واما زيادتهما
فى التثنية والجمع المصحح والامثلة الخمسة فقد مر فى النحو مع ان بعضها بعد الالف
اخر او البعض الاخر قريب منه فلذا لم يذكره المصنف ههنا قوله والتاء
فى تفعيل ونحوه من تفعل وتفاعل وفى نحو رغبوت وتدمر والسين اطردت زيادتها
فى استفعل وشذت فى اسطاع قال سيبويه هو اطاع فمضارعه يطيع بالضم
وذكر ابو البقاء انهم انما زادوا السين ليكون جبرا لما دخل فى الكلمة من التغيير لان
اصلها اطوع يطوع وقال الفراء اصله استطاع حذفت التاء فليست
زيادة السين شاذة بل الشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع وحذف التاء فمضارعه
يسطيع بالفتح ثم ان بكرا يلحقون السين غير المعجمة بكاف الخطاب للمؤنث فيقولون
اكرمتكس ومررت بكس وبنى تميم الشين المعجمة وكلاهما فى حال الوقف لابقاء
الكسرة اذ لو سكنوا الكاف لذهب الفرق بين المذكر والمؤنث وخصوا السين والشين
لخفائهما لما بهما من الهمس فعلم ان السين حرف جئ به لمعنى فعدها من حروف
الزيادة غلط وايضا فعدها يستلزم عد الشين ايضا منهما لكون كل منهما للمعنى
المذكور وينبغى ان تعلم انه اذا زيد شى بحيث يصير مع المزيد فيه كشى واحد
لا ينافى ذلك كونه مما نحن فيه اى من باب ذى الزيادة كالف ضارب وواو
مضروب واما ان لم يصر مع الاول شيئا واحدا بل يكون كلمة متصلة باخر
كلمة اخرى كسين اكرمتكس وهاء اخشه فلا يكون مما نحن فيه ثم قيل الكسكسة
بكسر الكاف لان السين انما تلحق بكاف المؤنث وهى مكسورة فالحكاية ايضا

ما فصح الناس فقال رجل من جرم ... فقال ... عن ... من العراق

لما فيه من الحيه ... من العراق

بالكسر والمختار انها بالفتح لانها مصدر فعلل الماخوذ منها اشتقاقا وهو مفتوح
الفاء واللام الاول لا غير الا ترى الى قولهم بسملة بفتح الباء فى مصدر بسمل اذا قال
بسم الله وان كانت الباء فى بسم الله مكسورة وكذا السبحلة فى مصدر سبحل اذا
قال سبحان الله وان كانت السين فى سبحان الله مضمومة واعلم ان كليهما اعنى
الحاق السين والشين غير فصيح حكى ان معاوية قال يوما تباعدوا عن فراتية العراق
وتيامنوا عن كشكشة تميم وتياسروا عن كسكسة بكر ليس فيهم غمغمة
قضاعة ولا طمطمانية حمير فقال معاوية من هم قال قومى والفراتية
لغة اهل الفرات الذى هو نهر الكوفة لانهم خالطوا العجم والنبط فتغيرت
لغتهم والشلشلة والكسكسة قد ذكرناهما سميا بذلك لتكرار الكاف مع
السين والشين فيهما والغمغمة ان لا يبين الكلام واصله اصوات الثيران
عند الذعر واصوات الابطال عند القتال والطمطمانية ان يكون الكلام شبيها
بكلام العجم يقال رجل طمطم بالكسر اى فى لسانه عجمة لا يفصح واما اللام فقليل
زيادتها لانها ابعد حروف الزيادة شبها بحروف المد حتى قال بعضهم الياء
فى فيشلة وهو راس الذكر وفى هيقلة وهو الذكر من النعام وفى طيسل وهو
الكثير من الماء والرمل وغيرهما زائدة ووزنها فيعلة وفيعل فيكون
معنى فيشة وهيق وطيش لا من لفظها وان توافقا فى بعض الحروف
كدمث ودمثر وقالوا فى فحجل انه كجعفر مع انه بمعنى الافحج وهو الذى
يتدانى صدور قدميه ويتباعد عقباه لكن المختار ان لام فيشلة و
طيسل وفحجل زائدة ولا اعتداد بمثل دمث ودمثر لقلته والالحاق
بالاكثر اولى وفى هيقل احتمال لقولهم هيق وهيقل وقول المصنف حتى
قال بعضهم يدل على انه استبعد الحكم باصالة اللام فيهما واما قال كجعفر
لكون تصريحا باصالة اللام واما الياء فكان المبرد لا يعدها من حروف
الزيادة واورد عليه من خمسة اوجه الاول قولهم اخشه اجاب

الفرق بين تعدد المثالين والامثلة السابقة وجود الياء فى الامثلة
السابقة وعدمه فى احدهما فيهما

المصنف عنه بان ذلك لا يلزم لانها حرف جئ به لمعنى فلا يكون من حروف
الزيادة الثاني انهم قالوا في جمع ام امهات وقال الشاعر
اني لدى الحرب رخي اللبب معتزم الصولة عالي النسب امهتي
خندف والياس ابي واللبب ما يشد على صدر الدابة يمنع الرحل من الاستيخار
يقال فلان في لبب رخي اذا كان في حال واسعة ويقال اعتزمت على
كذا بمعنى عزمت عليه والاعتزام لزوم القصد في المشي وخندف امراة الياس
بن مضر واسمها ليلى نسب ولد الياس اليها وقيل سميت بذلك من الخندفة وهي
مشية كالهرولة والهاء زايدة لان امهة فعلة بدليل الامومة في مصدره
وامات في جمعه قال اذا الامهات قبحن الوجوه فرجت الظلام بامّاتكا
واجيب عن ذلك بمنع ان امهة فعلة والهاء زايدة وسنده ان الهاء يجوز ان يكون
اصلا لانه نقل خليل بن احمد في كتاب العين من قولهم تامهت بمعنى اتخذت اما
ومما يدل على اصالة الهاء قولهم امهة فعلة كابهة وهي العظمة ثم حذفت
الهاء والتاء ايضا فوزن ام فع فالامومة فعوعة ثم بتسليم انه فعل لكن
لا يلزم منه زيادة الهاء في امهة لجواز ان يقال هما اصلان فام فعل وامهة فعلة
كدمث ودمثر بمعنى وهو المكان اللين ولا يمكن ان يقال الراء زايدة لانها ليست من
حروف الزيادة وكذا يقال عين ثرة وسحاب ثر اى كثير الماء ورجل ثرثار اى
مكثار ومهذار من الثرثرة وهي كثرة الكلام وترديده فانه لا يمكن الحكم بزيادة
الثاء الثاني في ثرثار لما يلزم من الفصل وكذا لؤلؤ ولآل فان لآلا الرابع اللؤلؤ
ليس من اللؤلؤ الرباعي فان النسبة لا تجيء الا من الثلاثي كما هو معلوم من قاعدتهم
فلآل من الثلاثي لم يستعمل ذلك الثلاثي ولا يمكن ان يكون الهمزة الثانية
في لؤلؤ زايدة والا لزم باب سلس ثم قال في شرح الهادي الحكم بزيادة
الهاء اصح لقولهم ام بينة الامومة وقولهم تامهت شاذ مستنكر ثم قال
وفي كتاب العين من الاضطراب والتصريف الفاسد ما لا يدفع واعتقاد زيادة

فعا الامر

الهاء في امهات اولى من اعتقاد حذفها في امات لان ما زيد فيه
في الكلام اضعاف ما حذف منه واما نحو دهث ودمثر فقليل لا يعبا
به ثم اعلم ان همزة الياس همزة قطع حذفها الشاعر للضرورة
الثالث اهراق في اراق بزيادة الهاء ذكر في الشرح المنسوب الى
المصنف انه لا جواب عنه الا دعوى الغلط فيمن قاله لانه لما ابدل الهمزة
في هراق توهم انها فاء فادخلت عليها الهمزة واسكنت وذكر في الصحاح
انه يقال هراق الماء يهريقه بفتح الهاء هراقة اى صبه واصله اراق
يريق اراقة واصل اراق اريق واصل يريق يؤريق واصله يأريق وانما
قالوا انا اهريقه ولا يقولون انا اؤريقه لاستثقالهم الهمزتين وقد زال
ذلك بعد الابدال وفيه لغة اخرى وهي اهرق الماء يهرقه اهراقا على افعل
يفعل قال سيبويه قد ابدلوا من الهمزة الهاء ثم الزمت فصارت كانها
من نفس الكلمة ثم ادخلت الالف بعد على الهاء وتركت الهاء عوضا من حذفهم
العين لان اصل اهرق اريق وفيه لغة ثالثة وهي اهراق يهريق اهرياقا فهو مهريق
والشيء مهراق ومهراق ايضا بالتحريك وهذا شاذ ونظيره اسطاع يسطيع
اسطياعا بفتح الالف في الماضي وضم الياء في المستقبل لغة في اطاع يطيع فجعلوا
السين عوضا من ذهاب حركة عين الفعل فكذلك حكم الهاء الرابع ان ابا الحسن
قال هجرع للطويل من الجرع للمكان السهل وجوابه انه بعيد لعدم المناسبة
بين الطويل والمكان السهل وقوله هبلع للاكول من البلع وان كان اقرب مما
قاله في هجرع لكن العلماء خالفوه في ذلك والاشتقاق ليس بواضح فلا يكون
دليلا الخامس انه قال الخليل الهركولة للضخمة هفعولة من الركل وهو الضرب
بالرجل الواحدة فحكم بزيادة الهاء وجوابه يعلم مما مر قوله
فان تعدد الغالب مرتبط بقوله فان لم تخرج فبالغلبة فكانه قال نحكم بزيادة
الاغلب زيادته ان لم يتعدد الغالب وان تعدد فما امكن جعل الجميع زايدا

ان يكون سوى المتعدد ثلثة احرف اصول او لا يكن فان امكن حكم بالزيادة في
المتعدد سواء كان ثلثة او اثنين نحو ابهيخرى وهي العادة حكم فيها بزيادة
الهمزة والياء والالف قيل سميت بذلك لانه يتجر اليها في كل شيء وحبنطى
وهو الصغير البطن وقيل القصير حكم فيها بزيادة الالف والنون وان لم يكن
بل تعين احدهما وجب الترجيح وذلك ثلثة اقسام لانه اما ان تخرج الكلمة
عن الاصول على تقدير جعل احدهما اصلا دون الاخر وخرجت على التقديرين
او لم تخرج اصلا فان خرجت على تقدير جعل احدهما اصلا دون الاخر حكم
بزيادته كميم مريم ومدين وهو اسم مكان فانك تحكم بزيادتها دون الياء لعدم
فعيل وكثرة مفعل وكهمزة ايدع وهو الزعفران فانك تحكم بزيادتها دون
الياء لعدم يفعل وكثرة افعل وكياء تيحان وهو الذي يقع فيما لا يعنيه فانك
تحكم بزيادتها دون التاء لوجود فيعلان بفتح العين ولا يجوز ان يروى
بكسرها لان فيعلان لم يجيء في الصحيح ويبنى المعتل عليه قياسا وفيعل كسيد
الابنية المختصة بالمعتل ومثل تيحان ميلان وهما صفتان حكاهما سيبويه
بالفتح ومثالها في الصحيح تيقبان وشيصبان والتيقبان شجر يتخذ منه السروج
قال ابن دريد وهو بالفارسية آزاد درخت والشيصبان اسم قبيلة من
الجن وكتاء عزويت وهو طاير واسم بلد فانه يحكم بزيادتها واصالة الواو
دون العكس لوجود فعليت كعفريت من العفر وعدم فعويل ولا يجوز ان يكونا
زايدين اذ الاسم المتمكن لا يكون على حرفين ولا يكونا اصليين على فعليل كبرطيل
وهو حجر طويل قدر الذراع وشنظير وهو السيء الخلق لما مر ان الواو اذا كان
مع ثلثة احرف اصول يكون زايدا ابدا الا في الاول وكطاء قطوطى فانك تحكم
بزيادتها دون الالف لوجود فعوعل كعثوثل وهو الرجل المسترخي الاعضاء
وعدم فعولى والقطو مقاربة الخطو وكلام ادلولى اي اسرع دون الفها
لوجود افعوعل كاعشوشب وعدم افعولى ومثل ادلولى من المعتل اقطوطى

فيقال قطا في مشيه يقطوا واقطوطى مثله من القطو قيل في شرح الهادي
الحقوا ادلولى باغرورى وبنوه على الزيادة فلم يفارقه كما كان اغرورى كذلك
وكراء حولايا وهو اسم مكان دون ياءيها لوجود فوعالا مثل زوعالا وهو النشاط و
عدم فعلايا وكالياء الاولى مع التضعيف من يهير دون الياء الثانية
لوجود يفعل وعدم فعيل ذكر في الصحاح ان اليهير بتشديد الراء صمغ الطلح قال
الشاعر اطعمت راعي من اليهيرا وهو يفعل لانه ليس في الكلام فعيل لكنه لم يذكر
مثال يفعل وقال المصنف فيما فيه الزيادتان المفترقتان من شرح المفصل
انه اهمل الزمخشري مثال يفعل وهو يهير بمعنى الباطل ولم يذكر المصنف مثالا
آخر يتحقق به انه يفعل وصاحب الهادي ذكر يهيرا في شرحه في موضع بتخفيف
الراء مع يلمع وهو السراب ويرمع وقد فسرناه ويلمق وهو القباء فارسي معرب
وفسره بالحجر الصلب وصمغ الطلح والتراب وحكم بان وزنه يفعل بالتخفيف
وذكره في موضع آخر بتشديد الراء مع زيادة الالف في آخره فقال يهيرى بمعنى
الباطل وهو يفعلى كيحمرى بمعنى الاحمر ولم يذكره فيما فيه الزيادتان المفترقتان فقد
تعذر مثال يفعل بتضعيف اللام ويدور في خلدي انه يمكن تحقيق مثاله بان يقال
يفعل بالتخفيف كثير نحو يلمع ويرمع فاذا وقفت عليه التضعيف يصير على مثال
يفعل بتشديد اللام فقد تحقق يفعل بالتضعيف في الجملة وفعيل غير موجود بوجه
والحمل على ما ثبت اولى وكهمزة ارونان يقال يوم ارونان اي شديد دون
واوه لعدم فعولان ووجود افعلان وانه يات الا انبجان اي مدرك منتفخ
ذكر في الصحاح ان هذا الحرف يعني الانبجان في بعض الكتب بالخاء المعجمة ثم قال
فيه وسماعي بالجيم عن ابي سعيد وابي الغوث وغيرهما [illegible] فان خرجتا
لما فرغ من القسم الاول وهو ان تخرج الكلمة عن الاصول على تقدير كون احدهما
اصلا دون الاخر شرع في القسم الثاني وهو ان تخرج على التقديرين فرجح ههنا
بالاكثر زيادة كالتضعيف في تمنان اذ فعلان وتفعلان لم يوجد في ابنيتهم
واحد اولى من حمله على ما لا مثال له يقال مجين م

وبيان ذلك ان يقال لما ثبت الياء بالتخفيف يفعل بالتخفيف لثبوت
يفعل دون فعيل للامر وجب ان يكون الياء بالتشديد
يفعل بالتشديد لانه لما ثبت زيادة ياء الاولى واصالة
الياء الثانية في احد المثالين وجب ان يكون في الاخر كذلك
لتوافقهما في المعنى والحروف م

لكنّ زيادة التضعيف اكثر فوزنه فعّلان يقال جاء ناعلى تيفان ذلك اى على اوله
وكالواو فى كوألل وهو القصير فان فوعّلا وفعّالا لم يوجد لكن زيادة
الواو اكثر من زيادة الهمزة فوزنه فوعّلل ثم انه قد علم مما مر ان نون
حنطأو زيادة فلو جعلنا الهمزة ايضا زائدة دون الواو لكان وزنه فنعلا
ولم يوجد ولو عكست لكان فنعلوا ولم يوجد لكن زيادة الواو اكثر فوزنه
فنعلو وقد بيّنا ما فيه من الكلام قوله فان لم تخرج فيهما هذا هو
القسم الثالث وهو ان لا يخرج اللفظ عن الاصول على تقدير جعل ايهما فرض
زائدا فحينئذ اما ان يكون هناك اظهار شاذ او لا فان كان فاما ان يثبت
شبهة الاشتقاق او لا فان لم يثبت شبهة الاشتقاق رجح بالاظهار
الشاذ اتفاقا ولم يذكره المصنف لوضوحه وان ثبت شبهة الاشتقاق فاما
ان ثبت فى احدهما او فيهما فان ثبت فى احدهما فقيل يرجح بالاظهار الشاذ وقيل
بشبهة الاشتقاق ومن ثم اختلف فى يأجج اسم قبيلة ومأجج اسم مكان فمن
رجح بالاظهار الشاذ لئلا يلزم خرم قاعدة معلومة وهى الادغام عند اجتماع المثلين
قال وزنهما فعلل والجيم الثانية للالحاق بجعفر ومن رجح بشبهة الاشتقاق
لئلا يلزم بناء لم يوجد فى كلامهم قال وزنهما يفعل ومفعل اذ وجد فى بناء يهجج
لم يوجد يأجج ومأجج نجعله على بناء كلامهم اشبه وفيه نظر لتعذر الاطلاع على
كل ما وقع فى كلامهم فثبت ان الاخذ بالاظهار الشاذ اولى ومعنى شبهة الاشتقاق
ان يوافق البناء بناء كلامهم فى الحروف الاصول ولم يعلم الموافقة فى المعنى الاصلى
ثم انه وقع فى الشروح ان من رجح بشبهة الاشتقاق كيقول يأجج من الج وليس
كذلك والا لكان وزنه عنده فاعلا لا مفعلا قوله ونحو محبب وهو علم يقوى
القول الضعيف وهو الاخذ بشبهة الاشتقاق لاتفاقهم على انه مفعل فلو رجح بالاظهار
الشاذ لقيل وزنه فعلل وجوابه اما بانه علم والاعلام يغتفر فيها ما لا يغتفر
فى غيرها فلهذا لا يلزم ترجيح شبهة الاشتقاق على الاظهار الشاذ فى العلم

ترجيحا

ترجيحهما عليه فى غيره واما بان الاشتقاق واضح قوله فان ثبتت اى
شبهة الاشتقاق للافرع مما وجد فيه شبهة الاشتقاق وفى احد التقديرين
شرع فيما ثبت فيه شبهة الاشتقاق فى كلا التقديرين كمهدد اسم امرأة فان
جعلت الدال زائدة كان من مهد او الميم فمن هدد فتعين الترجيح بالاظهار فنقول
الدال زائدة والا لوجب الادغام ومهدد غير منصرف للتانيث والعلمية
قوله فان لم يكن اظهار للافرع مما وجد فيه الاظهار الشاذ شرع فيما
لم يكن فيه الاظهار وقسمه ثلثة اقسام وذلك لانه اما ان يوجد فيه شبهة
الاشتقاق او لم يوجد فان وجدت فاما وجدت فى احدهما او فيهما اما
القسم الاول فاشار اليه بقوله فبشبهة الاشتقاق فنقول ان وجد
شبهة الاشتقاق فى احدهما فاما ان يعارضها اغلب الوزنين او لا فان لم يعارضها
اغلب الوزنين رجح بشبهة الاشتقاق كميم موظب مع الواو فانك ان جعلته
مفعلا كان من واو وظاء وباء وهو بناء مستعمل يقال وظب على الشىء وظبا
اى دام وان جعلته فوعلا كان من مظب وهو غير مستعمل فحكم بزيادة الميم وموظب
غير منصرف لانه علم بقعة وكذلك معلى لانك ان جعلت الميم زائدة كان من عين
ولام وواو وهو مستعمل وان جعلت الالف زائدة كان من ميم وعين ولام وهو
غير مستعمل وفيه نظر لقولهم معلت الشىء اخذته بسرعة وانما عدد مثالين
اشارة الى انه اذا لم يعارض شبهة الاشتقاق سواء عارضها اقيس الوزن
كما فى موظب او لا كما فى معلى هذا اذا لم يعارض شبهة الاشتقاق اغلب الوزنين
فان عارضها اغلب الوزنين فبعضهم يقدم اغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق
لان الحمل على ما كثرت نظايره اولى من الحمل على ما قلت نظايره وقال المصنف
فيه نظر لجواز ان يكون رده الى اغلب الوزنين ردا الى تركيب مهمل ورده الى
غير اغلب الوزنين بشبهة الاشتقاق ردا الى تركيب مستعمل والرد الى
التركيب المستعمل اولى ولاجل انهم يرجحون اغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق

قالوا رُمّانٌ فُعّالٌ من رَمَن وان كان رمن غير مستعمل لا فعلان من رمّ اي اصلح
لغلبتها اى لغلبتها حرف التضعيف اذ زنة فعّال في نحو رمّان من اسماء النبات
نحو حماض وهو نبت له نور احمر وتفاح وقلام لضرب من الحمض وعلام
للحناء وفي قولنا رمن غير مستعمل نظر لما ذكر المصنف في باب ما لا ينصرف
من شرح المفصل انه يحتمل ان يكون رمان من رمّ او من رمن بمعنى اقام ثم اعلم
انه ذكر في الصحاح انه قال سيبويه سالته يعني الخليل عن الرمان اذا سمي به
فقال لا اصرفه في المعرفة واحمله على الاكثر اذا لم يكن له معنى يعرف به اي لا يدرى
من اي شيء اشتقاقه فنحمله على الاكثر والاكثر زيادة الالف والنون وقال الاخفش
نونه اصلية مثل قراص وهو البابونج وهو نور الاقحوان اذا يبس الواحدة
قراصة هذا هو المذكور في الصحاح وهو يدل على ان وزن رمان عند الخليل
وسيبويه فعلان وكانه المختار عند المصنف ولذلك قال ولذلك قيل
رمان فعال ولم يقل ولذلك كان رمان فعالا المصنف في الشافية
قوله فان ثبت فيهما هذا
هو القسم الثاني من الاقسام الثلثة لما لم يكن فيه الاظهار الشاذ اي فان لم يكن
اظهار وثبت شبهة الاشتقاق فيهما فاما ان يغلب احد الوزنين او ندر
الوزنان فان غلب احدهما فاما ان يكون الوزن الآخر اقيس اولا فان لم يكن الآخر
اقيس حكم بالاغلب الوزنين كرمان واحدة رمانة وجمعها رواين ورم
اما كن غلاظ فانه فعلان من الحوم لا فعال من الحمن لغلبة فعلان مع انه لا يغاير
اقيس الوزنين والحنانة القراد وان كان الوزن الآخر اقيس كمورق وهو علم
قيل هو مفعل من الورق لانه اغلب وقيل فوعل من المرق لانه لو كان مفعلا لكان من الورق
الراء مكسورا لان قياس ما زيد الميم فيه من مثله ان يكسر عينه كموعد هذا فيه م
اذا غلب احد الوزنين فان لم يغلب احدهما بل ندر الوزنان مع شبهة الاشتقاق
من الطرفين لانه الغرض كارجوان وهو يقال له بالفارسية ارغوان احتمل ان يكون
افعلانا كافعوان من رجوت وان يكون فعلوانا من الارج كالعنفوان لا ول الشباب
داي

قوله فان فقدت شبهة الاشتقاق فيهما هذا هو القسم الآخر
من الاقسام الثلثة لما لم يكن فيه الاظهار الشاذ اي فان لم يكن اظهار وفقدت
شبهة الاشتقاق فيهما اي في التقديرين اعني تقديري كونها فرض اصلا او
زايدا فاما ان يغلب احد الوزنين او ندر الوزنان فان غلب احدهما فيحكم بالاغلب
كافعى فانه افعل لا فعلى لغلبة وزن افعل وكاو تكان وهو القصير هو افعلان
كابيجار لا فوعلان كحوتنان بالتاء والثاء ايضا وهو اسم بلد لكثرة افعلان
بالنسبة الى فوعلان وفيه نظر لانه قد جاء فوعلان كثيرا كحوتران اسم رجل
وحوتنان بالتاء اسم ارض وبالثاء كذلك ولم يات افعلان الا ابيجان واروناني
اللهم الا ان يقال زيادة الهمزة في الاول اغلب من زيادة الواو ثانية ساكنة لكن قوله
وبعد ذلك يقال ندر الا يساعد على هذا وكانبجة وهو الذي يكون لضعف
رايه مع كل احد وزنها فعللة كدحمة وهو القصير لا انفعلة كانقحة لان فعللة
اكثر من انفعلة وان لم يغلب احدهما بل ندر الوزنان احتملهما كاسطوانة
فانه ان ثبت افعوالة فهو اما افعوالة لثبوته ح او فعلوانة كعنفوانة
وان لم يثبت افعوالة تعين ان يكون فعلوانة ثم اشار الى انه لا يجوز ان يكون افعلانة
لانه لو كان افعلانة لم يحذف اللام في جمعه لكنها حذفت اذا البار في اساطين
زايدة قطعا وليست بدلا عن الواو ولانه لا يقع بعد الف الجمع ثلثة احرف بعدها الثالث
الا والوسط حرف مد زايد كمصابيح ولو كان اسطوانة افعلانة لقيل في الجمع اساطن
واساطي كما يقال في جمع اقحوان اقاح او اقاحي وحاصل هذا الكلام ان اسطوانة
لا يجوز ان يكون افعلانة لمجي اساطين ثم ان ثبت افعوالة فهو اما افعوالة او فعلوانة لندورهما
وعدم التركيب من اسط او من سطن وان لم يثبت افعوالة فتعين ان يكون فعلوانة
ولا يكون ما لحق فيه قوله الامالة هي مصدر قولك املت الشيء
امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التي هو فيها من مال الشيء يميل ميلا اذا انحرف
عن القصد وهي في الاصطلاح ان ينحى بالفتحة نحو الكسرة اي هي عدول بالفتحة

الحنظل الصغير بالذيح وانما الغنم الحارث تشبيها
النساء بيد لك لا انه حنظل الذيح اى طعم ٥٠

عن استوائهما وجنوح بها الى الكسرة وذلك بان تشرب الفتحة شيئا من صوت
الكسرة فيصير الفتحة بينها وبين الكسرة ثم ان كان هناك الف فالامالة
يصير بين الالف والياء وهذا التعريف اولى من قولهم ان ينحى بالالف نحو الياء
ومن قولهم ان ينحى بالفتحة والالف نحو الكسرة والياء لان الفتحة قد تمال
منفردة نحو من الضرر فلا يكون ماذكروه جامعا قوله وسببها الامالة
قسم المصنف الكلام في هذا الباب قسمين قسم في الحروف والكلمات التي
تشابهها مما لا تدخلها الامالة وقسم فيما لا يكون كذلك اما القسم الثاني فالفتحة
الممالة فيه اما ان يكون بعدها الف اولا فان كان بعدها الف فالكلام فيه
اما في سبب الامالة او في موانعها والمراد بالسبب هنا ما يكون مجوزا لا موجبا
فلهذا يجوز تفخيم كل ممال لانه الاصل اذ الالف اذا لم تمل كانت حقيقية واذا
اميلت ترددت بين الالف والياء والاصل في الحروف ان لا يمازج صورته صوت
غيره ولا يجوز امالة كل مفخم لانها تحتاج الى سبب فتنتفي عند انتفاء سببه
والسبب المقتضي للامالة اما ان يكون في الكلمة التي فيها الفتحة الممالة اولا
فان كان في تلك الكلمة فاما ان يكون في الالف لكائن بعد الفتحة اولا فان لم يكن
في الالف فاما ان يكون حركة او حرفا فان كانت حركة فلا يكون الا الكسرة اذ الضمة
والفتحة لا تناسبانها وهو ظاهر وحينئذ اما ان تكون الالف الواقعة بعد
الفتحة منقلبة عن الواو اولا فان لم تكن منقلبة عن الواو فتلك الكسرة اما
ملفوظة او مقدرة فان كانت ملفوظة فاما ان تكون قبل الالف او بعدها
فان كانت قبلها فاما ان تكون بينها وبين الحرف التي عليها الفتحة فاصل اولا
فان لم يكن فيمال نحو عماد وان كان فالفاصل اما حرف ساكن ويمال ايضا نحو شملال
وهي الناقة المسرعة او غير ذلك ولا يمال سواء كان الفاصل حرفا متحركا
نحو هذا عنبا مما او اكثر من ذلك نحو فتل قتبا بما واما نحو ان ينزعها ودرهما
فاميل لخفاء الهاء مع شذوذه وفي التمثيل بنحو درهمان نظر لجواز ان يكون

امالته لاجل النون المكسورة فلا يكون شاذا ولا مما نحن فيه الا ان يقال الاعتداد
بكسرة النون لانه يسقط عند الاضافة هذا اذا كانت الكسرة قبل الالف فان
كانت بعدها فالكسرة اما اصلية او عارضة فان كانت اصلية فيمال
نحو عالم وان كانت عارضة فاما ان يكون على الراء اولا فان لم يكن على الراء
فامالته قليلة نحو من كلام بخلاف ما لو كانت على الراء نحو من دار لما فيها
من التكرار فكانها كسرتان هذا كله اذا كانت الكسرة ملفوظة وان كانت
مقدرة فهي والياء ان كان بطريق اللزوم كما في جاد وجاد واصلهما جادد
وجادد ادغم وجوبا فلو يكون كالكسرة الملفوظة فلا يجوز الامالة وانما
قال على الاصح لان بعضهم اجاز امالته اعتدادا بالكسرة المقدرة كما
امالوا خاف لان اصله خوف وان كان بطريق الجواز كما في دار وقفا فهي كالملفوظة
هذا اذا لم تكن الالف منقلبة عن الواو فان كانت منقلبة عنها فالكسرة اما
ان تكون على الواو اولا فان لم تكن على الواو فلا تؤثر سواء كانت قبل الالف او بعدها
فلا يمال قولهم من عابه ولا بعابه لان الفه منقلبة عن الواو لقولهم في
جمعه اعوام وشذ امالة من بابه ومالة اذ الفها عن الواو لقولهم ابواب واموال
وكذلك الكبا مقصورا مكسورا وهي الكناسة والفه عن الواو لقولهم كبوت اي كنست
البيت وشذ العشا الى قوله والناس بغير سبب وانما قال كذلك لان
امالة ما تقدم كانت شاذة مع تحقق السبب الذي هو الكسرة ولا كسرة في
هذه الامثلة والعشا بالفتح والقصر مصدر الاعشى وهو الذي لا يبصر بالليل
ويبصر بالنهار وهو من الواو لقولهم امراة عشواء وامراتان عشواوان والمكا
بالفتح والقصر جحر الثعلب وهو من الواو لقولهم في معناه مكو والناس قد يكون
من الجن والانس واصله اناس فخفف فالالف في الامثلة الاربعة منقلبة
عن الواو وفي المثالين الاخيرين ليست منقلبة عن شيء وان كانت الكسرة
على الراء والفرض ان الالف منقلبة عن الواو فيمال سواء كانت متقدمة على

الالف كالرّبوا وهو من الواو لقولهم في التثنية ربوان او متاخرة نحو من دار
هذا كله على تقدير ان يكون سبب الامالة الكاين في الكلمة التي فيها الفتحة
حركة فان كان حرفا فلا يكون الا اليا وهو ظاهر ثم انها انما تؤثر اذا كانت
قبل الالف ان جاورتها نحو شيبان بفتح الشين وهو من ضرب من الشجر الذي
له شوك او كان بينها وبين الالف حرف واحد واليا ساكنة نحو شيبان وهو
علم فعلان من الشيب واما لوا في هذه الصورة لان الحاجز قليل واليا ساكنة
فهي ادعى للامالة لانها اكثر لينا وتسفلا وان كانت اليا الغير المجاورة متحركة
كما في حيوان او يكون الفاصل اكثر من حرف واحد نحو شيتسبان اسم شجر
فلا يمال وعدم امالة حيوان وشيتسبان لم اجده صريحا في كلامهم لكني
استنبطته من القواعد الذي ذكروها والمسايل التي سردوها وان كانت اليا
بعد الالف فلا تؤثر فلا يمال نحو ساير وجميع ذلك على تقدير كون سبب الامالة
في الكلمة التي فيها الفتحة لكن لم يكن في الالف فان كان في الالف فهو اما انقلاب
الالف عن المكسورة كما في خاف واصله خوف بالكسر واما عن اليا كما في ناب
ورحى فان الفهما منقلبة عن اليا بدليل قولهم انياب ورحيان وكذا سال
ورمى من السيل والرمي ومثل باربعة امثلة لانه اما اسم او فعل وعلى التقديرين
فالالف عين او لام واما كونه بحيث تصير يا مفتوحة نحو دعى لقولهم دعي
وحبلى لقولهم حبليان والعلى والفه منقلبة عن الواو لانه من العلو واميلت
لقولهم في مفرده العليا بقلب الواو يا لما سيجي ان واو فعلى اسما يقلب يا
وكذا اميل اليتامى والنصارى لقولهم يتاميان ونصاريان فان تثنية
الجمع جاين على تاويل الجماعتين كقول الشاعر بين رماحي مالك ونهشل
وانما قال مفتوحة لانها لو صارت يا ساكنة كما في حال في حال لقولهم
جيل وحيل في مجهولهما لا يكون لها اثر لان الساكن كالميت لا سيما من حروف
اللين مع ان هذه الكسرة يجوز ان يشم ضما وان الضمة يجوز ان يبقى على اصلها

اِنما

ويبقى الواو فلا يلزم من اعتبار ما لا يتغير بالتيمام مع كونها قوية باعتبار ما هو
في معرض الزوال مع ضعفها وجميع ما مر على تقدير ان يكون السبب في الكلمة
التي فيها الفتحة الممالة فان لم يكن فيها فاما ان يكون في كلمة السبب امالة اخرى
اولا بل سببا من الاسباب المذكورة فان كان امالة اخرى فاما ان يكون سابقة
عليها او آتية بعدها فان سابقة عليها فيمال كما في عمادا فتميل الالف الاولى
لكسرة العين ثم الثانية المنقلبة عن التنوين لاجل تلك الامالة وان كانت
آتية بعدها فاما ان يقع ذلك في الفواصل او لا فان وقع في الفواصل فيمال
ليتناسب الفواصل فان رعاية التناسب في الفواصل عندهم غرض مهم
ولهذا يمال الها ما لا يمال لغيرها الا ترى ان الضحى يمال لها مع كون الفه منقلبة
عن الواو وان لم يقع في الفواصل فلا يمال لان الكسرة التي هي لاجل الامالة عارضة فلا
تاثير لها ولا ينظرون الى هذا العروض متى كانت الامالة متقدمة اذ لو لم يمل
رجع عدل من سفل الى علو وهو مستكره وفي عكسه انما يلزم العدول من
علو الى سفل وهو اسهل ولذلك اذا اما لوا ذا الكسرة رايته كاسيجي
لا يجيزون امالة الفه مع انهما في كلمة واحدة فكيف اذا كانتا في كلمتين والى
هذا التفصيل اشار المصنف حيث اطلق قوله للفواصل وقيد قوله للامالة
بقوله قبلها وقوله بعد ذلك والفواصل نحو والضحى والامالة نحو رايت
عمادا يريد ايضا ذلك يعرف بالتامل انشاء الله وقال في شرح المفصل
الامالة للامالة سبب ضعيف لم يعتد به الا بعض المميلين لانها ليست
كسرة محققة ولا يا فلا يلزم من اعتبار الكسرة واليا في مناسبتهما
للامالة اعتبار ما نحن نحوهما واليه اشار ههنا بقوله على وجه وبعضهم
يجيز الامالة بعد الالف ومنه قرارة بعضهم اليتامى والنصارى بامالتين
اميلت الالف الاخيرة لانها تنقلب يا في التثنية كما مر واميلت الاولى
لامالة الثانية وهو ضعيف لما عرفت ولم يذكره المصنف لضعفه

نحوه

وقلته وان لم يكن امالة اخرى بل سببا من اسباب الامالة فكما يمال الالف
المنقلبة عن التنوين في الوقف نحو رايت زيدا لاجل الياء وهو في الكلمة الاخرى
ثم اشار بادخال قد الى ان امالة الف التنوين قليلة لان الالف عارضة
للوقف وهي في حكم التنوين ولو املت في ما مضى ظهر لك رجوع جميع اسباب
الامالة الى الكسرة والياء ثم اختلفوا فذهب بعضهم الى ان الياء ادعى
للامالة من الكسرة لانها حرف والحرف اقوى لقيامه بنفسه ولان الكسرة بعضها
وقال اخرون الكسرة اقوى لان اللسان يتسفل بها اكثر من تسفله بالياء
قوله والاستعلاء لما فرغ من اسباب الامالة شرع في موانعها وهي
ثمانية احرف الراء غير المكسورة وحروف الاستعلاء وهي الصاد والضاد
والطاء والظاء والخاء والغين والقاف وانما منعت المستعلية
الامالة طلبا لتجانس الصوت كما اميلت فيما تقدم طلبا له لان هذه الحروف
لما كانت تستعلي الى الحنك فلو املت الالف في صاعد لانحدرت بعد
الصعود ولو املت في هابط لصعدت بعد الانحدار وكلاهما شاق لكن
الثاني اشق فلذلك كانت هذه الحروف بعد الالف اقوى مانعا كما سيجيء
واما الراء وان لم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة فشبهت بالمستعلية
للتكرر الذي فيها بل قيل هو اشد مانعا اذا عرفت هذا فنقول الحروف
المستعلية ان كانت في باب خاف وهو ما الفه مقلوبة عن مكسور
او في باب طاب وهو ما الفه مقلوبة عن الياء او في باب صغى من الصغو
وهو ما يصير الفه ياء مفتوحة لانك اذا بنيته للمفعول متعدى بحرف
الجر نحو صغي اليه ينقلب الفه ياء فلا يمنع الامالة لقوة السبب فيه لانه
في نفس الحرف الممال قال في الصحاح صغى يصغو ويصغى صغوا اي مال
وان كانت في غيره فاما ان يكون معها الراء او لا فان لم يكن معها الراء فاما
ان يكون قبل الالف او بعده فان كانت قبله فاما ان يقع بينهما فاصل او لا

حروف الاستعلا

فان لم يقع بينهما فاصل فيمنع الامالة كصاعد وان وقع بينهما فاصل فاما
ان يكون بحرف او اكثر فان كان اكثر من حرف واحد فلا يمنع كصفحاتي وان كان
الفصل بحرف واحد فاما ان يكون المستعلية في الكلمة التي فيها الالف
او لا فان كانت في تلك الكلمة كصواعد فيمنع الامالة على راي بعضهم والمشهور
انها لم تمنع وان كانت في غير تلك الكلمة فلا تمنع الامالة نحو رابط ساهر
واما ان كانت المستعلية بعد الالف فاما ان يكون بينهما فاصل او لا فان
لم يكن فيمنع الامالة كعاصم وان فصل فاما ان يكون الفصل بحرفين او بحرف
فان كان بحرف فيمنع الامالة ايضا سواء كانت المستعلية في الكلمة التي فيها
الالف نحو عاشق او في غيرها نحو عتاب ظالم وان كان بحرفين فكذا على الاكثر
نحو مواعيظ وانما كانت غير مانعة اذا وقعت قبل الالف بحرف ومانعة اذا
وقعت بعدها بحرفين على الاكثر فيهما لان الاستعلاء اذا كان قبله عدل من
علو الى سفل فلم يستكره استكراهه العدول من سفل الى علو هذا اذا لم يكن
مع المستعلية الراء فان كانت معها الراء فاما ان يلي الراء الالف او لا فان
وليها فاما ان يكون الراء مكسورة او لا فان لم يكن مكسورة فلا يعارض المستعلية
لانها مانعة عن الامالة منع المستعلية لما مر فكيف يعارضها اذا انضمت
اليها مثال المفتوحة قبلها كرام وراحم وبعدها كقولك رايت حمارك
والمضمومة بعدها نحو هذا حمارك وقول العامة فراش وسراج لحن ويجب
ان يعلم ان منعها عن الامالة في غير باب خاف وطاب وصغى ايضا لانهم يميلون زاد
وتترى باتفاق اما زاد فلان الفها منقلبة عن الياء يقال زاد ذنبه
على قلبه يرين رينا اي غلبه واما تترى فمن جعل الفه للتانيث ومنع صرفه
فامالته ح لانك تقول في التثنية تريان بقلب الفه ياء مفتوحة ومن جعل
الفه للالحاق فامالته لقولهم تتريان ايضا ولان الفه منقلبة عن
الياء لما عرفت ان الف الالحاق يكون منقلبة عن الياء والتاء الاولى

في الزيادة

الراء غير المكسورة

الاولى فترى بدل عن الواو واصله وترى من الوتر وهو الواحد وقوله ثم ارسلنا
رسلنا تترى اى واحدا بعد واحد وان كانت مكسورة واما ان تكون قبل الالف
او بعدها فان كانت قبلها فلا اثر لها ولذلك لم يمل احد قوله ترمن رباط الخيل
لئلا يلزم العدول من سفل الى علو وان كانت الراء بعدها فتغلب المستعلية فيمال
طارد وغارم فلذا قيد المصنف قوله مكسورة بقوله بعد الالف وكما تغلب المستعلية
تغلب الراء الغير المكسورة ايضا فيمال من قرارك وذكر في شرح الهادي انه
اذا تاخر المستعلي عن الالف نحو فارق لم يجز الامالة لقوة المستعلي ح ويمكن
ان يكون مراد المصنف ايضا ذلك لكن لم يصرح به اكتفاء بالامثلة فانه ذكر من
الامثلة ما يتقدم فيها المستعلية على الالف فيحتاج ح الى زيادة تفصيل
بان يقول اذا كانت الراء المكسورة بعد الالف فالمستعلية اما قبل الالف او
بعدها فان كانت قبلها فتغلب الراء المكسورة عليها فيمال نحو طارد وان كانت
بعدها فلا تغلبها بل تغلب المستعلية عليها فلا يمال نحو فارق لما مر في رباط و
ان لم تكن الراء تلي الالف بل تباعدت فهي كالعدم في المنع عن الامالة لو كانت غير
مكسورة وفي الغلبة على المستعلية لو كانت مكسورة فيمال هذا كافر لكسرة الفاء
ولا يعتد بالراء غير المكسورة لبعدها ولا يمال مررت بقادر لحرف المستعلي
وهو القاف ولا يعتد بالراء المكسورة ~~المكسورة~~ لبعدها وبعضهم يعكس
اى يفتح كافرا ويميل مررت بقادر وذكر بعض الشارحين ان قوله وبحرف
معطوف على مقدر تقديره الاستعلاء مانع قبلها يليها بغير حرف وبحرف
في كلمتها على راى ومانع بعدها يليها بغير حرف وبحرف وبحرفين على الاكثر وفيه نظر
اذ يصير التقدير هكذا مانع قبلها يليها بغير حرف ويليها بحرفين وفساده
لا يخفى فالاولى ان يقال هو عطف على قوله يليها لان الجار والمجرور لكونه في
تقدير الفعل يعطف كثيرا على الجملة الفعلية اي الاستعلاء مانع قبلها يليها
ويفصل بينهما بحرف الى آخره قوله يليها حال وما بعده عطف عليه

ويليها بحرف ه

89

قوله وقد يمال ما فرع مما فيه بعد الفتحة الالف شرع فيما ليس كذلك وهو قسمان
لانها اما ان تكون بعدها هاء التانيث والمنقول عالما قبلها هاء التانيث المنقلبة
عن التاء في الوقف لشبهها بالالف لفظا لخفائها وحكما لكونهما للتانيث فلا يمال تاء
التانيث في الافعال لفقد الشبه اللفظي ولا هاء السكت والضمير لفقد الشبه
الحكمي ثم ذلك حسن في نحو رحمة مما لم يكن فيه الفتحة على الراء ولا على الحرف المستعلي
ويقبح في نحو كدرة للراء المفتوحة ويتوسط في نحو حقة لان الراء المفتوحة اشد
مانعا واخر المصنف امالة ما لم يكن فيه بعد الفتحة الف ولا هاء اشارة الى
قلته ونحن نذكرها هنا ايضا ان شاء الله تعالى قوله والحروف لا تمال هذا اشارة الى
ذكر الحروف والكلمات التي تشابهها مما لا تدخلها الامالة فنقول الحروف لا تمال لقلة
تصرفهم فيها والامالة من باب التصرف ولانه لا اصل لالفاتها فتمال الكلمات
وبعض العجم يميل لكن وهو لحن فان سمي بها خرجت عن حكم الحرفية ودخلت في حيز
الاسماء فان وجد ما يقتضي الامالة فيها بعد التسمية كما في الا واما
اميلت لان الالف الرابعة في الاسم يحكم بانها ياء وان لم يوجد كما لو سميت
بعلى والى لم يجز امالتهما لانها تجعلهما من بنات الواو لان بنات الواو اكثر و
لذلك تقول في تثنيتهما الوان وعلوان واميل بلى لانها اشبهت الفعل
حيث استقلت بنفسها في الجواب واغنت عن الجملة المذكورة في السؤال قال الله تعالى
الست بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا ويا لانه قايم مقام ادعو وكذا في اما لا
والاصل ان ما وما صلة ومعناه بالفارسية باري تقول اخرج فاذا امتنع
تقول اما لا فتكلم اى ان كنت لا تفعل الخروج فتكلم فعلم ان لا في اما لا مغنية
غناء الجملة الفعلية هكذا ذكر في بعض شروح المفصل وهو يدل على ان الهمزة
من اما مكسورة وقال بعض شارح هذا الكتاب ان اما لا بفتح الهمزة فان
معنى اما لا ان كنت لا تفعل ذاك فافعل هذا اى لان كنت فحذفت اللام ثم حذف
كان فصار الضمير المتصل منفصلا وزيدت ما عوضا عن الفعل المحذوف

معلة عم

وقلبت النون ميما وادغمت في الميم قوله وعد المتمكن الاسماء المبنية غير المتمكنة
امرها كامر الحروف والفاتها اصل لانها غير مشتقة ولا متصرفة فلا يعرف لها
اصل غير هذا الذي هي عليه اذ بالاشتقاق يعرف ذلك فلم يمل كالحروف واميل ذا
لاستقلاله تقول ذا في جواب من قال من فعل كذا قال في شرح الهادي حكى سيبويه
امالة ذا لانه شابه الاسماء المتمكنة من حيث انه يوصف ويثنى ويجمع ويصغر والفه
منقلبة من يا واصله ذيّ فحذفت اليا الثانيه تخفيفا وقلبت الاولى الفا لانفتاح
ما قبلها وان كانت ساكنة طلبا للخفة ثم قال في وامالة اذا احسن وكذا اميل
انّى لاستقلاله تقول من انّى لمن قال كيف الف دينار ذكره صاحب الكشاف
في تفسير قوله تعالى انا صببنا الماء صبًّا انه قرا الحسين بن علي رضي الله عنهما
بامالة انّا اى كيف صببنا وكذا متى تقول متى لمن قال زيد يسافر قوله
واميل عسى وانما ذكر ذلك وان كان فعلا صريحا من ذوات اليا لقولهم عسيت
لئلا يتوهم انه لعدم تصرفه اى لعدم مجيء المضارع والامر والنهي منه يكون كالحرف
في امتناع الامالة فدفع هذا الوهم قوله وقد تمال الفتحة منفردة اى من
غير ان يكون معها الف وها التانيث وذلك لا يكون الا مع الرا المكسورة بعدها لانه
في امالتها من الكلفة فلم يقو عليها الا الرا المكسورة لما ذكرنا من تقدير كسرتين
بخلاف غيرها من الحروف وبخلاف ما بعده الف من الفتحات فانه يعتمد عليها فيرد
ما في العدول بها الى الكسرة من الكلفة وذلك معلوم عند النطق وهي تغلب
المستعلية والرا المفتوحة هنا ايضا نحو من الضرر والحاذر اسم الفاعل
من حاذر واما لوا الذال للرا ولم يمل الالف لانها قد اكتنفها فتحتان
اذ كسرة الذال مشوبة بالفتحة قال سيبويه لم يوجب امالة الذال هنا
امالة الالف كما لم يوجب كسرة الضاد في حاضر امالة الفه وانما شبه الذال
هنا بالضاد لان فتحها كاستعلاء الضاد وقد شابه فتحها كسرة الامالة
كما شابه ذلك الاستعلاء تثقل الكسرة قوله تخفيف الهمزة

اى احاط به

فتحتها

91

لم تحذفه بان يقول ان ترد الهمزة الى وجه من التخفيف لان اسمه اللغوي
ينبئ عنه والهمزة حرف شديد مستثقل يخرج من اقصى الحلق فلذلك
الاستثقال ساغ فيها التخفيف لنوع من الاستحسان وهي لغة قريش
واكثر اهل الحجاز والتحقيق لغة تميم وقيس قياسا لها على ساير الحروف
وقال يجمعه الابدال ولم يقل بجمع الابدال ليتبين حصر التخفيف فيها
والاصل بين بين لانه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه ثم الابدال لانه اذهاب
الهمزة بعوض ثم الحذف لانه اذهابها بغير عوض وبين بين قسمان
مشهور وهو ما يكون بين الهمزة وبين حرف حركتها كما تقول سيل بين الهمزة
والياء وغير مشهور وهو ما يكون بينها وبين حرف حركة ما قبلها كما تقول
سول بين الهمزة والواو ثم همزة بين بين عند الكوفيين ساكنة وعندنا متحركة حركة
ضعيفة تنحى بها نحو الساكن ولذلك لا يقع الا حيث يجوز وقوع الساكن غالبا
فلا يقع في اول الكلام قوله وشرطه اى وشرط التخفيف الهمزة ان لا تكون
مبتدأ بها كقولك مبتديا احد وابل وام وانما قلنا مبتديا لان الهمزة الكاينة
في اول الكلمة قد تخفف اذا اتصلت بكلمة اخرى نحو جاء احدهم على ما سيجي
ولذا قال المصنف وشرطه ان لا تكون مبتدا بها ولم يقل وشرطه ان لا تكون في
الاول وذلك لان المبتدا بها لو خففت لجعلت بين بين اذ هو الاصل فيه لكنه
قريب من الساكن فيمتنع الابتداء به واذا امتنع ما هو الاصل حملوا الباقي عليه هذا
مع ان الهمزة المبتدا بها لا يكون مستثقلا ولا يرد نحو خذ اصله اخذ
خففت بالحذف لانه حذفت الهمزة الثانية تخفيفا ثم استغني عن همزة
الوصل فحذفت فلم تخفف الهمزة الاولى ولا نحو قل واصله اقول لانا نمنع
ان اصله ذلك لانه ماخوذ من تقول حذف حرف المضارعة وسكن اللام فصار
تقول حذف الواو لساكنين فصار قل فلم يوجد سبب وجود الهمزة فلا تخفيف
الهمزة او نقول سلمنا ان اصله اقول لكن اعل بنقل حركة الواو الى القاف

بتحقيق

وحذف الواو لالتقاء الساكنين فاستغنى عن همزة الوصل فحذفت لا علم
انه تخفيف الهمزة قوله ومى ساكنة شرع فى انية تخفيف الهمزة
فهى اما ان تكون واحدة او اثنتين فان كانت واحدة فاما ساكنة او متحركة
فان كانت ساكنة فتبدل بحرف حركة ما قبلها يعنى ان كانت قبلها فتحة
قلبت الفا وان كانت كسرة قلبت يا وان كانت ضمة قلبت واوا سوا
كانت الهمزة الساكنة مع المتحرك الذى قبلها فى كلمة واحدة كما فى راس وبير
وسؤت وقوله سوت فعل ماض مسند الى المتكلم من سار يسو او فى
كلمتين كما فى قوله تع الى الهدى ائتنا فان قوله ايتنا امر من الاتيان قلبت
الهمزة الثانية فيه يا لسكونها وانكسار ما قبلها وليس هذا موضع الاستشهاد
ثم اتصل بقوله الهدى فسقط همزة الوصل من اوله فعاد الهمزة الثانية
المنقلبة لزوال موجب القلب فالتقى الساكنان وهما الف هدى والهمزة
العايدة فحذفت الالف الهدى لكونه فى اخر الكلمة والتعبير بالاخر اولى فصار
الى الهدى يتنا بهمزة ساكنة بعد الدال فانقلبت الفا فصار الى الهداتنا
وهو موضع الاستشهاد وكما فى قوله تع والذى ايتمن فقوله اوتمن فعل ماض
مجهول من الايتمان قلبت الهمزة الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها
ولما اتصل بقوله الذى سقط همزة الوصل فى الدرج وعاد الثانية المنقلبة
فالتقى ساكنان الهمزة من ايتمن واليا من الذى فحذفت اليا فصار
الذيتمن بهمزة ساكنة بعد الذال فقلبت يا فصار والذيتمن وقوله تع ويقول
ايذن لى فقوله ايذن امر من اذن ياذن قلبت الهمزة الثانية منه يا
ثم سقطت همزة الوصل فى الدرج وعادت الهمزة المنقلبة فصار يقول
اذن فقلبت الهمزة واوا فصار يقولوذن وانما تعين الابدال فى هذه
الصور اذا اريد تخفيفها اذ لا يمكن جعلها بين بين لا المشهور لسكونها ولا
غير المشهور لانه حيث لا يجوز المشهور [الهمزة] لا يجوز غير المشهور ولا يمكن الحذف

لانه لا يبقى ما يدل عليها [ح] قوله والمتحركة لما فرغ من الهمزة الساكنة
شرع فى المتحركة وهى اما ان يكون ما قبلها متحركا او ساكنا فان كان ساكنا
فتلك الهمزة المتحركة اما ان تكون متطرفة يوقف عليها او لا تكون متطرفة
وتقف عليها فنقول الساكن الذى قبل الهمزة اما ان يكون فى الكلمة التى
فيها الهمزة او فى غيرها فان كان فى تلك الكلمة فذلك الساكن اما صحيح او
حرف علة فان كان حرف علة فاما ان يكون واوا او يا او الفا فان كان
واوا او يا فاما ان يكونا زايدتين او اصليتين فان كانتا زايدتين فلما
ان تكونا لغير الالحاق او للالحاق فان كانتا لغير الالحاق قلبت الهمزة الى
ذلك الحرف وادغم ذلك الحرف فى تلك الهمزة المنقلبة كخطية اصلها
خطيئة قلبت الهمزة يا وادغم اليا فيها وكمقروة اصلها مقروءة
قلبت فيها الهمزة واوا وادغم وانيس تصغير انوس جمع ناس اصله
انيايس قلبت الهمزة يا وادغمت فالتخفيف هنا بالابدال وانما تعين ذلك
لانه لا يمكن بين بين لان بين بين قريب من الساكن فيلزم التقاء الساكنين لان ما قبل
الهمزة ساكن ولا الحذف بنقل حركتها الى ما قبلها لكراهتهم تحريك حرف لا اصل
له فى الحركة مع الاستغناء عن تحريكه بالقلب الذى هو اولى منه لما مر وهذا القلب
والادغام بطريق الجواز وقال بعض النحويين الزم ذلك فى نبى وبرية ورد
المصنف ذلك عليهم لان نافعا يقرا النبى بالهمزة فى جميع القران ونافعا
وابن ذكوان فى البرية بالهمز فهذا وان سلم انه غير متواتر كما ذكر المصنف
فى اصول الفقه ان القراآت السبع متواترة فيما ليس من قبيل الاداء
كالمد والامالة وتخفيف الهمزة لكنه لا اقل من ان يكون لغيرها مما نقله الاحاد
بل ما نقله القراء اولى لانهم ناقلون عمن ثبتت عصمته من الغلط وهم ابعد
من الخطاء فالمصير الى قولهم اولى نعم لو قيل كثر ذلك فى نبى وبرية لكان
مستقيما قال فى الصحاح النبا الخبر ومنه النبى فعيل بمعنى فاعل

كذلك فان لم يكن كذلك فهى الهمزة المتحركة التى
سكن ما قبلها ولا تكون متطرفة م

وتصغيره نُبيّ مثل نبيّع وتصغير النبوة نُبيِّيَة مثل نُبيِّعة تقول
العرب كانت نُبيِّيَة مُسَيلِمة نُبيِّئة سَوْءٍ والنُبوّة والنَباوة ما
ارتفع من الارض فاذا اخذ النبي منه اي شرف على الخلق فاصله غير
الهمزة وهو فعيل بمعنى مفعول وتصغيره نُبيّ ويقال براء الله الخلق بَرْءًا والبرية
الخلق قال الفراء ان اخذت من البَرَى وهو التراب فاصلها غير الهمزة
تقول منه بَرَاه الله يَبْرُوه بَرْوًا اي خلقه قوله وان كان الفا
اي ان كان الساكن الفا واردت تخفيفها جعلتها بين بين فان كانت مفتوحة
جعلتها بين الهمزة والالف نحو سآل وقرآءة وان كانت مضمومة جعلتها
بين الهمزة والواو نحو تساؤل وتلاؤم وان كانت مكسورة جعلتها بين الهمزة
والياء نحو قايل وبايع وذلك لامتناع الحذف بنقل الحركة لان الالف لا تقبل
الحركة وامتناع القلب والادغام لان الالف لا تدغم ولا يدغم فيها وانما تعين بين
بين المشهور لان ما قبل الهمزة ساكن فلا يمكن بين بين غير المشهور فان قلت
فهلا امتنع جعلها بين بين لسكون الالف وقرب همزة بين بين من الساكن قلت
سوّغ ذلك امران خفاء الالف فكانه ليس قبلها شيء وزيادة المد الذي فيها
فانه قام مقام الحركة كالمدغم قوله وان كان حرفا صحيحا قد ذكرنا
ما يكون فيه قبل الهمزة الف او واو او ياء زائدتان لغير الالحاق وبقي ما يكون قبل
الهمزة حرف صحيح كما في مسئلة والخبء من خبأت الشيء سترته او واو
او ياء اصليتان كما في شيء وسوء او زائدتان للالحاق كما في جيئل وهو الضبع
وحوأب وهو اسم ماء والواو والياء فيهما للالحاق بجعفر وحكم الجميع
ان ينقل حركة الهمزة الى ما قبلها وتحذف الهمزة وذلك لان حذفها ابلغ في
التخفيف وقد بقي من عوارضها ما يدل عليها وهو الحركة المنقولة الى الساكن
قبلها وجاء مراة وكماة بالالف خالصة بان نقل حركة الهمزة الى الساكن
قبلها فتحرك وبقيت الهمزة ساكنة فصار مراة وكماة فقلبوا الهمزة الفا

(هامش: بمعنى صح — الذي قبل الهمزة صح — بالهمز)

كما في راس وهو عند سيبويه شاذ والكسائي والفراء يريانه مطردا هذا اذا
كان الساكن في الكلمة التي فيها الهمزة وان لم يكن فيها فينقل حركة الهمزة
الى الساكن وتحذف سواء كان الساكن حرف علة او صحيحا فتقول في ابو ايوب
وذو امرهم وابتغي امره وقاضوا ابيك ابويوب وذوَمرهم وابتغِمره
وقاضُوبيك وقاضو جمع قاض والاصل قاضون حذفت النون بالاضافة
وكذا تقول في من ابوك ومن امك وكم ابلك مَنَبوك ومَنُمك وكمِبلك
قوله وقد جاء شبهوا الواو والياء اللتين ليستا بزائدتين
كما في شيء وسوء بالزائدتين كما في خطية ومقروه وادغموا مثلها لكن المشهور
الاول قوله والتزم ذلك اي نقل الحركة وحذف الهمزة في يرى
اصله يَرْأَى كيرعى لان ماضيه راى كرعى فالقيت حركة الهمزة التي هي عين
الفعل في المضارع على الراء وحذفت والتزموا ذلك لكثرة الاستعمال حتى لا يجوز
استعمال الاصل والرجوع اليه الا للضرورة كقوله الم تر ما لاقيت والدهر اعصر
ومن يتملَّ العيش يرأ ويسمع يقال تمليت عمري اي استمتعت منه فمعنى
قوله من يتمل العيش اي من يعش كثيرا يرى ويسمع ما لم يكن راه وسمعه وكذلك
ارى وهو فعل ماض من الارادة واصله ارأى كاعطى واصل يُرى يُرْئي كيعطي
نقلت حركة الهمزة فيهما بخلاف قولك ينأى مضارع نأى اي بَعُدَ وانا ينئي
فانه لم يلتزم فيهما نقل الحركة وحذف الهمزة بل جرت على جواز التخفيف لغيرهما
لانها لم تكثر كثرتهما فعلى ما ذكرنا علة الحذف في يرى وارى يرى التخفيف القياسي
بالقاء حركتهما الى ما قبلها ثم حذفها والتزامه لكثرة الاستعمال وذكر في شرح
الهادي احتمال الحذف هنا وجها اخر وهو انه اجتمع في اراى همزتان بينهما
حرف ساكن والساكن حاجز غير حصين فكانهما قد توالتا فحذفت الثانية
على حد حذفها في اكرم ثم اتبع ساير الباب وفتحت الراء لمجاورة الالف التي هي
لام الفعل وغلب الاستعمال هنا على الاصل حتى هجر ورفض وانا اقول

(هامش: وحذفت صح — وحذفت صح)

فعلى هذا المذهب يظهر وجه من قال حذفت الهمزة من اشياء لاجتماع
همزتين بينهما الف لكن لو كان هذا علة لاطردت في مثل هنائي واناث
يلنى وفيه بحث قوله وكثر اي وكثر النقل والحذف في سل واصله
اسأل بهمزتين نقلوا حركة الهمزة الثانية الى السين واستغنوا عن
همزة الوصل فقالوا سل وذلك اكثر من قولك جرني اجارني من الجوار بمعنى
للجوار يقال جار الثور اي صاح لكن لم يلتزم هو ذلك لقولهم اسأل قوله
واذا وقف هذا شروع في بيان ان الهمزة المتطرفة التي كانت متحركة في الوصل
كيف يوقف عليها ولم يشر الى مثل ذلك في الساكنة لان الهمزة المتطرفة الساكنة
في الوصل حكمها في التخفيف حال الوصل كحكمها حال الوقف وهي قسمان
لانه اما ان يكون قبلها الف اولا فان لم يكن قبلها الف سواء كان قبلها حرف
صحيح او حرف علة وقف بمقتضى الوقف بعد تخفيف الهمزة بعين بما اولا
ما يقتضيه التخفيف لو كانت موصولة ثم يوقف كما هو مقتضى الوقف في
مثله من سكون او روم او اشمام فيوقف على هذا الخب بالسكون والروم
والاشمام لانك اذا خففت همزته بتقدير الوصل بنقل الحركة والحذف حصل
الخب بباء مضمومة وقد علم في الوقف انه اذا وقفت على ما آخره حرف مضموم
جاز فيه الاسكان والروم والاشمام وكذا برئ ومقروء لانك اذا خففت
همزتها بقلبها الى ما قبلها وادغامها حصل بري ومقرو بياء وواو
مشددتين مضمومتين وقد علم في الوقف جواز السكون والروم والاشمام في
مثل ذلك وكذلك شيء وسوء وقفت عليها بنقل حركة الهمزة الى ما قبلها
وحذفها بان تقول شي وسو بالياء والواو المخففتين او وقفت بقلب عليهما
الهمزة الى ما قبلها وادغامها بان تقول شي وسو بالياء والواو المشددتين
عليهما فانه يجوز فيهما السكون والروم والاشمام لانه يكون حينئذ في اخرهما ياء
مخفف مضموم او ياء مشدد مضموم او واو كذلك فيرجع الى ما مر

هذا

هذا اذا لم يكن قبل الهمزة المتطرفة المتحركة الموقوف عليها الف فان كان
قبلها الف كالقراء فقد علم ان تخفيفها حال الوصل انما هو بجعلها بين بين
فاما ان تحافظ على ذلك في حال الوقف اولا فان لم تحافظ عليه ووقفت بالسكون
تعين ان يكون تخفيفها بابدالها الفا اذ لا يتصور هنا نقل حركة الهمزة الى ما
قبلها حتى يكون تخفيفها بالنقل والحذف اذ الفرض انه وقف بالسكون ولا يمكن
جعلها بين بين لا المشهور ولا غيره لسكونها وسكون ما قبلها فتعين ان يكون
تخفيفها بقلبها الفا واذا قلبتها الفا اجتمع الفان الالف التي كانت قبل الهمزة
والالف المنقلبة عن الهمزة فيجوز حينئذ القصر بحذف احديهما للساكنين ويجوز
ابقاؤهما لامكان الجمع بينهما بتطويل المد وان اردت المحافظة على بين الذي
كان في حال الوصل تعين الوقف بالروم لتعذر بين بين مع الاسكان والاشمام و
اذا وقفت بالروم تعين ان يكون تخفيفها بجعلها بين بين كما كان تخفيفها
حال الوصل كذلك وهو ظاهر قوله وان كان قبلها متحرك تقسيم لقوله
وان كان قبلها ساكن لان الكلام في الهمزة المتحركة وقد تقدم ما كان قبلها
ساكن بقي ما كان قبلها متحرك فهذا بيان الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها
وهي تسعة اقسام لان الهمزة اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة وعلى
التقادير ما قبلها اما مفتوح او مكسور او مضموم والثلثة في الثلثة
تسعة كما ذكر في الامثلة والقياس فيها ان تجعل بين بين لان فيه تخفيفا للهمزة مر
مع بقية من آثارها ليكون دليلا على ان اصل الكلمة الهمزة لكن في حالتين المصنف
منها لا يمكن جعلها بين بين وذلك اذا كانت مفتوحة قبلها مضموم نحو جؤن
او مكسور نحو مائة لانهم لو جعلوها بين بين المشهور يقرب من الالف وما قبلها
الضمة او الكسرة وهو مستكره ولما تعذر المشهور تعذر غير المشهور اما
لانه فرعه او لان كل موضع يجوز فيه بين بين غير المشهور يجوز فيه المشهور
ولما لم يجز هنا بين بين المشهور امتنعوا عن غير المشهور لئلا يتوهم ان المشهور

ايضا جايز ولما كان كذلك ابدلوها بحرف حركة ما قبلها اى ابدلوها واوا
في مؤجل ويا في ماية وتعين جعلها بين بين في البواقي لما مر ثم اختلفوا في
صورتين منها وهي المضمومة التي قبلها كسرة نحو مستهزئون والمكسورة
التي ما قبلها ضمة نحو سئل فبعضهم يجعلها بين بين المشهور اى بين الهمزة و
الحرف التي منها حركتها فيكون مستهزئون بين الهمزة والواو وسئل
بين الهمزة والياء وقيل بين بين الشاذ فيكون مستهزئون بين الهمزة والياء
وسئل بين الهمزة والواو والاول هو المشهور وبعضهم يجعلها في نحو مستهزئين
ياء محضة وفي نحو سئل واوا محضة فهي خمسة اقسام ويتعين فيه بين بين المشهور
اما في سأل فمستهزيين ورؤس فلانه لا فرق فيهما بين المشهور والبعيد
لمجانسة حركتها حركة ما قبلها والحمل على المشهور اولى واما في سئم و
رؤف فلانهم لو راموا ان يجعلوا الهمزة فيهما بين بين البعيد فيقرب من الالف
وعليها كسرة في سئم وضمة في رؤف قوله وجاء منساة لبعض العرب
تبدل من الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها الفا في سال ومنساة وهي العصا
وهو ليس بقياس وقال ابن مالك ليس سال في قراءة من قرا سال سايل
بعذاب واقع مخففا من سأل وانما هو سال هاء بسال بمعنى العين مراد في سال
مهموز العين لانهم يقولون سلت تسال نحو هبت تهاب وقال ابو البقا
سال يسال مثل خاف يخاف ومصدره المساولة وهو واوي قوله
ونحو الواجي يريد ان بعض العرب تبدل من الهمزة المتحركة المكسور ما قبلها
ياء في نحو الواجي وصلا وهو ايضا ليس بقياس وانما قيد نحو الواجي بقوله وصلا
وصلا لان مثل قول حسان ولولا هم لكنت كحوت بحر هوى في مظلم الغمرات
وكنت اذل من وتد بقاع يشجج راسه بالفهر واجي على القياس لان الهمزة الارض المستوية
سكنت للوقف وما قبلها مكسور فقلبت ياء على ما هو القياس وعند سيبويه اى الواجي في البيت حال الوقف
من التخفيف الخارج عن القياس وهو ضعيف لما عرفت وقيل انه اراد ان

شذوذه

شذوذه من حيث انه جعل الياء المبدلة من الهمزة اطلاقا مع الياآت الغير المبدلة
وهذا ضعيف لان سيبويه ساقه في تخفيف الهمزة الشاذ ولان الاطلاق
بحرف اللين المبدل من الهمزة كالاطلاق بحرف اللين الغير المبدل قوله
والتزموا القياس ان يقال في الامر من الاخذ والاكل اوخذ واوكل كما يقال
ايسر من اسر اذا بطر لكن حذفوا الهمزة الاصلية لكثرة الاستعمال واستغنوا
عن همزة الوصل فقالوا خذ وكل واما الامر من امر فلم يبلغ مبلغهما في
الكثرة ولا قصر في القلة فجعلوا له حكما متوسطا فجوزوا فيه اومر ومر لكن
في الابتداء يكون مر افصح من اومر لانهم لو قالوا اومر كان مستثقلا للهمزتين
وفي الوصل يكون وامر افصح من ومر لانهم يستغنون عن همزة الوصل فلا يلزم
الاستثقال وانما ذكر هذا البحث مع انه مما اجتمع فيه همزتان لمنا سبته مع منشا
وسال والواجي وصلا في كون تخفيفها على غير القياس قوله واذا خفف
باب الاحمر وقد علم مما مر انهم ينقلون حركة الهمزة الى الساكن الذي قبلها
فاشار ههنا الى انه اذا نقلت حركة الهمزة الى لام التعريف فهل يعتد بتلك
الحركة ام لا فان لم يعتد بها كما هو مذهب الاكثر وجب ان يقال الحمر باثبات
همزة الوصل لان اللام في حكم الساكن وان اعتد بها يقال لحمر بحذف الهمزة للاستغنا
عنها بحركة اللام وانما اعتد بها على هذه اللغة ولم يعتد احد بحركة النون في
نحو لم يكن الذي والا لعاد الواو لان اللام صارت مع الاسم كالجزء لفظا لكونها
على حرف واحد ومعنى لانها غيرت مدلوله من التنكير الى التعريف واذا صار
كالجزء شابهت الحركة المنقولة اليها حركة سل واصله اسئل والاظهر ان باب
الاقتداء والاستغفار كذلك في جواز التستغفار وكستغفار قوله
وعلى الاكثر اى اذا اتصلت من في باب الاحمر فعلى الاكثر يجب ان يقال من لحمر
بفتح النون في من الاحمر اذا خففت لان اللام كالساكن فلولم تحرك النون التقى
ساكنان ويقال فلحمر بحذف الياء لئلا يلتقي ساكنان لان اللام في حكم الساكن

واما على الاول فيقال من لحمر بسكون النون وفي لحمر باثبات الياء اعتدادا بحركة
اللام وقرا ابو عمرو ونافع عاد لولى في عاد الاولى وهذا مبنى على الاول لان
قياس اللغة الكثيرة انه اذا نقلت حركة الهمزة وحذفت الهمزة ان يقال عاد لولى
لان التنوين ساكنة ولام التعريف ساكنة في الحكم فيجب كسر التنوين
لالتقاء الساكنين واما على اللغة القليلة فادغم فقيل عاد لولى قوله
ولم يقولوا اسل اشارة الى سوال وهو ان يقال نقلت حركة الهمزة الى السين
في سل وحركة الواو الى القاف في اقول وحذفتا ثم حذفت همزة الوصل
فيهما اعتدادا بالحركة العارضة مع انه لم يعتد بها في الحمر وجوابه انه لما
كثر استعمال الامر من سال بسال نقلوا حركة الهمزة الى السين على الباء وصار
في حكم الملتزم من حيث كانت كلمة الحرف المنقول عنه والحرف المنقول اليه
واحدة فاستغنى عن همزة الوصل او لانهم استثقلوا الهمزتين في اسئل
اذا ابتدى بها مع كثرتها آثروا على الافصح نقل حركة الهمزة الى السين ولو بقوا
همزة الوصل لكانوا كانهم جمعوا بين همزتين لان الهمزة التي بقيت حركتها في
حكم الموجودة واما اقول فوجب فيه اعلال الواو بنقل حركتها الى ما قبلها
فصار تحريكها واجبا بخلاف الحمر فان نقل الحركة فيه من كلمة الى كلمة اخرى
مع انه غير لازم ولا غالب واورد عليه الامر من جار وروف لانك تقول
اجار واروف فان نقلت حركة الهمزة وحذفتها جاز ابقاء همزة الوصل
نحو اجر واروف وحذفها نحو جر وروف وجوابه ان كثرة الاستعمال
فيهما منتفية وهو العلة فيما مر قوله والهمزتان الخ لما فرغ من الهمزة المتحدة
في الكلمة شرع في بيان الهمزتين فاما ان يكونا في كلمة واحدة او في كلمتين فان
كانتا في كلمة واحدة فالثانية اما ان يكون ساكنة او متحركة فان كانت
ساكنة وجب قلبها حرفا من جنس حركة ما قبلها كراهة لاجتماع الهمزتين
مع عسر النطق بالثانية ساكنة واصل آدم اادم بهمزتين الاولى زائدة

والثانية

والثانية فاء الكلمة فقلبت الفا وجوبا لسكونها وانفتاح ما قبلها ووزنه
افعل ولا يجوز ان يقال الاولى فاء الكلمة والثانية زائدة لوجهين الاول انه يكثر
زيادتها اولا وقلت حشوا والحمل على الاكثر اولى والثاني انه لو كان كذلك لكان
وزنه فاعلا كشامل فيجب ان يصرف ولما لم يصرف دل على انه افعل ومن هذا علم
انه لا يجوز ان يكون على فاعل كخاتم بان يكون الالف زائدة غير منقلبة عن الهمزة لانه
ح يجب صرفه اعلم ان هذا الكلام مبني على ان ادم لفظ عربي وقد انكر الزمخشري
ذلك حيث ذكر في الكشاف ان اشتقاقهم آدم من الادمة ومن اديم الارض نحو اشتقاقهم
يعقوب من العقب وادريس من الدرس وابليس من الابلاس وما آدم الا اسم اعجمي
واقرب امره ان يكون على فاعل كآزر وعازر وعابر وشالخ وفالغ لكن ذهب في
المفصل الى انه عربي على وزن افعل ثم انظر الى آخره اسما اولاد آدم عليهم السلم
وقوله ايت امر من اتى يأتي ايتانا فقلبت الهمزة الثانية فيه ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها وقوله اوتمن فعل ماض مجهول من ائتمن يأتمن
ائتمانا قلبت الهمزة الثانية فيه واوا لسكونها وانضمام ما قبلها قوله
وليس آجر اي وليس اجر مما اجتمع فيه همزتان ثانيهما ساكنة فقلبت الفا لان
آجر فاعل لا افعل لثبوت يواجر في مضارعه فآجر يواجر كآخذ يواخذ فكما ان
الف آخذ ليست عن همزة بل هي الف فاعل فكذا الف آجر قوله وما قلته
فيه اي وما قلته في ان آجر فاعل لا افعل هذان البيتان وهما قوله دللت ثلاثا
الى آخره اي دللت ثلثا على ان آجر فاعل لا افعل فعبر عنه بلا زمه لان كون
آجر فاعلا لا افعل يستلزم ان لا يكون يوجر مضارع آجر لان يوجر لا يكون الا
مضارع افعل الوجه الاول انه جاء آجر اجارة ولو كان افعل لم يجي منه
فعالة لان فعالة مصدر فاعل لا افعل الوجه الثاني انهم لم يقولوا في مصدره
ايجارا ولو كان افعل لكان مصدره على افعال الوجه الثالث انه قد ثبت
مجيء آجر يواجر فيكون آجر فاعل وصحة آجر الذي هو فاعل تمنع ان يكون آجر

افعل وفي هذا نظر لانه لا يلزم من مجيء فعالة ان لا يكون اجر افعل لجواز ان
يكون مشتركا بين فاعل وافعل ومصدر الاول فعالة ومصدر الثاني افعال
وقوله والافعال عزّ ان اراد به انه لم يوجد فممنوع لانه حكى صاحب
كتاب المحكم منه آجرت المراة البغي نفسها ايجارا وان اراد به انه قليل
فمسلم لكن لا يحصل منه المطلوب وايضا فان صحة آجر بمعنى فاعل لا يمنع
مجيء آجر بمعنى افعل لجواز ثبوتهما ويكون مضارع الاول يواجر ومضارع
الثاني يوجر وما ذكر في الشرح المنسوب الى المصنف من انه اذا ثبت مجيء آجر
بمعنى فاعل لم يكن بد من فعل ثلاثي هو اصله لا رباعي فوجب ان يكون فعله الاصلي
اجر لا آجر بمعنى افعل كقولهم كاتب من كتب وقاتل من قتل لا طائل تحته
لانه لو سلم ذلك فلا يفيده لجواز نقل ذلك الثلاثي الى الافعال والمفاعلة
واعلم ان آجر في مثل قولهم آجره الله يوجره ايجارا بمعنى اجره الله يأجره
اجرا اي اعطاه الثواب وآجرت المملوك والاجير اوجره بمعنى اجرته
آجره اي اعطيته اجره لا نزاع في انه افعل لا فاعل لان يوجر لا يكون مضارعا
لغير افعل وانما النزاع في مثل قولهم آجرت الدار والدابة اي اكريتهما والحق
انه بهذا المعنى مشترك بينهما لانه جاء فيه لغتان احديهما انه فاعل ومضارعه
يواجر والاخرى افعل ومضارعه يوجر وجاء له مصدران فالمواجرة مصدر
فاعل والايجار مصدر افعل قوله وان تحركت عطف على قوله ان سكنت
الثانية اي وان تحركت الهمزة الثانية فاما ان تكون الهمزة التي قبلها ساكنة
او متحركة فاما ان تكون الهمزة الثانية في موضع اللام او لا فان لم تكن في
موضع اللام كسائل ثبتت اي الهمزة الثانية لانه لا يمكن تخفيفها بالابدال
فرقا بينها وبين ما اذا كانت في موضع اللام على ما سيجيء ولا بجعلها بين بين
اما المشهور فلانها حينئذ تصير قريبة من الالف ويلزم التقاء الساكنين واما
غير المشهور فلسكون الهمزة الاولى ولا بالحذف لانه لا يدرى انه فعال بالتشديد

فان كانت ساكنة

او فعال بالتخفيف واما ان كانت الثانية في موضع اللام فلبت ياء كما ذكر في
تصريف ابن مالك وشرحه ويدل عليه قول المصنف في مسائل التمرين ومثل سبطر
من قرأ قرأى وسنبين الفرق بين الصورتين ووجه ذلك في مسائل التمرين
ان شاء الله تعالى وكان المصنف انما لم يفصل اعتمادا على المثال مع ما تكرر ثمة قوله
وان تحركت اي وان تحركت الهمزة الثانية وتحركت الهمزة التي قبلها فقال
النحاة وجب قلب الهمزة الثانية ياء وان انكسرت الهمزة التي قبلها او انكسرت
هي اي الهمزة الثانية نحو جاءٍ واصله عند غير الخليل جايء بهمزتين متحركتين
الاولى منقلبة عن عين الكلمة التي هي ياء كما في بايع والثانية لام الفعل فقلبت
الثانية ياء لانكسار ما قبلها فصار جايي ثم اعل اعلال قاض ولم يجعلوها
بين بين لان في ذلك ملاحظة للهمزة فيلزم منه الجمع بين الهمزتين واما على
مذهب الخليل فاصله جاري بالقلب كما مر ثم اعل اعلال قاض فلم يكن من هذا
الباب وايمة جمع امام والاصل اأممة كاحمرة جمع حمار فاجتمع في اوله
همزتان الاولى للجمع والثانية فاء الكلمة وكان القياس قلب الثانية الفا
لسكونها وانفتاح ما قبلها كآنية في جمع اناء لكن لما وقع بعدها مثلان
وهما الميمان وارادوا الادغام نقلوا حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى
الهمزة وادغموا الميم في الميم فصار ائمة فقلبت الثانية ياء محضة ولم يجعلوها
بين بين لما مر في جاء وان لم تكن الهمزة الثانية ولا التي قبلها مكسورة
وجب قلب الثانية واوا نحو اوادم جمع آدم واصله أأادم بهمزتين
بعدهما الف فقلبوا الثانية واوا كاويدم واصله أأيدم قلبوا الثانية
واوا للزوم وثمة ايضا قوله ومنه خطايا اي ومما اجتمع فيه همزتان متحركتان
خطايا واصله خطايئ قلبوا الياء همزة كما في قبائل جمع قبيلة فصار خطائئ
بهمزتين فقلبوا الثانية ياء لانكسار ما قبلها فصار خطائي فهذا هو
الذي يتعلق فيه باجتماع الهمزتين وسيأتي ان قياس ما وقعت الهمزة فيه

بعد الف باب مساجد وبعدها ياء وليس مفردها كذلك ان تقلب ياء منتوحة
وبقلب الياء الفا فيصير خطايا وانما قيد التقدير بالاصل لان خطايي بالهمزة
ثم بالياء بعدها تقديره ايضا لكن ليس تقديره الاصل بل خطاير بالهمزتين
تقديره الاصل وبالحقيقة هذا ايضا ليس تقديره الاصل بل خطايي بالياء
ثم الهمزة تقديره الاصل الان خطاير بالهمزتين اصل بالنسبة الى خطاري
بالهمزة ثم بالياء بعدها هذا التقدير على مذهب سيبويه واما الخليل
فيوافق في ان الاصل خطائي لكنه يقول قدمت الهمزة على الياء فصار خطاءي
على فعالى ثم فعل كما قيل ومذهب سيبويه اقيس واصح لما نقل عن العرب
الموثوق بعربيتهم اللهم اغفر لي خطائري مثل خطاععي بتحقيق الهمزتين
فلو كان خطايا مقلوبة كما ذكر الخليل لم يكن لذلك وجه قوله وقد صح
التسهيل على قول النحويين انه وجب قلب الثانية ياء ان انكسر ما قبلها او انكسر
فانه قد صح عن الفرا جعل الهمزة الثانية بين بين في جاءيمة وقد صح تحقيق
الهمزتين ايضا فيه وقولهم اولى من قول النحاة لما مر ويمكن ان يجاب عنه بان مراد
النحاة من قولهم قلب هذه الهمزة ياء ملتزم ان القياس يقتضي ذلك وما جاء
شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وهذا لا ينافي مجي خلافه في القراءة قوله التتبع لجواز
ان يكون مخالفا للقياس ولا يكون مخالفا للاستعمال ومثل ذلك مقبول واقع في
الفصيح من الكلام فان النحاة قالوا الشاذ على ثلثة اضرب شاذ عن
قياس وشاذ عن الاستعمال وشاذ عنهما جميعا فالاولان مقبولان والثالث
مردود مثال الاول كالقود والصيد وكقوله تعالى استحوذ عليهم
الشيطان اى غلب فان القياس قلب حرف العلة في هذه الصور الفا والاستعمال
بخلافه ومثال الثاني قول الشاعر وام اوعال كها او اقربا
والاستعمال مثلها وام اوعال اسم هضبة ومثال الثالث قول الشاعر
ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة اليتقصع

اى يستخرج الصياد اليربوع الذي يتقصع بالشيحة من نافقايه ومن اخرى
جحرته والشيحة نبت ويقال له بالفارسية درمنه وقوله يتقصع اى
يدخل في قاصعايه ومن لحد جحرته ايضا فادخل اللام في الفعل وهو خلاف
القياس والاستعمال قوله والتزم اعتراض اخر وهو على ما قالوا وجب
قلب الهمزة الثانية واوا ان لم تكن هي ولا ما قبلها مكسورا فانهم التزموا حذف
الهمزة الثانية من نحو اكرم واصله ااكرم بهمزتين مفتوحتين لان حروف المضارعة
هي حروف الماضي بزيادة حرف المضارعة ولما كان ماضيه اكرم وجب ان
يكون اصل الفعل المضارع ااكرم وكرهوا اجتماع همزتين فيما هو كثير
الاستعمال فحذفوا الثانية لزوما وانما خصوا الثانية لان الثقل نشا
منها ثم حملوا اخواته نحو نكرم وتكرم ويكرم عليه ثم ضموا حرف المضارعة
ليلا يلتبس بالثلاثي المجرد فثبت ان ما ذكره النحويون منقوض بمثل اكرم ويمكن
ان يجاب عنه بمثل ما مر بان يقال مراد النحاة ان القياس يقتضي القلب كما في
اويدم واوادم لكن الاستعمال فيه بخلاف القياس قوله وقد التزموا
هذا الحكم مشترك بين ما يكون فيه همزتان كخطايا على مذهب سيبويه وبين
ما فيه همزة واحدة كمطايا بالاتفاق وخطايا على مذهب الخليل فلذلك
اخره الى هنا والمطايا جمع المطية واصلها مطيوة لانها من المطو وهو
اسراع الدابة في السير قلبت الواو ياء وادغمت في الياء واصل مطايا
مطايو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار مطايي بياءين
ثم قلبوا الياء الواقعة بعد الف الجمع همزة كما في قبايل فصار مطاءي بياء
بعدها همزة فاستثقلوا الياء بعد الكسرة على الهمزة فابدلوا من الكسرة فتحة
ومن الياء الفا كما في عذاري ومهمنا اولى لثقل الهمزة فصار مطاءا بهمزة
بين الفين والهمزة قريبة من الالف فكانك جمعت بين ثلثة الفات فقلبوا
الهمزة ياء فصار مطايا ومنه خطايا على القولين اما على قول سيبويه

فلانه بعد انقلاب الهمزة الثانية ياءً يصير خطائى واما على قول
الخليل فلانه تقلب الهمزة على الياء من غير اجتماع الهمزتين فيصير خطائى
ثم عمل فيه ما مر قوله وفى كلمتين عطف على قوله فى كلمة حيث قال
والهمزتان فى كلمة والاقسام اثنا عشر الثانية مفتوحة وقبلها اربعة
احوال تتحقق بذكر لفظة احد بعد جاء ويذرؤ ومن تلقاء ولم يذرأ
ومكسورة وقبلها الاربعة بذكر لفظ ابل بعدها ومضمومة وقبلها الاربعة
بذكر اوليك بعدها ثم انه يجوز تحقيقهما اى ابقاء الهمزتين من غير تغيير لان
كون اجتماعهما عارضا هوّن امر الثقل ويجوز تخفيفهما لما يلزم من الثقل فى
اجتماعهما وتخصيص احديهما بالتخفيف تحكم ولذا يجوز تخفيف احديهما
ثم اختلفوا فيها فاختار ابو عمرو تخفيف الاولى لان الاستثقال من اجتماعهما
فعلى ايتهما وقع التخفيف جاز لكن قد رأيناهم ابدلوا من اول المثلين فى نحو
دينار وديوان حرف اللين وكان ذلك للتخفيف فكذا فى الهمزتين واختار الخليل
تخفيف الثانية لان الثقل انما يحصل عند الثانية فلا يصار الى التخفيف قبل
حصول الاستثقال اذا عرفت ذلك فلنبين كيفية التخفيف فيهما او
فى احديهما فنقول اذا اجتمعتا واريد تخفيفهما جميعا فوجهان احدهما
ان تخفف الاولى على ما تقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ثم تخفف الثانية
على ما تقتضيه قياس تخفيفها للاجتماع والثانى ان تخففا معا على حسب
ما يقتضيه تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت وان اريد تخفيف احديهما
لم تخل اما ان تكونا متفقتين او لا فان لم تكونا متفقتين خففت ايتهما
شئت على حسب ما يقتضيه التخفيف فى كل واحدة منهما لو انفردت
وجاء فى نحو يشاء الى الواو ايضا فى الهمزة الثانية مع جواز التحقيق
والتخفيف على ما مر وان كانتا متفقتين فان كان الاولى آخر كلمة جاز ان تحذف
احديهما ويسهل الاخرى على القياس المتقدم وجاز ان تقلب الثانية بحرف

من جنس حركة ما قبلها كالساكنة فتقلب فى جاء احدهم الفا وفى من تلقاء
ابلهم ياء وفى يذرأ اوليك واوا وان لم يكن الاولى آخر كلمة جاز ان تخفف
ايتهما شئت على حسب ما تقتضيه قياس التخفيف فى كل واحدة منهما لو انفردت
وجاز فى مثله ادخال الالف بين الهمزتين قال ذو الرمة
فيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا آانت ام ام سالم
الوعساء الارض اللينة وجلاجل اسم موضع يروى بالجيم مفتوحة
وبالحاء المهملة مضمومة وقال ابن درستويه حرصوا على اثبات
الهمزتين فزادوا الفا بينهما فرارا من اجتماعهما وقال لا يجوز اثبات
تلك الالف فى الخط كراهة اجتماع الفات ثلث قال المصنف فى شرح
المفصل لم يثبت ذلك اعنى اثبات الالف بين همزتين الا فى مثل آانت
وشبهه واما مثل جاء احدهم فلا يعرف مثل ذلك فيه قوله
الاعلال تغيير حرف العلة للتخفيف قوله تغيير شامل له وللتخفيف
الهمزة والابدال فلما قيد بقوله حرف العلة خرج تخفيف الهمزة وبعض
الابدال مما ليس بحرف العلة كاصيلال فى اصيلان كما سيجىء ولما قال
للتخفيف خرج نحو عالم بالهمز فى عالم فتبين ان تخفيف الهمز والاعلال متباينة
كلية وبين الابدال والاعلال عموم من وجه اذ وجدا فى نحو قال ووجد الاعلال
بدون الابدال فى نحو يقول ووجد الابدال بدون الاعلال فى اصيلال ويجمع
الاعلال ثلثة اشياء القلب كما فى قال والحذف كما فى قلت والاسكان
كما فى يقول ولم يقل يجمع القلب للمعنى الذى ذكر فى تخفيف الهمز وسميت الالف
والواو والياء حروف الاعلال لما وقع فيها من التغييرات المطردة و
قد جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة لذلك ولم يعدها كثير لانه لم يجر
فيها ما اجرى فى حروف العلة من الاطراد اللازم فى كثير من الابواب
قوله ولا تكون الالف اصلا فى متمكن ولا فعل ولكن اما بدل عن

وخصوص
اى لتبين حصر الاعلال فى ثلاثة

واواو ياء واما زايدة لانا استقرينا الاسماء المتمكنة والافعال فلم نجد
الالف فيهما الا كذلك ولانها لو وقعت اصلا لم تخل اما ان تقع مبدلة في
محل آخر او لا فان وقعت في محل مبدلة ادى الى اللبس بين الاصلية والمنقلبة
وذلك مخل لمعرفة الاوزان وان لم تقع مبدلة عن الواو والياء اصلا ادى
تلك الى وقوع الواو والياء المتحركتان في كل موضع كان اصلهما فيه التحرك
وهو كثير مستثقل مع وقوع حرف العلة كثيرا في الكلمات ولما ذكرنا
في اول ذي الزيادة فثبت انها لا تكون اصلا في الاسم المتمكن والفعل واما
الحروف فالالف فيها اصل لان الحروف غير مشتقة ولا متصرفة فلا يعرف
لها اصل غير هذا الظاهر فلا يعدل عنه من غير دليل فلا يقال الالف فيها زايدة
لعدم اشتقاق يفقد فيه الفها ولا يقال انها بدل لانه ضرب من التصرف
ولا تصرف للحروف وكذا الاسماء المبنية والاعجمية لعدم اشتقاقهما
ثم بين اتفاقهما واختلافهما في المواقع ومثال تقدم الواو عينا على الياء لاما
طويت ولم يتقدم الياء عينا على الواو لاما واورد عليه الحيوان
واجيب عنه بان اصله حييان وحملهم على ذلك عدم نظيره ذلك في كلامهم
بالاستقراء وقياسه حايان لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها لكن بقوه
متحركا ليكون مطابقا لمدلوله في التحرك كالجولان والخفقان وفي الموتان
حملوا النقيض على النقيض ولذلك لم يعلوا في الحيوان لكن لما كرهوا اجتماع
مثلين قلبوا الثانية واوا ولم يقلبوا الاولى لان التغيير بالاخر اولى ولا
يستقيم الاستدلال بحيي على ان اللام ياء في الحيوان فانه لو كان واوا
ايضا لانقلبت ياء لانكسار ما قبله فلم يتمحض الاستدلال ولو صح الاستدلال
بذلك لصح الاستدلال برضي على ان اللام ياء وهو فاسد ثم لو قلنا
الحروف الاصول في اول واو واو ولام كما هو الاصح لكان الواو مثل
الياء في وقوعها فاء وعينا ولاما ولا ولو قلنا تركيبها من واو وياء

وواو لانا نستدل بالاكثر منها باب بيت لكان الواو مثل الياء في وقوعه
فاء ولاما ولو قلنا تركيبه من واو وواو وواو لكان الواو مثل الياء
في وقوعه فاء وعينا ولاما وقيل بذلك لما قالوا في تصغير واوية
تقلب فاؤه همزة لكونها اول واوين مصدرين اذ لو كان عينه ياء لقيل
في التصغير ويية ولان كون العين واوا اكثر من كونها ياء فحمله
والحمل على الاكثر اولى وبيت اي افعت وييت اي كتبت الياء
قوله الفاء اعلم ان الواو تقلب ياء اذا سكنت وانكسر ما
قبلها نحو ميزان وميقات واصلهما موزان وموقات كرهوا الواو الساكنة
بعد الكسرة فقلبوها ياء وان الياء تقلب واوا اذا سكنت وانضم ما قبلها
نحو موقظ وموسر والاصل ميقظ وميسر قوله وتقلب الواو همزة اي
اذا اجتمع واوان متحركتان في اول الكلمة تقلب الاولى همزة لزوما نحو اواصل
جمع واصل واصله وواصل بواوين الواو الاولى هي الفاء والثانية
مبدلة من الالف كما في ضوارب وكذا اويصل تصغير واصل واصله
وويصل بواوين الاولى هي الفاء والثانية مبدلة من الالف كما في
ضويرب وكذا الاول جمع الاولى واصله وول لانه نحو فعل الاصول
كما تقلب واوا ولام وذلك لاستثقالها متحركتين فان اتحدت الواو
وكانت مضمومة كما في وجوه او اجتمع واوان ويسكن الثاني كما في وورى
مجهول وارى فتقلب همزة جوازا يقال واراه مواراة اي ستره وقال المازني
تقلب ايضا همزة جوازا اذا كان مكسورا في اول الكلمة كما في اشاح واصله
وشاح وغيره يتبع فيه السماع والوشاح شي ينسج من الاديم عريضا
ويرصع بالجواهر تجعله المراة بين عاتقيها وكشحيها قوله والتزموه
اعتراض على قوله وجوازا في نحو اورى فانهم قلبوا في الاولى لزوما
مع سكون الثاني واجاب بانهم حملوه على الاول واعترضوا عليه

والواو الثانية م

تأنيث الاول كانت احدى تأنيث الاخر

وجهين الاول انه الاولى ان يقال قلبوا في الاولى وجوبا لاستثقال الواو
لانهم قالوا لو بنيت مثل كوثر من وعد قلت اوعد والاصل ووعد
قلبت الاولى همزة لاجتماع الواوين وان كانت الثانية ساكنة ثم قال
المعترضون وانما لم تقلب وجوبا في ووري لانهم شبهوا مدتها بالف
وارى لانقلابها منها وجوابه انهم ما صرحوا باللزوم فيمكن ان يكون
مرادهم ايضا الجواز لكن كانوا قد صرحوا باحد الوجهين الجايزين وسيجي في مسايل
التمرين ما يويد هذا الثاني انه حمل المفرد الذي هو الاصل على الجمع الذي هو الفرع
وذلك ممتنع وجوابه ان في الاولى علم التانيث وهو الالف والاول مجرد من
ذلك فقد حمل المونث على المذكر قوله واما اناة اي واما قلب الواو همزة
في اناة والاصل وناة وهي المراة التي فيها فتور وفي احد واصله وحد وفي اسماء
فعلا غير القياس لان القياس في الواو المفتوحة في اول الكلام ان تبقى واسماء علم
وقال سيبويه اصله وسمار فعلاء من الوسامة وهي حسن الوجه فامتناعه
من الصرف لالف التانيث وقال المبرد هو جمع اسم ووزنه افعال منع الصرف
للعلمية والتانيث المعنوي والاول اظهر اذ التسمية بالصفات اظهر من التسمية
بالجموع ولانه لو سمي به مذكرا امتنع ايضا وقيل امتناعه ح لانه اسم لمونث سمي به
مذكر كزينب قوله وتقلبان اي اصل اتعد واتسر اوتعد وايتسر قلب حرف
العلة فيهما تاء وادغم فقال اتسرا اي لعب بالقمار وهذا اذا لم يكن حرف العلة منقلبة
عن الهمزة واما ان كان منقلبة عنها كما في ايتزر واصله ائتزر قلبت الهمزة
الثانية لسكونها وانكسار ما قبلها فلا تقلب تاء لانها عارضة تزول عند الوصل
كقولك واتزر قوله وتحذف الواو من نحو يعد لان الواو من جنس الضمة
وتقدر بضمتين والكسرة التي بعدها من جنس الياء التي قبلها ووقوع الشي
بين شيئين يضادانه مستثقل فوجب الفرار منه ولما كان حذف الواو في
مثله واجبا لم يبن مضاعف معتل الفاء نحو وددت بفتح العين لانه ح يكون

مضارعه مكسور العين فكان يجب حذف الواو فلو لم يدغم يلزم خلاف القاعدة
ولو ادغم لزم الاختلال للاعلالين ولا تحذف من نحو يوعد لان الواو في الاصل ليست
بين الياء والكسرة بل بين همزة وكسرة اذ الاصل يأوعد وحذفت من يسع لانه
كان مكسور العين في الاصل فلما حذف الواو فتحت العين لحرف الحلق ولم تحذف
من يوجل لان فتح عينه اصلي وانما حكموا بالعروض في الاول والاصالة في
الثاني لسقوط الواو من الاول دون الثاني وشبهت الفتحة في يسع بالكسرة
في التجاري حيث كانت عارضة واصله تجارى فقلبوا الضمة كسرة
لو قوعها قبل ياء متطرفة وشبهت الفتحة في يوجل بالكسرة في التجارب
حيث كانت الكسرة اصلية لانه جمع تجربة والحذف الياء من نحو ييسر لانها الياء
من جنس الكسرة والميسر قمار العرب بالازلام ولا من ييئس ايضا لذلك وقد جاء
منها حذف الياء لاستثقال اليائين مع الهمزة وقلبها الفا كانهم توسطوا
فلم يحذفوا كما في يئس ولم يبقوا كما في ييئس بل قلبوها الفا كما قالوا ياتعد
مو تعد وبه كان يتكلم الامام الشافعي رضي الله عنه والفصيح في مضارع وجل
يوجل على القياس وبعضهم يقلب الواو ياء لانها اخف من الواو وبعضهم الفا
لانها اخف منهما وبعضهم يكسر ليقلب الواو ياء وهي اشذها وليست هذه لغة
من يقول تعلم لان اولئك لا يكسرون الياء وانما يكسرون منها لما ذكرت قال في الصحاح
يقول بنو اسد انا ايجل ونحن نيجل وانت تيجل كلها بالكسرة وهم لا يكسرون
الياء في يعلم لاستثقالهم الكسرة على الياء وانما يكسرون في ييجل لتقوى
احدى اليائين بالاخرى قوله وتحذف الواو من نحو العدة واصلها وعد
لاستثقال الكسرة على الواو مع ان فعلها معتل فنقلت كسرة الواو الى العين
ثم حذفت ولزم تاء التانيث كالعوض من المحذوف فان زال احد الوصفين
لا تحذف فلم تحذف من نحو الوعد لعدم الكسرة ولا من نحو الوصال والوداد وان
كانت مكسورة لعدم اعتلال فعله نحو واصلته وواددته وانما نقلت كسرة

الواو الى العين ثم حذف ولم يحذف متحركة لئلا يؤدي اعلال الاسم على اعلال
الفعل وهي في الفعل حذفت ساكنة لا متحركة فان قيل لم لم يحذف
في قوله تعالى ولكل وجهة هو موليها مع انه يلزم فيه الجمع بين العوض والمعوض
فالجواب من وجهين الاول انها ليست مصدرا جاريا على الفعل
بل هي اسم للجهة المتوجهة اليها والواو ثبت في الاسم نحو ولدة جمع وليد
وهو الصبي والعبد في الاسم وعدة والمصدر عدة والثاني انه
مصدر لكن صححت تنبيها على الاصل كالقود واستحوذ وهذا قول ابي عثمان
المازني وشبهه بضيون وهو السنور الذكر وحيوة وهو اسم
رجل واستضعف ابو علي هذا لانه لو كان كذلك لزم ان يجيء فعله مصححا
لان هذه المعتلات اذا صححت في موضع تبعها فعلها نحو استحوذ استحوذا
واستصوب استصوابا ولما لم يجئ شيء من هذه الافعال مصححا دل على ان وجهة
اسم للتوجه لا مصدر فان قيل فقد جاء القول والبيع مصححين مع ان فعلهما
معتل فما يمنع في الوجهة مثل ذلك فالجواب ان القول والبيع ليسا على وزن
الفعل بخلاف وجهة والموافقة في الوزن توجب الاعلال الا ترى ان بابا ونابا
لما وافقا بناء الفعل اعلا ولم يعل نحو عوض لعدم موافقته له في ذلك هكذا
ذكر بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك ناقلا عن ابي علي ثم قال وفيه عندي
نظر من وجهين الاول ان وجهة انما تكون على وزن الفعل اذا اجتمعت
الواو والتاء حتى يكون حرف متحرك وبعده حرف ساكن وبعده حرفان متحركان
كما ان الفعل كذلك ولما كانت التاء عوضا عن الواو فانما يقدر دخولها بعد حذفها
ولا يجوز اجتماعها معه واذا لم يجز ذلك فكيف يكون على وزنه نعم له ان يقول
انا يقدر كونها عوضا بعد حذف الواو والا فيجوز اجتماعهما وهذا كما يقول
في الظرف الواقع خبرا انه لا يسوغ اظهار عامله معه اذا كان بدلا منه اما
اذا لم يجعله بدلا منه جاز استعماله معه الثاني ان موافقة المصدر

للفعل في الزنة لم يذكرها احد من التصريفيين ثم قال ذلك الفاضل فان
كان قد تفرد ابو علي بهذا القول قبل منه لانه المقدم في هذه الصناعة
ولا يجاريه احد في اعتقادي قوله العين الاعلال الواقع في العين
اما بالقلب واما بنقل الحركة والاسكان واما بالحذف اما الاول
فثلثة اقسام لانه اما بانقلابها الفا او بانقلابها همزة واما بانقلاب
احدهما الى الاخرى انقلاب الواو الى الياء وبالعكس القسم
الاول من القلب فهو اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما او كانا في حكم المتحرك
الذي انفتح ما قبله فانهما تقلبان حرف الفا لوجهين الاول ان كل واحد
منهما مقدر بحركتين فاذا انضم الى ذلك حركته وحركة ما قبله اجتمع
في التقدير اربع حركات متواليات في كلمة وذلك مستثقل فاجتنبوه
بقلبهما الفا لتجانس حركة ما قبلها والثاني ان الواو والياء اذا تحركتا
صار كل منهما بمنزلة حرف مد وبعضه او بمنزلة حرفي مد فالواو
المفتوحة كواو والف والمكسورة كواو وياء والمضمومة كواو وواو
وكذا حكم الياء واجتماع حروف العلة مستثقل فقلبوهما الفا
لانه حرف يؤمن معه من الحركة وذلك اما في اسم ثلاثي
نحو باب وناب واما في فعل ثلاثي نحو قام وباع واما في فعل محمول
على الفعل الثلاثي نحو اقام واباع واصلهما اقوم وابيع لكنهما لما
كانا فرعين قام وباع اجريا مجراهما فجعل ما قبل الواو والياء في حكم المفتوح
او نقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما وجعلتا في حكم المتحرك فقلبتا
الفا واستكان منه ابي من افتعل المحمول على الفعل الثلاثي لانه
استفعل من كان لا افتعل من السكون لتعذر ان تكون المدة
زائدة كما في منتزاح وقولهم في مصدره استكانة فانه يدل على انه
استفعل لا افتعل لان افتعل لا يجيء منه افتعالة وقد تقدم تقريره

واما في اسم محمول على فعل ثلاثي نحو مقام واصله مقوم فجعل ما قبل الواو في
حكم المفتوح او نقلت حركة الواو الى ما قبله ثم جعلت الواو في حكم المتحرك
حملا على قام او في اسم محمول على فعل محمول على الفعل الثلاثي كمقام فانه محمول
على اقام واقام محمول على قام وكالاقامة والاستقامة واصلهما الاقوام
والاستقوام فالقاف وان كانت ساكنة فهي في حكم المتحرك بالنظر الى الاصل
حملا على اقام واستقام فقلبت الواو الفا فالتقا الفان فحذفت احدهما
وهي الثانية الزائدة عند الخليل وسيبويه والاولى التي هي عين عند
الاخفش ثم عوض التاء كما مر واما اذا كانتا ساكنتين فلا تنقلبان وشذ
قولهم طائي وياجل اما وجه ذكر طائي مع ما مع ذكره في المنسوب فقد
ذكرناه ثمة واما ذكر ياجل مع ما مع ان ذكره عن قريب فلانه ذكره هناك
باعتبار انه لما لم يقع بين ياء وكسرة فالقياس بقاره وذكره هنا باعتبار
انه لما لم يكن متحركا فقياسه ان لا ينقلب الفا وقد جاء تبت اليك فتقبل
تابتي وصمت فتقبل صامتي اي توبتي وصومي ويمكن ان يقال العلة في هذه
الصور على لغة من يقلب حرف العلة الساكنة المفتوح ما قبلها الفا
فانه ذكر الواحدي في الوسيط في تفسير قوله تعالى ان هذان لساحران انه
قال ابن عباس هي لغة بلحارث ابن كعب ثم قال اجماع النحويين ان عم
هذه لغة حارثية وذلك بلحارث ابن كعب وخثعما وزبيدا وقبائل
من اليمن يجعلون الف التثنية في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد يقولون
اتاني الزيدان ورايت الزيدان ومررت بالزيدان وذلك انهم يقلبون كل
ياء ساكنة انفتح ما قبلها الفا فعاملوا ياء التثنية ايضا هذه المعاملة
كما قال قائلهم اي قلوص راكب تراها طاروا علاهن فطر علاها وهذه
ليست ياء التثنية ولكن لما كان اللام في علاهن مفتوحة قلبها الفا
وحكى هذه اللغة جميع النحويين جميع ذلك مذكور في الوسيط قوله

وخلاف يبد انه اذا كان ما قبلهما ساكنا كقاول آخره فانهما لا تقلبان ايضا
الفا قوله ونحو القود اشارة الى سوال وهو ان يقال ما ذكرتم يقتضي قلب
العين الفا في نحو القود وهو القصاص والصيد مصدر الاصيد وهو الذي
لا يرفع راسه كبرا واغيلت الناقة اذا وضعت قرب ولدها حيا لا يفزع
منه الذئب واغيلت المراة اذا سقت ولدها الغيلة يقال اضرت الغيلة الغيل
بولد فلان اذا اتيت امه وهي ترضعه والغيل بالفتح اسم ذلك اللبن واغيمت
السماء واجاب عنه بقوله شاذ ذكر في الصحاح انه قال ابو زيد هذا الباب
نحو ص كله يعني قوله تعالى استحوذ عليهم الشيطان اي غلب يجوز ان يتكلم به على
الاصل تقول العرب استصاب واستصوب واستجاب واستجوب وهو
على امور كم قياس مطرد عندهم قال الله تعالى الم نستحوذ عليكم اي الم نغلب عليكم
قوله وصح جواب سوال آخر وهو ان يقال تحركت العين في تلك الامثلة مع
انفتاح ما قبلها ولم يقلب الفا وتقرير الجواب ان اصل قوي قوو انقلبت
الواو المتطرفة ياء لانكسار ما قبلها فلو قلبوا العين الفا اجتمع الاعلالان و
اصل هوى هوي تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فلو انقلبت الواو ايضا الفا
لاجتمع اعلالان قوله وصح باب طوى وحيي ايضاح انه لا يجتمع فيه
اعلالان لو قلبوا العين الفا لانه فرع هوى لان الاصل فعل بفتح العين لخفته وكثرة
ولما صحت في الاصل صحت في الفرع وايضا لو قلبوا العين في تلك الامثلة الفا
لوجب القلب في مضارعها ايضا كما في خاف يخاف فيلزم تحرك الياء التي هي
لام بالضم في مضارعها وذلك مرفوض واليه اشار المصنف بقوله لما يلزم
من يقاي ويطاي ويحاي ولم يذكر مضارع هوى لان ذلك لا يجري فيه
لان مضارعه يهوي بكسر العين فلا تجري العلة المذكورة فيه قوله
وكثر الادغام لما ذكر انه لا تعل العين في هذه الامثلة وقد جاز في بعضها
الادغام اشار اليه بقوله كثر الادغام في حي لاجتماع المثلين وبعضهم لا يدغم

لان قياس ما ادغم فی الماضی ان یدغم فی المضارع فیلزم تحرک الیاء بالضم قوله
وقد یکسر الفاء یعنی اذا ادغم فمنهم من یبقی فتحة الفاء للخفة ومنهم من یکسرها
للمناسبة کقولهم فی جمع الوی لیّ ولیّ بکسر اللام وضمها وقیل فیه نظر لان
لقایل ان یقول الضمة التی قبل الیاء المدغمة فی لیّ ثقیلة فناسب ان یعدل عنها
الی الکسرة للیاء التی بعدها ولیست الفتحة فی حیّ ثقیلة قبل الیاء المدغمة
فلا یناسب ان یعدل عنها الی الکسرة فالاولی ان یقول من ادغم بنقل الحرکة من
الیاء الی ما قبلها کسر الحاء ومن حذف الحرکة من غیر النقل ابقی الفتحة
قوله بخلاف باب قوی راجع الی الادغام ای کثر الادغام فی باب حیی
بخلاف باب قوی فانه لم یجئ فیه الادغام والمراد بباب حیی کل فعل هو مضاعف
الیاء وبباب قوی کل فعل هو مضاعف الواو وانما لم یجئ الادغام فی باب قوی مع
ان اصله قوو لان الاعلال مقدم علی الادغام فلما انقلبت الواو المطرفة یاء لم یبق فی قوی
مقتضی الادغام وانما قلنا الاعلال مقدم لان سبب الاعلال موجب للاعلال
وسبب الادغام لیس بموجب للادغام بل مجوز ویدل علیه امتناع التصحیح فی
باب رضی وجواز الفک فی باب حیی قوله ولذلک لم ... ولان الاعلال
مقدم علی الادغام لم یدغموا فی یحیی الی آخره لانه لما انقلبت الیاء فی یحیی والواو
فی یقوی وارعوی الفا والواو فی نحو اوی وارعوی یاء لم یبق
مقتضی الادغام وجاء فی مصدر احواوی من افعلال من افعیلال ترک الادغام لیناسب فعله فی الصورة
والادغام لاجتماع الواو والیاء وسبق احدیهما بالسکون ومن قال فی اشهیباب
اشهباب بحذف الیاء قال فی احویواء احوواء بحذف الیاء ایضا
لانه اثقل من اشهیباب لان الیاء فیه محفوفة بالواوین بخلاف الیاء فی اشهیباب
ولم یدغموا لسکون ما قبل المثلین کما فی اقتتال قوله ومن ادغم اقتتل اه
یعنی ومن لم یراع سکون ما قبل المثلین فی مثل هذا البناء وقال قتّال فقیاسه
ان یقال حوّار لانه یسکن اول المثلین ویحرک ما قبله بحرکته فیقول قتّال

وجوار قوله وجاز عطف علی قوله ولذا ای وجاز الادغام فی احیی واستحیی
وهما ماضیان مبنیان للمفعول لاجتماع المثلین لکن لم یکثر کثرة حیّ لسکون
ما قبل المثلین هنا ولا یلزم جعله کحیّ کما جعل احیّ بمنزلة حیّ لان الادغام
فی ذلک واجب بخلاف هذا قوله بخلاف احیی ای لم یجز الادغام فی احیی
واستحیی ماضیین مبنیین للفاعل لان الیاء لما انقلبت الفا فیهما لم یبق مقتضی
الادغام وامتنع الادغام فی یحیی ویستحیی وان کان قد اجتمع فیه مثلان
لیلا یقع الضم علی الیاء قوله ولم یبنوا لما تکلم فی قوی واشباهه بحسب
الاعلال والادغام وهو ما عینه ولامه واو اشار الی ان مضاعف الواو
مختص بفعل بکسر العین لانهم لو بنوا منه مثل ضرب وشرف لقالوا قووت
وقووت وهم لاجتماع الواوین اکره منهم لاجتماع الیائین واما نحو القوة
والصوة وهو العلم فی الطریق والبو وهو جلد ولد البعیر المملوّ بالتبن والجو
وهو الهواء وفی بعض النسخ والحو بالحاء المضمومة وهو جمع الاحوی وهو الاسود
فمحتمل للادغام قال بعض شارح المفصل قوله محتمل بفتح المیم الثانیة
کذا الروایة عن المصنف یعنی الزمخشری ثم فسره بان معناه انه موضع احتمال
الادغام لان شرط الادغام سکون الاول وتحرک الثانی وهذا الشرط متحقق
ههنا واظن ان الاولی ان یقال قوله محتمل بمعنی مغتفر ومسوغ واللام
للتعلیل ای نحو القوة الی اخره مغتفر ومسوغ لوقوع الادغام فیه
قوله وصح باب ما افعله عطف علی قوله وصح باب قوی وانما لم یعلوا
فعل التعجب نحو ما اقول زیدا واقول به وما ابیعه الافعال لم یجاوزه
علی المتصرف فی الاعلال او لانهم قصدوا الفرق بین باب التعجب وغیره فی المعتل
العین وکان هذا اولی بالتصحیح لشبهه بالاسم فی عدم التصرف قوله
وافعل ای افعل التفضیل نحو زید اقول واقیل من عمرو محمول علیه لانهما جریا
مجری واحدا فیما یجب ویمتنع ویجوز فانه یجب ان یکون بنا وهما من الثلاثی

نعم التعجب وافعل التفضیل

المجرد ويمتنع ان يكون من الالوان والعيوب ويجوز في كل ثلاثي مجرد ليس بلون
ولا عيب فمن ثم حملا فعل التفضيل في التصحيح على ما افعله او تقول لم يعلوا
اسم التفضيل لقصد الفرق بين لفظ الفعل ولفظ الاسم لما اتفقا في الصورة فان
لفظ الفعل الماضي من الاقالة ولفظ اسم التفضيل من القول متفقان لولا الاعلال
فصححوا الاسم واعلوا الفعل وكان ذلك اولى من العكس لان الاعلال في ايهما
كان انما يتوجه بالحمل على الفعل الماضي الثلاثي نحو قال والفعل بالفعل اشبه
فحمله عليه اولى وهذا التعليل هو الذي ذكره سيبويه لاسم التفضيل وحمل
فعل التعجب عليه والمصنف عكس اولا بان حمل اسم التفضيل على فعل التعجب
ثم ذكر لاسم التفضيل هذه العلة التي ذكرها سيبويه فقوله او للبس عطف من
حيث المعنى على قوله محمول عليه فكأنه قال وافعل التفضيل لم يعل للحمل على
ما افعله او للبس بالفعل وصح باب ازدوجوا واجتوروا لما كان بمعنى تزاوجوا
وتجاوروا تنبيها على التوافق في المعنى وصح باب اعوار واسواد لانهما لو اعلا
لتحركت الفاء وحذفت همزة الوصل واحدى الالفين منهما ويقال عار
وساد فلم يدر انهما افعال او فاعل وصح عور وسود لانه بمعنى اعوار واسواد
ثم اشار الى انه اذا لم يعل فعل لم يعل متصرفاته ومقاول ومبايع اسم فاعل
من قاول وبايع وصح تقوال وتسيار وهما مصدران كالقول والسير
لانهما لو اعلا لتحرك الفاء وانقلبت الواو والياء الفا فحذف احدى الالفين
فيقال تقال وتسار فيشتبه بالفعل اي ببناء ما لم يسم فاعله من مضارع
قال وسار وصح مقوال ومخياط وهو الابرة لانهما لو اعلا لقيل فيهما مقال
ومخاط فلم يدر امفعل هما او مفعال ومقول ومخيط محذوفان من مقوال
ومخياط او بمعناهما فلذا لم يعلا ولان مقوالا ومخياطا ليسا على مثال
الفعل لمفارقته له بالالف التي بعد العين ولانه اكتنف حرف العلة ساكنان
فيهما وذلك موجب التصحيح في الفعل نحو اسواد ففي الاسم اجدر وانما

اعتذر في هذه الصور لتحقق مقتضي الاعلال وهو الحمل على الثلاثي قوله
واعلت نحو يقوم اشارة الى سوال آخر وهو ان يقال ما ذكرتم يقتضي ان يعل الامثلة
بقلب عينها الفا فيقال يقام ويباع ومقام ومباع حملا على قام وباع واجاب
عنه بانها اعلت بالاسكان ونقل الحركة لئلا يلتبس وذلك لانها ح لا يعلم
ان عينها مفتوحة ام لا وهذا اولى مما ذكره آخرون وهو ان اعلالها انما
كان كذلك لكون الواو مضمومة لانهم قد اعلوا يساود واصله يسود بضم
الواو فان قيل العلة ليست الضمة وحدها بل مع سكون ما قبلها اجيب
بان ذلك لا يمنع من الحمل على الماضي كما حملوا اخاف على خاف هكذا ذكروا و
فيه نظر لان الكلام فيما فيه حرف العلة مضمومة مع سكون ما قبلها ذكر بعض
الشارحين ان في مقوم بفتح الميم وضم القاف نظرا فلو ذكر معونا
بدل مقوم لكان اولى لانه جاء معون ومعونة على وزن مفعل ومفعلة
اصلها معون ومعونة نقلت حركة العين الى ما قبلها ولا يرد مقوم و
مبيع اسم المفعول لانه لا يجي اسم المفعول من قام لكونه لازما ولانه يذكر مبيعا
ومقوما ثم يذكر اسم المفعول بعدهما فيما بعد عند قوله وتسكنان وتنقل
حركتهما في يقوم ويبيع وان اراد وا بهما اسم المفعول على تقدير مقوم به
فاصلهما مقووم ومبيوع نقلت ضمة الواو والياء الى ما قبلهما وحذفت
احدى الساكنين كما سيجي هذا كلامه وفيه بحث لان المصنف لم يذكر
مبيعا ومقوما ثم بعدهما مفعولا بل ذكر مفعلا ومفعلا ثم مفعولا قوله
ونحو جواد عطف على قوله ونحو تقوال اي صح نحو تقوال ونحو جواد
وانما صح تلك الامثلة لانه لو قلبت حرف العلة فيهما الفا لقيل جاد وطال
وغار لانه كان يحذف احدى الالفين لالتقاء الساكنين فيلتبس بفاعل
او فعل بمعنى انه يحتمل ح ان يكون اسم فاعل من جدبته اي سالته وطلبته
بالدمى وغريته اي الصقته بالغراء وانما يكون فعلا ماضيا من

ذي زر

جاد يجود وطال يطول وغار يغور ولما سنبين ان شا الله تعالى ان شرط الاعلال في مثل ذلك ان يكون جاريا على الفعل او يكون موافقا له حركة وسكونا مع مخالفة كما سنذكر وهذه ليست بموافقة مع الفعل حركة وسكونا وهو ظاهر ولا بجارية على الفعل لان الجاري على الفعل هو اسم الفاعل واسم المفعول لانهما موافقان معه صيغة ودلالة على الحدث ولذلك فان جار الله العلامة ذكر في المفصل لبيان ان اسم الفاعل والمفعول انما جاريان على يفعل ويفعل ولبيان الصفة المشبهة انما ليست بجارية على الفعل وصح نحو الجولان والحيوان والصورى وهو اسم ماء بعينه والحيدى يقال حمار حيدى اذا كان كثير الحيد عن ظله لنشاطه اما الاول للتنبيه بحركته على حركة مسماه وحملوا الموتان على الحيوان لانه نقيضه واما الاخيران فلانهما ليسا بجاريين على الفعل وهو ظاهر ولا موافق معه حركة وسكونا وصح نحو ادور واعين لانه لو قيل ادور واعين معلا بنقل الحركة والاسكان لالتبس بمضارع دار وعان من قولهم عان فلان علينا يعين عيانة اي صار لنا عينا اي ربيئة اولانه ليس بجار على الفعل وهو ظاهر ولا بمخالف على الوجه المشروط يعني ان موافقته مع الفعل حاصلة الا ان شرط اعتبارها ان يكون لها مخالفة للفعل بوجه ولما لم يكن في ادور تلك المخالفة فقد شرط الاعلال فوجب التصحيح وصح نحو جدول للنهر الصغير وخروع لشجر يقال له بالفارسية بيد انجير وعليب اسم واد لمحافظة الالحاق او لان السكون الذي قبل حرف العلة لازم فلم يكن ما قبلها مفتوحا ولا في حكم المفتوح وذكر في الشرح المنسوب الى المصنف ان السكون قبل العين غير عارض وهو سهو لان حرف العلة ليست عينا في تلك الكلمات بل هي زائدة قوله وتقلبان همزة لما فرغ مما قلب فيه الياء والواو الفا شرع فيما تقلبان فيه همزة وهو عطف على قوله في اول الباب يقلبان الفا فنقول الاسم الفاعل من الثلاثي المجرد يعتل بالهمزة ان

١٠٥

فعله كقائل وبائع واصلهما قاول وبايع فاريد اعلالهما لاعتلال فعلهما ولم يمكن الاعلال بالحذف لانه يزيل صيغة الفاعل ويصير الى لفظ الفعل ولا يكفي الاعراب فاصلا لانه يزول بالوقف فقلبت الفا اما بانهم لم يعتدوا بالالف الكائنة قبلها فصار حرف العلة كانه ولي الفتحة فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او نزلوا الالف منزلة الفتحة لزيادتها عليها وكونها من جوهرها ومخرجها فالتقى الفان فكرهوا حذف احديهما وكذا تحريك الاولى لامر تحريكوا الاخيرة لالتقاء الساكنين بقلبها همزة لقرب الهمزة من الالف ونقط هذه الهمزة كما نقطها الحريري في الرسالة الرقطاء حيث قال سايل بديه فاض خطا وحكي ان ابا علي الفارسي دخل على واحد من المتسمين بالعلم فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب قايل بنقطتين من تحت فقال له ابو علي هذا خط من فقال خطي فالتفت الى صاحبه كالمغضب وقال قد اضعنا خطواتنا في زيارة مثله وخرج من ساعته قوله بخلاف عاور فانه لم يقلب واوه همزة لصحة عور كما مر وشاك من الشوكة وهي شدة الباس وقد شاك الرجل يشاك شوكا اي ظهرت شوكته وحدته وفي اسم فاعله ثلثة اوجه احدها شائك بالهمزة على مقتضى القياس والثاني شاك كقاض على تاخير العين الى موضع اللام ووزنه فالع فتقول هذا شاك ومررت بشاك ورايت شاكيا ومثله لاث من لاث العمامة على راسه يلوثها لوثا والثالث ان تحذف العين فهو هذا شاك ولاث بالرفع ورايت شاكا ولاثا ومررت بشاك ولاث قال الزمخشري في الكشاف الهار الهائر وهو المتصدع الذي اشفى على التهدم والسقوط ووزنه فعل قصر عن فاعل كخلف عن خالف ونظيره شاك وصات في شائك وصائت والفه ليست بالف فاعل وانما هي عينه واصله هور وشوك وصوت وهذا مخالف لما ذكره في المفصل حيث قال في اعلال العين وربما حذفت اي العين كقولك شاك ويخالفه ايضا ذكره هارا في المفصل فيما

حذف منه حرف اصلى لا يرد في التصغير ويقرره ما ذكره المصنف اى ابن الحاجب
في شرح هذا الموضع من المفصل من ان هارا في المفصل لا يجوز ان يكون فعلا لانه
اى الزمخشرى اثبته محذوفا منه حرف اصلى ولا ان يكون مقلوبا لان حكم
مثل قاض ان يكون اليا فيه كالثابتة اذ حذفها عارض كقولك رايت
قوتيضيا فوجب ان يكون فاعلا حذفت عينه وهذا يؤيد ما ذكرناه في المعتز
تحقيقا الاصل هار واعتراضا على ما ذكر في بعض الحواشى واما جاير فقد
تكلمنا عليه في اول الكتاب قوله وفي نحو اوائل عطف على قوله في نحو
بايع اى يقلب الواو واليا همزة اذا وقعتا بعد الف باب مساجد ويكون
قبل الالف واوا ويا واقسامه اربعة لانه اما ان يكتنف الالف واوان
كما في اوائل جمع اول اويا آن كما في خيائر جمع خير او يكون قبل الالف واو وبعدها
يا كما في بوائع جمع فوعلة من البيع وانما جعلوه جمع فوعلة وان كان جمع بائعة
ايضا لذلك دفعا الوهم من يتوهم ان الهمزة في بوائع فرع همز مفردها فرفعوا
هذا الوهم بتقدير مفرد لا همزة فيه او يكون قبل الالف يا وبعدها واو كما
في سيائق والاصل سياوق جمع سيقة وهو ما استاقه العدو من
الدواب مثل الوسيقة وعللوا ذلك بانهم استثقلوا وقوع حرفى العلة
الف وهو حاجز غير حصين في جمع ثقيل لكونه اقصى الجموع مع كون حرف
العلة الواقع بعد الالف مجاورة للطرف الذى هو محل التغيير فقلبت الفا
ثم همزة كما مر في نحو بايع بخلاف طواويس وعواوير لوقوع اليا الساكنة
بعد العين فصارت كالمعتمد ولبعدها عن الطرف الذى هو محل التغيير
هذا راى سيبويه والخليل واما الاخفش فانه لا يرى الهمزة الا في
الواوين فقط ويحتج بالسماع والقياس اما السماع فقولهم ضياون
بالواو في جمع ضيون وهو السنور الذكر واما القياس فلان الثقل
في الواوين اكثر منه في غيرهما والجواب عن الاول ان لا نرى سالك

الاصمعى عن عيل كيف تكسره العرب فقال عيائل بالهمز واما ضياون فشاذ
للتنبيه على الاصل كالقود اولانه لما صح في الواحد صح في الجمع وعن الثاني انهم
حملوا اجتماع اليائين واجتماع الواو واليا على اجتماع الواوين فكما لم يفرقوا
بين الواو واليا في كساء ورداء حيث قلبوهما همزة لوقوعهما طرفا بعد الف
زايدة كما سيجى فكذا ههنا لكونهما مجاورة للطرف واما قول الشاعر
وكحل العينين بالعواور فانما صح مع المجاورة للطرف لبعده عنه
تقديرا اذ اصله عواوير بدليل انه جمع عوار وحرف العلة اذا كان
في المفرد رابعا لم يحذف في الجمع بل تقلب يا ان لم يكن يا نحو جلاق وجماليق
وجلاق العين باطن جفنها الذى يسوده الكحل وجرموق وجراميق وقنديل
وقناديل فلما حذفها للضرورة جرت مجرى المنطوق بها فصحت وقبل هذا البيت
غرك ان تقاربت اباعرى وان رايت الدهر ذا الدوائر
حنى عظامى واراه ثاغرى وكحل العينين بالعواور
يقول لامراة غرك حتى اجترات على مخالفتى انى كبرت وتقاربت
اباعرى يريد انه ترك السفر والرحلة الى الملوك فابله مجتمعة لا يفارق
بعضها بعضا وثاغرى اى كاسر اسنانى والعوار وجع العين يريد ان مر
الزمان افسد بصره وحنى عظامه وقصر خطوه وعكسه قول الشاعر
فيها عيائيل اسود ونمر لان اليا زيدت للاشباع كيا الصياريف
فروعى الاصل والصحيح من قوله فيما للمفازة قال في الصحاح عيال الرجل من يعوله
وواحد العيال عيل والجمع عيائل مثل جيد وجياد وجيايد واعال الرجل اذا
كثر عياله فهو معيل وقال بعضهم عيائل جمع عيل اى ذو عيال هذا اذا كان قبل
الالف واوا ويا وا واما ان لم يكن كذلك فحرف العلة الواقعة بعد الالف ان
كانت اصلية كما في مقاوم ومعايش فتبقى وان كانت زايدة كما في رسايل وعجايز
وصحايف فتقلب همزة فرقا بين الاصلى والزايد والزيادة اولى بالتغيير وجاء

معايش وهو ضعيف **قوله** والتزم همز مصايب مع ان القياس ان
لا يقلب فيه الواو همزة لانها عين الكلمة وليس قبل الالف واو ولا ياء فقياسه
ان يبقى كما في مقاوم لكن التزموا همزها على خلاف القياس تنبيها على انه ليس جمع
مفعَلة ولا مفعِلة كمقادم ومعايش بل هو جمع مُفعِلة اذ الاصل مُصوِبة
فنقلت حركة الواو الى الصاد وقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وانما احتيج
الى هذا التنبيه لان قياس جمع اسم الفاعل في مثله ان يجمع مصححا ويقال فيه
مُصيبات لما رأى الجمع ان نحو مكرم استغني فيه بالتصحيح عن التكسير فلما جمع
هذا جمع التكسير كان مظنة ان يتوهم انه ليس جمع مُفعِلة بضم الميم وكسر العين
بل انما جمع مُفعِلة او مَفعِلة بفتح الميم وكسر العين على خلاف اصله اذ الاصل فيه
ان يجمع مصححا كما عرفت **قوله** وتقلب ياء فعلى لما فرغ مما تقلبان فيه
الفا او همزة شرع فيما تقلب فيه احديهما الاخرى وقدم ما تقلب فيه الياء
واوا فنقول تقلب ياء فُعلى واوا ان كان اسما نحو طوبى وكوسى وذكر في شرح
الهادي انهما تانيثا الاطيب والاكيس وهما وان كان اصلهما الصفة لكنهما
جاريان مجرى الاسماء لانهما لا يكونان وصفين بغير الف ولام فاجري مجرى
الاسماء التي لا تكون صفات هذا اذا كان فعلى اسما وان كان صفة فلا يقلب ياؤه
واوا لكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء نحو مشية حيكى يقال حاكى الرجل اذا حرك
منكبيه في المشي وقسمة ضيزى اي قسمة جائرة من ضاز يضيز اذا جار
واصلهما حُيكى وضُيزى فلم يقلبوا فيهما الياء واوا بل قلبوا الضمة كسرة لتسلم
الياء فرقا بين الاسم والصفة ولم يعكسوا لان الاسم لخفته اولى بقلب الياء
فيه واوا وانما حكموا بانهما فُعلى بالضم ولم يجعلوهما فِعلى بالكسر لانه لم يوجد
فِعلى في الصفات الا عزهى للذي لا يطرب للهو ووجد فيها فُعلى بالضم كثيرا
كحبلى وفضلى وكذلك باب بيض واصله بُيض بضم الفاء لانه جمع ابيض
كاحمر وحمر فقلبوا الضمة كسرة لتسلم الياء لان الجمع مستثقل فلو قلبوا فيه

[illegible]

الياء

الياء واوا ازداد الثقل ثم اختلف في غير باب فُعلى وفُعل فقال سيبويه القياس
الثاني اي قلب الضمة كسرة لتسلم الياء لانه اقل تغيرا واورد عليه قول الشاعر
وكنت اذا جاري دعا لمضوفة ❊ اشمر حتى ينصف الساق مئزري
فان المضوفة مفعُلة من ضِفت الرجل ضيافة اذا نزلت عليه ضيفا
او من اضفت من الامر اشفقت منه وحذرت والمضوفة هو امر يشفق
منه والمراد ما ينزل من حوادث الدهر ولم يقلبوا فيها الضمة كسرة بل الياء
واوا ويروى هذا البيت على ثلثة اوجه المضوفة والمضيفة والمضافة
واجاب سيبويه عنه بانه شاذ ونحو المعيشة عند سيبويه يجوز
ان يكون مفعِلة بالكسر فلا يكون مما نحن فيه بل نقل فيه الكسر من الياء الى
العين ويجوز ان يكون مفعُلة بالضم نقل الضمة الى ما قبل الياء ثم قلبوا الضمة
كسرة لتسلم الياء وقال الاخفش القياس الاول اي بقاء الضمة وقلب الياء
واوا كما في طوبى وكوسى فمضوفة قياس عنده ومعيشة مفعِلة بالكسر
اذ لو كانت بالضم لزم معوشة واجيب عنه بان الابقاء والقلب في طوبى
وكوسى انما كان للفرق بين الاسم والصفة كما مر **قوله** وعليهما لما
بيّن انه اذا وقع ياء قبلها ضمة في غير باب فعلى وفعل فمذهب سيبويه قلب الضمة
كسرة ومذهب الاخفش قلب الياء واوا اشار الى مسئلة متفرعة على المذهبين
وهو انه لو بني من البيع مثل تُرتُب بضم التائين لقيل تُبيع على مذهب سيبويه
وتبوع على مذهب الاخفش **قوله** وتقلب الواو لما فرغ مما قلب فيه الياء
واوا شرع فيما قلب فيه الواو ياء فنقول اذا وقعت واو قبلها كسرة في مصدر
اعل فعله قلبت الواو ياء نحو قام قياما وقيما وقولهم حال حولا شاذ كالقود و
القياس حيلا بخلاف لاوذ لواذا وقاوم قواما فانه لما صح في الفعل صح في
المصدر يقال لاوذ القوم ملاوذة ولواذا اي لاذ بعضهم ببعض ومنه قوله
عز وجل الذين يتسللون منكم لواذا ولو كان من لاذ لقال لياذا **قوله**

[illegible]

وفي نحو جياد عطف على قوله في المصادر اي تقلب الواو المكسور ما قبلها ياء
اذا كان في جمع اعل مفرده كجياد وديار ورياح جمع جيد ودار وريح
واصل جيد جيود اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون
فقلبت الواو ياء وادغمت واصل دار دور انقلبت الواو المتحركة الفا واصل ريح
روح انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وكذا تير جمع تارة والدليل داود
على ان ياءه واو قولهم تاورته والناس يتتاورون وما ذكر ابو البقاء
من ان الف تارة مبدلة من الواو واشتقاقه من التور وهو الرسول بين
القوم لكن المذكور في الصحاح انه من الياء وكذا ديم جمع ديمة والاصل
دوم لانه من دام يدوم ذكره بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك وبه يشعر
لفظ المصنف والزمخشري لكن المذكور في الصحاح ما ذكرنا في باب الجيم وشذ
طيال في قوله تبين لي ان القماءة ذلة وان اعزاء الرجال طيالها
وهذا شاذ من جهة القياس ومن جهة السماع ايضا لان الاكثر طوال لصحته
في المفرد وهو طويل وصح رواء جمع ريان لان الاصل رواي قلبوا الياء همزة
فلو قلبوا الواو ايضا ياء لزم الجمع بين الاعلالين وهو مستنكر وصح نوار جمع مستنكره
ناور وهو السمين من الابل من نوت الناقة اي سمنت تنوي نواية وهو على القياس
لصحة العين في المفرد قوله وفي نحو رياض عطف على قوله في نحو جياد اي
تقلب الواو ياء في نحو رياض وثياب جمع روضة وثوب لسكونها في الواحد
مع الالف بعدها لانه اذا وقعت بعدها الالف تستثقل الواو لطول النطق
بها مع ان سكون الواو في الواحد بمنزلة اعلالها لان السكون تجعلها كالميتة بخلاف
عودة وكوزة في جمع عود وكوز لفقدان الالف والعود المسن من الابل وهو
الذي جاوز في السن البازل واما ثيرة جمع ثور فشاذ والقياس ثورة
لفقدان الالف وهذا شاذ قياسا لا استعمالا لانه مستعمل وقال المبرد
انما قالوا ثيرة ليكون القلب دليلا على انه جمع ثور من الحيوان لا جمع ثور

من الاقط والخصيص انهم لما قالوا في جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها حملوا ثيرة في جمعه عليه وليس لثورة جمع ثور من الاقط ما يحمل
جمعه في القلب عليه قوله وتقلب الواو بمخرجها الواو والياء وان تباعدا
لكنهما يجريان مجرى مثلين لما بينهما من المد وسعة المخرج فلم يبالوا احتماعهما
فقلبوا الواو ياء وادغموها في الياء ويشترط ان تكون الاولى ساكنة ليمكن
الادغام وانما جعلوا الانقلاب الى الياء لانها اخف فقالوا سيد وميت
ووزنهما عند المحققين من اهل البصرة فيعل بكسر العين وذهب البغداديون
الى انه فيعل بفتح العين لصيبغ وصيرف نقل الى فيعل بكسر ما قالوا لانا لم نر
في الصحيح ما هو على فيعل بالكسر وهذا ضعيف نقل الى فيعل لان المعتل قد ياتي
فيه ما لا ياتي في الصحيح فانه نوع على انفراده فيجوز ان يكون هذا بناء مختصا
بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعلة كقضاة ورماة وغزاة في قاض
ورام وغاز كما اختص بفيعلولة نحو كينونة واصله كيونونة ولو كان
سيد فيعلا لقالوا سيد بالفتح واصل ايام ايوام وديار فيعال من دار بالفتح م
واصله ديوار يقال ما بالدار ديار اي احد وقيام فيعال من قام يقوم
ولو كان ديار وقيام على زنة فعال لقالوا دوار وقوام لانهما من الواو وقيوم
فيعول من القيام واصله قيووم فلو كان فعولا لقيل قووم والقيام والقيوم
هو الله تعالى ومعناه القائم بتدبير خلقه واصل دلية دليوة لانها تصغير
دلو واتى بالتاء لان الدلو يذكر ويؤنث واصل طي طوي لانه مصدر طويت
واصل مرمي مرموي لانه مفعول من رميت واصل مسلمي رفعا مسلموي
رنعام والماقاد اذ لا يجتمع الواو والياء في مسلمي نصبا وجرا وابدلت الضمة
كسرة في مسلمي ومري ليلا يقع ياء ساكنة قبلها ضمة وذكرها هنا
وان لم يكونا من هذا الباب لاتفاق الجميع في الحكم وجاء في جمع الوي لي بالضم
على الاصل والكسر على الاصل المذكور وهو انه تقلب الضمة كسرة اذا كانت
الضمة
لانه جمع الوي

قبل يا ساكنة وهو من لوى الرجل اذا اشتد خصومته وانما قال
في جمع الوى احترازا عن اللي هو المصدر فانه لا يجوز فيه الضم ولا الكسر
ولم يقلب في سوير وبويع وتسوير وتبويع مجهولات ساير وبايع وتساير
وتبايع اصلا ليلا يلتبس بمجهول فعل وتفعل لانه اذا قيل سير لم يعلم
انه مجهول ساير او سير واما لان الواو فيهما بدل من الالف والالف
لم تدغم في شي فكذا الحرف الذي هو بدل عنها واما ضيون وحيوة فشاذ
لان القياس القلب والادغام قال في الصحاح وانما لم يدغم في ضيون
لانه اسم موضع وليس على وجه الفعل وكذلك حيوة اسم رجل وفارق
هينا وميتا وسيدا وحيوة غير منصرف للعلمية والتانيث ونحو
شاذ وقياسه نهي اذ الاصل نهوي وصيم وقيم شاذ لانهم قلبوا الواو
يا مع عدم المقتضي واصلهما صوم وقوم وقوله الا طرقتنا مية ابنة منذر
فما ارق النيام الا سلامها اشذ والقياس النوام فوجه شذوذه قلب
الواو يا من غير الموجب ووجه كونه اشذ بعده عن الطرف الذي هو محل
التغيير بسبب الالف الواقعة فيه قوله وتسكينها فرع مما يكون
فيه الاعلال بالقلب شرع فيما يكون فيه الاعلال بالنقل والاسكان نحو يقوم
وقد تقدم ذكره حين اعترض به على ما قلبت فيه العين الفا ومفعل مفعل
كذلك نحو معون ومبيت ومفعول نحو مقول ومبيع نقل حركة العين الى ما قبلها
فاجتمع ساكنان العين وواو مفعول فحذف عند سيبويه واو مفعول لان
علامة اسم المفعول الميم دون الواو الا ترى الى استمرار مجي الميم في الثلاثيات
وغيرها دون الواو وغير ان الواو نشات من اشباع ضمة عين مفعل الجاري
على يفعل ليلا يلزم المثال المرفوض وهو مفعل فحذف الزايد الذي لا يتعلق
به كثير معنى اولى من حذف الاصل وعند الاخفش العين لان الاصل في الساكنين
اذا كان الاول حرف مد ان يحذف الاول كما في قل وبع ثم قال مخالفا اصليهما
المصنف

وقوله العين تقلبان الفا اذا الحركا مفتوحا ما قبلها

اما مخالفة سيبويه اصله فلانه اذا اجتمع ساكنان والاول منهما حرف
لين حذف الاول وخالف اصله ههنا فحذف الثاني وقيل في هذا نظر لان
ذلك انما يثبت فيما كان الاول حرف مد ولين والثاني صحيحا كقل وخف
واما اذا كانا مدين فلم يثبت الا اذا كان حذف الثاني مفوتا للدلالة على
معناه كما في المصطفون واما مخالفة الاخفش اصله فلان الفاء اذا
وقعت مضمومة وبعدها ياء اصلية باقية قلبها واوا لانضمام ما قبلها
محافظة على الضمة وقد قلبت الضمة ههنا كسرة مراعاة للعين التي هي ياء مع
حذفها ومراعاتها موجودة احدى وكان كل واحد منهما حافظ على اصله من
وجه آخر فراعى سيبويه اصله في ان الياء التي هي عين اذا انضم ما قبلها قلبت
الضمة كسرة فلما راى الفاء في مبيع مكسورة غلب على ظنه ان الكسر لاجل الياء فراى
ان المحذوف واو مفعول وراعى الاخفش اصله في ان الياء الاصلية لو بقيت
لانقلبت واوا لانضمام ما قبلها على اصله فراى ان الكسر للفرق بين ذوات الواو
وذوات الياء وراى ان حذف الياء الاصلية اولى لانه قياس التقاء الساكنين
وشذ مشيب ومهوب من الشوب والهيبة والقياس مشوب ومهيب وكثر
التصحيح في اليائي نحو مبيوع وقل في الواوي نحو مصوون لان الواو اثقل من الياء ذكر
في الصحاح والزبدة انه ليس ياتي مفعول من بنات الواو بالتمام الا حرفان
مثل مدووف ومسكٌ مدووف وثوب مصوون وفي بعض النسخ واعلال نحو تلووا ويستحيي
قليل وتلووا الجمع المذكر من لوى يلوي واصله تلويوا كتضربوا نقل حركة الياء
الى الواو الاولى وحذفت لالتقاء الساكنين فصار تلووا ومنه قوله تعالى
وان تلووا او تعرضوا ثم منهم من ينقل الساكنين حركة الواو الى اللام ويحذف احدى
الواوين وهو قليل لما يلزم من اجتماع اعلالين ويستحيي مضارع استحيى
منهم من ينقل حركة الياء الى الحاء ويحذف الياء وهو ايضا قليل قوله
ويحذف فانه نحو قلت لما فرغ مما يكون فيه الاعلال بالقلب والنقل والاسكان

احدى ه

اي اعلال تلووا ويستحيي قليل ه

شرع فيما يكون الاعلال بالحذف وهو على قسمين بطريق الوجوب وبطريق الجواز
أما بطريق الوجوب ففي موضعين احدهما ان يعرض ما يوجب سكون الاخر
اما لاتصال الضمير فيحذف العين ويكسر الفاء ان كانت العين ياء كبعن ودوا
كخفن ويضم في غيره كقلت وقد مر تحقيقه ولم يكسروا في لست لشبه الحرف
لعدم التصرف ثم اعلم ان ليس مخفف ليس كعلم لانه فعل لاتصال
الضمائر به في نحو لست لسنا ولست الى لستن ولا يجوز ان اصله فعل بفتح
العين لان مفتوح العين لا يجوز اسكان عينه لخفة الفتحة الا ترى ان فعل
في علم وظرف في علم وظرف لم يقل في قتل وضرب قتل وضرب ولا ان يكون فعل
بالضم لان هذا المثال لا يكون من ذوات الياء فتعين ان يكون فعل بالكسر كصيد
البعير اذا كان داء في راسه فيرفعه لكنهم لما لم يريدوا فيها التصرف
لغلبة شبه حرف النفي عليه سلبوه ما للافعال من التصرف والزموه السكون
لئلا ينقلب الياء الفا واجروه مجرى الحروف كليت حتى ان بلغ القائل ومنهما
العماد فقال ليس الطبيب لها المسكين واما لكونه مجزوما نحو لم يقل ولم يبع
او في حكم المجزوم نحو قل وبع لانه فرع تقول وتبيع ولذلك لم يختلف في الضمة و
الكسرة فيهما وثانيهما نحو الاقامة والاستقامة والاصل الاقوام والاستقوام
فقلبوا العين الفا حملا على اقام واستقام فالتقى ساكنان الالف التي هي
العين والالف الزائدة فحذفت الاولى لالتقاء الساكنين على اصل الاخفش
في مقوله واما اصل سيبويه فيقتضي ان يكون المحذوفة هي الثانية
وذكر بعض الشارحين ان ذكر الاقامة والاستقامة مكرر وجوابه
ان ذكرهما هناك لقلب العين الفا وهمنا للحذف لالتقاء الساكنين واما
بطريق الجواز ففي نحو سيد وميت فانه تحذف الياء الثانية منهما تخفيفا
لاجتماع يائين وكسرة قال في شرح الهادي ولم يلتزموا همنا التخفيف
والتزموه في كينونة وقيلولة لكثرة حروف الكلمة مع تاء التانيث وكلام

المصنف يدل على انهما مما يجوز فيه الحذف وفيه نظر لانه لم يستعمل المثقل
كينونة وقيلولة اصلا لكون هو الذي مخففا عنه الا نادرا في قوله
ياليت انا ضمنا سفينة حتى يعود الوصل كينونة واذا كان كذلك
لم يجز جعلهما من باب ما يحذف عينه على سبيل الجواز لانه اصل مرفوض
لا يصار اليه الا للضرورة ويمكن ان يجاب عنه بان شيئا من القواعد
لم يقتض وجوب حذفها كما في قل وبع والاقامة والاستقامة بل هو مثل سيد
وميت في جواز الحذف ثم التزموه لما مر ولا خلاف في انه مغير عن اصله لانه
ليس في كلامهم فعلولة الا نادرا كصعفوقة فقال البصريون انه مغير
عن كينونة بحذف العين بدليل عوده اليه في قوله حتى يعود الوصل كينونة
ووجود فيعلول كخيتعور وهي كل شيء لا يدوم على حالة واحدة ويضمحل
كالسراب كالذي ينزل من الهواء كنسج العنكبوت قال الشاعر
كل انثى وان بدا لك منها آية الحب حبها خيتعور وقال الكوفيون
هو مغير بابدال ضمة اوله فتحة واصله كونونة على وزن سرجوجة وهي الطبيعة
وهو ضعيف لانه لو كان كذلك لم يكن لابدال الواو ياء والضمة فتحة وجه
قوله وفي باب قيل لما كان هذا البحث الى قوله بخلاف اقيم واستقيم
مشتملا على ما فيه القلب والحذف والاسكان لان اعلال قيل بالقلب والنقل
واعلال بيع بالنقل والاسكان واعلال قلت بالحذف مع ما يجوز فيهما من
الوجوه اخره الى همنا والمراد بباب قيل وبيع الفعل الماضي في الثلاثي المجرد
المعتل العين وفيه ثلاث لغات الاولى قيل وبيع ووجهه ان اصل بيع
بيع فاسكنوا الياء كراهة للكسرة عليها بعد الضمة فحصل ياء ساكنة قبلها
ضمة فكسرت الفاء وهي افصحها ثم حمل قيل عليه وبهذا يقوى قول
سيبويه على الاخفش حيث غيروا الحركة ولم يغيروا الحرف والثانية
ان يشم الفاء الضم تنبيها على الاصل ولا يخفى عليك ان الاشمام همنا ليس قوله

بالمعنى المذكور في اول الوقف وهذه اللغة فصيحة وثالثها قُول وبُوع وجهها
ان قُوِل اصله قُوِل كرهوا الكسر على الواو بعد الضم فحذفوه فصار قُوْل ثم حملوا بُوع
عليه وهذه وان كانت تقوى مذهب الاخفش الا انها لغة ردية لا اعتداد بها
لان حمل الثقيل على الخفيف اولى من حمل الخفيف على الثقيل قوله فان اتصل
اى فان اتصل بنحو قيل وبيع ما يسكّن لامه من الضمير المرفوع المتحرك وحذفت العين
لالتقاء الساكنين جاز ايضا ثلث لغات كسر الفاء والاشمام والضم قوله
وباب اختير يعنى ان الفعل الماضى المعتل العين المبنى للمفعول من الافتعال والانفعال
مثل باب قيل وبيع فيهما اى في الواوى واليائى فاختير يائى وانقيد واوى
وانما اجرى مجراه في اللغات الثلث لان اصل اختير وانقيد اختُيِر وانقُوِد
وتُيِر وقُوِد كبُيِع وقوله قوله بخلاف اقيم اى بخلاف الماضى المبنى للمفعول
من الانفعال والاستفعال كاُقيم واستُقيم فان اصلهما اُقْوِم واستُقْوِم فلم يقع
فيهما قبل العين المكسورة ضمة ليعامل معاملة قيل وبيع بل وقع قبلها سكون
فاجرى مجرى يُقيم ويستقيم ولم يجر فيهما ما اجرى في قيل وبيع لعدم موجب
ذلك قوله وشرط اعلال العين في الاسم الذى يكون على اكثر من ثلثة احرف
ولا يكون جاريا على الفعل موافقة الفعل حركة وسكونا مع مخالفته بزيادة او
بنية مخصوصتين بالاسم كمَفْعَل وتِفْعِل فلذلك لو بنيت من البيع مثل مَضْرِب
وتِحْلِئ قلت مَبِيع وتِبِيع بالاعلال لموافقتهما الفعل حركة وسكونا مع المخالفة
في مَبِيع بزيادة الميم وفي تِبِيع بزنة تِفْعِل بكسر التاء ولا يحصل من الاعلال الا لَبْس
لان مثل ذلك لا يكون في الافعال والتِحْلِئ بكسر التاء ما افسده السكين من الجلد
اذا قشر من حَلَأْتُ الجلد اى قشرته ولو بنيت من البيع مثل تَضْرِب
قلت تَبْيِع بالتصحيح لئلا يلتبس بالفعل وانما قال غير الثلاثى احترازا من
نحو باب وناب وانما قال غير الجارى لان الجارى على الفعل يعل من غير
هذه الشريطة وقوله مما لم يذكر بيان قوله غير الثلاثى والجارى على اذا

الفعل واما نحو يزيد علما فانما اعل فعلا ثم نقل الى العلمية لانه اعل بعد
نقله به اسما وكذلك بان ان قلنا وزنه افعل اعل في حال الفعلية ولذلك
لم يصرفه بعضهم ومن راى انه فعال صرفه لعدم المقتضى فلا يكون من
هذا الباب والاستدلال على انه فعال بانه لو كان افعل لم يعل لانه من قبيل
الاسماء ضعيف لجواز انه قد اعل قبل تقديره اسما ولا تشاقه بمثال
يزيد وكذا الاستدلال على انه فعال بصرفه في قول الشاعر
دَرَسَ المنا بمتالع فأبان فتقادمت بالحبس فالسوبان ضعيف
ايضا لان صرف ما لا ينصرف في الشعر كثير واراد بقوله المنا المنازل فحذف المنام
العجز واكتفى بالصدر وأبان ومتالع بضم الميم جبلان وقوله تقادمت وهذا الحذف قبيح
اى صارت قديمة والحبس بفتح الحاء الغير المعجمة وقيل بكسرها موضع او
جبل ذكره الصغانى والسوبان اسم وادٍ واستدل بعضهم على ان ابان فعال
بانه لو كان افعل لزم التسمية بالماضى وهو مستبعد وهذا ايضا ضعيف لانه
قد سمى به كثيرا نحو شمّر وكعسب واقوى ما يدل على انه فعال ان فعالا في الاعلام
اكثر من افعل معتلا مع ان اكثر المتقدمين صرفوه قوله اللام تقلب الواو و
الياء الفا اذا وقعتا لاما متحركا مفتوحا ما قبلهما ولم يكن بعدهما موجب
للفتح لمعنى تقدم في العين كغزا الى آخره بخلاف غزوت الى آخره لسكون الواو
والياء فيهما فقوله تخشَيْن للواحدة المخاطبة فاصله تخشيين كتعلمين وقوله تخشَيْن لجمع المونث ووزنه تفعَلْن
قلبت اللام فيه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين لم ينقلب فيه الياء الفا لسكونها واتام
فوزنه تفعَيْن وقوله تأبَيْن لجمع المونث ايضا ووزنه تفعَلْن واما تأبَيْن للواحدة
المخاطبة فاصله تأبيين كتعلمين حذفت لامه ووزنه تفعين لما مر بخلاف
غزوٍ ورمي بسكون ما قبلهما وبخلاف ما اذا كان بعدهما موجب للفتح نحو غزوا
ورميا لانه لو انقلب اللام فيهما الفا لحذف لالتقاء الساكنين والتبس بغزا
ورمى ونحو رحيان وعصوان لانه لو انقلب لامهما الفا لقيل عصان ورحان
بخلاف

فيلتبس المفرد عند سقوط النون للاضافة قوله واخشيا اي واخشيا
نحو غزوا في عدم اعلال اللام لانه من باب لن تخشيا اذ الامر مشتق من المضارع
وبعد اللام فيها الف الضمير فلما لم يعل من نحو لن تخشيا لئلا تحذف اللام ويلتبس
بالمفرد لم يعل ايضا من اخشيا وان لم يحصل الالتباس لانه ح كان يقال فيه اخشا
بالالف وفي المفرد اخش بحذف الالف قوله واخشين عطف على قوله لن تخشيا
اي لان اخشيا من باب لن تخشيا ومن باب اخشين لكونهما امرا وتحقق ما يوجب
فتح اللام فيهما والاولى ان يقال هو عطف على قوله واخشيا اي واخشين ايضا نحو
غزوا في عدم اعلال اللام لشبهه بلن تخشيا فانه وان لم يحصل الالتباس فيه على
تقدير الاعلال لانه ح كان يقال اخشان لكن حمل على لن تخشيا لموافقته له
في وجوب فتح اللام لما وقع بعده ويجوز ان يكون قوله بذلك اشارة الى اخشيا فيكون
قد حمل اولا اخشيا على لن تخشيا ثم اخشين على اخشيا قوله بخلاف
اخشوا فانه يقلب فيه اللام الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف لالتقاء
الساكنين فصار اخشوا وحكم اخشون كحكم اخشوا لانه لما اتصل بقولنا
اخشوا نون التاكيد حركت الواو بالضم لكونها واوا قبلها فتحة لقيت ساكنا
نحو اخشوا القوم فصار اخشون واصل اخشي اخشيي كاغزي تحركت اليا
وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وحذفت لالتقاء الساكنين فصار اخشي وحكم
اخشين حكم اخشي لانه لما اتصل به نون التاكيد حركت الياء بالكسر لكونها
ياء ساكنة قبلها فتحة لقيت ساكنا بعدها نحو اخشي القوم فصار اخشين
قوله وتقلب الواو ياء اذا وقعت مكسورا ما قبلها كالدعي والرضي
والغازي لاستثقالهم الواو المتطرفة بعد الكسرة ولذلك رفضوه او
وقعت رابعة فصاعدا ولم ينضم ما قبلها سواء كان ما قبلها مفتوحا
او مكسورا لوجهين الاول انها لما زاد على ثلثة احرف ثقل والياء اخف ولم يمنع
مانع كالضم في يدعو ويغزو فقلبوها ياء الثاني انه لما وجب قلبها في بعض

في بعض متصرفاته بالحملوا الباقي عليه واما نحو اغزيت واستغزيت فحملا للماضي
على المضارع وذلك لان كل فعل ماضيه على اربعة احرف فصاعدا غير تفعل وتفاعل
وتفعلل فان ما قبل اخر مضارعه يكسر نحو يكرم ويستخرج فاذا كان معتل اللام
وكان لامه واوا فانها تنقلب ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها نحو يغزي ويستغزي
وحملوا الماضي على المضارع فقالوا اغزيت واستغزيت كما قالوا اقول وابيع
لاعلال يقول ويبيع وهكذا قلبوا الواو ياء في تفعل وتفاعل نحو تغزيت وتغازيت
مع انه لم ينقلب في مضارعهما ياء فانك تقول يتغزى ويتغازى بقلب الواو فيهما
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لان تفعل وتفاعل مطاوع فعل وفاعل فلما كانت
الواو تقلب في الاصل ياء لانكسار ما قبلها نحو يغزي ويغازي وكان الماضي محمولا
عليه نحو غزيت وغازيت بقي بعد دخول تاء المطاوعة في الماضي على حالهما
ولم يمكن ابقاؤها في المضارع لتحركها وانفتاح ما قبلها واما في نحو يغزيان
ويرضيان فبالعكس ما سلف اي حملا للمضارع على الماضي وذلك لان الواو في ماضيهما
تنقلب ياء لانكسار ما قبلها نحو غزي ورضي فحمل المضارع عليه طلبا للمماثلة
فقالوا يغزيان ويرضيان واذا كانوا قد اعلوا اسم الفاعل لاعتلال الفعل
مع اختلاف جنسهما فاعلال الماضي لاعلال المضارع واعلال المضارع لاعلال
الماضي اولى وبعضهم يقول انما قلبت الواو ياء في تغزيت وتغازيت لان اسم
فاعلهما متغز ومتغاز وهو ضعيف لان اسم الفاعل فرع داع ومع ذلك
فلا يقال دعيت قوله بخلاف يدعو ويغزو فانه لم تقلب الواو فيهما
ياء وان كانت رابعة لانضمام ما قبلها وقولهم قنية شاذ والقياس قنوة
والذي حسنه قولهم اقتنيت وقيل لا شذوذ في قنية لانه يقال قنوت
الشيء وقنيته قنوة وقنوة وقنية وقنية اي كسبته فالقنوة في
القنوة من قنوت والقنية ولالقنية من قنيت وكذا قولهم هو ابن
عمي دنيا شاذ والقياس دنوا وقولهم دنيا اي لاصق النسب بعد

ابنهم دني ودنيا ودنيا قوله وطي اي قبيلة طي تقلب اليا التي في آ
رضي وبقي ودعي الفا فيقولون رضا وبقا ودعا لانهم استثقلوا الكسرة
قبل اليا فقلبوها فتحة فانقلبت اليا الفا وذلك مختص بالافعال دون
الاسما كما فيه قوله وتقلب الواو طرفا ليس في الاسما المتمكنة اسم آخره
واو قبلها ضمة وانما يجي ذلك في الفعل كيغزوا وفي الاسما غير المتمكنة نحو
هو وذو فاذا ادى قياس الى مثل ذلك غير وعدل الى بنا غيره كما اذا جمعت
دلوا فان اصله ادلو قلبت الواو يا والضمة كسرة فيصير من باب قاض فيعل
اعلاله ويقال هذه ادل ومررت بادل ورايت ادليا وانما فعلوا كذلك لانهم
لو تركوه على حاله لقالوا هذه ادلو ومررت بادلو فيجتمع الضمة او الكسرة
مع الواو وانه ثقيل ويضاف الى ذلك ثقل اليا اذا اضفت الى نفسك فقلت
هذه ادلوي وثقل اليائين اذا انسبت اليه فقلت ادلوي فغيروا احترازا
عن الثقل ومنهم من يقول قلبت الضمة كسرة فانقلبت الواو يا في مثل ادل وقلنس
وما ذكرنا اولى لانه يلزم منه ان يكون الحركة تابعة للحرف بخلاف الثاني فانه
يلزم منه ان يكون الحرف تابعا للحركة وقوله كما انقلبت في الترامي والتجاري
لما قلبت الواو يا قلبت الضمة كسرة كما قلبت ضمة الترامي والتجاري كسرة
واصلها الترامي والتجاري وهما مصدرا ترامينا وتجارينا وانما فعلوا كذلك
همنا لانه ليس في الكلمات ما آخره يا قبلها ضمة قوله بخلاف قلنسوة
وقمحدوة وهو ما خلف الراس والمراد بهما ما لم تكن الواو فيه متطرفا وبخلاف
الواو الواقعة في العين مع وجود الضمة قبلها نحو القوبا وبخلاف اليا الواقعة
في العين مع وجود الضمة قبلها كالحيلا فانه لا يقلب الواو في الصورة الاولى
يا والضمة كسرة ولا الضمة في الصورة الثانية كسرة لعدم وقوع الواو واليا
فيهما طرفا والقوبا داء معروف يتقشر ويتسع يعالج بالريق وهي
مونثة لا تنصرف والجمع قوب قال يا عجبا لهذه الفليقة هل تغلبن القوبا الريقة

والفلي

١١٣

والفليقة الداهية وقد تسكن الواو من القوبا استثقالا فان سكنتها
ذكرت وصرفت والياء فيه للالحاق بقرطاس والهمزة منقلبة منها قال
ابن السكيت ليس في الكلام فعلاء مضمومة الفاء ساكنة العين ممدودة الآخر
الا الخشاء وهو العظم الناتي ورا الاذن وقوبا والاصل فيهما تحريك العين
قال الجوهري والمزاء وهو ضرب من الاشربة عنده مثلهما لمن قال قوبا بالتحريك
قال في تصغيره قويبا ومن سكن قال قويبي قوله ولا اثر للمدة يريد
ان الجمع اذا كان على فعول من المعتل اللام الواوي كعتي وجثي جمع عات
وجاث واصلها عتوو وجثوو فان الواوين اعني واو فعول والواو التي هي
لام تقلبان يائين لان الجمع مستثقل والواو الاولى مدة زائدة فلم يعتد بها
حاجزا فصارت الواو التي هي لام كانها وليت الضمة كان في التقدير عتو ونزلوا
الواو التي هي مدة منزلة الضمة فقلبت الواو التي هي لام يا على حد قلبها في ادل
فصار عتوي وجثوي فاجتمع واو فعول مع اليا المنقلبة عن الواو الاصلية
والسابقة ساكنة فقلبت يا وادغمت في اليا وكسر ما قبل الكلمة التي هي
التا كما كسر في ادل ثم منهم من يكسر الفاء ايضا اتباعا للعين فيقول عتي
بكسرتين ومنهم من يبقيها على حالها مضمومة فيقول عتي بضم العين وكسر التا
نظيره انه لا اثر للمدة الفاصلة بين الواو التي في الطرف والضمة التي قبلها
الا في جريان الاعراب فانك تقول هذه ادل ومررت بادل ورايت ادليا
فيكون الضمة والكسرة تقديرا والفتحة لفظا وتقول هذا عتي ومررت
بعتي ورايت عتيا بالاعراب لفظا في الاحوال وقالوا في جمع نحو وهو الجهة والنحو
الذي اراق الماء نحو وحكوا عن اعرابي انه قال انكم لتنظرون في نحو كثيرة يريد
جمع النحو الذي هو اعراب الكلام قال في شرح الهادي وكل ذلك قد جاء شاذا
منبها على الاصل كالقود وانما قال في الجمع لانه يجب القلب في المفرد لخفته نحو قوله
تر وعتوا عتوا كبيرا وهذا هو الوجه والقلب ايضا جائز على ضعف نحو معدي

ومغزى والقياس مَعْدُوّ ومَغْزوّ ومنه ضحا يضحو اضحيًّا اى برز للشمس
وعتا الملك يعتو عتيًّا اى تجبّر وعسا الشيخ يعسو عسيًّا اذا كبر وبلي
قوله وتقلبان همزة اصل كساء ورداء كساو ورداى لانهما فِعالٌ
من الكسوة ومن قولهم فلان حسن الردية فوقعت الواو والياء طرفا بعد الف زائدة
فاسا ان يعتدّوا بالالف فصار حرف العلة كانه ولى الفتحة فقلبت الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها او نزّلوا الالف منزلة الفتحة لزيادتها عليها وانهما من جوهرها
ومخرجها فقلبوا حرف العلة الفا كما يقلبونها بعد الفتحة فالتقى الفان فكرهوا
حذف احدهما او تحريك الاولى ليلا يعود الممدود مقصورا فحركوا الاخيرة
لالتقاء الساكنين فانقلبت همزة واما اذا لم يكونا بعد الف زائدة بان كانت
الالف منقلبة عن حرف اصلي فلا يعتلان ليلا يتوالى في الكلمة اعلالان اعلال
العين واللام وذلك نحو زاي وثاي اسم زاي فهو ثلاثي والفه منقلبة عن واو
لامها ياء من لفظ زويت الا ان عينه اعتلت ولامه سلمت
وكان الاصل ان يعتل اللام ويصح العين كما قالوا هوى ونوى لكنه الحق في الشذوذ
بالراية وهو العلم والغاية وهو منتهى الشيء واما ثاي وهو ما وى الابل فنونيت
ولم يقلبوا فيهما لما مر ذكره في الشرح المنسوب الى المصنف انهما جمع زاية وثاية
وفيه نظر لان الوجه ان يقال زاي وراية وثاي وثاية على حد تمر وتمرة و
كذا لو وقع تاء التانيث بعدهما كشقاوة وسقاية لم يجعلا كالمتطرفة
بل كالمتوسطة لاتصال تاء التانيث بالكلمة فلا تقلبان همزة كما لم تجروا قلنسوة
مجرى قلنس فنحو صلاءة وهو الفهر وعظاءة وهي دويبة اكبر من الوزغة
وعباءة وهو ضرب من الاكسية شاذ والقياس صلاية وعظاية وعباية
وذكر بعضهم ان الصواب ان يقال وبعد بناء التانيث اذا كانت لازمة نحو
شقاوة وسقاية لانها اذا كانت عارضة لا يعتد بها لانها في قوة الانفصال
نحو عظاءة وبناءة وسقاءة من عدا يعدو وبنى يبني وشرى يشري فانه

يقال للمذكر عداء وبناء وشراء واذا كان كذلك فمن اعل صلاءة وعباءة
كانت التاء عنده عارضة لانه بنى الواحد على اسم الجنس الذي هو الصلاء
والعباء ومن صححها فقال صلاية وعباية كانت التاء عنده لازمة لانه
لم يقصد بناء صلاية وعباية على صلاء وعباء قوله وتقلب الياء واوا
في فعلى اسما كتقوى وهو التقية والورع من وقيت واصله وقيى قلبت
الواو تاء كما في تراث وتخمة فصار تقيى وليس هذا موضع استشهاد ثم
قلب ياؤه واوا فصار تقوى وهو المراد بالاستشهاد وهو غير منصرف
لان الفه للتانيث وذكر في الكشاف انه روى سيبويه عن عيسى بن
عمر على تقوى من الله بالتنوين ووجهه انه جعل الالف للالحاق لا للتانيث
كتترى فيمن نوّن الحقها بجعفر وانما قال فيمن نوّن لان بعضهم يجعل الف تترى
للتانيث كما مر في الامالة وكذلك قلبت الياء في البقوى واصله بقيى قال
في الصحاح يقال ابقيت على فلان اذا رحمته والاسم منه البقيا بضم الباء
وكذلك البقوى بفتح الباء بخلاف الصفة نحو صديا مونث صديان بمعنى عطشان
من صدي اذا عطش وربا مونث ريان فانهم لم يقلبوا فيهما الياء واوا
فرقا بين الاسم والصفة وكان التغيير في الاسم اقرب لخفة الاسماء وثقل الصفات
ولهذا كانت من الاسباب المانعة من الصرف وتقلب الواو ياء في فعلى اسما
كالدنيا والاصل الدنوا لانه من دنا يدنو دنوا والعليا والاصل العلوا لانه من
علا يعلو فان قيل كيف تقول انهما اسمان وانت قد تصف بهما وتقول الدار
الدنيا والمنزلة العليا قلت هذان وان كانتا اسما صفتين فانهما لا يكونان
كذلك الا في حال التعريف ولا تقول منزلة عليا ولا دار دنيا والصفة
لا تلزم حالة واحدة وانما شانها ان تكون مختلفة تارة نكرة وتارة معرفة
فلما اختص كونهما صفة بحال التعريف كان كونهما صفة كلا صفة وقال
ابن جني الدنيا والعليا وان كانتا صفتين الا انهما خرجتا الى مذهب الاسماء

واوا م

كما تقول في الاجرع والابطح والابرق فانها اسماء فاستعملوها استعمال الاسماء وان كانت
في الاصل صفات في الاول ثم قالوا ابرق في البارق واجرع واجارع فصرفوا ابرقا واجرعا
وجمعوها على مثال احمد واحامد وشذ القصوى وحزوى والقياس القصيا وحزيا
ثم اعلم ان القصوى مما استغنى فيه بالصفة الوصف عن الموصوف كالصاحب والابطح
فيه الغاية القصوى فصار كانه اسم عن صفة فلذلك حكم فيه بالشذوذ وحزوى
اسم مكان بخلاف الصفة كالغزوى مونث الاغزى فانه لم يقلب فيها الواو ياء فرقا
بين الاسم والصفة كما مر وحاصل الكلام انهم ارادوا ان يفرقوا بين الاسم والصفة
في البنائين اعني فعلى وفعلى فقلبوا في الاسم ولم يقلبوا في الصفة فرقا بينهما ولم يعكسوا
لان الاسم اخف فهو بالتغيير اولى ثم لما تقرر انهم يقلبون في الاسم دون الصفة
ارادوا ان يفرقوا بين البنائين اعني فعلى وفعلى فخصوا فعلى مفتوح الفاء بقلب يائه
واوا وخصوا فعلى مضموم الفاء بقلب واوه ياء تفرقة بينهما ولم يعكسوا لان
فعلى بالضم اثقل فكان اولى بان يقلب فيه الواو ياء ليحصل الخفة فظهر لك انه
لم يفرق في فعلى بالفتح من الواو بين الاسم والصفة نحو دعوى من الاسماء وشهوى مونث
شهوان من الصفات وكذلك لم يفرق في فعلى بالضم من الياء بين الاسم والصفة ايضا
نحو الفتيا من الاسماء والقصيا من الصفات قوله وتقلب الياء اي اذا وقعت
الياء بعد همزة واقعة بعد الالف في باب مساجد ولا يكون الياء في مفرده واقعة
بعد همزة كائنة بعد الف فانه تقلب الياء الفا والهمزة ياء نحو مطايا وركايا جمع
مطية وركية وهي البير واصلهما مطايو وركايو من مطوت بهم اي مددت بهم
في السير وركوت البير شددته واصلحته قلبت الواو فيهما ياء لتطرفها وانكسار
ما قبلها فصار مطايي وركايي بيائين قلبت الياء الواقعة بعد الالف همزة كما في
صحايف فصار مطائي وركائي بياء واقعة بعد الهمزة الواقعة بعد الالف في باب
مساجد فكرهوا وقوع الهمزة المكسورة بين حرفي العلة في الجمع المستثقل مع ان
مفرده ليس كذلك حتى يراعى فابدلوا كسرة الهمزة فتحة فانقلبت الياء الفا فصار

مطاءا وركاءا فكرهوا وقوع الهمزة بين الالفين فقلبوها ياء فصار مطايا وركايا
وكذلك خطايا على القولين اما على قول الخليل فلانه لما جمع خطيئة على خطايئ
وقدم الهمزة على الياء وقع الياء بعد همزة بعد الف في باب مساجد واما
على قول غير الخليل فلانه تقلب الياء الواقعة بعد الالف في خطائي همزة فيجتمع بعد همزة
همزتان فتقلب الثانية ياء لانكسار ما قبلها فيصير خطائي بياء بعد الف
في باب مساجد فتقلب الياء الفا والهمزة ياء كما مر وكذا صلايا والصلاية
الفهر وهو الحجر ملء الكف جمع على صلايي بيائين قلبت الاولى همزة فصار صلائي
بياء بعد همزة ثم قلبت الهمزة ياء والياء الفا كما مر وكذا الصلاءة بالهمزة جمع
على صلائي بهمزة بعد ياء ثم قلبت الياء همزة فصار صلائئ بهمزتين قلبت
الثانية ياء فصار صلائي بياء بعد همزة قلبت الياء الفا والهمزة
ياء كما مر وكذا شوايا جمع شاوية وهي اسم فاعل من شوى يشوي وهو لفيف مقرون
واصله شواوي قلبت الواو الواقعة بعد الالف همزة كما في اوائل فصار شوائي
فوقعت الياء بعد همزة بعد الف في باب مساجد وليس مفرده كذلك ففعل به ما مر
وانما لم تقلب العين في شاوية همزة كما في قائلة وبائعة لان فعلها لم يعل
عينه نحو شوى يشوي قوله وليس مفردها كذلك احتراز عن شوائي جمع شائية
اسم فاعل من شاء اي سبقت وهو ناقص مهموز العين والاصل شوائي فانه
وان كان الياء فيها واقعة بعد همزة بعد الف في باب مساجد لكن لم تقلب
الياء فيه الفا ولا الهمزة ياء لان الياء كانت واقعة بعد همزة كائنة بعد الالف
في مفرده ايضا فروعي ذلك قصدا لمشاكلة الواحد للجمع واحترز ايضا عن شواء
جمع شائية اسم فاعل من شار يشار وهو اجوف مهموز اللام واصله شوائي
ثم قدم الهمزة على الياء عند الخليل فصار شوائي وعند غيره قلبت الياء الواقعة
بعد الالف همزة فصار شوائئ بهمزتين قلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها فصار
شوائي فعلى المذهبين وقعت الياء بعد همزة بعد الف في باب مساجد لكن

لم يُعمل العمل المذكور قصداً لمشاكلة المفرد والجمع كما مر وحكم خواير جمع خائية
كذلك لانه ايضا اسم الفاعل من الاجوف المهموز اللام وهو جار يجي، وقوله المصنف
ليس مفرد مثل كذلك دل من قول بعضهم وهو انه انما يقلب اذا كانت الهمزة عارضة
في الجمع لانه وان كان يصح الاحتراز عن شواير جمع شائية من شاوت وهو الناقص
المهموز العين لان الهمزة غير عارضة بل هي عين الكلمة لكن يرد عليه شواير وجواير
جمع شائية وجائية من شاء يشاء وجاء يجي اجوف مهموز اللام لان الهمزة فيهما
عارضة لانقلابها عن حروف العلة لان اصلهما شواوي وجوايي مع انه لم يعمل
فيهما العمل المذكور فان قيل انها غير عارضة بل هي لام قدمت على العين
كما هو مذهب الخليل فالجواب ان المختار في ذلك مذهب غير الخليل وايضا
لو كان المختار مذهبه لكان يجب عليهم ان يقولوا خطاير لان الهمزة ح غير عارضة
على ما قرروه لان اصله خطايي فعائل قدم الهمزة على الياء فصار خطاير
وليست الهمزة عارضة ولا احد يقول خطاير فوجب ان يقال وليس مفرد ما
كذلك وكان المصنف انما كرر قوله بخلاف اشارة الى الباين اعني ما فيه الهمزة
غير عارضة كشواير من شاوت وما فيه الهمزة عارضة كشواير وجواير من شاء
يشاء وجاء يجي والى انه لا يجري فيهما ما مر من العمل ويمكن ان يكون مراد النحويين
بقولهم اذا كانت الهمزة عارضة في الجمع انه لا يكون الهمزة في مفرده كذلك بل يكون
الجمع مختصا بذلك فلا يكون الفرق بين ما ذكر المصنف وما ذكروه الا في العبارة
فيندفع عنهم ما اورد عليهم قوله وهراوى اى كان مقتضى الاصل
المذكور ان يقال اداايا وعلااييا وهرااييا لان اصلها اداوو وعلاوو وهراوو قلبت
الواو فيهما ياء لانكسار ما قبلها وقلبت الياء همزة كما في صحايف فصار ادائي وعلائي
وهرائي بياء واقعة بعد همزة بعد الف باب مساجد وليس مفردها كذلك فكان
القياس اداايا لكنهم قلبوها واوا ليشاكل الجمع الواحد لان مفردها اداوة وهي
المطهرة وعلاوة وهي ما يعلق على البعير بعد حمله نحو السقاء والسعود وهراوة
وهي صح

وهي العصا قوله وتسكنان اى وتسكن الواو والياء في باب يغزو
ويرمي مرفوعين لاستثقال الضمة على الواو والياء بعد الضمة او الكسرة فتسكن
او كذلك الغازي والرامي رفعا وجرا ولا يقع في الحروف الا الياء لانه ليس في الاسماء
المتمكنة ما آخره واو قبلها حركة وتحريك الياء في الرفع شاذ كما في قول الشاعر
قد كاد تذهب بالدنيا ولذتها موالي ككباش العوس سحاح العوس
بالضم ضرب من الغنم يقال شاة ساح اى سمينة وكذا تحريكها بالياء في الجر شاذ كقوله
ما ان رايت ولا ارى في مدتي كجواري يلعبن في الصحراء كما ان سكون الواو
في النصب شاذ في قول الشاعر وانى وان كنت ابن سيد عامر وفارسها المشهور في كل موكب
فما سودتني عامر عن وراثة ابى الله ان اسمو بام ولا اب وكذا سكون الياء
في النصب قال يا دار هند عفت الا اثافيها وفي المثل اعط القوس باريها
قال يا باري القوس بريا ليس تحكمه لا تفسد القوس اعط القوس باريها
وكالاثبات في الواو والياء وفي الالف في حال الجزم فانه شاذ قال
هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع
ولم تترك الهجو لانك هجوته وفي بعض القراءات ارسله معنا غدا يرتعي
ونلعب وقوله يرتعي جواب الامر ولذلك جزم ونلعب بالعطف عليه وانه من يتقي
ويصبر باثبات الياء واجاز ابو علي ان يكون من موصولة ويتقي صلته وجعل
جزم ويصبر عطفا على محل يتقي لان الموصول هنا يتضمن معنى الشرط بدليل دخول
الفاء في خبره وعلى تقدير ان يكون من شرطية احتمل ان يكون ثبوت الياء
لاشباع الكسرة وكذا قوله ما انس لا انساه آخر عيشتي ما لاح بالمعزاء ريع سراب
والامعز المكان الصلب الكثير الحصا والارض معزاء والريع بكسر الراء
الطريق قوله وتحذفان في مثل يغزون واصله يغزوون سكنت الواو
الاولى كما في يغزو ثم حذفت لالتقاء الساكنين واصل يرمون يرميون سكنت
الياء كما في يرمي ثم حذفت لالتقاء الساكنين ثم ضمت الميم لينا سب الواو واصل

جمع حمار والنبر جمع ابتر قوله كالسكون اى صح
وكقوله كمشتري بالخيل احمرة بترا والاحمرة

اصله باريها بالنصب

اى لم تهجو صح

اغزن اغزو واحذفت ضمة الواو ثم حذفت الواو فصار اغز ثم الحقت
نون التاكيد وحذفت الواو لالتقاء الساكنين ولم تحرك كما في اخشون لوقوع
الضمة قبلها بخلاف اخشون فان ما قبل الواو فيه فتحة واصل اغزن اغزوي
حذفت كسرة الواو ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم كسرت الزاي لاجل وقوع الياء الساكنة
بعدها فصار اغزي ثم الحقت نون التاكيد فاجتمعت ساكنة مع ياء المخاطبة
وحذفت لالتقاء الساكنين ولم تحرك كما في اخشين لوقوع الكسرة قبلها بخلاف
اخشين وارمن وارمن كما في اغزن واغزن في التعليل الا ان الميم في ارمن
اصلها الكسر لكنها ضمت بعد حذف الياء لاجل واو الجمع قوله ونحو
يد اصل هذه الكلمات يدي ودمي او دمو وسمو وبنو واخو وشي
فيها لا يقتضي الحذف بل قياس بعضها الاثبات كيد ودم واسم لسكون ما قبل
حرف العلة فيها كما في ظبي وقنو وقياس بعضها الابدال كابن واخ لتحرك
حرف العلة وانفتاح ما قبلها كما في عصا لكن حذفت على خلاف القياس لكثرتها
في كلامهم قوله الابدال جعل حرف مكان حرف غيره وقوله
مكان حرف علم يقل جعل حرف عوضا عن حرف احترازا عن جعل حرف عوضا عن حرف في غير
موضعه نحو همزة ابن واسم وتاء عدة وزنة ولا يسمى ذلك بدلا الا تجوزا وقوله غيره
احترازا عن رد المحذوف في مثل ابن واخ وست فانك اذا نسبت اليها تقول
ابوي واخوي وستهي برد لامها وجعلها في مكانها فيصدق عليه انه جعل
حرف مكان حرف ولا يسمى ابدالا اذ ليس جعل حرف مكان غيره بل هو جعل حرف
مكان حرف هو نفسه وبهذا القيد خرج نحو اخت وبنت عن التعريف فان قلت وان
قلنا التاء فيهما عوض عن المحذوف لكن ليس بالحقيقة في مكانه لان المراد بكونه
في مكانه ان يكون العوض فاء ان كان الاصل فاء كما في اجوه وعينا ان كان الاصل
عينا كما في قال ولاما ان كان لاما كما في ماء وزاد هذا الاعلى المعنى المقصود ان كان
الاصل كذلك كما في عالم بالهمز في عالم بالالف ومعلوم ان تاء اخت وبنت ليست كذلك

الياء م

فان

فان قيل هذا التعريف غير مانع لانه دخل فيه مثل اظلم واصله اظتلم جعل
الظاء مكان تاء افتعل لارادة الادغام ولا يسمى ذلك بدلا لما ستعرف ان الظاء
ليس من حروف الابدال فكان يجب عليه ان يزيد قيدا اخر وهو ان يقول لا للادغام
فجوابه ان المصنف لما بين حروف الابدال علم ان المراد بحرف في قوله جعل
حرف مكان حرف احدى تلك الحروف فكانه قال الابدال جعل حرف من حروف
انصت يوم جد طاه زل مكان حرف غيره فيستقيم ح ولا يلزم محذور لانه
يبين ذلك عن قريب قوله ويعرف اي ويعرف الابدال بالامثلة التي اشتقت
مما اشتق منه الكلمة التي فيها الحرف المبدل كتراث لمثال الموروث فان قولنا ورث
ووارث وموروث يدل على ان اصله وراث وكذا اجوه في جمع وجه فان التوجه
والتوجه والمواجهة يدل على ان همزته عوض عن الواو ويعرف ايضا الابدال بقلة استعمال
ما ذكر الحرف فيه بخلاف ما فيه الحرف الاخر كالثعالي فان الثعالب لكثرة استعماله
منه فعلم ان الياء فيه عوض عن الباء ويعرف الابدال في الثعالب بامثلة الاشتقاق
ايضا لانه جمع ثعلب ويقال ثعلبة للانثى وثعلبان للذكر قوله وبكونه فرعا
اي ويعرف الابدال بكون اللفظ فرعا للفظ اخر والحرف زائد في الاصل فان الحرف الواقع
في الفرع بازاء الحرف الزائد في الاصل يكون مبدلا منه كضويرب فانه فرع ضارب
والف ضارب زائد فواو ضويرب بدل منه قيل هذا منقوض بعلقيا تثنية
علقى وهو نبت اذ علقيان فرع علقى والالف في علقى زائد مع انه ليس ياء علقيان
بدلا منه بل الف علقى منقلبة عن الياء لما ذكروا من ان الف علقى للالحاق ويتون
والواحدة علقاة وقد عرفت فيما مر ان الف الالحاق تكون منقلبة عن الياء وهذا
ضعيف لانه قال سيبويه الف علقى للتانيث ولهذا حكم بمنع الصرف واذا كان
كذلك فلا يرد النقض لانه لما ثني علقى قلب الفه ياء فالياء في علقيان بدل
من الالف قال صاحب الكشاف فيه ان صحت الرواية عن ابي عبيدة انه
فسر البعض بالكل في قوله تعالى وان يك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم فنشا

صرفه ٢

قول لبيد ترّاك امكنة اذا لم يرضها او يرتبط بعض النفوس حمامها
فقد حقّ فيه قول المازني في مسيلة العلقى كان اجفى من ان يُفقهه ما اقول له
والحكاية انه قال المازني للمبرد سمعت ابا عبيدة يقول ما اكذب النحويين
على العرب حيث يزعمون ان الالف في العلقى للتانيث وسمعناهم يقولون علقا
للواحد فقال له المبرد ملا قاولته قال كان اجفى من ان يُفقهه ما اقول له
والجواب عن قول ابي عبيدة ان من جعل الالف للتانيث من العرب روى قول
العجاج يستنّ في علقى وفي مكور غير منوّن ولم يقل في الواحد علقاة ومن
روى علقا بالتنوين جعل الالف للالحاق ويقول علقاة استنّ الفرس
غيره اى قمّص وهو ان يرفع يديه ويطرحهما معا ويعجز برجليه والمكور ضرب
من الشجر والواحد مكرة قوله وبكونه اى يعرف الابدال بكون اللفظ فرعا
لفظ والحرف اصل في الفرع فالحرف الذى بازايه في الاصل يكون بدلا منه كموّيه
فانه فرع ماء لكونه تصغيره فلما قيل في التصغير مُوَيْه بالهاء علم ان الهاء اصل لان
التصغير يرد الاشياء الى اصله فهمزة ماء تكون بدلا من الهاء واعترض عليه بان
اوايل غير زائدة مع انه ليس ما في الواحد بازايها وهو الواو بدلا منها بل هو بدل عن الواو
وهو مدفوع لانه لا يلزم من كون الهمزة غير زائدة في الفرع ان تكون اصلية فيه فالهمزة في
اوايل وان كانت غير زائدة فليست باصلية بل هي منقلبة عن الواو قوله
وبلزوم اى يعرف الابدال بلزوم بناء مجهول لو لم يحكم بالابدال كهراق واصله
اراق لعدم هفعل وكذا اصطبر واصله اصتبر لعدم افتعل وكذا ادّارك
واصله تدارك فابدل التاء دالا لارادة الادغام واتى بهمزة الوصل لامتناع الابتداء
بالساكن وانما حكم بذلك لعدم افّاعل وافّاعل قوله وحروفه اى حروف
الابدال اربعة عشر يجمعها قولهم انصت يوم جدّ طاه زلّ وقوله انصت من
الانصات ويوم ظرفه وجدّ مبتدا مضاف الى طاه وهو علم وزلّ من
الزلل وهو خبر المبتدا والظرف مضاف الى الجملة اى انصت في هذا اليوم

وقال بعضهم حروفه ثلثة عشر يجمعها قولك استنجده يوم طال وهؤلاء لانهم
نقصوا الصاد والزاى وهما من حروف الابدال لقولهم صراط وزقر في سراط
وسقر وزادوا السين وهو ليس من حروف الابدال ولو اورد اسمع واصله
استمع فابدل التين من التاء اجيب بان المراد ما لا يكون للادغام
والا لورد اذّكر واظّلم واصلهما اذتكر واظتلم يعني يلزم ان يكون جميع
الحروف التى تبدل لارادة الادغام من حروف الابدال ويلزم منه ان
يكون جميع الحروف غير الضاد والشين والفاء والراء من حروف الابدال
لان جميع الحروف غير حروف ضوى مشفر يبدل للادغام والراء والميم
والواو وان كان من حروف ضوى مشفر فهي من حروف الابدال فثبت لزوم
ما ذكرنا وفساده ظاهر فان جميع الحروف غير الضاد والشين والفاء والراء
يبدل للادغام ولا يسمى حروف الابدال واما هذه الحروف الاربعة فلا يبدل
للادغام لما سيجيء ان شاء الله تعالى انه لا يدغم شيء من حروف ضوى مشفر فيما
يقاربها وانما لم يذكر الميم والياء مع انهما ايضا لا يبدلان للادغام لانهما
من حروف الابدال ولا الواو لانها ايضا من حروف الابدال وفي كيفية ادغامه
كلام سيجيء قوله فالهمزة من حروف اللين اعلم ان الابدال اما للتخفيف
او لمشاكلة الحروف وتقاربها في المخرج او في الصفات كالجهر والهمس او غير
ذلك فالهمزة تبدل من حروف اللين والعين والهاء اما ابدالها من حروف
اللين فعلى ضربين مطرد وغير مطرد اما المطرد فعلى ضربين لازم وجائز اما
اللازم فاما في اللام نحو كساء ورداء واصلهما كساو ورداي او في العين
نحو قائل وبائع والاصل قاول وبايع او في الفاء نحو اواصل واصله وواصل
والتعليلات قد مرت في الاعلال ولما كان التغيير بالآخر اولى تقدم المصنف
ما الابدال في لامه على ما في عينه وما في عينه على ما في فائه واما
الجائز ففي نحو اُدُور واصلها وجوه ودُوُور واما غير المطرد فمن
وجوه

الالف في نحو دانية وشانية والعالم قال يا دار سلمى اسلمي ثم اسلمي
بخندف هامة هذا العالم وفي نار ومن الياء في نحو شيمة والواو
في نحو موقد واما الابدال من العين نحو اباب بحر في عباب بحر وهو
معظم الماء فشاذ واما ابدالها عن الهاء فنحو ماء اصله ماه بدليل مويه
وقد يبدلون الهمزة في جمعه ايضا فيقولون امواء لكن الابدال في ماء لازم وفي
امواء ليس كذلك قوله والالف من اختيها لازم في نحو قال وباع وآل على راي فان
اصله عند الكسائي اول لان تصغيره عند بعضهم اويل قلبت الواو الفا وعند
البصريين مبدلة عن الهاء وآل الرجل اهله وعياله والباقي ظاهر قوله
والياء من اختيها اصل ميقات وغاز وقيام وحياض موقات وغازو وقوام
وحواض وقد مر ذلك وابدال الالف في حبلى والواو في صوم وصبوة ولو حلا ياء
شاذ واصل ذيب بالهمزة فيبدلونها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وابدال
الياء من احدى حرفي التضعيف في امليت الكتاب امليه املاء وفي التنزيل
فهي تملى عليه بكرة واصيلا وقال الشاعر فآليت لا امله حتى يفارقا
اي لا امله قالوا والاصل امللته امله املالا وفي التنزيل فليملل الذي
عليه الحق وذهب بعضهم الى انهما لغتان لان تصرفهما واحد فليس جعل احدهما
اصلا والاخر فرعا اولى من العكس وقالوا قصيت اظفاري في قصصت
ويجوز ان يكون المراد بقصيت اظفاري اتيت على اقاصيها لان الماخوذ
اطرافها وطرف كل شيء اقصاه وابدل ايضا من النون في قولهم واناسي كثيرا الياء
والاصل اناسين لانه جمع انسان ومن العين في قول الشاعر
ومنهل ليس له حوازق ولضفادي جمه نقانق اي لضفادع جمة
والمنهل مثل المصنع والحوازق الجوانب جمع حازق وحازقة والحزق
الحبس يعني ليس له جوانب تمنع الماء ان ينبسط حوله ويجوز ان يريد ان
جوانبه لا تمنع الواردة بل كلها سهلة لمن يرد والنقانق جمع نقنقة

وهي الصوت وجمة معظمه وكثرته ومن الباء في قوله
كان رحلي على شغواء حادرة ظمياء قد بل من طل خوافيها
لها اشارير من لحم متمرة من الثعالي ووخز من ارانيها
والاصل الثعالب والارانب لانها جمعا ثعلب وارنب والشغواء العقاب وحادرة
اي مسرعة شبه رحلته في سرعتها بعقاب وظمياء اي تضرب الى السواد او
عطشى الى دم الصيد والطل مطر ضعيف والخوافي ريش جناحها واذا بلها
الطل اسرعت والضمير في لها للعقاب اي ولها في وكرها اشارير لحم قد جففته
وبسطته والاشارير بالكسر القطعة من القديد متمرة اي مقطعة صغارا
والمتمر المقطع والوخز شيء منه ليس بالكثير ومن السين في قوله
اذا ما عد اربعة فسال فزوجك خامس وابوك سادي اي ابوك سادس
والفسال جمع فسل وهو اللئيم ومن التاء في قوله قد مر يومان وهذا الثالي
وانت بالهجران لا تبالي اي وهذا الثالث قوله والواو من اختيها
اي من الالف في ضوارب جمع ضاربة وفي ضويرب تصغير ضارب وفي دحوي
وعصوي ومن الياء في موقن اسم فاعل من ايقن والاصل ميقن وفي طوبى
واصله طيبى من طاب يطيب وفي بوطر والاصل بيطر من البيطرة ومنه
البيطار وفي تقوي والاصل تقيي من بقي عليه اي اشفق عليه وهو من بقي
فكانه طلب بقاءه قوله وشاذ عطف على قوله لازم اي ابدالها
من اختيها لازم فيما مر وشاذ فيما سنذكره ثم ان الشاذ قد يكون لازما
كما في ماء وقد يكون ضعيفا كما في قولهم هذا امر ممضو عليه وهو نهو
عن المنكر والاصل ممضوي من المضي ونهوي من النهي لان الياء
مثلها قلبت الواو ياء ثم الادغام على ما مر وكذا ابدلوا الواو من الياء
في جباوة من جبيت الخراج جباية وفي بني لون واو المفتوح بدلا
من الياء خطأ لانه يقال مضيت على الامر مضيا ومضوت على الامر

مضوا وكذا في كون الواو في جباوة بدلا من الياء في جباية نظر لان جباوة وجباية
لغتان قال في الصحاح جبيت الماء في الحوض وجبوته اى جمعته قيل مصدر
الاول جبى والثانى جبو وقال فيه ايضا جبيت الخراج جباية وجبوته
جباوة هكذا ذكروه وهو ضعيف لانه لا يلزم من استعمالهما كونهما اصليين لجواز
معرفة الابدال فيه بقلة الاستعمال ويبدل ايضا الواو من الهمزة في نحو جونة
وجون واصلهما جؤنة وجؤن بالهمزة فابدلت الواو منهما وقيل المثال غلط لان تركيب
جاء مهمل في الكلام و ح لا يعلم ان اصلها جؤنة بالهمزة قال في الصحاح والجونة
بالضم مصدر الجون من الخيل والجونة ايضا جونة العطار وربما همزوا وقول صاحب
الصحاح وربما همزوا ظاهر في ارادة عكس ما ذكره المصنف لانه جعله معتلا في الاصل
والهمزة فيه بدلا من الواو قوله والميم من الواو لازم في فم لئلا يلزم اسم معرب
على حرف واحد على ما مر في النحو وضعيف في لام التعريف وهي لغة الطى قال الشاعر
ذاك خليلى وذو يعاتبنى يرمى ورائى بامسهم وامسلمة ذو هنا بمعنى الذى وورائى
بمعنى قدامى والسلمة واحدة السلام وهي الحجارة يعنى انه يذب عنى ويدافع قدامى
بالسهم والاحجار وهذا البيت في الصحاح بالسهم بتشديد السين وامسلمة بسكون
الميم ومن النون لازم في نحو عنبر وشنباء تكتب النون وتلفظ بالميم والشنباء
من الشنب يقال شنب الثغر شنبا اذا رق وجرى الماء عليه والوصف منه اشنب
والانثى شنباء وضعيف في البنام والاصل البنان وهي اطراف الاصابع وطاه
الله على الخير اى طانه على الخير بمعنى جبله وضعيف بدالها من الباء في بنات مخر
وبنات بخر والباء هي الاصل لانه من البخار وفي قولهم ما زلت راتما اى راتبا من رتب
رتوبا ثبت وفي قولهم رايته من كثم اى من كثب وهو القرب قوله والنون
اى ابدال النون من الواو في نحو صنعانى وبهرانى شاذ لانهم قالوا صنعاوى وبهراوى
كصحراوى ثم ابدلوا من الواو نونا وقيل النون بدل من الهمزة في صنعاء وبهراء والاول
هو الاصح لانه لا مقاربة بين الهمزة والنون لان النون من الفم والهمزة من اقصى الحلق واما

وجونة العطار حقته

يقال لسحاب بيض رقاق بايض قبل الصيف بنات مخر

١٢٠

النون والواو فمتقاربان وقالوا العن والاصل لعل لكثرة استعماله ثم ابدل اللام نونا لتقاربهما في المخرج ولذلك يدغم فيها كقوله تعالى ويؤت من لدنه اجرا عظيما وقيل انهما
لغتان لقلة التصرف في الحروف قال الشاعر هل انتم عائجون بنا لعنا
نرى العرصات او اثر الخيام وانما حكم في الاولين بالشذوذ وفي الثالث بالضعف
لان المراد بالشاذ ما كان بخلاف القياس وان كان موافقا لاستعمال الفصحاء
والضعيف ما يكون بخلاف استعمال الفصحاء قوله والتاء من الياء
والواو في اتسر واتعد وانما قال على الافصح لانه قد جاء فيهما ايتسر وايتعد وشاذ
في نحو اتلجه والاصل اولجه لانه من الولوج وشذ ابدالها من السين في طست وحده
واصله طس لان جمعه طسوس وتصغيره طسيس فان قيل جمع ايضا على طسوت
فلم حكمتم بان السين اصل والتاء بدل من غير عكس قلنا لما ثبت من ان التاء من
حروف الابدال ولم يثبت ذلك في السين واما ابدالها من الباء في الذعالت والاصل
الذعالب فضعيف ذكر في الصحاح الذعاليب قطع الخرق قال منسرحا عنه ذعاليب الخرق
وقال ابو عمرو لطراف الثياب يقال لها الذعاليب واحدها ذعلوب انشد لجرير
وقد اكون على الحاجات ذا لبث واحوذيا اذا انضم الذعاليب واللبث
واللباث المكث والاحوذى الخفيف في الشيء لحذقه ذكر جميع ذلك في الصحاح
وعلم منه ان اصل الذعالب الذعاليب بانقلاب مدته ياء كما هو القياس نحو
قرطاس وقراطيس وكذا ابدال التاء من الصاد في لصت ضعيف ذكر في الصحاح
ان اللصت بفتح اللام اللص في لغة طيء والجمع لصوت وهم الذين يقولون للطس
طست وذكر في شرح الهادي انه يقال لص بحركات اللام والكسر افصح ولصت
بفتح اللام والجمع لصوت كبيت وبيوت والدليل على ان التاء بدل من الصاد
قولهم تلصص عليهم وهو بين اللصوصية بضم اللام وفتحها قوله
والهاء من الهمزة والاصل فيها ذكرا ارقت الماء وارحت الدابة اى
رددتها الى المراح واياك ولانك ولما دخل لام الابتداء غيروا الهمزة هاء

صح

لان اللام لا تجامع أن لانهم لا يجمعون بين حرفين لمعنى واحد وان فعلت فعلت
وهو فى لغة الطى والهمزة فى أذا الذى للاستفهام وابدل هاء قال
واتى صواحبها فقلن هذا الذى منح المودة غيرنا وجفانا يعنى اتى
الرجل المذكور فى اول القصيدة صاحبات امراة مذكورة فقلن اى
الصاحبات أذا الذى اى أهذا الذى وانما ابدلوا الهمزة هاء فى هذه الصو
لان الهمزة حرف شديد مستثقل والهاء حرف مهموس خفيف ومخرجاهما
متقاربان وشذ ابدالها من الالف فى أنه قال فى شرح الهادي يجوز ان
يكون الهاء بدلا من الالف وهو الاصل لان الاكثر فى الاستعمال الوقف على انا
بالالف ويجوز ان يكون الهاء لبيان حركة نون انا وكذا الابدال شاذ فى حيهله
اعلم ان حيهل مركب من حي وهل مبنى على الفتح يقال حيهل الثريد اى ائته و
قد جاء حيهلا بالتنوين وفى الحديث اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر اى اسرع
بعمر فى الذكر فانه منهم وجاء ايضا حيهلا بالالف قال الشاعر
بحيهلا يزجون كل مطية ٭ أمام المطايا سيرها المتقاذف قوله سيرها
مبتدا والمتقاذف صفته وامام المطايا خبره والجملة صفة المطية و
المتقاذف السير الذى يتبع بعضه بعضا واما قول المؤذن حي على الصلوة فبناء
وليس من ذلك وقد ابدلوا من الالف هاء وقالوا حيهله وكذا الابدال شاذ فى مه
مستفهما كما فى قول الشاعر ٭ قد وردت من امكنة ٭ من هاهنا ومن هنه ٭
ان لم تروها فمه اى وردت الابل من امكنة مختلفة ان لم تروها فما تصنع
هكذا رواية البيت فى المفصل ان لم تروها بالتاء وفى شرح الهادي ان لم ادرها
ثم ذكر فيه انه يجوز ان يكون الهاء بدلا من الالف لتقاربهما فى المخرج ويجوز
ان يكون زجرا اى مه يا انسان كانه يخاطب نفسه ويزجرها وكذا الابدال
شاذ فى ياهناه وهو مختص بحال النداء والاصل هنا وعلى فعال بمعنى
بين قلبت واوه الفا على طريقة القلب فى كساء فامتنع التلفظ بالفين

بالفين فقلبت الالف الثانية هاء ولم تقلب همزة لئلا يظن انه فعال من
التهمئة وانما قال على راى لان فيه خلاف فذهب بعض البصريين الى انها بدل
عن الواو كما ذكرنا وبعضهم الى انها بدل عن همزة مبدلة عن الواو وبعضهم الى
ان الهاء اصلية وليست بدلا وضعف لقلة باب سلس وبعضهم الى ان
الالف بدل من الواو والهاء للسكت وذهب الكوفيون والاخفش الى ان الالف والهاء
زائدتان والهاء للسكت واللام محذوفة كما فى هنه وهنة ويبطل قول الكوفيين
والقول الرابع للبصريين جواز تحريكها فى السعة واجابوا عن ذلك بانها
حركة حالة الوصل تشبيها لها بالسكت بها الضمير وتبدل من الياء فى هذه
امة الله وانما جعلوا الياء الاصل لما ثبت من كونها للتانيث فى نحو تضربين وتقومين
هكذا ذكر فى الشرح المنسوب الى المصنف وذكر فى شرح الكافية ان بعضهم ذكر
ان الياء فى هذى امة الله علامة التانيث وليس ذلك بصحيح لجواز ان يكون صيغة
موضوعة للمونث او تكون الياء بدلا من الهاء فى قولك هذه امة الله قوله
واللام اى تبدل اللام من النون فى اصيلال لقرب المخرج بينهما والاصيل الوقت
بعد العصر الى المغرب وجمعه اصل واصال واصائل وجمع ايضا على
اصلان كبعير وبعران ثم صغروا الجمع فقالوا اصيلان ثم ابدلوا من النون
لاما فقالوا اصيلال ومنه قول النابغة ٭ وقفت فيها اصيلالا اسائلها ٭
اعيت جوابا وما بالربع من احد ٭ وهذا التصغير شاذ لان فعلانا
من ابنية الكثرة فلا يصغر على لفظه ذكر فى شرح الهادي انه يمكن ان يقال
اصيلان تصغير اصيل على غير لفظه كعشيشية ونظايرها وكلام   فى تصغير عشية
سيبويه يدل على هذا ومن الضاد فى قول الشاعر ٭ لما راى ان لا دعه ولا شبع ٭
مال الى ارطاة حقف فالطجع ٭ اى فاضطجع قيل الضمير للذئب
والدعة سعة العيش والهاء عوض من التاء والارطى شجر من شجر الرمل
والواحدة ارطاة والحقف المعوج من الرمل قوله والطاء من التاء

يريد انه اذا كان فا افتعل صادا او ضادا او طا او ظا ابدلوا تاءه طا
لزوما فيقال اصطبر واصله اصتبر افتعل من الصبر وقد يشبه بهذا
التا تا الضمير فيقال حصط في حصت من الحوص وهو الخياطة
وسياتي ذلك في باب الادغام مفصلا ان شا الله تعالى قوله والدال
من التا يريد انه اذا كان فا افتعل دالا او ذالا او زايا قلبت تاؤه
دالا فيقال اذدجر واصله ازتجر ويشبه بهذا التا تا الضمير فيقال
فزدي في فزت من الفوز وسياتي هذا ايضا في باب الادغام ان شا الله تعالى
وقد ابدل تا الافتعال دالا في بعض اللغات في غير ذلك فيقال اجدمعوا
واجدز في اجتمعوا واجتز قال الشاعر فقلت لصاحبي لا تحبسانا
بنزع اصوله واجدز شيحا خاطب الواحد خطاب الاثنين يقول
لا تحبسنا بنزع اصول الكلا واقطع شيحا ودع اصوله في الارض
ليلا يطول المكث منا وهذا شاذ لا يقاس عليه فلا يقال في اجتزا اجدزا
وقد ابدلوا من التا دالا في غير افتعل وقالوا دولج في تولج وهو موضع
يدخله الوحش من الولوج قال سيبويه التا فيه مبدلة من الواو
وهو فوعل لانك لا تكاد تجد تفعل اسما وفوعل كثير قوله والجيم
من اليا المشددة لاشتراكهما في المخرج لكونهما من وسط اللسان و
اشتراكهما في الجهر قال ابو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة ممن انت
قال فقيمج فقلت من ايهم فقال مرج وقد ابدل من غير المشددة
قال لاهم ان كنت قبلت حجتج فلا يزال شاحج ياتيك بج
اقمر نهات ينزي وفرتج يريد اللهم ان قبلت حجتي فلا يزال ياتيك
بي شاحج هذه صفته والشاحج من شحج البغل صوت والاقمر الابيض
والنهات النهاق وينزي اي يحرك وقوله وفرتج اي وفرتي من الوفرة
الشعرة الى شحمة الاذن واما قول الشاعر حتى اذا ما امسجت وامسجا

فقيل ان فيه بدل من اليا وحركت بالحركة التي كانت لليا في الاصل فان
الاصل امسيت وامسيا وقيل انها بدل من الف امسى وساغ ابدالها من الالف
لكونها مبدلة من اليا وان كانت الجيم لا تبدل من الالف وانما كان هذا
اشذ لانهم جعلوا فيه اليا المقدرة كالملفوظة قوله والصاد
من السين السين حرف مهموس مستفل فاذا وقعت قبل هذه الحروف
المستعلية كرهوا الخروج من المستفل الى المستعلي فابدلوا من السين
صادا على سبيل الجواز لان الصاد يوافق السين في الهمس والصفير ويوافق
هذه الحروف في الاستعلا فيتجانس الصوت فلا اختلاف ولا فرق
بين ان يكون السين ملاصقة لهذه الحروف وبينهما فاصل واصل تلك
الكلمات اسبغ وسلخ ومس سقر وسراط فان تاخرت السين عن هذه
الحروف لم يسغ فيها هذا الابدال فلا تقول في قست قصت ولا في تخبس
تخبص لانها اذا كانت متاخرة كان المتكلم متحدرا بالصوت من عال ولا
يثقل ذلك ثقل التصعيد من منخفض قوله والزاي من السين اذا
وقعت السين ساكنة قبل الدال ابدلت زايا ابدالا جائزا كقولك يزدل في يسدل
ثوبه وذلك ان السين حرف مهموس والدال حرف مجهور فكرهوا الخروج من حرف
الى حرف ينافيه فقربوا احديهما من الاخرى بان ابدلوا من السين زايا لانهما من
مخرج واحد واختهما في الصفير ويوافق الدال في الجهر فيتجانس الصوتان واذا وقعت
الصاد ساكنة قبل الدال جاز فيها ثلثة اوجه الاول ان تجعل زايا خالصة
نحو هذا فزدي انه يريد فصدي قاله حاتم حين عقر ناقة وقيل له هلا
فصدتها وذلك لان الصاد مطبقة مهموسة رخوة والدال مستفلة مجهورة
شديدة فتباينت الدال عنها بعض التباين لما بين جرسيهما من التنافي فابدلوا
من الصاد زايا لتوافقهما في المخرج والصفير مع ان الزاي يناسب الدال
في الجهر فتلايما والثاني ان يضارع بها الزاي ومعنى المضارعة ان يشرب

الصادُ شيئاً من صوت الزاى فيصير بين بين اى يصير حرفاً مخرجه بين مخرج
الصاد ومخرج الزاى لئلا يذهب صوتُ الصادِ بالكلية فيذهب ما فيها
من الاطباق واليه اشار بقوله وقد ضُورِعَ بالصاد الزاىُ ولا يجوز منه
المضارعةُ فى السّين لان الزاى والسين من مخرج وهما حرفا صفير فيعسُرُ
الاشراب مع شدة التقارب بخلاف الصاد مع الزاى فان الاطباق الذى
فى الصاد امكن من اشرابها صوت الزاي ولا اطباق فى السّين وبقوله
لا يجوز المضارعة فى السّين لانه لا اطباق فيه فيذهب لقلب فيقال يزدف
باشمام السين الزاى والى هذا اشار بقوله دونها والضمير منه عايد الى
السّين وبعض الشارحين توهم انه عايد الى الزاى وان المعنى ضُورِعَ بالصاد السّين
الزاى ولم يُضارع بالزاى الصادُ وهو سهو بل المعنى ما ذكرنا ويدل عليه ما ذكر
المصنف فى شرح المفصل وغيره فى شرح الهادى ثم ان الزاى ضُورِعَ بالصاد
متحركةً ايضا فقالوا صَدَفَ وصدَرَ والمراد انه اذا تحركت الصاد لم تجز قلبها
زايا وكانه قد صار بين الصاد والدال حاجز وهو الحركة لما قيل ان محل الحركة
الحرف بعده او نقول انما لم تجز قلب الصاد المتحركة زايا لقوتها بالحركة ولكن
تجوز المضارعة لان فيها ملاحظة للصاد والثالث ان تجعل صادا خالصة وهو
الاصل واليه اشار بقوله والبيان اكثر منهما اى من المضارعة والابدال اذ
بالبيان تركه على حاله الاولى ولا يخفى عليك ان البيان فى السين ايضا اكثر من
الابدال فان يبدل الكثير من يزدل وهو من تفرّ كلبية يعنى ان السين
ان كانت متحركة لم تبدل زايا الا فى لغة بنى كلب فانهم يبدلونها زايا ويقولون متن زرّ
واما اجدر واشدق بضارعة الجيم الشين ومضارعة الشين الجيم فقليل
ولا يتحقق الفرق بينهما اذ اللفظ فى اجدر واشدق اذا ضورع فيهما واحد قوله
الادغام اعلم ان للادغام معنيان لغوى وصناعى واللغوى ادخال
الشىء فى الشىء تقول ادغمت الثياب فى الوعاء اذا ادخلتها فيه وادغمت الفرس

واحدهم

الصاد الزاى ولا يبعد ان يزدد الاشمام

اللجام اذا ادخلته فى فيه ومنه حمار ادغم وهو الذى يسميه العجم ديزج
وذلك اذا لم يصدق خضرته ولا زرقته فكانه لونان قد امتزجا ومعناه الاصطلاحى
ما ذكره وانما قال بحرفين اذ لا يتصور الادغام الا فى حرفين ولا بد من سكون
الاول ليتصل بالثانى اذ لو تحرك حالت الحركة بينهما فلم يتصل بالثانى ولا بد ايضا
ان يكون الثانى متحركا لانه مبيّن للاول والحرف الساكن كالميت لا يبيّن نفسه
فكيف يبيّن غيره وانما قال فيتحرك بالفاء دون ثم ليدل على انتفاء المهلة ولم يقل
بالواو ليعلم الترتيب وقوله من مخرج واحد احتراز عن مثل فلس وقوله من غير
فصل احتراز عن مثل ربيا فانه ساكن فيتحرك من مخرج واحد لكن فصل بينهما بنقل
اللسان فان الفصل قد يكون بحرف نحو رَبْرَب وقد يكون بنقل اللسان من محل الى
محل آخر نحو فلس او من محل ثم اليه نحو ربيا بخلاف النطق بها دفعة ولذلك
يفرق بين قولنا مدّ بالادغام ومُدِدَ بفكه فانه يتلفظ بالدالين فى الاول برفع
اللسان دفعة وفى الثانى برفعه مرتين لا يقال لا حاجة الى هذا القيد فانه
يعلم من الفاء فى قوله فيتحرك لانا نقول الفاء يدل على التعقيب عادة ولا يلزم منه
ان لا يكون التلفظ بحرفين يفصل بينهما بتنفس او غيره وانما علم ذلك من قوله من غير
فصل اذ المراد به ان يرتفع اللسان بهما ارتفاعة واحدة بحيث يصير الحرف
الساكن كالمستهلك لا على حقيقة التداخل بل على ان يصير احرفا مغايرا لهما
بهيئة وهو الحرف المشدّد وزمانه اطول من زمان الحرف الواحد واقصر من
زمانى الحرفين ويقال ادغمت الحرف ادغاما بالتشديد وهو من عبارات البصريين
والغرض من الادغام طلب التخفيف لانه تثقل عليهم التقاء المتجانسين لما فيه
من العود الى حرف بعد النطق به وقال بعض الفضلاء التباعد المفرط بين
الحرفين يجعل اللفظ بينهما بمنزلة الوثبة فلذلك احتيج الى الابدال والتقارب
المفرط يجعل اللفظ بهما يشبه الجلان المقيد وشبهه بعضهم بوضع القدم
ورفعها فى موضع واحد وبعضهم باعادة الحديث مرتين وكل ذلك مستكره

التخفيف وهو من عبارات الكوفيين وادغمته افتعلته ادغاما

بل اذا كرر طعام واحد تلتذه النفس ملته وكرهته فكيف بما عليه فيه
كلفة العمل اذا رجع اليه بعينه ولذلك صارت الحروف المتباعدة المخارج
احسن في التاليف واسهل مما تدانت مخارجه الى ثقل قول الشاعر
وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر حتى لا يكاد ينشد
منشده ثلث مرات ولا يتعثر لسانه فيه ولا يتلعثم وانما ذلك لقرب المخارج فيه
والى خفة قول الاخر يذكرنيك الخير والشر والذي اخاف وارجو والذي
وذلك لاختلاف مخارج حروفه وبعد بعضها عن بعض قوله ويكون
في المثلين اي يكون الادغام في المثلين والمتقاربين لكن بعد ان يصير امثلين
ليمكن الادغام اما المثلان فثلثة اقسام قسم يجب فيه الادغام وقسم
يمتنع فيه ذلك وقسم يجوز اما الاول ففي حالتين الاولى ان يكون اول المثلين
ساكنا فانه ح يجب الادغام نحو لم يذهب بكر الا في صور استثناها منها
ان يكون المثلان همزتين فنقول اما ان يكونا في كلمة واحدة او في كلمتين فان
كانتا في كلمتين فيمتنع الادغام نحو املا انا وان كانتا في كلمة واحدة
فاما ان يكون الهمزتان عينا مضاعفة اولا فان كانتا عينا مضاعفة
فيجب الادغام سواء كان بعدهما الف اولا نحو سآل وداآت وهو الاكال
يقال دأت الطعام اذا اكلته والداآت ايضا اسم واد وسؤال وجؤر
وبؤر بين جمع سائل وجائر من الجؤار وهو الصوت وبائس وهو الفقير
قال المتنخل الهذلي لا در دري ان اطعمت نازلهم قرف الحتي وعندي البر
لوانه جارني جوعان مهتلك من بؤس الناس عنه الخير محجوز تقال
في الذم لا در دره اي لا كثر خيره والقرف بالكسر القشر والحتي سويق المقل
واما ان لم تكن الهمزتان عينا مضاعفة فلا يجوز الادغام كان تبني من
قرأ مثل سبطر فتقول قرأى بقلب الثانية ياء وسيحقق ذلك
في مسايل التمرين انشاء الله تعالى فيظهر مما ذكرنا ان المراد بنحو سآل ان تكون الهمزتان

عينا مضاعفة وليس المراد ان يلتقي همزتان بعدهما الف كما ذكره بعض الشارحين
فانه فاسد يدل عليه ما ذكر في شرح الهادي وغيره من الكتب ومنها ان يكونا الفين
نحو صحارا فان اصله الفصر وزيد الف للمد توسعا فالتقى الفان فلما لم يمكن حذف
احدهما لما مر في الجمع ولا الادغام للتعذر قلبت الثانية همزة ومثله كساء ورداء
وقائل وبائع قلبت حرف العلة فيهما الفا فالتقى الفان ولما لم يمكن الادغام قلبت
الثانية همزة لما مر ومنها ان يؤدي الادغام الى التباس نحو قوول مجهول
قاول لانه لو قيل فيه قول بالادغام لالتبس بمجهول قول اي لم يدر انه فوعل او فعل
ومنها ان يراد المحافظة على المد نحو قالوا وما ونحو في يوم فانه لا يدغم واو قالوا
في واو وما ولا ياء في في ياء يوم ومنها ان يجتمع واوان او ياءان ويكون الاولى
منهما بدلا من الهمزة نحو تووي من الايواء يقال اويته اي انزلته وضممته وكذا نحو
ريا وهو المنظر الحسن اذا خففت همزتها لان الواو الاولى في تووي والياء الاولى
في ريا بدل عن الهمزة فيكون الواو والياء عارضين فلم يلزم الادغام وقرأ بعضهم
وريا بالادغام وفيه قولان احدهما ان اصله رئيا فخففت همزته واعتد فيه
بالعارض فادغم والثاني ان يكون من رويت الوائم وجلودهم ريا اذا ابتلت
وحسنت واعلم ان هاء السكت نحو ماليه هلك لا يدغم لانه اما موقوف عليه
او منوي به الوقف عليه ولم يذكره المصنف الحالة الثانية مما يجب فيه الادغام
ان يكون المثلان متحركين في كلمة ولا الحاق ولا لبس نحو رد يرد وانما قلنا في كلمة
احترازا عما يكونا في كلمتين نحو ضرب بكر فانه لم يجب الادغام لانه لا يلزم ان يلاقي
اول الكلمة الثانية اخر الكلمة الاولى وقولنا ولا الحاق احترازا من نحو قردد
ولا لبس احترازا من نحو سرر فانه لو ادغم لم يعلم انه على فعل بضمتين او على
فعل بسكون العين ثم استثنى منه شيئان الاول نحو حيي فانه لم يجب فيه الادغام
لئلا يلزم ضم الياء في مضارعه وهو مرفوض كما مر في الاعلال الثاني نحو اقتتل وكذا
وتترى لئلا تتباعد اما نحو اقتتل فلانه لو نقل حركة التاء الى القاف وادغمت

و لمّاء
نحو قولك يقاتل

التا ر في التا ر لسقط همزة الوصل ويقال تتّل فيلتبس بالماضي من التفعيل ولو اسكن
التا ر الاولى من تتنزل وادغم في الثاني لاحتيج الى همزة الوصل ويقال اتّنزل
فيلتبس بمضارع نزّل لاحتمال ان يكون الهمزة فيه همزة الاستفهام وكذا
لو ادغم في تتباعد لقيل اتّباعد فيلتبس بالماضي لاحتمال ان يكون الهمزة المضارع م
للاستفهام ثم اورد بعض الشارحين بعد العلة التي ذكرها في
اقتتل واخويه ونقلنا عنه ان القايل ان يقول ان جواز الادغام مستلزم
لجواز الالتباس فينبغي ان لا يجوز ثم اجاب عنه بان جواز الادغام لا يقتضي
الا جواز الالتباس ووجوب الادغام يقتضي وجوب الالتباس وهو قبيح وجميع
ما ذكره فاسد لانه ليس العلة ما ذكره بل انما لم يجب الادغام في اقتتل لان التا ر
الاولى من الثانيه في حكم الانفصال لان تا ر الافتعال لا يلزمها وقوع تا ر بعدها
فهي شبيهة بقولك انعت هكذا ذكر في المفصل وقرره المصنف في شرحه تلك م
له ولم يجب في تتنزل وتتباعد لانه لو ادغم لاحتيج الى همزة الوصل ولا يجوز
ادخالها على المضارع لما سيجي وانما قلنا ليس العلة ما ذكره لان اللبس في
الفعل لا يمنع من الادغام لانه يرتفع في بعض الصور باتصال الضمير المرفوع وفي
البعض بالمضارع وفي البعض بصيغة الامر وسيتحقق ذلك عن قريب زياده تحقيق
ان شا الله تعالى هذا مع انه لم يتحقق اللبس في تتنزل وتتباعد ثم قال بعد ذلك
لو قال المصنف الا في حيي واقتتل وتتنزل وتتباعد ثم ~~بعد ذلك~~
فانه جايز لكان اولى لان الكل مشترك في جواز الادغام وعدم وجوبه واعلم
ان كلام هذا الشارح ههنا يوهم انه لا فرق بين هذه الابواب وليس كذلك
لان الادغام في باب حيي كثير كما مر في الاعلال وان الادغام في باب تتنزل
وتتباعد لا يجوز في الابتدا ر وقد جاز في الوصل قليلا بشرط ان لا يكون
قبله ساكن صحيح وفي باب اقتتل وان جاز في الابتدا ر والوصل لكنه
قليل ولذلك فصل بين حيي والبواقي والحق اقتتل بتتنزل وتتباعد

اي بين حيي واخواته وبين اقتتل واخواته

١٢٥

وسيتحقق جميع ذلك ان شا الله تعالى ثم قال ولو قال المصنف ولا عروض
لحركة الثاني لكان اولى لانها اذا كانت عارضة لا يجب الادغام نحو اردد
القوم وانا اقول انما لم يذكر ذلك ههنا لانه سيشير بعد ذلك الى جواز
الامرين اي الادغام وتركه في ردّ ولم يردّ ولا يخفى ان من يقول ردّ ولم يردّ اي
بالادغام يقول ردِّ القومَ ولم يردِّ القومَ كذلك ومن قال اردد ولم يردد بالفك
يقول اردُدِ القومَ ولم يردُدِ القومَ كذلك وقال ايضا لقايل ان يقول لا حاجة
الى قوله الا في نحو اقتتل وتتنزل وتتباعد لان عدم الوجوب فيه للالباس وقد
علم ذلك من قوله ولا لبس ثم اجاب عنه بان الالتباس لم يحصل ههنا في
اللفظ والمراد بقوله ولا لبس هو اللبس لفظا وهذا الكلام لا حاصل له لانه
احترز بقوله ولا لبس هو اللبس ~~لفظا وهذا الكلام~~ عن مثل سُرُر لما مر وسنبينه
بيانا شافيا ان شا الله تعالى ثم انه يجوز فك الادغام عند الضرورة فيما يجب ادغامه
كقوله مهلا أعاذل قد جربت من خلقي اني اجود لاقوام وان ضننوا يريد
ضنوا اي بخلوا فاظهر التضعيف ضرورة وشذ نحو قطط شعره اشتدت
جعودته ودببت المراة المراة نبت الشعر على جبينها ولححت العين لصقت
بالرمص وضببت البلد كثر ضبابه وهي مما جا ر باظهار التضعيف لبيان الاصل
كالقود في الاعلال قوله وتنقل حركته يريد انه اذا ادغم فيما اذا كان مدّ واصله م
المثلان متحركين فاما ان يكون ما قبلهما متحركا او ساكنا فان كان متحركا كما في مدّ فانه
يسكن اول المثلين ويدرج في الثاني من غير زيادة عمل واما ان كان ما قبل المثلين
ساكنا فاما ان يكون ذلك الساكن حرف لين او لا فان كان حرف لين فيدغم ايضا من غير
نقل الحركة نحو مادّ وتمودّ الثوب وخويصّة وان لم يكن ذلك الساكن حرف لين ينقل
حركة اول المثلين اليه ثم يدغم كما في يردّ واصله يردُد نقل حركة الدال الى الرا ر ثم
ادغم قوله وسكون الوقف يعني لو سكن اخر المثلين للوقف لم يكن ذلك مانعا
من الادغام لان السكون الذي يكون للوقف كالحركة قوله ونحو مكنني جا

سواء وهو أن يقال قد اجتمع المثلان ههنا ولا الحاق ولا لبس مع انهم لم يدغموا
فاجاب بان نون الوقاية في نحو مكّنني ويمكّنني والضمير المجرور في منا سككم
والضمير المنصوب في منا سككم ليس من نفس الكلمة التي تتصل بها فلا يكونان في كلمة
واحدة قوله ويمتنع لما فرغ مما يجب فيه الادغام شرع فيما يمتنع وهو في صور
منها في الهمزة وفي الالف كما مر وانما ذكرهما ههنا مع استثنائهما قبل لانه انما
علم مما مر عدم وجوبه وبيّن ههنا امتناعه ومنها ان يكون الثاني ساكنا
لغير الوقف سواء كانا في كلمة نحو ظللت او في كلمتين نحو رسول الحسن وانما امتنع
الادغام فيهما لانه لو ادغم لوجب تحريك الثاني ولا يستقيم اذ لا يكون ما قبل
الضمير المرفوع المتحرك الا ساكنا وكذا لا يجوز تحريك لام التعريف للادغام وكذا لا يدغم
في نحو اردد ولم يردد عند الحجازيين لسكون الثاني واما بنو تميم فيدغمون
فيقولون ردّ ولم يردّ لان السكون فيهما عارض فلا يعتد به ويفرقون بين ظللت
ولم يردّ مع ان السكون فيهما عارض بان السكون في ظللت لازم مع التاء لا ينفك
وفي لم يرد قد يزول عند زوال الجازم فاذا اورد عليهم ان اتصال التاء بظللت
كاتصال الجازم بيرد يجيبون عنه بان التاء كالجزء من الكلمة بخلاف الجازم
فلذلك ادغم في لم يرد ولم يدغم في ظللت ومنها ان يكون الثاني مكررا للالحاق
فانه لا يدغم نحو قردد لانه كرر اللام فيه للالحاق بجعفر فلو ادغم لخرج عن هذا الغرض
ومنها ان يؤدي الادغام الى التباس زنة بزنة اخرى نحو سرر كما مر وكذا
نحو طلل وشرر لانه لو ادغم لم يدر انه فعل بفتح العين في الاصل سكّن لاجل الادغام
او فعل بسكون العين فان قلت قد ادغموا نحو ردّ مع هذا الالتباس اجيب
بان الادغام ينفك فيه ويتحرك العين نحو رددت واما نحو شرر وطلل فلو ادغم
فيه لم ينفك ادغامه وبانه ليس في الافعال الثلاثية ما هو ساكن العين وضعا
فيعلم ان السكون عارض واما الاسماء فسكون العين فيها شايع كثير فلا يعلم
ذلك فيه واذا علم في الفعل انه متحرك العين فخصوصية الحركة من الضم والفتح

والكسر

والكسر يعلم عند اتصال ما يوجب الانفكاك نحو شددت وفررت ويعلم ايضا بالمضارع
لانك اذا قلت يفر ويشد علم ان ماضيهما فعل واذا قلت يعض يعلم ان ماضيه
فعل وبصيغة الامر ايضا لانك اذا قلت فرّ بالكسر وشدّ بالضم وعضّ بالفتح علم
ذلك ايضا واما قولهم قصّ بمعنى قصص لراس الصدر الذي يقال له بالفارسية
سر سينه فليس مما اجتمع فيه مثلان متحركان بل هما اسمان احدهما متحرك العين والآخر
ساكن العين كنشر ونشر ومنها ان يقع قبلها ساكن صحيح وهما في كلمتين مثلين
كانا او متغايرين نحو قرم مالك والقرم السيد ومن بعد ظلمة وانما امتنع
الادغام لانه لو ادغم فاذا سكن الميم الاول فان لم ينقل حركته الى الراء وادغم
لزم التقاء الساكنين على غير الوجه المغتفر وان نقل حركته الى الراء تغير بناء
الكلمة والمراد بالصحيح في قوله ساكن صحيح ان يكون غير حرف مد حتى يمتنع الادغام
في نحو قوم مالك بالواو لعدم المد وفي نحو عدوّ وليد وولي يزيد ايضا لزوال
المدة بالادغام فيلزم المحذور المذكور من انه ان نقل حركة الواو والياء الثانية
الى الاولى منهما تغير بناء الكلمة وان لم ينقل يلزم التقاء الساكنين على غير
الوجه المغتفر واما ان كان قبلها ساكن هو حرف مد نحو اسم مقام وجيم
ملك وعدوّ رفيق فلا يمتنع الادغام وقال المصنف في شرح المفصل
هذا الموضع مما اضطرب فيه المحققون لان النحويين مطبقون على انه لا يصح الادغام
والمقرئون مطبقون على انه يصح فيعسر الجمع بينهما ثم قال وقد جمع الشيخ الشاطبي
رحمه الله بين هذين القولين وقال اراد القراء الاخفاء وسموه ادغاما
لقربه منه واراد النحويون الادغام المحض ثم قال المصنف فيه هذا الجواب
وان كان جيدا على ظاهره الا انه لم يثبت ان القراء امتنعوا من الادغام بل ادغموا
الادغام الصريح وقد كان هذا المجيب يعني الشاطبي يقرء به في نحو الخلد جزاء ثم قال
والاولى الرد على النحويين في منع الجواز وليس قولهم بحجة الا عند الاجماع ومن
القراء جماعة من النحويين فلا يكون اجماعهم حجة مع مخالفة القراء لهم ثم لو قدّر انّ

القراء ليس منهم نحوي فانهم ناقلون لهذه اللغة وهم يشاركون النحويين في نقل
اللغة فلا يكون اجماع النحويين حجة دونهم واذا ثبت ذلك كان المصير الى قول
القراء اولى لانهم ناقلون عمن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله ولان القراءة ثبتت
تواترا وما نقله النحويون احاد ولو سلم ان ذلك ليس بمتواتر فالقراء اعدل
واكثر فكان الرجوع اليهم اولى قوله وجائز اي الادغام في غير ما ذكرنا
من الواجب والممتنع جائز واعترض عليه بان المثلين اذا كانا ولهما كلمة
يصح الابتداء بها نحو جاء بيدره غير القسمين المذكورين مع ان الادغام فيه
ممتنع بخلاف المثلين الذين ولهما كلمة لا يصح الابتداء بها نحو اخشي ياسر فان
ادغامه جائز لانه بمنزلة جزء الكلمة قوله المتقاربان لما كان الادغام
يقع في المثلين والمتقاربين اشار الى بيان تقارب الحروف وتباعدها والمراد
بالمتقاربين ما تقاربا في المخرج او في صفة يقوم مقامه كالجهر والهمس الى غير ذلك
ومخرج الحرف هو المكان الذي ينشأ منه ومعرفة ذلك بان تسكنه وتدخل
عليه همزة الوصل وتنظر اين ينتهي الصوت فحيث انتهى فثم مخرجه الا ترى
الا ترى انك تقول اب وتسكت فتجد الشفتين قد انطبقت احديهما على الاخرى
وجملة المخارج ستة عشر تقريبا وانما قلنا تقريبا لان التحقيق ان لكل حرف
مخرجا مخالفا للمخرج الاخر والا لكان اياه قال في شرح الهادي وهي على اختلافها
تكون من اربع جهات الحلق واللسان والشفتان والخياشيم قوله فالهمزة
يريد ان للحلق سبعة احرف وثلثة مخارج فاقصاها من اسفله الى ما يلي
الصدر مخرج الهمزة ولذلك ثقل اخراجها لتباعدها وبعدها الهاء ثم الالف
هكذا قال سيبويه وزعم ابو الحسن ان مخرج الالف هو مخرج الهاء لا قبله
ولا بعده قال ولهذا قال سيبويه اصل حروف العربية تسعة وعشرون
حرفا وهي الهمزة والالف والهاء وساقها الى اخرها على ترتيبها في المخارج
فقدم الالف على الهاء ثم قال وللحروف العربية ستة عشر مخرجا فاقصاها

سيبويه مرة واخرها عنها اخرى

مخرج

١٣٧

مخرج الهمزة والهاء والالف فقدم الهاء على الالف فتقديمه الالف على الهاء
مرة وتاخيرها عنها اخرى يدل على انهما من مخرج واحد وابطلوا قوله بانا
حركنا الالف انقلبت الى الهمزة ولو كانت الهاء من مخرجها لكانت اقرب اليها
من الهمزة فكان ينبغي ان تنقلب اليها واجيب بان هذا يدل على فساد مذهبكم
لان الهاء اقرب اليها على زعمكم من الهمزة فلو كان الانقلاب لاجل القرب لانقلبت
هاء فلما لم ينقلب الا همزة دل على ان الهمزة اقرب المخارج اليها وليس بينهما فاصل
ولم ينقلب هاء لانها في موضعها وهذا ضعيف لان قولهم لو كان الانقلاب لاجل
القرب لانقلبت هاء ممنوع لجواز ان يكون خفاء الهاء مانعا عن ذلك وقولهم
لم ينقلب هاء لانها في موضعها ضعيف لان كونها في موضعها لو لم يقتض الانقلاب
اليها لما مر فلم يكن مانعا هذا مع انهما لو اتحدا في المخرج لم يتميز احدهما عن الاخر
قوله وللعين اي مخرج العين والحاء الغير المعجمين وسط الحلق والعين
ابعدهما من الفم والحاء اقربهما اليه وللغين والخاء ادناه اي الى الفم فهذه
الحروف السبعة حلقية قوله وللقاف اي مخرج القاف من اقصى
اللسان وما يحاذيه من الحنك الاعلى ومخرج الكاف من اقصى اللسان والحنك
ما يليهما اي ما يلي اقصى اللسان والحنك يريد ان مخرج الكاف ارفع من مخرج
القاف اي اقرب منها الى مقدم الفم ويعرف ذلك بانك اذا تقف على القاف
والكاف نحو اق واك تجد القاف اقرب الى الحلق والكاف ابعد وللجيم والشين
والياء وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك الاعلى وللضاد اول احدى
حافتي اللسان وما يليهما من الاضراس التي في جانب الايسر او الايمن والحافة
الجانب وينبغي ان تعلم انه ليس المراد باول احدى حافتيه ما هو في
مقابلة اقصى اللسان وما يليه لتاخر ذكر الضاد عن القاف والكاف
فانه دل على تاخر مخرجه عن مخرجهما واذا اخر ذكره عن ذكر الجيم والشين
والياء ايضا علم ان مقابل مخرجها من حافة اللسان لكن اقرب الى مقدم

الفم بقليل هو مخرج الضاد ثم إن اخراجها من الجانب الايسر ايسر عند الاكثر وقد يستوي الجانبان عند بعض ولـــه وللام ما دون طرف اللسان يريد بطرف اللسان اول احدى حافتيه وذلك لان ابتداء مخرج اللام اقرب الى مقدم الفم من مخرج الضاد ويمتد الى منتهى طرف اللسان وما يحاذي ذلك من الحنك الاعلى فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية وليس في الحروف اوسع مخرجا والثنايا هي الاسنان المتقدمة اثنتان فوق واثنتان اسفل جمع ثنية والرباعية بفتح الراء وتخفيف الياء هي الاربع خلفها والانياب اربع اخرى خلف الرباعيات ثم الاضراس وهي عشرون ضرسا من كل جانب عشر منها الضواحك وهي اربعة من الجانبين ثم الطواحين اثنا عشر طاحنا من الجانبين ثم النواجذ وهي الاواخر من كل جانب اثنان واحدة من الاعلى واخرى من الاسفل ويقال لها ضرس الحلم وضرس العقل وتبين لك بهذا مخرج الضاد فتامل وللنون ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا وهو اخرج من مخرج اللام وللراء ما هو ادخل من مخرج النون واخرج من مخرج اللام الا ترى انك اذا نطقت بالنون والراء ساكنتين وجدت طرف اللسان عند النطق بالراء فيما هو ادخل من مخرج النون ولذلك لم يقل المصنف وللراء والنون منهما ما يليهما بل افرد كل واحد بالذكر اشارة الى ان مخرج الراء ادخل قليلا من مخرج النون وذلك لانحراف الراء الى مخرج اللام ولا يخفى عليك بعد الاحاطة بما ذكرنا مرجع الضمير من قوله منهما ما يليهما مرتين لو تاملت وبه يندفع ما ذكره بعض الشارحين من انه لم يظهر بين مخرجي الراء والنون فرق على ما ذكره المصنف وللطاء والدال والتاء طرف اللسان واصول الثنيتين العليين وللصاد والزاي والسين طرف اللسان وفوق الثنيتين السفليين وذكر في شرح الهادي انه ينبغي ان يقدم ذكر السين على الزاي لان السين مقدم في المخرج لان الزاي اقرب الى مقدم الفم من السين وللظاء والذال والثاء طرف

منه

اللسان

اللسان وطرف الثنيتين العليين فهذه الحروف الثمانية عشر لسانية اي مخرجها اللسان وان كان يشاركه غيره كما عرفت والمراد بالثنايا في هذا الموضع الثنيتان وانما عبر المصنف بلفظ الجمع لان اللفظ به اخف مع كونه معلوما وللفاء باطن الشفة السفلى وطرف الثنيتين العليين وللباء والميم والواو ما بين الشفتين وهذه الحروف الاربعة مخرجها الشفة وان كان يشاركها غيرها في البعض ويقال لها شفهية او شفوية فمن قال ان لام الشفة هاء وهو المختار لقولهم شفيهة وشفاه ورجل شفاهي بالضم اي عظيم الشفة قال شفهية ومن قال ان لامها واو لقولهم في الجمع شفوات ورجل اشفى اذا كان لا ينضم شفتاه قال شفوية فهذه خمسة عشر مخرجا للحروف العربية التسعة والعشرين والمخرج السادس عشر هو الخيشوم فهو للنون الخفية وسنذكره ان شاء الله تعالى وانما جعلنا مخرج النون الخفية نظرا الى ما مر من الخارج حتى صار المخارج بسببه ستة عشر ولم نجعل كذلك في مخرج غيرها من الحروف المتفرعة كهمزة بين بين والف الامالة لان مخرج تلك ليس زائدا على مخرج المذكورات وغايته ان تلك الحروف ازيلت عن مخرجها فتغير جرسها وكل مخرج قدمناه في الذكر هو اقرب الى ما يلي الصدر وابعد من مقدم الفم مما اخرناه عنه وكل حرف من مخرج قدمناه على غيره من ذلك المخرج فالسابق بالذكر اقرب الى الحلق وابعد من مقدم الفم مما بعده ثم ان اصل الحروف المعجمة تسعة وعشرون على ما هو المشهور ولم يكمل عددها الا في لغة العرب ولا همزة في كلام العجم الا في الابتداء ولا ضاد الا في العربية ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم انا افصح من تكلم بالضاد يعني انا افصح العرب وقال في شرح الهادي من قال انه عنى نفس الضاد لصعوبتها فقد اخطأ لاستواء العرب الاقحاح في الاتيان بالحروف كلها ثم قال فيه وعد لام الف حرفا مستقلا اعني

اشمام

لاوجه له وقد عدها الحريرى حرفا واحدا فى رسالته الرقطا حيث قال
اخلاق سيدنا تحب وقال اذا فاضلته غلاب وقد جار فيهما مواضع
هكذا وهذا الاوجه له وجمع بعضهم الحروف التسعة والعشرين فى بيت موفو
غيث خضب طود عز طلة تاج ذكر صد مفش اخسن وكان المبرد
يعدها ثمانية وعشرين ويترك الهمزة ويقول الهمزة لاصورة لها وانما
نكتب تارة واوا وتارة يا وتارة الفا فلا اعدها مع الحروف التى اشكالها
محفوظة معروفة جارية على الالسن موجودة فى اللفظ يستدل عليها بالعلامات
قوله ومخرج المتفرع ما تقدمت من الحروف الاصول وانما جعلناها اصولا
لاخلاصها على ما يوجبه مخرجها ويلحقها حروف اخرى متفرعة وانما
كانت هى متفرعة لانها هى تلك لكن ازلن عن معتمدهن فتغيرت جروسهن
والفصيح ثمانية همزة بين بين وهى ثلثة بين الهمزة والالف وبين الهمزة والياء
وبين الهمزة والواو والنون الخفية نحو عنك سميت بذلك لخفائها ويقال
لها الخفيفة لسكونها وهى اذا ما وقعت فيه النون الساكنة قبل الحروف
التى تخفى فيها على ما سياتى الا ترى انك اذا قلت عن كان مخرجها من
طرف اللسان وما فوقه من الحنك واذا قلت عنك لم يكن لها مخرج من الفم
لكنها غنة تخرج من الخيشوم فلو نطق بها الناطق مع هذه الحروف وامسك
انفه لبان اختلالها والف الامالة نحو رمى ويسميه سيبويه الف الترخيم
لان الترخيم تليين الصوت ونقصان الجهر فيه ولام التفخيم نحو الصلوة و
والصاد كالزاى وقرا بذلك حمزة والكسائى فى قوله تعالى ومن اصدق من الله
قيلا والشين كالجيم فى نحو اشدق فهذه الحروف المتفرعة مستحسنة لما
يستفاد بالامتزاج من تسهيل اللفظ المطبوع وتخفيف النطق فى المسموع
وقد وجدت فى القران وغيره من فصيح الكلام وقد زيدت حروف مستهجنة
مستقبحة غير ماخوذ بها فى القران العزيز ولا فى غيره من كلام فصيح من

نثر

نثر ولا نظم وهى الصاد كالسين كقولهم فى صبغ سبغ يقربون لفظ الصاد من
السين حيث صعب عليهم النطق بالصاد والطاء التى هى كالتاء وهى فى لسان
اهل العراق كثيرة كقولهم فى طالت تالت وفى السلطان سلتان ويشاء ذلك
من لغة العجم لان الطاء ليست من لغتهم فاذا احتاجوا الى النطق بشىء من العربية
فيه طاء تكلفوا ما ليس من لغتهم فضعف نطقهم والفاء كالباء وفى المفصل
والهادى وشرحه والباء كالفاء ومثله فى شرح الهادى بقولهم فى بور
فور والبور جمع البائر وهو الهالك والضاد الضعيفة اى التى لم تقو قوة
الضاد المخرجة من مخرجها ولم تضعف ضعف الظاء المخرجة من مخرجها
فكانها بينهما والكاف كالجيم كقولهم فى جمل كمل ثم قال واما الجيم التى كالكاف
والجيم التى كالشين فلا يتحقق لانا عددنا الكاف التى كالجيم والشين التى كالجيم
وهما فى التحقيق لكن يمكن ان يقال اذا كان الشين فى الاصل ثم يتلفظ على وجه
يقرب من الجيم فهو الشين كالجيم وان كان جيم فى الاصل ثم يتلفظ به على وجه يقرب
من الشين فهو الجيم كالشين وهكذا يقول فى الجيم كالكاف والكاف كالجيم وذكر
فى شرح الهادى ان الحروف المستهجنة انما نشات بمخالطة العرب غيرهم وذلك
حين جاء الاسلام واقتنوا الجوارى من غير جيلهم وجاء منهم اولاد اخذوا
حروفا من لغات امهاتهم وخلطوها بلغة العرب قوله ومنها المجهورة
هذه اشارة الى انقسام الحروف بحسب الصفات ولها بحسبها انقسامات
كثيرة ذكر بعضهم اربعة واربعين وزاد بعضهم ونقص اخرون والمصنف ذكر ما هو المشهور
وفايدة هذه الصفات الفرق بين ذوات الحروف لانه لولا هى لاتحدت اصواتها فكانت
فكانت كاصوات البهايم لا تدل على معنى فسبحان من دقت فى كل شىء حكمته فالمجهورة
ما ينحصر اى ينحبس جرى النفس مع تحركه وذلك لانه يكون قويا فى نفسه وقوى الاعتماد
عليه فى موضع خروجه فلا يخرج الا بصوت قوى شديد ويمنع النفس ان
الجرى معه وهى ما عدا حروف ستشحثك خصفه وخصفة اسم امراة والشحث

اقتنوا الغير

الالحاح فى المسئلة ومنه يقال للكُدْيَة شحاحث قال الزمخشرى فى الحواشى
معناه ستكدى عليك هذه المرارة والمهموسة بخلافها وهو ما لا ينحصر
اى لا تحتبس جرى النفس مع تحركه وذلك لانها ضعفت فى نفسها وضعف الاعتماد
عليها ولضعف اعتمادها لا يقوى على منع النفس فيجرى معها النفس وجرى
النفس مع الحروف مما يضعفها ومثل للمجهورة بقق وللمهموسة بكك فانك
اذا قلت ققق وجدت النفس محصورا لا تحس معه بشىء منه واذا قلت
ككك وجدت النفس جاريا مع النطق بها غير محصور وانما مثلوا بذلك لانه اذا
ظهر تباين القسمين فى الحرفين المتقاربين وهما القاف والكاف كان فى المتباعدين
ابين وقال المصنف فى شرح المفصل انما سميت المجهورة مجهورة من قولهم
جهرت بالشىء اذا اعلنته وذلك انه لما امتنع النفس ان يجرى معها انحصر
الصوت بها فقوى التصويت بها وسميت تسميتها مهموسا اخذ من الهمس
الذى هو الخفاء لانه لما جرى النفس معها لم يقو التصويت بها قوته فى المجهورة
فصار فى التصويت بها نوع خفاء لانقسام النفس عند النطق بها هذا قول المتقدمين
وخالف بعض المتاخرين فجعل الضاد والظاء والذال والزاى والعين والغين
والياء من المهموسة وجعل الكاف والتاء من المجهورة ورأى ان الشدة تأكد
الجهر وذكر فى الشرح المنسوب الى المصنف انه لو قال هذا البعض فى الضاد
الى اخرها انها بين المجهورة والمهموسة لكان اقرب مع ان الضاد بعيدة من الهمس
واما جعله الكاف والتاء من المجهورة فبعيد وليس الشدة تأكد الجهر وانما
الشدة انحصار جرى الصوت عند الاسكان والجهر انحصار جرى النفس
مع تحركه كما تقدم فقد يجرى النفس ولا يجرى الصوت كالضاد والعين
كالكاف والتاء وقد يجرى الصوت ولا يجرى النفس صح
فظهر الفرق بينهما قوله والشديدة اى والحروف الشديدة حروف ينحصر جرى
صوتها عند اسكانها فى مخرجها فلا يجرى وهى ثمانية احرف يجمعها اجدك قطبت
ومعنى قطبت مزجت الشراب بالماء او هو من القطوب بمعنى العبوس والحروف

الرخوة بخلاف الحروف الشديدة فهى حروف لا ينحصر جرى صوتها عند اسكانها
وما بينهما اى ما بين الشديدة والرخوة حروف لا يتم لها الانحصار المذكور
ولا الجرى المذكور وهى ثمانية يجمعها لم يروعنا وعلم من ذلك ان
الرخوة ثلثة عشر حرفا وسميت الشديدة شديدة ماخوذ من الشدة
التى هى القوة لان الصوت لما انحصر فى مخرجه فلم يجر اشتد اى امتنع قبوله
التليين لان الصوت اذا جرى فى مخرجه اشبه حرف اللين ومثلوا لها الشديدة
بالحج فانك لو وقفت على الحج وجدت صوتك راكدا محصورا حتى لو رمت مد
صوتك لم يمكنك ذلك والرخوة ماخوذة من الرخاوة التى هى اللين لقبوله النطق
لجرى الصوت فى مخرجه عند النطق فانك لو وقفت على الطش وهو المطر الضعيف
وجدت صوت الشين جاريا تمده ان شئت ثم حقق تباينهما بحروف متقاربة
احدها شديدة وثانيها رخوة وثالثها ما بين وهى الجيم والشين واللام وذلك
ليتبين انحصار الصوت فى مخرجه او جريه او ما بينهما بخلاف ما تقدم
فانه فى التحرك ايين قوله والمطبقة اى والحروف المطبقة ما ينطبق اللسان
معه على الحنك الاعلى فينحصر الصوت بين اللسان وما حاذاه من الحنك
الاعلى وهى الصاد والضاد والطاء والظاء وهى فى الحقيقة اسم متجوز فيها
لان المطبق انما هو اللسان والحنك واما الحرف فهو مطبق عنده فاختصر
فقيل مطبق كما قيل للمشترك فيه مشترك ومثله كثير فى اللغة والمنفتحة
ضد المطبقة فلا ينحصر الصوت عند النطق بها بين اللسان والحنك بل ينفتح
ما بين اللسان والحنك منفتحا والكلام فى المنفتح فى التسمية كالكلام فى المطبقة
لان الحرف لا ينفتح وانما ينفتح عندها اللسان عن الحنك والحروف
المستعلية ما يرتفع اللسان بها الى الحنك وهى الحروف المطبقة والخاء
والغين والقاف ولا يلزم من الاستعلاء اطباق ويلزم من الاطباق
الاستعلاء الا ترى انك اذا نطقت بالخاء والغين والقاف استعليت

اقصى اللسان الى الحنك من غير اطباق واذا انطقت بالصاد واخواتها استعلى
اللسان ايضا وانطبق الحنك على وسط اللسان وسميت المستعلية مستعلية
لان اللسان يستعلي عندها الى الحنك فهي مستعل عندها اللسان
وتجوز في تسميتها مستعلية كما تجوز في قولهم ليل نائم ويجوز ان يكون
سميت مستعلية لخروج صوتها من جهة العلو وكل ما جاء من عال فهو
مستعل والمنخفضة بخلافها ويقال لها المستفلة ايضا لان اللسان
لا يستعلي بها عند النطق الى الحنك كما يستعلي بالمستعلي قوله
وحروف الذلاقة ستة احرف يجمعها قولك مر بنفل وانما سميت بذلك
لان الذلاقة اي السرعة في المنطق انما هي بطرف اسلة اللسان والشفتين
وهذه مدرجتا هذه الحروف الستة لان ثلثة منها ذولقية وهي اللام
والراء والنون وثلثة شفهية وهي الباء والفاء والميم وهذه الحروف
احسن الحروف امتزاجا بغيرها ولا تجد كلمة رباعية او خماسية الا وفيها شيء
منها فمتى رايتها خالية عنها فهي دخيلة في العربية كالعسجد وهو الذهب
والدسدقة وهو الكسر والدهقة وهو لين الطعام الا ان يشذ شيء يكون
عربيا والشاذ لا عبرة به والنقل بالتحرك الغنيمة والمصمتة ما عداها
كانهم لما لم يجعلوها منطوقا بها اصمتوها اي جعلوها صامتة او
المتكلمون ان يجعلوا منها رباعيا او خماسيا وحروف القلقلة ما ينضم
فيها الى الشدة ضغط في الوقف والضغط العصر ويقال ضغطه يضغطه
ضغطا زحمه الى حائط ونحوه وهي خمسة احرف يجمعها قد طبج من الطبج
وهو الضرب على الشيء الاجوف كالراس ونحوه ويقال اطبج الرجل يطبج فهو
اطبج وهو الاحمق ويسمى ايضا حروف القلقلة قال الخليل القلقلة
شدة الصوت والقلقلة شدة الصياح قال المصنف في شرح المفصل
انما سميت حروف قلقلة اما لان صوتها صوت اشد الحروف اخذا من

القلقلة التي هي صوت الاشياء اليابسة واما لان صوتها لا يكاد يتبين به
سكونها ما لم تخرج الى شبه التحرك لشدة امرها من قولهم قلقله اذا حركه
وانما حصل لها ذلك لاتفاق كونها شديدة مجهورة فالجهر يمنع النفس ان
يجري معها والشدة تمنع ان يجري صوتها فلما اجتمع لها هذان الوصفان وهو
امتناع النفس معها وامتناع جري صوتها احتاجت الى التكلف في بيانها فلذلك
يحصل ما يحصل من الضغط للمتكلم عند النطق بها ساكنة حتى يكاد يخرج الى
شبه تحركها لقصد بيانها اذ لولا ذلك لم يتبين وحروف الصفير
الصاد والزاي والسين فانك اذا وقفت على قولك اص از اس سمعت
صوتا يشبه الصفير لانها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان فينحصر الصوت
هناك ويأتي كالصفير واللينة حرف اللين وهي الالف والواو والياء لانها
تقبل التطويل لصوتها وهي المعنية باللين فاذا وافقها ما قبلها في الحركة
فهي حروف مد ولين فالالف حرف مد ولين ابدا والواو والياء بعد الفتحة حرف
لين وبعد الضمة والكسرة حرف مد ولين هكذا ذكر المصنف في شرح المفصل
وهذا يقوي ما ذكرناه في اول التقاء الساكنين وقال بعض الفضلاء في شرح الهادي
انها سميت لينة وحروف اللين وحروف المد لانها تخرج بلين من غير كلفة
على اللسان وذلك لاتساع مخرجها لان المخرج اذا اتسع انتشر الصوت وامتد
ولان واذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب الا ان الالف اشد امتدادا
واستطالة اذ كان اوسع مخرجا والمنحرف اللام لان اللسان عند النطق
بها ينحرف الى داخل الحنك والمكرر الراء لانك اذا وقفت عليه رايت اللسان
يتعثر بما فيه من التكرير والهاوي الالف لانه يهوي في مخرجه الذي هو اقصى الحلق
اذا مددته من غير عمل عضو فيه قال سيبويه هو حرف اتسع لهواء الصوت
مخرجه اشد من اتساع مخرج الواو والياء لانك قد تضم شفتيك في الواو
وترفع في الياء لسانك قبل الحنك يعني ان الواو والياء مثل الالف الا انك تضم

الشفتين في الواو وترفع لسانك نحو الحنك في اليا فيحصل فيه عمل العضو
ولا كذلك في الالف فانك تجد فيه الفم والحلق منفتحتين غير معترضتين
على الصوت بضغط ولا عصر ويقال له الجرسي ايضا لانه صوت لا معتمد
له في الحلق والجرس الصوت الخفي والهاوي من الهوي بضم الهاء وهو
الصعود وبفتحها وهو النزول هكذا في شرح الهادي والمهتوت التا
لخفائه وضعفه وقال المصنف في شرح المفصل تعليلا لهذه التسمية
انه حرف شديد فيمتنع الصوت ان يخرج معه وهو وان كان مهموسا يجري
النفس معه الا انه عند الوقف عليه لا نفس يجري معه فيتحقق خفائه وذكر
في شرح الهادي ان المهتوت الهاء لضعفها وخفائها وسرعتها على اللسان
على اللسان من الهت وهو سرعة الكلام يقال للرجل اذا كان جيد السياق
للحديث هو يسرده سردا ويهته هتا ورجل هتات اي خفيف كثير
الكلام لان الذي يسرد الحديث ويكثر الكلام ربما لم يبين الحروف وقيل
الهت عصر الصوت ثم قيل فيه ان ما ذكر في المفصل من ان المهتوت التاء
كانه غلط من الناسخ ثم ذكر فيه والدليل على ان المهتوت الهاء قول الخليل
لولا هتة في الهاء لاشبهت الحاء وعنى بالهتة العصرة التي فيها دون
الحاء وقال ابو الفتح ومن الحروف المهتوت وهو الهاء وذلك لما فيه من
الضعف والخفاء قوله ومتى قصد اي متى قصد ادغام احد المتقاربين
في الاخر فلا بد من قلب احدهما ليصير من جنس واحد ليتحقق الادغام والقياس
قلب الاول لان الساكن بالتغيير اولى الا لعارض كما في اذبح عتودا فانه
اذا اريد ادغام الحاء في العين يقلب العين حاء والعتود ولد المعز وفي اذبح
هذه يقلب الهاء حاء ثم يدغم الحاء في الحاء وذلك لان العين والهاء ادخل
في الحلق من الحاء فكرهوا قلبها اليهما فيستثقل وفي جملة من باب الافتعال
لمثل ذلك ولكثرة تغير هذه التاء على ما سيأتي واما قولهم محم

في معهم يقلب العين والهاء حاء فضعيف والفصيح معهم من غير القلب والادغام وست
واصله سدس شاذ لازم اما شذوذه فلان القياس قلب احد المتقاربين على
ارادة الادغام الى الاخر واما لزومه فلانه لم يستعمل الا كذلك اي بقلبهما
تاءين مدغما والدليل على ان اصله سدس قولهم في تصغيره سديس وفي تكسيره
اسداس كرهوا ان توافق الفاء واللام لقلة باب سلس فقلبوا السين تاء
لانها شديدتان متقاربان في المخرج فصار ستدت ثم قلبوا الدال تاء و
ادغموا لتقاربهما في المخرج وتوافقهما في الهمس ولا يدغم من الحروف المتقاربة
ما يودي الى لبس حروف الكلمة نحو وطد ووتد لانهم لو ادغموا لم يدر انهما
دالان او طاء ودال او تاء ودال يقال وطدت الشيء اطده وطدا
اي اثبته ووتدت الوتد اتده وتدا وكذا لم يدغموا في قولهم شاة زنماء
والزنمة شيء يقطع من اذن البعير فيترك معلقا يقال بعير زنم وازنم
وناقة زنمة وزنماء ومن اجل انهم لم يدغموا فيما يودي فيه الادغام الى اللبس
لم يقولوا وطدا ولا وتدا بالسكون لانهم ان لم يدغموا ح يلزم الثقل وان ادغموا
يلزم اللبس وهذا بخلاف امحى واطير واصل امحى انمحى ادغموا النون
في الميم لانه لا يودي الى اللبس اذ ليس افعل من ابنيتهم واصل اطير تطير ادغموا
التاء في الطاء واتوا بهمزة الوصل ولا يحصل اللبس اذ ليس افعل من ابنيتهم
وبنو تميم قد يدغمون وتدا ويقولون ودا وهو شاذ قوله ولا يدغم
حروف ضوي مشفر فيما يقاربها لزيادة صفتها وذلك لان الضاد فيها
استطالة قال في شرح الهادي يقال للضاد مستطيل وطويل لانه
طال فادرك مخرج اللام وفي الواو والياء لين وفي الميم غنة وفي الشين تفشي
تفشي من قولهم تفشى الشيء اي انتشر والغواشي كل شيء منتشر من المال كالغنم السائمة
والابل وغيرهما وفي الفاء لزيادة رخاوتها وفي الراء تكرير وانما قال فيما يقاربها
لانها تدغم في مثلها ولا يرد عليه نحو سيد واصله سيود ولية واصلها لوية